





من كتبه
مكتبة
الشيخ
عبد
الرحمن

احسن التكملة والحاصل

١٤٦

فرض

مكتبة
الشيخ
عبد
الرحمن
مكتبة
الشيخ
عبد
الرحمن
مكتبة
الشيخ
عبد
الرحمن



قال الامام اذا استأجر دابة ليحمل عليها عشرة فحائم حنطة فحل عشر حنطة فان سلمت عليها تمام الاجر وان تلفت بعد ما بلغت عليه
نصف قيمتها وتمام الاجر ويضمن عندئذ استأجرها ليدخل عليها الى مكان وكبها في المصر في حواكبه فتمخلف الاجر عليه من
الفقار والبرارية



عدد اوراق
۳۰۳
فی
۲۷۰۰

جاء مع الفصوليين



من کتب
مکتبه

من کتب
مکتبه
الکتابخانه
المملوکیه
القاهرة
سنة ۱۰۷۵

۱۷۵



Музей Востока
Книг. АМСа ЗАВЕ
МУСЕЙИН ПАСА
Универс.
Библиотека № 175

الکتابخانه
المملوکیه
القاهرة
سنة ۱۰۷۵

«فما اهل» و «خير افضل منه»

عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما اختلف فيه الناس وحكم به حاكم من حكم اهل الامصار فاجل بعضهم بقولهم
قالت ام ابي اسحاق اني قد اختلفت في بعض الامور لا يصح لي ان اختلف في الامور التي لا اختلف فيها الا في الامور التي لا اختلف فيها
فقولوا له انما اختلفت في بعض الامور لا يصح لي ان اختلف في الامور التي لا اختلف فيها الا في الامور التي لا اختلف فيها
بدرهين لم يعلق قضاؤه به لو ترك دعوى من قضى بطلان دعواه على قول من يبطله بترك الدعوى من يبطله بطلان دعواه
قول من يترك دعواه به لو ترك دعوى من قضى بطلان دعواه على قول من يبطله بترك الدعوى من يبطله بطلان دعواه
بعض المواضع ثلث ان العبد لا يشبه الدليل للحققة الاختلاف والحقاق لم يعتبر الخلاف منها وبين انما اختلفت في
المتقاضي وهو القضاة ومن بعدهم من السلف كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
في حلقه قوله وان لم يقع في حلقه في حلقه كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
فهو من السلف كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
بمواضع الخلاف وتترك قول المتقاضي بطلان دعواه على قول من يبطله بترك الدعوى من يبطله بطلان دعواه
الاختلاف في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
فلو صحت في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
عندنا في حلقه كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
وقضى بطلان دعواه به لو ترك دعوى من قضى بطلان دعواه على قول من يبطله بترك الدعوى من يبطله بطلان دعواه
ولو جردنا حكمه برأى غيره ناشئا قال ابو جعفر نعم وقد كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
وقالت سماعة بن مهران لو لم يرد في حلقه كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
كانت في النص يعمل كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
تعد وعادتهم على ان لا تعد وانما تعدوا علم كونه جديا في حلقه كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
ان يصدر الحكم جازا في حلقه كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
المواضع ان تعد وتذكر في حلقه كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
منهم تعدد عند جاز في حلقه كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
الحكم وفي بعضها في حلقه كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
تعد قضاة زما من تعدد شافعي المذهب في حلقه كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
على الخلاف في حلقه كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
من المتقاضي العباسية وادامها كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
حسد فان قيل فائدة ان لا ياتي برهان التعليل والرضا في حلقه كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
سار فواء وفي حلقه كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
لا في حلقه كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
في حلقه كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق

مطلوب
فكره وعكس

مطلوب
المصداق والحق

لوعجز عن الفاعل فلو خففنا لا ينبغي ان يحكم بخلاف مذهبه الا اذا كان مجتهدا ووقع اجتهاده عليه فلو حكم مخالف لاجتهاده
فمن جاز في حلقه كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
الى القاضي وبرهنت ان عاين عن النعقة وحلفت النعرة وكان القاضي شافعا وتفرق منها فان شاع سر قد جاز لفرقة او
حكم في فصل من فصلين النعرة بغير النعقة والحكم على القاضي وكل منهما محمدا في حلقه كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق
عند القاضي وشافعي في حلقه كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
من ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
ففيه في حلقه كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
بالنوع سبب العجز عن النعقة بغير النعقة واجاب هو من ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
وعندنا لا على ولا خلاف في حلقه كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
ان يكون القاضي شافعا في حلقه كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
الى عالم برى النعرة بغير النعقة بغير النعقة بغير النعقة بغير النعقة بغير النعقة بغير النعقة بغير النعقة بغير النعقة
على حلقه كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
والصحيح ان قضاه لا يصح اذا لم يعرفه حال غيبته بجواز فدية فتكون تلك الاتفاق لا يصح عنه فلو رفع هذا القضاء الى
قاض اخر فجاز حكمه فالصحيح ان لا تعد او هذا الحكم ليس في حلقه كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
كفلس لو كان المذبح حاضرا في حلقه كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
يبطل نكاحا عقدا بشهادة النعقة وتكفي في حلقه كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
لاننا لم نر حاضرا في حلقه كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
منها ويحكم بالقسم جازا في حلقه كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
حكم به كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
النكاح ولو حكم بالنكاح صار حقيقيا ولو قضى بجواز نكاح خروجه الاب او الابنة لا تعد عند من اذا ادى له نص عليها في الكتاب
وعند من لا تعد وما روي عن ابن عباس في حلقه كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
فهو فسد كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
مانا وخاصها الى قاض برأها رجعا وقدرها بعد الطلاق بشروط قبل تزويج القاضي في حلقه كذا في رواية ابن ابي شيبة
لانا فانه لا يسهل المقام معها كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
فلو جاز لا يخلها في حلقه كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
في حلقه كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
فاجاز قاض جازا في حلقه كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
جنوب او نحوه فعدلان في حلقه كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق
بجواز الرد عند من حكم بابطال المهر بيبينه او اقرا اخذ بقول بعض الناس ان قدم النكاح بوجوب سقوط المهر او النكاح
سقوطه اما بقاء او بطلان المهر في حلقه كذا في رواية ابن ابي شيبة عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن ابي اسحاق

مطلوب

1

九

فغاب احداهما فاحتمل المدعى الى اخره وبينه نصف مقوم فهدوا ان هذا النصف الذي بيد المدعى هو نصفه شاعرا
منها وتهم باطله اذ شهدوا بانها اكثر مما اوعاه **نصف** شرب لغيره فغصب السلطان نصيب احدهم واقره من الشرب قال هو من كوط
مكون الشرب بينهم على قدر انصافهم كما كان وكذا اذ اقره غير مقوم فغصب السلطان نصيب احدهم وقال لا اعقب الا نصيبه
قال هو منهم جميعا كما في الشرب **وعلى الدين** من برهن ان له ولفلان الغائب على هذا النافيكم له بنصفه فقدم الغائب فلما احدث
من الغريم شيئا الا ان برهن وله ان يأخذ من شركه نصف ما اخذ باقران لشركه وعلله ومن لم يطلب احدهم عطيه بقصد البقية بغير المدعي
على الدفع من دون عطيه فبرهن على احدهما والاخر غائب قال **ابو جعفر** افاض بالمال وقال من افاض به عليه ما لو كانا شريكين
فما عطيه ما وافر من المال في ذلك وقال قال **ج** افاض بالمال عليه كما افاضه قال **و** هذا الجواب لا يتقدم على اصل **ج** في كوط
لا ينصب خصما عن الغائب عنده في جنس من المسائل قال **و** في **ق** افاض على الخاضع بنصف المال وقال **ج** من افاض
عليه ما يقع المال قال **و** اعلم ان هذا ذكر من المسائل في بس على خط ولعلنا عند **ج** في الحكم الخاضع على الخاضع لغيره فذكر مقصده
في بعض من المسائل ان الحكم على قول **ج** لا يقتصر على الخاضع وذكر في بعضه انه يقتضي الى الغائب وقان ذكر قول **ج** مع **و** تارة
وذكر قوله خلاف قوله وكان من **ج** رواه في الفصل كذا ما سوا كان احدا لشركه مدعيها او مدعيها عليه وكذا عن **ج** رواه ان
واما الفرق فلا وجه له **اقول** يحتمل ان يكون اختلاف الروايات قد بنا على اختلاف الروايات على جواز الحكم على الغائب على
نصفه وكذا لو كان كل منهما كلفا عن صاحبه اذ الخاضع لغيره الغائب اذ الاصل على الخاضع الغائب كفضل عند هذا كله
وينصب الى الخاضع خصما عن الغائب كذا افاضه قال **و** لو كلف كل منهما عن صاحبه لا يرد على الغائب الا ما يدينه على الكفيل
على الكفيل عن ما ثبت على المكفول عنه اذ ثبت له حق الرجوع به فيكون خصما عن الغائب لا لولا اوجه او ما يدينه على الكفيل
ليس بسبب لما عده على الغائب الا ان الرجوع به على الغائب فلا ينصب خصما عنه وقوله او كان الاصل على الخاضع كفضل
عنه وقصده ان يكون المال على الاصيل ووزن الكفيل كما قبل الكفيل بخلاف ما لو كان الاصل على الغائب والخاصة كفضل
عنه اذ لم يكن ان يكون المال على الكفيل لا الاصيل وكان من ضرورته وجوب المال على الكفيل وجوبه على الاصيل فينصب الخاضع
الغائب ومن جنسه عن **ج** ومن باع منها ما باقى على ان كلامهما كفضل عن الآخر فبرهن على احدهما ان له عليه وعلى فلان الغائب
وكل منهما كفضل عن الآخر بامره فانما يحكم على الخاضع بالنصف اصاله ونصفه كماله فلو غصب الغائب قبل اخذ الاصل لم يكن للبايع ان
ماخذ من خضه الا ان شاء الاصل اذ الحكم على كفضل حكم على كفضل والحكم على المكفول عنه ليس حكم على كفضل وقصده ان كفضل
بامره فبرهن على الاصيل ان له عليه وعلى فلان كفضل بامره كفضل على الاصيل ولا يكون هذا اعضاء على الكفيل فلو كلف الكفيل
ليس له ان ياحقه شيئا قبل ان يعده البينة ولو برهن على الكفيل او لا بقصد الاصيل وان ثبت كماله بامره مدعيها عليه وعلى الغائب
وينصب الكفيل خصما عن الاصيل اما الاصل فلا ينصب خصما عن الكفيل **و** برهن ان له ولفلان الغائب عليه القاس من
بايعه قال **ج** لو يفيض بنصفه كماله لا الغائب حتى لو غصب كماله عاده الله وقال **ج** من يفيض بنصفه ما فلا حاجة الى انشاء
البينة لو غصب قال **و** ذكر مقصده بعد هذا ما يدل على رجوع **ج** الى قول **ج** في **و** وذكر ان **ج** مع **و** في فخر الروايات والاصل ان احد
شريكين الذين خضم عن الآخر في الارث وقال **ج** في عطف عطف ابي يوسف لا عند **ج** وقال **ج** في قول **ج** في قاس وقول **ج** في استحقاق
قاس مع **ج** في قول **ج** في قول **ج** في الغائب لو صدق الخاضع فخرنا كذا فغصب اذ ابيع المطلوب بنصيبه بعض سائل دعوى الدين في آخر
الروايات العاوي وبعضها في آخر ما يسمع فيه الشهادة بدون الدعوى **دعوى الارث** ط اذ على هذا النصف والافقية الميت وتام
وقالت الشهود ولا يعلم له وارثا غيرهم فعيل البينة في تبوت البينة الميت اذ احد الورثة خضم عن الميت فيما يسمع له وعليه الارث
او لو ادعى على الميت ومن بعضه احد من نسب في الكل وكذا الروايات في احدهم وبنها على رجل الميت وبرهن من نسب في الكل واجمعوا على انه

الغائب

في ان هذا يدل على ان الغائب نصيب الغائب من الارث لغيره فلا يسلك ان على قوامه يؤخذ عنه على ويوضع عند عدل
وقال **ج** في كوط يوضع عند عدل ويسئل لا يوجد واجمعوا على انه لا يوجد لغيره ثم في فصل العقار لو غصب الغائب قبل
حاج الى اعاده البينة وقبل لا يوجد الا في كوط والواو في الارث انما يفيض بنصيب الخاضع والغائب هذا لولا دعوى بعضهم
بقصد البعض اما لو طلب بعضهم القسم بقصد البعض على جميع ذكر في **ج** ان احدهم لو طلب نصيبه والباقي غيب لا يقسم ولو برهن
او القسم في معنى القضاء وانه فلكل فلا بد من مقضى له ومقضى عليه وممكن ومتكفل فلو غاب احدهم وغيبا الثاني واخر الارث
وارثا عسا وهو ميراث بيننا وبين اخينا الغائب فلهما القسم او لغيرهما احدهم قال **ج** لو لا يقسم منهم حتى يبرهن على ما اؤتمنا
وقال لا يقسم ويشهدان فكل واحد باقرارهما واجمعوا على ان بعض الدار لو كان بيد الغائب او بيد موعود لا يقسم حتى يبرهنوا على
ذلك واجمعوا على ان الموروث لو صدقوا لغيره فلا يقسم واجمعوا انهم لو ادعوا الشريك لغيره او لغيره او القسم بغيره باقرارهم فلا يقسم
الكل فصدوا وذكر مقول الارث والعقار والمقول المشركين بسبب شرآ وجهه او غيبه او غيرهما يقسم بين الشريك باقرارهم فلا يقسم
على اصل السبب وعن **ج** ان العقار المحدث لا يقسم بلامه العقار الا في غيبه والمشكل بغير ارث انما يقسم لولا غائب ولا فلا يخفى
الغائب اذ الخاضع لغيره يفيض عن الغائب سواء كان الغائب واحدا او اكثر **الدعوى على الورثة** **ج** مات وترك دارا واثرا بين
ثغاب انسان وبن ابن والد ابينه نصيبه لو نصيب الغائب من وورثة عنه والدار غير مقوم فادعى رجل كله فلو ادعى ملكا ملكا
او ادعى الشرا من ابره حكم له بالدار كله اذ بعض الورثة خضم عن كلامه اذ الخاضع توجهت على الميت وكل واحد من الورثة يكون حصا
عن الميت ثم لو غصبه صدقوا في الارث فكذا الحكم عليهم ولو قال الدار ثلثه او راسه من رجل اقر ملكا احدهما اذ على الدار لغيره الخاضع
لم يكن خصما عنهما فكم يبرهن الحكم عليهما وبنها **المدعى** اعاد الله فلو ادعى حكم له والافلا ولم يكن كل الدار بيد الخاضع وكان نصيب الغائب
وعده عندا فبرهن على الحكم عليهما ايضا اذ الخاضع من نصيبه الذي يبرهن فقط حكم عليه ط وروايات اذ اذ باع احد من نصيبه من رجل فبرهن
رجل انه دان قال **ج** من الحكم على الشري حكم على البايع والحكم على البايع حكم على الشري الا ان يقول الشري لم يربط بغيره فبرهن
شري قنا وطالب البايع عنه فبرهن الشري انه اياه به على فلان الغائب فخره المال بينه والدار له عليه وقصده ان يبرهن ان نصيبه
غائب احد من فبرهن رجل على الخاضع شري من الغائب نصفه لا يقبل اذ لا خضم عنه اما غير الارث فظاهر وكذا الارث اذ اخذ الورثة
نصيب خصما عن البقية فها يدعى على الميت ومنا ادعى على الغائب لا على الميت فلا خضم بخلاف ما لو برهن انه شر من الموت
صف حكم على الخاضع والغائب اذ اخذ الورثة نصيب خصما عن الميت وعن بقية الورثة فها يدعى على الميت فيقبل كما في الارث على
الميت سلك وجوب في عرض موته جميع ماله او ادعى به فاق **ج** في رجل ادعى على الميت **فصل** في بيعه على من يبيع المال قبل بيعه للغائب
خصما عنه ويسمع عليه بينة فظهر ان في انبات الدين على من سلك مال الميت بخلاف الشايع **الفصل الخامس في القضاء على الغائب**
والقضاء الذي يتقدم الى غير المقضى عليه وقصده سائل المقصود والتميز في احوال الغائب من من القاضى لوجه حكم على وكيل
الغائب او على غيره من الميت يحكم على الغائب وعلى الميت ولا يحكم على الوكيل والوصي ويكتب في السجل ان حكم على الميت والغائب
بفخره وكيله ويجوز فيه **ج** الحكم على الغائب لم يبرهنه ناسوا كان غائبا عن المجلس فاحضر في البلاء وغائبا عن البلاء فقط ادعى على الميت
شيئا ليس للقاضى ان ينصب وكيله عن الغائب وان يفيض على الغائب اما لو فعل وقضى على الغائب فغلب الاجماع شهد قال **ج** في
القاضى ينصب عن الميت خصما ويحكم عليه ط لا يفيض للقاضى ان يحكم للغائب بلافهم كما لا يحكم على الغائب الا ان مع هذا الوكيل وكلا
وانفذ الخصومة بينهم جاز وعليه التقوى وقصده وانفذ الخصومة بينهم وليس على ان الوكيل لا ينفذ ما لم يخاضع ونفي فيما بينهم اذ لو قيل
لا يفيض حكم الحكم وما لا يفيض حكم الحكم وما لا يفيض القاضى لا يصح **ج** فقدم الى القاضي وقال ان لاي على هذا القاضى غائب وانما انا
انما توارى عن الجاهل القاضى وكيله لايه وقيل بينة الارث على المال وحكم بغيره في قاضا فخرنا ان الذي لا يبرهن الا ان يبرهن على القاضى

واصله على

على الجاهل القاضى وكيله لايه وقيل بينة الارث على المال وحكم بغيره في قاضا فخرنا ان الذي لا يبرهن الا ان يبرهن على القاضى

المحدود
بشيء
بشيء
بشيء

فانه جائز وتنفذ المدعي كذا في قضاة دارا انه ملكي فربما ذوال اليد ان المدعي اقر ان هذا
المدعي ملكي لكن الشهود لم يحدوه تقبل شهادتهم على الدخ اذ لم يشهدوا بالملك وانما شهدوا بالاقارب
ولهذا حصل الدخ وجها لهم باخذ لا ينفذ قبول شهادتهم باقران وجهه وقع وصوته برهن المشتري
ان الشفيع قال له بعد متى ومو قسيم للشفيع الا انهم شهدوا بما لا ينفذ ولم يذكروا الحدود ولا عرفوا ينفذ ان
تقبل هذه البيعة اذ شهدوا باقران انه سلم الشفيع في هذا المحدود فشي قال المدعي ان الدار التي حدوده
مكتوبة في هذا المحضر حكمه مع الدعوى والشهادة وكذا لو شهد ان المال الذي كتب في هذا المحضر علمه قبل
واكتفى به انه ان رآه الى المعلوم وقته شهدا على هذا الموضع كذا محروك ان حكم مدعي لم يمت لكن
حدود مدعي وانهم اصابوا ما في دارهم من مدعي علمه بناحق لم يمت لا تقبل وفيه القاضي يوجب حدوده
ولا عرفها ولا عرفها بشهوده شهدوا ان هذا الدار ملك المدعي لا يعلل اذ القاضي انما يفتي بالملك
المدعي شهدا بهم والقاضي انما يفتي بحدوده ولا يفتي بالملك المدعي الا شهدا بهم شهدا بهم بالملك
بلاذ كذا محروك لا تقبل او كالمخوض هو القيمة عند القاضي فبشيء ان يبيع حكمه بحسب ما يفتي فكذا
على المشتري فتمد كضمان لصادق قاع ان المشهود به هو المختار في حقه يفتي ان تقبل الشهادته اصل الدار
وان لم يدر كذا محروك لعدم الجاهل المفضي الى النزاع اصل الدار فلو وقع النزاع في حدوده بعد الحكم باصل
فذلك امر آخر ليس به الخصومة برأسه كما ان الجارين لو تنازعا في حدود دار بينهما لاي اصلها يستلزم
كل منهما اصل دارا وسمع الخصومة في الحدود اصل الدار فلو تنازعا في حدود دار بينهما لاي اصلها يستلزم
فتبين ان المدعي لا يفتي في اسماء الحدود فان القاضي يفتي بحدودها اذ اعد لا بد من شهادتها مع المدعي والمدعي
علمه وامينان له ليقف الشهود على الحدود وحضره احيى القاضي فاد اوقعا عليها وقالا من حدود
دار شهدنا به لهذا المدعي برهون الى القاضي ويشهد الاحيان انهما وقعا وشهدا باسماء الحدود
في بعضى بالدار كذا الدار والى بروت وجب القضاة وتو شهدا ان الدار التي يذكروا هي كذا
التي تلاصق دار فلان بن الخلا في متى يدعي المدعي علمه لهذا المدعي ولكن لا يفتي في حدودها وقال
المدعي القاضي انما آتيل بشهود لغيره من حدود دارا واية بهم فشهدوا ان حدوده كذا كذا كذا كذا
التي ان القاضي يفتي بحدودها ذلك وحكم بالمدعي كما في المسئلة الاولى وذكره بعضنا انه لا يعلل اذ شهدا
الا واية في مسئلة ليست بحجة اصلا بدون الشهادة الثانية فاسمى وحدودها وعدها كذا القوت
وجميع العقارات ذكرت من مسئلة المسئلة في اختلاف الروايات في مسئلة المسئلة والاطرافها
تقبل لان كل الشهادة غالبة بما يكون على هذا الوجه فانه اذا شهد ابا ب في البطل والعقار السواد فال
ان الشهود لا يعرفون حدود الجبل لكن سمعوا اذ كذا محروك فيشهدون على تلك الحدود المذكورة في البيع
ولو كانوا لا يعلمون الحدود وحده وقته لو قالوا شهدا ان الدار التي في كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
مسجد كذا ملك هذا المدعي ولكن لا يعلل اسما الجيران قال المدعي انما آتيل بشهود لغيره من حدود دارا واية بهم فشهدوا ان حدوده كذا كذا كذا كذا
لا يعلل من هذه الشهادة اذ شهدوا بالملك كذا محروك واحد وشهدوا بالملك كذا محروك واحد وشهدوا بالملك كذا محروك واحد وشهدوا بالملك كذا محروك واحد
على ان الشهادة عند محاميه الدار الموعود حصلت بالاشارة بلاذ كذا محروك فبشيء ان يفتي
ان يكون من هذا الدار الاخرى لا على قوله الاظهر وجهه شهدا بالملك محروك وشهدا بخان ماعود وشهد
شهادة الزمان وكذا الشهود على الامم والنجب ولا يعرفون شهدا بخان ماعود وشهدا بخان ماعود وشهدا بخان ماعود وشهدا بخان ماعود
والنسب يعلل شهادة الزمان فشي ادعي ضبيعة وكذا محروك وهذا ان الضبيعة التي حدودها

مطلب
بشيء
بشيء
بشيء

حدودها كذا ملك المدعي لكن لا يدرى باي موضع متى تسع هذه الشهادة وتو المدعي باقامة البيعة ان
الضبيعة التي شهدوا بها في موضع كذا فلو برهن بعضى بها له **عقد** ادعي دارا حال له القاضي هل تعرف
حدوده حال لا ثم احاد وتبين حدوده لا يسمع وكذا قال لا عرفوا اسما الجيران ثم ذكره الحق الثانية
يسمع وجهه وهو الشهادة على اليد العقار وعلم كذب في آخر دعوى الخراج مع ذي اليد واليد واليد
العصل الثاني في دعوى الخراج مع ذي اليد يدعي المدعي دارا او شرا او كل قسم بثلثة اقسام لانه اما ان
اذا ادعي عينا وبرضا فلا بد ان يدعي ملكا مطلقا او ارضا او شرا او كل قسم بثلثة اقسام لانه اما ان
يكون المدعي في ثلث اوية برضا او يدعي ملكا مطلقا او ارضا او شرا او كل قسم بثلثة اقسام لانه اما ان
تاركا واحدا او ارضا وتاريخ احدها اسبق او تاريخ احدها لا الاخر وجله ذلك سنة ويملكون فضلا اما لو ادعي
ملك مطلقا والعين في ثلث اوية لم يفتي تاريخا واحدا او برضا بعضى سها لا ستواها في الحكم وان ارضا وتاريخ
احدها اسبق لبعضى لاسبق لانه ان ثبت الملك لنفسه في زمان لا تاركا فتم غلب بعضى بالملك له ثم لا يفتي
بعد لغنى الا اذا بلغ الملك منه ومن تاريخه لم يفتي الملك منه فلا بعضى به وتاريخ احدها لا الاخر
ففتي لا يفتي لتاريخ بعضى سها بعضى لان لو ثبت احدها لا يدل على عدم ملكه لانه يجوز ان يكون
الاخر اقدم منه ويحتمل ان يكون متأخرا عنه فحتمل مقارنا للاختلاف وعند من لا يورد في لانه ان ثبت لنفسه الملك
في ذلك الوقت فتسا ومن لم يورد في ذلك الحال فعينا في ثبوت في وقت تاريخها حسب شكل فلا يباع وصلا
تجد بعضى لمن اطلق لان دعوى الملك المطلق دعوى الملك من الاصل ودعوى المورج بعضى في وقت
ارتداد في وقت تاريخه البعض على بعضى في وقت الدوام المصلحة والمصلحة وكان المطلق اسبق
ما كان وكان ادعي هذا اذا كان المدعي في ثلث اوية برضا فلكل الجوان لان بيعة اكثر اثباتا ما دان
ارضا واحدها اسبق منها لاسبقها لما في وقت تاريخه رجع عن هذا القول وقال لا يعلل بيعة ذي اليد على
الوقت ولا على عين لان البيعتان قايما على مطلق الملك ولم يوصف لجهة الملك فاسمى التقدم والتأخر
بعضى للخارج ولها ان البيعة مع التاريخ بعضى معنى الدخ فان الملك اذا ثبت لشخص في وقت ثبوت بعضى
بعد لا يكون الا ما يفتي منه وصارت بيعة ذي اليد كذا تاريخه بعضى رجع بيعة التاريخ على جنى الحال ابيع
الا بعد اثبات التلوي من قبله وبيعتة على الدخ مقبولة وعلى من ادعا ان كانت الدار ارضا صاحب الوقت
الا واية عند من ادعا ان يكون سها وان ادعي احدها لا الاخر فعند من لا يورد في لانه ان بيعة اقدم من المطلق
ما لو ادعي رجلان شي ومن واحد ادعي احدها لا الاخر كان صاحب المورج ادعي وعند من بعضى للخارج ولا يعلل
لوقت لان بيعة ذي اليد لا تقبل اذا كانت بعضى معنى الدخ وتسا وقا الاحتمال في معنى الدخ لو وقع
الملك في وقت التلوي من جهة الجوان ان يشهد التاريخ لو وقع كان اقدم فاذا التلوي بعضى معنى الدخ
فلا يعلل التلوي ولا يعلل لان ادعي كل واحد منها الارش من ابيه فلو كان العين في ثلث اوية ولم يورخا
او ارضا هو سها بعضا لا ستواها في الحكم وان ارضا واحدها اسبق هو لا سها عند حسن وكان من
يقول اولا بعضى به سها بعضى في الارش والملك المطلق ثم رجع الى ما قلنا وقال في رواية ابن حنبل
كما قلنا في رواية ابن حنبل في رواية ابن حنبل في رواية ابن حنبل في رواية ابن حنبل في رواية ابن حنبل
احدها لا يعلل لادعيان الملك لا لغيرها اسما بل لغيرها في زمانه الى ان شهدا ولا يعلل الملك الا في
حصار كما لو حضر المورثان وبرضا على الملك المطلق حتى لو كان المورث تاريخ بعضى لاسمها او
يسمع ان يكون حكم مدعي الحكم ودعوى الزمان ان ثبت لانه المورث تاريخ بعضى الملك منها في لم يعتبر

القار

ختم عن ما يجرى في أبات الملك له ليحكم الجرائم فكل ما يجرى من غير مصلح في الملك لنفسه والمجرب
أذيد المشتري يد بائعه في القدر ولو كان كذلك لغيره في الخارج كذا مننا وكذا لو برهن الخارج على الملك بسبب
بستان و برهن ذو اليد أنه ملكه مطلقا ولو كان سبب سبب الخارج الفاضل الخارج حرم عن بائعه على ما
حكمه حضرة برهن على مطلق الملك و برهن ذو اليد على مطلق الملك فهو الذي كذا مننا **قوله** ما مر في
قوله من أن السابق أولى في التلقين من اثنين ينبغي أن يكون السابق أولى في التلقين من اثنين مننا أيضا ينبغي
أن يكون فيم رويان و اسد اعلم ثم لو برهن المدعي والمدعى عليه على ما ادعى عليه في الوجود وأما إذا كان
ذلك ناسبا معلوما وكذا الآخر تاريخا أقدم لكن لم يبين التاريخ ما كان برهنه أنه شراء من بكر من شهر برهنه الآخر
أنه شراء من بكر ذلك قبل شرائه قبل ثبت السابق بهذا القدر كذا **قوله** من أن السابق فانه قال لو ادعى
الشراء من واحد و برهن الخارج أنه شراء سابق ولم يورخ ذلك عند هذا الخارج كذا في السابق **قوله** على سبب
فيما مر في ذلك أنه لو برهن أنه شراء من بكر من شهر و برهن ذو اليد أنه شراء من بكر من شهر أو أكثر ينبغي
أن ثبت به السابق وحكم ذلك الذي ادعى رويان السابق في صوت التلقين من اثنين **قوله** في دعوى الملك
قال أحدهما كذا من يثبت رويان لست تهمين قدر سندك باسحقون تاريخ معين ذكرتكه وأكبر
عيني لو طواه كذا رويان كذا **قوله** ان الخارج وذا اليد ادعى الشراء من واحد ولم يورخ فقال أحدهما
يجب من يثبت تاريخه في رويان لست و برهن على سبب ما هو الذي من الآخر فلا يثبت السابق لهذا القدر لا في
السبب ولا في الكساح ما لم يقولوا ان عقولهم كان في رجب سنة كذا وعقد الآخر كان في شعبان من كل سنة ثم قال
مشا كنا المتقدمون كانوا يقولون السابق يثبت لهذا القدر بلا بيان وكذا وجدنا بعض الشروط انه لا بد
من بيان التاريخ و نحن على ذلك **قوله** لا صوت عندى ان يثبت السابق لهذا القدر اذا لم يورخ ان يظهر
الامر للقاضي وهذا القدر يكتفي فيه على ادعى عينا أنه شراء من زيد بتاريخ كذا آخر من ذوالقعدة ان يورخ
قبل شرائه لكان هذا العين ذلك أخيه و صدقه أخيه و انما شريته من الآخر ولم يبين تاريخه لافراق حوز ويكتفي
قبل شرائه عيني بدينه لث فا دعاه رجلا من قريته كل منهما أنه ورثه من أبيه فلو لم يورخا أو رخوا سواء
هو بينهما نصفان ولو كان تاريخ أحدهما أقدم فهو لا قدمها على قول آخر و هو قول سائر الروايات
قوله آخر و هو قول سائر الروايات **قوله** لا صوت عندى ان لا يثبت تاريخه في دعوى التلقين من اثنين ما لم
يورخ ملك من استل الملك من جهة لان الملقين من جهتهما كانا حضرا و ادعى بلا تاريخ **قوله** لو رخوا ملك
مورثهما يعتبر سبق التاريخ و فاقاد هذا لو رخوا و لو ادعى أحدهما الآخر قبل مولد مورخ عند حسن وقيل هو
بينهما نصفان عند جوعلى قول سائر الروايات **قوله** ثم مولد مورخ وقيل هو سهمها و فاقاد **قوله** أولاد
المورخ ثم رجع عنه وقال لا علم للتاريخ في تلقي الملك من اثنين إذا ادعى أحدهما الآخر ملكه لا يمكن من تلق
من جهته فكان الملقين من جهتهما ادعى الملك و ادعى أحدهما وغه يقتضي منها وسقط اعتبار التاريخ كذا
هنا مع الروايات من اثنين فلو ادعى الشراء من اثنين والدار بينهما ثلث فلو لم يورخا أو رخوا سواء
هو بينهما و لو رخوا و أحدهما سبق فهو على ما مر من الاختلاف في الارث و لو ادعى أحدهما الآخر فهو كما مر
في الارث كذا **قوله** برهن الخارج رويان على الشراء من اثنين و ادعى أحدهما الآخر فهو بينهما خلاف حال
برهنه على الشراء من واحد فانه للمورخ ولو برهن الخارج رويان على الشراء من واحد فلو لم يورخا أو رخوا سواء
هو بينهما و يحكم كل منهما أخذ نصفه بنصف النصف أو ترك فلو قضى سهمها فانه أحدهما ليس للآخر الا نصفه
ولا ان يات أحدهما قبل الحكم فلا خلاف أخذ كل واحد منهما قبل اقرار البايع لأحدهما لا يعتبر لانه منها على قول

روايات

أولاد

قول نفسه لو ادعى الخارج رويان الشراء من واحد على نال و برهنه فها سواء لو ادعى أحدهما الآخر فالحال
أولى **قوله** لو شهد البايع بالملك لم يثبت و العين في يد غيره بان قال هذا العين ملكه لاني بعته منه أو
قال كان ملكا لي فبعته منه لو كان المدعى ادعى الشراء منه لا يقبل لانه شهادة على قول نفسه معناه لو ادعى
الخارج رويان ملكا بسبب فلو ادعى ملكا مطلقا ولم يورخا أو رخوا سواء فهو بينهما و لو رخوا و أحدهما أقدم
فهو لا قدمها تاريخا على قول آخر و هو قول سائر الروايات **قوله** سائر الروايات **قوله** سائر الروايات
بينهما ولا يعتبر للتاريخ فيه أخير **قوله** في يقتضي لا سببها تاريخا بخلاف ما ذهب إليه أحد من وجه عدم القيمة
لما روي عن غنيم على تلك الرواية من ان دعوى مطلق الملك دعوى أو لغير الملك من حيث الحكم كدعوى الشراج
و انما روي عن دعوى الشراج لغو على كل حال أيضا سواء او مختلفون او لم يورخا أو تاريخ أحدهما فقط كذا **قوله**
قوله في ذلك ولو كان العين في يد ما يجعله بذلك منها مدعى فيما يدعى مدعى عليه فانه يدعى فلو ادعى
أحدهما الآخر فهو بينهما كذا عند هذا القول الذي لا يقبل تاريخه و على القول الذي يقبل تاريخه مولد مورخ
عند سائر الروايات و عند ادعى عينا بدينه من أحدهما أنه شراء من بكر من شهر و برهن الآخر أنه
من بكر من شهر و لو رخوا أو رخوا سواء فالشراء أولى فلو ادعى أحدهما الآخر فالشراء أولى و لو ادعى أحدهما
أقدم فهو أولى ولو كان العين في يد أحدهما فهو أولى الا إذا سبق تاريخ الخارج فهو الخارج و لو ادعى أحدهما
هبة وقضاه من زيد و ادعى الآخر شراء من بكر من شهر و لم يورخا أو رخوا سواء فالشراء أولى و كذا في جميع ما مر
في الرهن ولو كان العين بيد ما فهو بينهما الا ان يورخا و أحدهما أقدم فهو لا قدمها و الصدقة مع الشراء كالمدة
مع الشراء و لو اجتمعت الهبة في حكم حكم ما اجتمع الشراء و الحكم فيه ان المدعى لو كان يورثها فريضة على الشراء
من واحد ولم يورخا أو رخوا سواء فهو بينهما و لو ادعى أحدهما الآخر فالشراء أولى و لو ادعى أحدهما سبق فهو
أولى و لو ادعى أحدهما فهو كدعوى الخارج مع ذي اليد ادعى الشراء من واحد و قد مر حكمه **قوله** فلو لم يورخ
أولى في لف المارة في من ان العين لو كان بيد ما فهو بينهما الا اذا رخوا و أحدهما أقدم فهو لا قدمها و هو
لانه في جميع القولين ان كل واحد من صاحبي اليد و يورثه نصفه خارج في النصف الآخر حكمها حكم ذي اليد مع
الخارج فريضة ان الخارج و ذا اليد لو ادعى أحدهما الآخر فالشراء أولى و رويان فيقول عليها القول المذكور مننا و ذو
اليد و يورثه رويان فيقول عليها قول الكفا فاستقام القولان في الروايات و اسد اعلم و لو اجتمع الرهن والهبة
أو الصدقة فالرهن أولى عند استواء المحبة فلو تخرج أحدهما بالتاريخ أو بسبقه أو باليد فهو له ولو اجتمع
الهبة مع الرهن فهو كما اجتمع شراؤه و لو اجتمع كساح و هبة أو رهن أو صدقة فالنكاح أولى **قوله** لو اجتمع
نكاح و هبة يكن ان يعمل بالبينتين لو استوتا بان يكون مكتوبة لزاوية لآخر بان يجب امته المكتوبة فينبغي
ان لا يبطل بينة الهبة حذرا عن تكذب المؤمن و حذرا عن الصلح و كذا الصدقة مع النكاح و كذا الرهن مع
النكاح و اسد اعلم و في كل مدعى الصور لو رخوا و أحدهما أقدم فهو أولى ولو كان العين بيد أحدهما فهو أولى الا
ان يورخا و تاريخ الخارج سبق فهو الخارج و لو كان بيد ما فهو بينهما الا اذا سبق أحدهما تاريخا فهو له و كذا
في الشراء والهبة والصدقة مستقيم اذا الشراج الطاري لا يفسد الهبة والصدقة على ما عليه الفتوى و اما
الرهن فلا يستقيم اذا الشراج الطاري فيفسد جيلني ان يقتضي بكل مدعى الشراء فيما اجتمع رهن و شراء
لان مدعى الرهن اثبت رهنه فاسد بالشراج فتر يثبت فيه ركان مدعى الشراء فبا قامة اليه و مكله اصل
فه الهبة مع الشراء في انما يدعى ان يقتضي بينهما لو كان المدعى ما لا يحتمل القسمة اما المحتمل فيقتضي بكلمة مدعى
الشراء المارة الرهن ثم قال و المعجزة الهبة ان يقتضي بينهما احتمال القسمة او لا اذا الشراج الطاري لا يفسد الهبة

مطلب

مطلب

لو كان الرهن مع الهبة

مطلب

بينهما لا يفتي بجهة العقل لجواران الاشجار كانت تستاجر باعها من المجرم استاجر الارض وعلى هذا
التقدير لا يقع اجارة الارض ومن اجارة الارض بعد ما جرت المباحة الصريحة الاشجار بينهما كتب
في الموضع الاول وبعد ما جرت من المتعارفين كما كتب في الموضع الثاني لانها متعارفان ويصح ان يكتب
أجر الارض منه بعد ما باع المجرم لا شيئا رهنه لم يرد الموضع الاصل من المسألة البيع والشراء ولا اجارة
فانه لو ذكر في باب البيع والشراء وتقا بعضا مما لا يكتب به الا بشرط البيان والتفريق ولو كتب في المحضر المحكي
شهوده وسألني الاستماع اليهم فشهدوا على ما ختمه الدعوى وكذا لو كتب في السجل فشهدوا على ما ختمه الدعوى
لا يفتي بجهة المحضر والسجل وكذا لو كتب في كتاب القاضي لا يفتي بجهة الكتاب ولا يقبل الكتاب وسأله في
قائه قال لو كتب وشهدوا على وفي الدعوى لا يقع اه الشهادة على وفي الدعوى ان يرفع الشاهد من
كما يرفع المدعي لنفسه اقول الغرض من القول في هذا ان ثبوت الشهادة على ما ختمه الدعوى لا يفتي بها المدعي بل لا
ذكر فينبغي ان يقع قوله شهدوا على وفي الدعوى بناء على التعارف لان الغرض معلوم عرفا فلا اشتباه ولا
فساد وقال ومن المشايخ من فرق بين كتاب القاضي والسجل وبين المحضر ففتي بجهة كتاب القاضي في السجل
وبفساد المحضر لان كتاب القاضي يرد من الامصار فلو ردناه بجهة المدعي اقول هذا مذهب الامامية لا يفتي
ببني ان يقع ايضا بغير من جهة المحلة قال ودليل صحة الفرق بين المحضر والسجل ما ذكره من برون انه وارش
فلا يفتي بجهة المدعي بل يفتي بجهة الورثة ولو اقام يفتي وشهدوا على ما ختمه الدعوى لا يفتي بجهة المدعي
ان هذا وارش فلا يفتي بجهة المدعي بل يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي
القاضي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي بل يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي
من الوجه الذي ثبت به الحوادث الشرعية والافعال الحكيمة لا يفتي بجهة المدعي بل يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي
وقيل يفتي بجهة المدعي فلو اكتب في محضر الدعوى شهدوا على ما ختمه الدعوى لا يفتي بجهة المدعي بل يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي
بالاكتفاء من المدعي عليه كمالا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي
في موضع محذور ذوقه ان كل ذلك ليس بشروط لا بد ان يذكر شهدا كل واحد بعد الدعوى والكتاب
بالاكتفاء بعد الاستشهاد من المدعي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي
الطبي ويفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي
وممكن من وكذا في جانب المدعي عليه وكذا في الشهادة وبعض المشايخ اکتفوا بقوله حق منته وممكن من
لوقال حق وممكن منته كفي وفاقا وكذا في اختلافه قال المدعي ممكن منته ولم يقل حق منته فيل يفتي
ان يقول حق منته وقيل لا ارادى انه لو اكتب علف بالله ما موافقه فيكتبني به خفا لا شهدا ان هذا لا يفتي بجهة المدعي
ان ابن مدني لم يفتي بجهة المدعي بل يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي
من الصريح بالملك لقطع الاحتمال فحق لا شهدا ان ابن غلام ان لم يفتي بجهة المدعي بل يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي
فلفظ حق ان يحكم بالملك لا فانه لا يفتي بجهة المدعي بل يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي
مدعي ممكن ابن مدني لم يفتي بجهة المدعي بل يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي
المدعي الحكم بالملك قبل سنة البينة ولو طلب التسليم لا يحكم بها ما لم يقولوا وروى ابن مدني بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي
يشترط ان يقولوا واجبت برون مدعي عليه كدروست كونه كذا اختلفوا فيه ايضا والصحيح انه لا يشترط و
الا حوا ان يذكر شهدا اخرين قال الاخر شهدا بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي

مطلب
الشهادة على المقتول
الا في موضع محذور

وفي شي لو كان المدعي عليه حاضرة فلا حاجة الى ذكر نسبه لانه يشار اليه فلا حاجة الى ذكر اسم قد كره
او في الغائب فلا بد من ذكر نسبه وهو الصحيح وكذا في التحد لا بد من ذكر صاحب الحد وكذا في
توحي المتخاصمين لا بد من ذكر الحد والتوحي على قول في كراه المحاضر شي وفي صط لود كراه اسم
واسم ابيه وخدمه او صناعته ولم يذكر الحد تقبل بشرط التوحي ذكر نسبه اشياء على هذا لود كراه
اقتدوا اسم واسم ابيه قبل يفتي والصحيح انه لا يفتي اقول الغرض من التوحي لا كراه المحاضر شي وفي صط لود كراه
ان يفتي بجهة المدعي بل يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي
ذكر الحد اختلاف فلو حكم برون ذكر الحد فلا بد من ذكر الحد في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي
ولو حصل التوحي باسمه واسم ابيه وخدمه فلا حاجة الى الحد وان لم يحصل بذكر ابيه وخدمه فلا حاجة الى الحد وان لم يحصل بذكر ابيه وخدمه فلا حاجة الى الحد
يكون باسمه واسم ابيه وخدمه لا يحتاج الى الحد وان لم يحصل بذكر ابيه وخدمه فلا حاجة الى الحد وان لم يحصل بذكر ابيه وخدمه فلا حاجة الى الحد
الاسم والنسب كما احمد بن محمد بن عمر في هذا لا يقع التوحي شي في تعريف القن مثل لخير عن محضر
في اوله روى بن عبد المحدثي اذ في المحاضر انه غير صحيح اذ النسبة على هذا الوجه لا يقع به الا على
ويجب ان يكتب انه عبد فلان او مولى فلان اذا الحق برون مولاه وان كان مولاه محققا ايضا لا بد
انه مولى فلان وان كان المولى الثالث محققا ايضا لم ينسب الى مولاه لا بأس به اذا المولى الثالث
بغير له النسب فيجوز الاقتصار عليه كراه المحاضر شي وفي صط لود كراه اسم واسم ابيه وخدمه
في التوحي ولو قال فلان بن فلان التيممي لم يفتي بجهة المدعي بل يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي
الى قوم لا يفتي بجهة المدعي بل يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي
الى السكة الصغرية خاصة والى المحلة الكبيرة عامة في المدينة والقرية والكلون ليت سبب التوحي
ولا يقع المحرقة بالاضافة اليها اقول فيه نظر لانه قد امكن المحرقة بالاضافة الى المدينة لا بالاسم والنسب
بان كان يعرف الغريب بمدنيته لا بنسبه مثلا يعرف بالسم فندى والى اصل ان المعبر موصولا بالمحرقة
واتفاق الا لبا سبب بان كان **جنس آخر** فقط لو اخطا الشاهد عن ان هذه المقام فلا يفتي
فلان يفتي بجهة المدعي بل يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي
يفضي بشهادتها والقضاء فوق الشهادة فيجوز ان يفتي بجهة المدعي بل يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي
ونفسها عدلان يفتي بجهة المدعي بل يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي
عند القاضي على شهادتها بالاسم والنسب وشهدا بجهة المدعي بل يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي
اي وحده كذا وسع آخر لا يصير هذا القدر ولو اخرج ان حل له ان يشهد على اسم ونسبه مطلقا
ولا يقول شهدا عندي بكذا وكذا الجواب في المواضع التي حل له الشهادة فيها بالتسامع جاز رجلان عند
الصكاك وقد اقرت اجرة ولا انا فخرها فذاك ليس بشي لان هذا القدر ليس بتوحي اذ التوحي انما
يكون بذكر الاسم والنسب ولو قال انها فلا يفتي بجهة المدعي بل يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي
ونفسها وجه حاضرة قال القاضي للشهود هل تعرفونه المدعي عليه فقالوا لا لا تقبل شهادتهم ولو قالوا لا
الشهادة على امرأة اسمها كذا ولكن لا تدري ان من الحجة هي تلك ام لا صحت شهادتها في المسألة فكان على
المدعي اقامة البينة ان من من هي بخلاف الاول اذ اقروا الاول بالجملة فبطلت شهادتهم كذا
اقول قد اقروا بالجملة ايضا فهذا القدر لا يحصل الفرق فيمكن الفرق بان يفتي بجهة المدعي بل يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي في كل حال لا يفتي بجهة المدعي
أصالة كذا كذا شهادة الشهادة فيتم له في كذا لانه الاول لو اراد الرجل ان يعرف المرأة التي يري

ذكر الحد

مطلب
اذ المجرم كرهه
لا في محذور

السم فندى
عالمه كمالا

جسد

ان يشهد عليها او لها بوكالة او بامر من الامور ينبغي ان يدخل عليها ومعا جاعة من النساء ممن يقع لبن
ذلك الرجل هذه ثلاثة فلا بد ان يثبت فلا بد ان يثبت فلا بد ان يثبت فلا بد ان يثبت فلا بد ان يثبت
لها مثل ذلك كذا يتردد في ايها امرائنا من اولئك قاذرة في معرفتها في قلبه يقول رجال ونساء ممن يمكن
يشهد عليها كذا اقول المحبة هو حصول المحبة فيجب ان يحل له الشهادة اذ حصل له المعرفة في المرح
الاولى وفيه تولف الواحد بكيفية المرحى والمترجم ولا يشان احوط افي بعضهم بان التحول لا يقع بدون روث
وجها فشق لو اخبرته امرأة انها فلا تثبت فلا لا يمكن للشاهد ان يشهد باسمها ونسبها لان تعريف المرحى الا
والرجل الواحد لا يكفي ولو عثر بها رجلا فلا تثبت فلا لا يثبت فلا لا يثبت فلا لا يثبت فلا لا يثبت فلا لا يثبت
وقال لا يثبت لفظ الشهادة من التاكيد بالنسبة لفظ الخبر لانه عين ثابتة معني ولو كان يلوطن الخبر انما يجوز عند
لو اخبر جماعة لا يتصور تولف على الكذب وعند معا لو اخبر عدلان انها تثبت فلا لا يثبت فلا لا يثبت فلا لا يثبت
على الذنب ويصح تعريف شئ لا يثبت شئ هذا لهما سواء كانت الشهادة لها او عليها وقيل لا يصح فيها لها
واختار النسخي الاول لان هذا خبر لا يشهد به ولهذا لم يثبت لفظ الشهادة وفي الخبر انما تسمع للمرحى من يثق به
طو ذكر رشيد الدين وتعرف الاب والابن والزوج يجوز ان يشهد به هولاء عليها محترق قطع التعريف ايضا
لعدم التهمة بخلاف التعريف فان التعريف ثبات والتعريف لا حاف يعرفها ان يشهد على معرفتها عدلان او
رجل وامرأتان وصل معهما الشهادة على المرأة المقتضية بوقوع مشاكتها قالوا يصح عند التعريف وعن ابن
سنان لو سمع اقرار امرأة من رواها بحجاب وشهد عدلان انها فلا تثبت فلا لا يثبت فلا لا يثبت فلا لا يثبت
اطلق الجواب اطلاقا وقال ثلث لم يحرم ان يشهد عليها الا اذا راي شخصها حال اقرارها في حوز ان يشهد على
اقرارها بشرط رؤيته شخصها لا روي وجهها حصص حصة عن وجهها وقالت انها فلا تثبت فلا لا يثبت فلا لا يثبت
وهبت لزوجي مري فلا يحتاج الشهود الى شهادة عدلان انها فلا تثبت فلا لا يثبت فلا لا يثبت فلا لا يثبت
ان شمس لها فان ماتت في محتاج الشهود الى شهادة عدلين بنسبها طوطم حرك سها مع او عند آخر شهر علمه
جماعة هل يشترط كتاب معرفة الشهود المتعاقدين بوجهها واسمها ونسبها كما في هلال وابور لا يكتفيان
ذلك وغيرهما من اصحابنا يكتبون للاحتياط حال طوطم وعندي ان المتعاقدين لو معرفتين عند الناس لا حاجة الى
كتابها وذلك ولو كانا غير معرفتين فلا بد من كتابها لانه محتاج الى اداء الشهادة لمحضره فلا بد من معرفته بوجهه ليكتب
الشهادة عليه وعند عبيدة او موته محتاج الى الشهادة باسمه ونسبه فلا بد من معرفته باسمه ونسبه اقول
لما قيل ان يقول لزم من معرفته ان المعروفة ما يوجد بالنسبة لادائها الاداء الشهادة وغير مطلوب ولا يلزم
منه ان يشترط كتابه المعروفة وهي المطلوب ويمكن ان يجاب بان كل كلام على كتاب بهل به بلا اعراض اليه
كتاب القاضي فلا بد من البيان بالبلغ الوجوه لقطع الاحتمالات الفاسدة فشرط ان يكتب فيه ما يحتاج
اليه الاداء الشهادة فليزم ان يشترط كتابه المعروفة في كتاب القاضي ومما المطلوب ولكن ظاهر كلامه ان
فلا يثبت من الاسكال حال ولا يجوز الاحتمال عن اخبار المتعاقدين باسمها ونسبها لعلها تسببا وانسبها باسم
غيرهما وسمه بغير ان يردوا على اليهود ويجوز المسح من يد ما كلفوا اعتمادا على قولها فقد تروى ومما وبطل
املاك الناس وهذا فصل غفل عنه كثير من الناس فانهم يسمعون لفظ الشراء والبيع والاراء والعاقبة
من رجلين لا يعرفونهما ثم اذا استشهد احد موت صاحبه البيوع شهدوا على ذلك الامم والنبى ولا علم
لهم بذلك يجب ان يحترق عن مثل ذلك هذا عن الجازفة وعن ضياع املاك الناس وطريق علم اليهود بالنسبة
ان يشهد عندهم جماعة لا يصح روي الطوطم على الكذب عندنا وعند معا شهادته رجلا كان في كفاية يد الحقوق اقول

مطلوب
يحل له الشهادة اذ حصل له المعرفة
في المرة الاولى وفيه تولف الواحد
بكيفية المرحى والمترجم ولا يشان
احوط افي بعضهم بان التحول لا يقع
بدون روث

م

مطلوب

م

حصل القاضي العلم بالنسبة لشهادة عدلين صحيح ان حصل للشهود ايضا شهادته عدلان كما هو قولهم
ومع ذلك ان النوار وقال ولو لحقه الجرح طاهر جماعة شرطها في يمينه ان يشهد عدلان على شهادتها وعدا
اخرى على النسبة حتى لو احتاجوا الى اداء الشهادة شهدوا على شهادتها واما على النسبة وعلى ما في الكتاب
على اسناد واعلمه اقول فيه نظر لان كثرة الفروع تعتبر في كون الاصل عدلين لان حضور الفروع
وان كثرة حضور الاصل فكان عدلين شهدا حوط فلا يوجد شرط علم الشهود بالنسبة عندنا حينئذ
الفصل الحاشي في النفا قضى في الدعوى وفي دعوى الدفع وما يتصل به وفي آخر النفا قضى في النسبة
ت ايضا من منع الدعوى الخيرة كما منع لنفسه في من اقرب بين لغيره فلا يمكن ان يوعيه لنفسه للملك
ان يدعيه لغيره بوكالة او وصاية فشق وصي اقرب له ثم اذا ادعاه للتصغير لا يسمع عدل ابراه عن جميع الدعا
فا دعي عليه سال بوكالة او بوصاية لا يسمع وتواو دعي عليه ما لا يبارك فلو مات توريته قبل ابراه لا يسمع وعلاه
وان لم يسمع فهو عوت مورثه عند ابراه دعي واراه لنفسه ثم ادعى انه لفلان وقفه عليه يسمع كما لو ادعى
لنفسه ثم ادعاه لغيره بوكالة ولو ادعى الوقف او لا ثم ادعى انه له لا يسمع كما لو ادعى لغيره ثم لنفسه
له حصلت على الاستعانة والاستعانة والاستعانة والاستعانة والاستعانة والاستعانة والاستعانة والاستعانة
وما اشبهه من الاجازة وغيره فيمنع صاحبها من دعوى الملك لنفسه ولغيره اقول سكون من الاشياء
اقرار الجرم الملك للمباشرة فظاهر وانما كلفها اقرار بالملك لذى اليد فغيره رواه ان كان ياتيه او
هذا الفصل والظاهر عندي ان مجرد ذلك ليس باقرار لذى اليد اذ قد يفعل ذلك مع وكيل الملك فلا
يكون اقرار بالملك لذى اليد فلا بد ان يثبت بالقرائن فيحصل اقراره في موضع دون موضع بحسب القرائن في
هذا ينبغي ان يصح دعواه لغيره في بعض المواضع لا في بعضها قال برهن المدعي عليه على وكيل الخصومة
انه سبقت منه مساوفة او استعانة او استعانة او استعانة او استعانة او استعانة او استعانة او استعانة
لغيره والموكل على حقه لو شرط ان اقران عليه لا يجوز فلا ادعاه وكالة فبرهن ذوا اليد انك استبعتني
ببطل دعواه لا دعوى موكله ولو ادعى المتوكل فبرهن المدعي عليه انك استبعتني وتوكلت معك فبرهن
منك لا يصح هذا الدفع لان اقرار المتوكل على الوقف لا يصح اقول كما لا يصح الاقرار على الوقف لا يصح
الاقرار على الغير فينبغي ان يحد احكاما والصحة عندي ان يبطل دعواها اذ الاقرار يصح في حقها وان لم يصح
في حق غيرها فكانا مبطلين في دعواها بغيرها فلا يسمع ثم لو ادعاه موكله يصح لان وكيله اقره غير محل الشك
في استناجرتا او استعانة ثم ادعى انه لانيه الصغير فقبل ذلك في مسلة الاستعانة وقال من ادعى الروا
اني يكون الاستعانة اقرارا ان لا يمكن التصغير ولا يكون اقرارا بالملك المخبر شي وتبين لهذا ان الاقرار
بان لا يمكن له فيه لا يمنع دعواه لغيره نيابة عن مسلة الاستعانة رويت عن سق كذا في من ادعاه لنفسه
لم لغيره بوكالة يسمع اذ لا منافاة بين الدعويين اذ وكيل الخصومة قد يضيف الملك الى نفسه على معنى
ان له حق المطالبة ولو ادعى لغيره بوكالة ثم لنفسه لا يسمع لان ما ملوكه لا يضيفه الى غير عند الخصومة
فيمكن المناقاة وكذا لو برهن انه لفلان آخر وكله خصومة فسم لا يسمع اذ وكيل الخصومة من جهة زيد
لا يصفه الى من يمكن التساوي بين المدعيين على وجه لا يمكن التوضيح في الدين في هذا الحكم كذا في
سن ولو ادعى له بوكالة ثم قال انه باع من فلان وكلني المشتري بخصومة فبرهن بعيل وحكم له
الا جاز او قبي بين الدعوى بوقوع ملك لوعينا ذلك اجزنا دعواه التام وما ويل هذا لو شهد
شهوده بالملك بالشراء اما لو شهد بالملك لمطلق فلا يقبل دأعي غير نيابة ثم لنفسه لا يسمع الا ان يوفق

ولا

وي

ومر

سط

مطلوب
ولو ادعى لغيره في النسبة
بوكالة

بان قال كان له ثم شربته منه وبرد من على ذلك في فعل سى ادعى القايه مكل جابه باسمه ثم برهن ان ذلك
 الى بعينه لفلان وهو وكلني بمصومته فعل لما من ان الوكيل قد يضيف المكل الى نفسه في اقرار الوكيل
 ان الدين لفلان الآخ وصفه الكتاب وحق المصن الاول فلو ادعى الى الاول براج عين بيد رجل يقول
 مولى ليس وصداك من يدعيه يكون اقرار المكل مدعي حق لو ادعاه لنفسه لا يقبل **فقط** الى اصل ان قول
 ذي الدين من يدعيه عند وجود المنازع اقرار بالمك له في رواه لا رواه وغير عدم المنازع لا يقع
 نفيع حتى لو ادعاه احد وقال ذواليد مولى هو يدعي المدين في الروايات ولو ادعى دارا فبرهن ذو
 الدين ان المدعي اقر قبل دعواه انه ليس اوقال انه ما كان عليه بطل يدعي اقراره مدينه بالرفع
 قبل الحكم اما لو ادعى بعد الحكم منه او كبح يدعي ان يدفع المدعي على ما كان في آخر هذا الفصل في خلاف
 الفرض وان الشك لا يمنع الحكم ولا يدفعه قال وكذا لو ادعى دارا فبرهن ان مدينه اقر بطل يدعي
 المدعي في دعوى دارا لو قال ذوالدين ان المدعي قد كان اقر قبل هذا للاحق له في الدار ولم يكن هناك
 احد يدعيه لا يمنع من الدعوى بعد اقراره يدعي ان لا فرق بين قوله انه ليس وقوله ليس حتى
 او نحو فيسفي ان يهدا حكما ولم يجعل كدك فيما عدا ويؤيد للاختلاف وما ذكر في ج ان ذوالدين لو برهن ان المدعي
 قد كان اقر قبل هذا ان لا حق في الدار لا يدفع المدعي لان قول الانسان للاحق في هذه او ليس هذا
 في ولم يكن هناك احد يدعيه لا يمنع من الدعوى بعد اقراره **فصل** حكم قوله للاحق وهو له ليس هذا
 في واحد بخلاف ما بعدم فعل هذا يستوي المدعي وذوالدين انه لا يقع في الحكم عند عدم المنازع
فصل اقراره لا يمكن له فيه ثم ادعاه لنفسه يقبل ولو اقرانه فكل خلاف ثم ادعاه لا يعمل لانه سطل يمكن
 الغير بخلاف الاول قال في الدارين في قوله في محقق هذا البحث وكله لوقال ذوالدين ليس هذا
 او ليس ملكي او للاحق في فيه او ما كان او نحو ولا مانع في ثم ادعاه احد فقال ذوالدين مولى فالفعل
 له والتناقض لم يمنع اذن اقراره من هذا لم يثبت حقا للاحق اقراره للمجمل باطل والساكن فيناغي
 اذا تضمن ابطال حق على احد ولو كان لذي الدين مانع حين قوله ذلك فهو اقرار بالمك له في روايه
 لا في روايه لكن القاضي يميل الى ان يدعيه اقراره المدعي فلو اقر به امر بتسليمه اليه وتو انكره يبرهن
 المدعي ولو اقر بما ذكرناه غير ذوالدين ذكره شيخنا ان قوله ليس او ما كان لا يمنع من الدعوى بعد
 ثبتا قضى وانما لم يمنع ذوالدين على ما مر للمسلم **فصل** اقراره في اقرار ذوالدين ان الاقرار
 للمجهول باطل والتناقض انما يمنع في اقرار المدعي ايضا فينبغي ان يحد احكاما وابطالها في اقرار
 المدعي خلاف ما مر في **فصل** فان احد ما في الف لاخر ويوجب في انا خلاف واقع فيما اقر
 المدعي قبل النزاع واما لو قال مع وجود النزاع ينبغي ان يبطل دعواه وفاقا على عكس ذي الدين يعني
 انه اقرار ذوالدين وجود المنازع خلا في موضع عدم المنازع لا يبطل دعواه وفاقا واذا اقر ذوالدين
 اذا اقر قبل النزاع يبطل اقراره ذوالدين ليل المكل فتفي المالك بملكه عن نفسه من غير ابياعه لغاي
 لا يجوز فلغا في ذوالدين ملكه وفاقا ولو اقر ذوالدين عند النزاع فيل ان اقرار المدعي لانه يقر به
 النزاع وقيل انه لغو نظر الى انه ملكه بدليل اليد والملك لا يوجب النفي وكذا لو اقر غير ذوالدين قبل
 النزاع فيل ان لغو نظر الى جهالة المقنن له ولا نزاع لكون قرينه لبعض المقنن وقيل موافقا له لذي الدين
 بقرنه اليد ولو اقر غير ذوالدين عند النزاع فينبغي ان يحد اقراره وفاقا لانه نفي عن نفسه ملكه على ظاهر
 وهذا حق طاموا فصرف الى انه اقراره لذي الدين بقرنه اليد والنزاع هذا ما ورد على الخط الفاتح محقق

مطلب
 محل لاد
 في المدة
 يعني كما
 احد

ما يحيط

هذا الملام على حسب ما اقتضاه الوقت والمقام واحمد الله ملكه الصواب وحسنه الله الصواب حال
 المدعي لا يدعيه قبل زيدا ولا خصوصه قبله بطل دعواه عليه الا في ما وشر بعد ولو قال برون في دعوى
 في هذا الدار لا ينبغي له حق فيه وكذا لو قال برون من هذا القن او خرجت من هذا القن بطل دعواه ولو قال
 برون انك من هذا القن يبقى القن وديعة عند وبراء من ضمانه وكتب في مثله في فصل الضمانات وكتب
 مسائل الا براءة احكام الدين من فعل الاحكامات **فصل** في ما يلج في بدلان دار ولاحق ولم ينسبه
 الى رستاق ولا قرينه ثم ادعى ان له قبله حقا بالذي في قرينه لا يعمل بيته قال المدعي لا يثبت له ثم برهن
 هل يقبل خبره وروايات من يقبل لو وقع ولو قال المدعي عليه لا دفع لي ثم اتى بدفع قبل مواعيد ما بين
 الدوائين وقيل لا يقع دفعه وفاقا اذ معناه ليس دفعه الدعوى ومن قال لا يدعيه في قبل فلان ثم ادعى
 لا يقع كذا معناه الاول اصوب اذ الدفع يحصل باليقين على الدفع لا يدعيه الدفع ففعله لا دفع في بطله
 قوله لا يثبت له اقراره ان قوله لا دفع له برون ليس وجه الدفع فينبغي ان يسمع دعواه لو كان
 ما عني ولا يمكن لو اقرانه قن ثم ادعى الحرة **فقط** لو قال لا دفع له ثم جاء به فقد قيل مواعيد خلاف لو قال
 لا يثبت له وحلف خصمه ثم برهن بعمله عند لا عندم وكذا لو قال كل بينه الى لها فري زور ثم اتى او
 قال كل شهادة بشهاده فان فهو كذب ثم شهدا في هذا الخلاف **فصل** اقراره له فقلت قد رسا يمكنه الشراء
 منه ثم برهن على الشراء منه بلا تاريخ قبل لا مكان التوفيق فان يشوبه بعد اقراره ولان البيعة
 على العقد للمسلم بعيدا ملك للمالك وكذا لا يقع الزوائد وكذا لو اقرانه كان له ثم برهن على شرا منه
 بلا تاريخ بجاز ولو اقرانه له للاحق في نفسه ثم برهن انه شراه منه فلو شهدا بشرا بعد اقراره جاز
 والا فلا اقول في قوله للاحق في لعموم الا براء فلا يكون له حق بسبب الشراء ولا يبرهن
 الا اذا ثبت انه ملكه بعد اقراره وفيه نظرا في ثبته ما مر من احكام التوفيق وان البيعة على
 المجهول او بوضوح الجواب للمتناهل لفظ وفيه اقراره للاحق له قبل فلان ثم ادعى ثانيا بين انه غصبه
 منه لا يصدق الا ان يبرهن على غصبه بعد اقراره اذ البراءة تثبت بيقين فلا سطل حكمه الا بقر
 خلاف ما لو اقر المدعي عليه ان جميع ما يري من قليل وكثير لفلان فقلت اياها فخر فلان ليا خذنا
 في يد فقال ملكك هذا بعد اقراره صدق ليد في اي حال واحتمال الصبر وعام الفرق بين المسائل
 بنظر في اجماع شي وديار في خدمتي كدو بشوي داد بعد دعوى في كذا ان رن وركاب من
 بوده است ومن طلاق نداد ام ينبغي ان لا يسمع للتناقض ادعى ما لا يشرك في يد ثم ادعى ذلك
 حال وينا عليه لسمع لا في عكسه لان مال الشركة قد يصير وينا محو والدين لا يصير شركه عند اقرار
 ملكا مطلقا ثم ادعاه في وقت آخر بسبب حادث على ذلك الرجل عند ذلك التاضي لا يسمع وكذا لو ادعاه
 مطلقا في التنازع ولو ادعى المكل بسبب ثم ادعاه على ذلك الرجل عند ذلك التاضي ملكا مطلقا لا يسمع
 دعواه ولا يعمل بيته في ادعى ملكا بسبب ثم ادعاه مطلقا وشهدا به لا يسمع دعواه في عاتقه
 الروايات ولا يقبل بيته قال كان جري شمس الامة يقول لا تقبل بيته ولكن لا تبطل دعواه
 حتى لو قال اردت بهذا المكل المطلق بذلك السبب يسمع دعواه ويقبل بيته ادعاه مطلقا
 فقال المدعي عليه دفعه انه كان ادعاه بسبب فقال المدعي انا ادعيه الان بذلك السبب وركبت
 دعوى المكل المطلق يسمع دعواه ثانيا ويبطل الدفع فله ادعاه بسبب ثم ادعاه مطلقا يسمع
 دعواه لا يثبت على المكل المطلق **فصل** يسمع دعواه ويقبل بيته ايضا ويجوز على المقيد السابق والفتك

مطلب
 قال لا يثبت له ثم برهن
 دعه روايات

مطلب
 حلف خصمه ثم برهن

ما يحيط

عنه لا يسمع للمساكين وفيه استباحة ادعاه ملكا مطلقا لا يسمع ثم ادعى الملك بسبب يقبل
لو ادعى على نفسه ولو ادعى النجاشي ثم ادعاه بسبب على ذلك الرجل فعلى قياس ما لو ادعى
النجاشي وشهدوا عليك بسبب ينبغي ان لا يسمع دعواه **ح** اقر عليك بشراء او ارث ثم برهن على الملك
المطلق لا يقبل ثم اقر عند غير القاضي انه ملكي بشراء من فلان د لو لم يكن له منه واراد
تخليفه بانه ما اقرت قبل هذا الملك شريته من فلان ينبغي ان يحلف قياسا على ما ذكره د انه لو
ادعى دارا فلي المدعي عليه دفعه انك اقرت قبل هذا انك بعته مني واراد يحلف المدعي
عليه ذلك ولو برهن بسبب ويدفع دعواه ويؤد لو ادعى اولا بسبب د دعوى صحه فلو لم يسمع
دعواه بسبب ثم ادعاه مطلقا ذكره د ادعى اولا بسبب الشراء وظل ان الدار المدعى لم يكن
يوم الدعوى في يد المدعي عليه حتى لم يسمع المدعى بل كان في يد غيره ثم المدعى ادعاه في محله
على ان يدرك ملكا مطلقا فقد قيل يسمع وقد قيل لا يسمع وهو الاصح اذا قرأ بالشراء لم يفسد
وقد دعواه من الدار او ادعى الشراء او لا ولم يدرك المدعي ولو ادعى الشراء مع المدعي او لا ثم
على ذلك الرجل عند ذلك العارض ملكا مطلقا هل يسمع قبل ينبغي ان يكون فيه اختلاف المتنازع
كما لو ادعى على شراء مع قبض وشهدا عليك مطلقا اختلف فيه المتنازع وهذا لا بد وعوى الشراء
مع القبض دعوى مطلقا الملك على قول **ح** فكانت ادعاه او لا مطلقا عند من فيسمع دعواه
ثانيا عند من لا يسمع لعدم المساكن على قولهم ويأت بعد من هذا الاصل هذا كله لو ادعى الشراء من معلوم
اما لو ادعاه من مجهول بان قال شريته من رجل لا اعرفه او قال شريته من رجل ثم ادعاه مطلقا
يسمع كذا **ط** وفيه خوارا بشراء من ابيته ثم ادعاه ارثا منه يسمع لا مكان لو دفعه بان يقول
شريته وعثت عن ابنته فورثته طاهرا ولو ادعى اولا بارت ثم ادعى الشراء لا يقبل للمساكن
بعد روى سمع استباحه دارا ثم برهن على الموهبة او ملكي لان ابني شرا لاجل في صفوي يسمع ولا
يمنعه هذا المساكن لما فيه من الخفاء فان الاب يستقل بالشراء للصغير ومن الصغير يسمع
والاب لا يعلم له **ق** او كسافان هل يبرهن على انه له من غير توفيق يسمع ان يسمع على ما مر قيل
في **ح** فيما امر له وملك ثم ادعاه شراء اليه من انه يسمع لا مكان التوفيق فكذا اذا جاب بان دعوى
الملك المطلق من الاصل صححت المساكن اذ لم يوفق بخلاف دعوى الشراء فافترقا قال وهذا كما
لو اقبلت ثم برهنت على الطلاق فلما قلنا ان تسترد بدل الخلع ولو كانت متنازعته لاستقلال
زوجها بطلبها بلا علمها وكذا الزوج لو قام اخا امراته ميراثا واقر الاخ انه وارثها لم يبرهن انه كان
طلبها فلما قلنا ان زوج على الزوج ما اخذ وكذا زوجة قامت ورثته زوجها الميراث وقد اقر الزوج
ثم برهنوا على طلبها صحته يعمل وكذا امكاتب ادى له لم يبرهن على كونه له قبل الكتابة كذا في
في حد شري ثوبان بجراب او عند بدل فلما شرا قال هذا الى ولم اعرفه يعمل يسمع **د** قال صاحب من الجليل
خلاف ذلك وفيه **ص** مسئلة ينص قولهم قد علم ملكا واستباحه دارا فليل له هذا دارا يملك ما في يده ميراثا
كذلك ادعاه المتنازع وقال ما كنت اعلم به لا يسمع للمساكن **ق** ينبغي ان يسمع فيه وفيه اشكاله
اذ المساكن انما يمنع لو لم يوفق او لم يكن توفيقه وانما اذا وفق صحت في ان يسمع اذ لا تناقض في
حقته اما لو امكن توفيقه ولكن لم يوفق ففيه اختلاف ونص في هذا وغيره على ان لا مكان ملكي حيث
ذكر انه لو ادعى عليه ما لا يقال ليس او ما كان لك على شيء فطر من المدعي وهو برهن على قضاء او اورد

مطلب
على ان
في المدة
يكني
او

توفيق

سواء توفيق
سواء توفيق

يقبل عبدا لا مكان التوفيق لا عند زفر للتناقض عند ذكر منه المسئلة وقال قلت على ان مكان التوفيق
لكفي وشروطه التوفيق في الكل د ولو زاد ولا اعرفك والى ما لا يقبل في طاهر الدوام وعلى ما
انه يعمل وما حقه في هذا الفصل بعد اربعة اوراق في قسم بركة من ورثته او قبل توليه لو وقف او
وصاه في بركة بعد العلم والبعثان بان هذا بركة او وقف ثم ادعاه لنفسه لا يسمع او ادعى دارا سد
فاحاب المدعي عليه انه ملكي ثم ادعى ان المدعي غلط في بعض حدوده لم يسمع لان جوابه اقرار انه مدعي
الحدود كذا **ج** وذكر **ح** هذا الواجب غامض انه ملكي اما لو احاب بعوله ليس هذا ملكي ولم يزد عليه
مكنه الدفع بعد غلط الحد حكاية عن طه انه لقن المدعي عليه الدفع غلط اذ هذا المدعي الموعود له
خطا اذ كان لو ادعى ان البناء او الشجرة فلو ادعاه بعد الحكم ببنائه المدعي لاشك ان لا يسمع لانه قضي
عليه وبينه المعصية عليه لا يعمل سواء ادعى المدعي البناء والوصية او ادعى بلوط الدار فانه قد ربح
يحق البناء والولد ما يحق الدار والامانة وكذا السبي الشجر والتمر والزرع باسرها فالارض لا يقبل
بعض المعصية عليه ان البناء او الشجرة بخلاف الزرع والتمر وكذا ذكره في الزرع في **ص** او كسافان ما ذكره
الدفع بعد الحكم لا يسمع وكذا لو ادعى قبل الحكم لا يقبل بينته لان بينه في الدعوى الخارج وهذا كله على روافد
جمع على روافد **صل** لو لم يدرك المساكن الشراوة منه المدعي عليه دعوى البناء وبينته ولا فلا ادعى نصف
دار ثم ادعى كله لا يسمع ولو على العكس يقبل والصواب انه يعمل في الوجهين معا كذا **ط** وفيه **ح** ادعى
نصفه ثم كله لا يسمع لان دعوى نصفه اقرار انه لا مكان له في كله فصير متناقضا بدعوى كله بخلاف عكسه
ونصفه ادعى كله لم يسمع ولو ادعى كله وقال لا حق له فيما وراثة ثم ادعى بثلثه لاسع للتناقض
ق من مسئلة النصف والثلث متنافاة فصحت ان يحلف الرواسي في قول المدعي عليه الدار
نصفه ودعة يدي من حصة فلان الغالب قيل سطل دعوى المدعي في كله وقيل لا بل سطل في نصفه واليه
اشترى **ج** وفيه **ح** لو لم يبرهن على الودعة حتى برهن المدعي على كله لم يبرهن ذوا اليد على ما ادعاه من ان
نصفه ودعه سطلت بينته المدعي في نصفه فاذا سطلت هذا النصف سطلت في نصفه الاخر قال وفيه نظر
او دعه نصف دار لم تقسم او نصف قن ثم بلغ منه النصف الاخر فمن رجل ان نصفه لم يبرهن ذوا
اليد على الشراء والودعه مدفع الخصومة حتى يحضر بالمدعي لو اسحق نصفه نظرا ان البيع
كان شريكا للمدعي فالنصف سهم الى نصيبه والمشتري ليس بحصم في نصفه الاخر لانه يودع فيه ادعى شرا
جبر من ذوا اليد انك اقرت انك شريته من فلان فهو دفع **ش** ادعاه جبر من ذوا اليد انه ودعه فلا خصومة
بينهما لانه ظهر انه ليس بحصم ولو لم يبرهن على انه ودعه فهو خصم وقال ان ليلى لاصحوصه بينهما وان لم يبرهن
ذوا اليد وقال ان شجرة لا تدفع عنه الخصومة ولو برهن وقال لا لادن خيل الا يداع الى رجل مع دفع
الكم والسبب ويبرهن على ذلك وقال من لو كان الرجل موقفا بالخيل لا يقبل بينته على الايداع وقال **ح**
يقبل بينته على موقوف ومجهول باي نصف كان الموقوف لاثباته انه ليس بحصم من المسئلة فحتمه لما فيها
اقوال ومن دواع **ع** اكتب عت برهن انه له قال ذوا اليد ودعته فلان او قال اجرته او ارضيته او
غصبت منه او قال اخذت منه الارض من ارضه من فلان او هذا الكرم معا عليه منه لا يدفع عنه الخصومة
ما لم يبرهن من منة البيعة الما يقبل بشرطين احدهما يحلف فيه ولا يخفى معنى عليه اما الاول فعدالة ذي اليد
وان لا يكون موقفا بالاحتياط والزوج فخره شرط عند سحر خلافه **و** اما الثاني فان يدعى الايداع من موقوف
ويشهد به كذا في **ك** وكذا في **ل** انواع معرفة بالاسم والقبول والوجه ومعرفة بالوجه والاسم والقبول فلو عرف

شهودا المودع باسمه ونسبه لا بوجهه لم يذكر من سندا الفعل واختلف فيه المتأخر قبل سرف وقيل لا ولو
قال او دعته رجل لا عرفه وقال شهودا او دعته فلان فوجهه واسم ونسبه ذكر الاختلاف انه لا يعمل
ولا سرف الخصومة وكذا لو قال او دعته فلان لرجل معروف وقال شهودا او دعته رجل لا يعرف لا يقبل
ولو قال او دعته رجل يعرف بوجهه واسم ونسبه ولكن لا يشهد لا يندفع الخصومة ولو شهدوا ان فلانا
دفعه اليه ولم يقولوا انه ملكه او قالوا لا نرى لمن هو سرف الخصومة وكذا لو شهدوا ما قرار المدعي انه لفلان
ولم يبرهنا عليه وذو اليد يقول فلان او دعته ولم يذكر اسم ونسبه ان سرف الخصومة اذ ثبت وصوله الى
ذو اليد من فلان فظهر ما قرار المدعي ان خصومته كانت مع فلان وبعد لو حول ملك الدفعة الى ذي اليد
بحول اليد الخصومة ولا فلا **اقول** كذا ذكره في حصول عدا الدين وذكر في المسئلة كذا غير انه لم يذكر انه لم
لم يذكر اسم ونسبه بل بالتحليل المذكور بل على به مسئلة لوي وذكر فيها انه لو لم يذكر اسم ونسبه ولو شهدوا باقرار
المدعي انه لفلان الا ان ذاك لم يقل او دعته فلان لم يذكر اسم ونسبه ان سرف الخصومة كذا دليل الاستدلال
به عليه عامر من انه ثبت وصوله الى ذي اليد من فلان في كل منهما نظر لانها وكذا انه ظهر ما قرار المدعي ان
خصومته كانت مع فلان وليس كذلك لانه ظهر هذا الاقرار به لاختصاصه مع فلان ايضا ولانه اقر به له قال
ولو اقر المدعي انه كان بيد فلان ولا اقرى دفعه الى سندا لا وقال ذو اليد دفعه الى فلان فلا خصومة بينهما
وكذا لو اقر المدعي ان رجلا دفعه اليه والمدعي لا يوافق الدفعة فلا خصومة وكذا لو شهدوا باقرار المدعي انه دفع
الى ذي اليد رجل لا عرفه فلا خصومة ولو شهدوا ان فلانا او دعته اياه لا يعمل ولو يبرهن
المدعي ان ذا اليد اعماه لنفسه لم يعمل من ذي اليد بغير بيعة الا بدفع اصله او دفعه ملكا مطلقا او
بسبب ولكن لم يندفع فعلا على ذي اليد ما لو ادعى فعلا عليه ما ادعى انه لم او دعته من ذي اليد او اجرة او رهنة
او غصب منه وبرهن وقال ذو اليد انه لفلان او دعته وبرهن لا يندفع الخصومة واذا لم يندفع ووضي به المدعي
فلو حضر الغائب وبرهن انه لم يندفع له اذ لم يصير مقتضيا عليه اذ ثبت ان الحكم كان على غير خصم من ادعى انه لم
يعصم منه ذواليد فاقرب ذواليد به لانه الصغير لا يندفع عنه الخصومة واليمين لانه ادعى عليه فعلا **ادعى**
انه لم يندفع في ذي اليد غصب من ذواليد انه ودفعه فلان قبل سرف الخصومة لانه لم يندفع فعلا على ذي اليد وقيل
لا يندفع وهو الصحيح من اسبب خصما لرجل يدعى الفعل عليه لو يبرهن على ايداع الغائب لا يبيع ولو يبرهن
على اقرار المدعي بايداع فلان يبيع ويندفع الخصومة **قضى** ادعى غصبا على ذي اليد من على الملك لا على الغصب
فيمجد دعوى الغصب عليه من غير اقامة البيعة لا يمكن المدعي عليه من دعوى الاتباع كوانه يندفع سندا فام
حيلة في دفع دعوى الاتباع **قضى** ادعى انه شراه من ذي اليد وقد عتبه من ذواليد انه ودفعه فلان لا يندفع
لانه ادعى على اليد فعلا وهو حوب تسليم المبيع **اقول** فيه تسامح لان الفعل هو التسليم لا وجوده ولكن تمحل
في عبا واقفه ايضا ينبغي ان يكون مرادهم بالفعل غير التسليم ولا يلزم ان يكون خصما ولو يبرهن على الوويعه
في دعوى الملك المطلق لانه يدعى عليه التسليم سندا او ادعى الشراء بلا خصم فلما ادعى شراعه ورضي وشهدا كذا
المسئلة كالحال يندفع كذا ابو الهيثم عن العشاء السلف الى حازم والى سعد البردعي والى طاهر الدباس
ان الخصومة يندفع لان دعوى الشراء مع مضمونه دعوى مطلق الملك لا يرى ان اعلا لم يكن شرط لصحة البيعة
حتى لو قال لعين بعثت منك قنارا او سلفت تقبل بيعة ولو كان الفقه مجهولا وقال غيرهم من مشايخنا لا يندفع اذ
الفعل المذكور وهو الشراء يقع بغيره فلم يصح دعوى مطلق الملك ولذا لا يحكم المدعي بالزوايد المعصولة ولا يرجع
ايباعه بعضهم على بعض ولو جعل غير له دعوى مطلق الملك كان الامر كذا وكذا لو يبرهن المدعي انه ذواليد رهنة

منه او ادعى او دعته له او تصدقه به عليه وانه مضمونه ويرى من ذواليد ان فلانا او دعته لا يندفع عنه الخصومة
وهو الصحيح والظاهر من المذهب لو ادعى انه شراه من ذي اليد وقبضه او ادعى ملكا مطلقا فصدقه ذواليد ثم
برهن انه ودفعه فلان يندفع الخصومة **اقول** هذا السليم في الملك المطلق لانه الشراء لانه ادعى عليه فعلا
لو انكس ذو اليد ويرى من عليه المدعي بغيره ذواليد بتسليم المبيع ولا يندفع خصومة ولو يبرهن على ايداع حكم
خصم لم يكون كذلك ذواليد ذواليد بالطريق الاول لانه اقران اخره حقه من البيعة فلا يسقط الا عند من
يجعل الشراء مع العصف ملكا مطلقا قال وكذا لم يبرهن بغيره بتسليمه الى المدعي فلو حضر الغائب لايه في له لا بالبيعة
ولو يبرهن وقال مدعيه فلان قال مدعيه مدعيه سرف لوبرهن على ايداع ولا فلا يبرهن بدفعه الى المدعي فلو
حضر الغائب بغير المدعي سلمه الى المودع ثم يبرهن عليه المدعي لان ذواليد براء حتى المودع وانما سلم الى المدعي
لغيبته المودع فاذا حضر امر دفعه اليه ولو صدقه المدعي في الوديعة لا يترفع له حتى حضر الغائب كما لو ثبت بيعة
وكذا لو علم ان الفاضي حله **وي** عند اصل عندنا ان من اقرب بين الغائب ثم لحاضر وصدقه الحاضرة اقرار
له باحضار الحاضر فلو حضر المقر له بالوديعة وصدقه المقر له الا بداع اخذ العين حتى تبرهن المدعي انه لم ولو علم
القاضي ان الدار لم يرد حصاره بداره فاحضره زيد الى هذا القاضي فبرهن ذواليد ان فلانا او دعته فلا خصومة
حتى حضر الغائب **وي** لان علم القاضي كبيته ولو يبرهن المدعي كان المدعي سندا لو قال ذواليد انه لم يدعي الا
انه او دعته فلان يندفع الخصومة لو يبرهن ولا فلا يندفع الخصومة اذ اصدق كذا **اقول** **قضى**
اطلاقه بسفني ان لا يندفع ولو يبرهن على ايداع وفيه نظر **قضى** ولو علم القاضي ان فلانا غصبه من زيد
واو دعته ذواليد اذ من دفعه الى زيد علما فلان غصبه من زيد ان لم يبرهن ان لم يبرهن ان لم يبرهن
القاضي سنا حتى قال علم القاضي ان فلانا غصبه من زيد باحضار المدعي الى زيد وسدا روية الاصول
وروي ان سماعة ان القاضي لا يقضي بحكمه وقدر في الفصل الاول **اقول** سفي ان يعني به غير كذا
القاضي يعني ظامو اكثر خصومة الزمان اصل له شأنهم وراست في عيون المذاهب انه لو قال قاض
عمل حكمت سدا بالرم او ما لفظ او بالضرب فافعله وسحل ان يفعل الا عند ملكه والشايع في قول مجتهد
في رواية به يعني قضى ادعى ذواليد ودفعه ولم يملكه انبها حتى حكم المدعي بغير حكمه لو يبرهن على ايداع
لا يقبل فلو قدم الغائب فهو على حجة ولو يبرهن ذواليد على ايداع حتى صار خصما من المدعي ثم قبل الحكم
برهن ذواليد على ايداع يقبل لانه ظهر انه ليس خصم فلان يبرهن الحكم ذواليد ذواليد بغيره من يندفع قال
المدعي كان ردا ودفعه عندك ثم ملكه منك خلف ذواليد يبرهن ما ملكه منك فلو خلف فليس خصم ولا خصم ولو يبرهن
المدعي ان زيدا ملكه من ذي اليد يبيع او غيره يصير خصما ولو ادعى المدعي عليه ودفعه ولم يبرهن فطلب المدعي
بيعه ان زيدا او دعته خلفه القاضي ما له لقد او دعته وخلف على البت لا على العلم ولو على فعل الغير ان قام
به وهو القول ولو طلب المدعي عليه عن المدعي خلف على العلم لانه من على فعل الغير ولا شغل به شيء **اقول** الظاهر
انه لا وجه لخلف ذي المدعي على ايداع فانه عاينه ان يصير خصما بتكوله وكذا حصل قبل خلفه لانه لم يبرهن على
الايداع فانه عاينه ان يصير خصما خلف او لا اذ احل المذكور **وي** ان المدعي يلقى الملك من المودع فان دفعه
كما سمي به اسقطت نقل من ج واصل الاعراض من قبيل النوار وروى ما وكذا في اذ اطلب المدعي من
ذو اليد انه ودفعه ليس له ذلك لانه جعل نفسه مديونة انه ودفعه ولا يمين على المدعي ولو خلف لا يندفع عنه
الخصومة ولو اراد ذو اليد خلف المدعي على علم الايداع فله ذلك لان المدعي يتكلم بالايداع وخلف لانه لو اقر سطل
دعواه فاذا انكر خلف ذواليد لم يبرهن فادعاه فبرهن ذواليد انه ودفعه الموصى او قال غصبته منه فلا خصومة

صار

حتى كثر وارثه او وصيه لا ينفقها انه وصل اليه من الميراث كما ادعى الشراء فمن ادعى ذوال اليد لا بد ان يبراه منه
فانه يبراه الخصومة ولو ادعاه الوارث وقال ذوال اليد او وصيه موثر فيك لا يدفع والرفق اقول النظام
ان قوله برهن ذوال اليد في انفاق لا يصدق ان مجرد قول ذوال اليد انه ودعه المعنى كسقي ان يبراه دفعه
من غير حاجة الى بينه وادله عليه فاسم على الشراء فان حكمه كالتقيد قال لو قال او وصيه فلا يبراه الخصومة
فهو حكم الا ان برهن على ما قال لانه انصب خصما على ذوال اليد فيجوز دعواه الودعه لا يخرج عن الخصومة و
قيل لا يبراه عنه الخصومة في هذه المصروف ولو برهن وقيل على ما ادعى انه شراء من زبد وهو ملكه وبرهن
ذوال اليد ان يبراه او وصيه لا يبراه عنه الخصومة لان المدعي يدعي ملكا من الغائب ولم يدع الملك المطلق فلا يبراه
فمنه يجب ان يكون كذلك اقول كسقي لبراه الخصومة في المقتضى عليه لان دليل الخصم وادله ان ذوال اليد
احال اليد الى غيره او انه اثبت ان يدعي ليست يبراه الخصومة بل يدعي ان يدفع الخصومة سواء ادعى ملكا مطلقا
او سواه من الغائب قال انه ليس ملك المدعي ثم ادعى انه ودعه يسقط ولو قال انه في يد غيره للمدعي
على انه لم يبرهن ذوال اليد على الايداع لا يسقط ولو قال او وصيه يدعي لانه ودعه يسقط ادعى ملكا مطلقا
فبرهن ذوال اليد على الودعه او كونه ثم ادعى المدعي ان ذوال اليد خصمه منه يسقط ويندفع به بينه ذوال اليد سواء
ادعى الغصب في ذلك المجلس او في مجلس آخر كراهة فقط وقال لان دعوى الملك المطلق لا ينفق دعوى الغصب
عليه فشي ولو ادعى سواه من يد وقال ذوال اليد او وصيه زبد ذلك او غصبته او سرقته منه يدعي الخصم
بلا بينه لا يبراه ان لا يبراه لوقال مدعي الشراء ان يبراه من المودع وامر في قبضته شكل لا يبراه الخصوم برهن
ذوال اليد كذا لو برهن من المدعي انه قال في غير مجلس القضاء انه ملكي نصير خصما لانه سقي منه ما غلب منه دعوى
البرهن في لادعي شراء من يدعي ذوال اليد لا يبراه عنه يدفع عنه الخصومة بلا بينه لو حلف ذوال اليد على الايداع
فلو بكل صار خصما ولو قال حين الحلف ما ودعيت وتكن غصبته منه وحلف على ذلك لا اعتبر عينه للمساكن
فكون خصما ذوال برهن انه ثوبه غصبته متى زبد وقال ذوال اليد او وصيه زبد ذلك يدفع عنه الخصومة بلا بينه
لا تفرقها ان اليد لزيد وهذا خلاف ما لو قال انه ثوبه سرقته من زيد وقال ذوال اليد او وصيه زبد ذلك لا يبراه
الخصومة استحقاقا للغصب متى او احد من ذوال اليد وصول من الغائب يندفع بالاجماع اقول كسقي
هذا بورقة في ادعى انه لم يدع غصب فبرهن ذوال اليد الودعه لا يبراه في العه ولا يبرهن الفرق او الفرق
باعتلاف هذا لوقال المدعي سرقته مني فكله عندكم وعند ذوال اليد لا يبراه ولو ادعى الشراء من زيد وقال ذوال اليد
اني ابتعته من زيد ايضا فهو خصم لانه لما زعم ان يدع ملكا اقرانه خصم وكذا لو قال وجعتني او تصدق به
علي او ورثته منه ولو قال ذوال اليد ان فلانا اسكنني فيه وشهد انه او باقرار الغائب انه اسكنني في اليد
وقال لو لم يرد دفعه ولكن علمنا ان الدار كان سد هذا الذي سد اليوم يوجب دفع الخصومة اذا شهدا به
بالسكان والدار بيد السكك شهادة بالتسليم كما ان الشهادة بالهبة والدار بيد المودع لم يوم الهبة شهادة
لهبه وتسليم ادعى دارا انه شراء من الغائب شراءا نفا قال ذوال اليد او وصيه ذلك الغائب يندفع لبراه
بلا بينه لا تفرقها ان اليد للغير فتم اثبت وكالعادة وحكم بها القاضي وباع عقارا لموكله يبراه ان يبراه
اخر انه شراء من الموكل وذوال اليد يقول شراؤه من فلان وكيفية قبل تدفع بلا بينه لثبوت ان يدعي ليست
بخصومة كاه الودعه والشراء من واحد وقيل لا يدفع بلا بينه فاسما على البيع البات اقول كسقي نظر
لانه يومئذ يدفع بالبينه في البيع البات وليس كذلك في الوارثا وتاديه المدعي سبق حكمه للمدعي كما ستر
في دعوى الخراج وذوال اليد قال ولو ادعى انه شراء من فلان وانت غصبته مني وادعى ذوال اليد انه شراؤه من

فلان ذلك سعا جازا او برهن لا يبراه قال لو وقع الدعوى في عين ملك جبر من الميراث عليه انه كان ودعه او وصيه
ويضا ربه او شره كما عا من الوصح لا يبراه بينه اذ الدعوى تقع في الدين وحله الزمة خلاف العين او كسقي
الدين منها ثبت ما على العين فينبغي ان يبراه حكمه في الخصومة وعندها قال ثم اذا قضى بغيره للمدعي فلو حضر
الغائب وصيه المدعي عليه فما قال في الودعه والرهن واللاجان والمضاربه والشركة يدعي المدعي عليه
على الغائب كما ضمن ولا يبراه المدعي والمضاربه والسارق والغائب فانه يبراه في فصل الايجاف من الوصية
الغائب انه وصل اليه من جهته فان كثر الغائب فلا يبراه ما لم يبرهن على ما ادعاه من اجاز او برهن
ويكون لانه يدعي لنفسه ويطلب الغائب سبب على عمل له وهو سبب ح ادعى فتمت عن ملكه يدعي الغائب
الخصومة ما ثبت الايداع من المدعي لاثبات الايداع من غيره خلاف العين ولو ادعى فباعا على من ابقى من يد
فبرهن المدعي عليه يدعي الوصية كراهة الموت فلو عا من الاياق في يد ودعه ورهن واحا ومضا
وسدعه يدعي ملكا لغيره سوا حرقه وغصبه وعاره لعود على ملك من كان يدع لغيره الفدان بغيره عليه
فمن الاستشراء والاستحقاق اقرار بالملك لذي اليد في الاستشراء او الاستشراء او الاستشراء بالاستشراء
والاستشراء او اقراره بالملك لغيره بالافاق الروايات حتى لو برهن ذوال اليد ان المدعي جعل معه شرا من ذلك يدعي
دعوى المدعي ولو وقع المدعي وقال كان ملكي كنه قبضته مني ولم يدفعه الى فلهذا استشترته منه لا يسقط
بين قوله ملكي وبين قوله ليس ملكي ولا استشراء من غير المدعي عليه كونه اقرارا انه لا ملك للمدعي كالا استشراء
من المدعي عليه حتى لو برهن عليه يكون دفعا اقول كسقي ان يكون الاستشراء من غير المدعي عليه وكذا الاستشراء
ويكون كالا استشراء كونه يبراه اقرارا بعدم الملك للمدعي ويدفع عليه ما سرقه او لغيره الفصل في دعوى الكسقي
لو برهن المدعي عليه ان المدعي اجر نفسه مني ليعمل في الكسقي او احد الارضين فزادته او قال اني خانها لاجل
وه تابكم اوقال ان نذر عن بيت زري وه يدفع ويكون اقرارا به لا ملك للمدعي فشي اقول انه انكار
في مدعي الارضين ثم ادعى الملك لا يسقط الا اذا وقع ونقول كذا لو برهن من اشترى به اما دعوى الملك المطلق فلا يسقط
منه استا جود اقراره ادعاه آخر فاستا جود من الجنا بومنه ايضا وقال ايها حضر اخذ الراج فلو حضر جميعا كان
الراجح الاول ولا يكون استحقاق من الاخر اقرارا ان الدار له قال له ادفع الى هذا الدار اسكنه او قال اعطيه
هذا الثوب البسم وهذا النسي اركه خالي ان يدفعه ثم ادعاه السائل لنفسه يسقط ووقال اسكنني هذا الدار
او اعطه هذا ثم ادعاه لنفسه لا يسقط فقد جعل الاستحقاق اقرارا بالملك للمدعي فشي اقول كسقي بطلان دعواه
عقل ان يكون لجل الاستحقاق اقرارا به لا ملك له فيه لا يحلها اقرارا به لملكه فلهذا لا يستدل له
ولو وضع المسئلة في بطلان دعواه لعدم صحة الاستدلال به على جعل الاستحقاق اقرارا به لملكه فلهذا لا يستدل له
سكان دار اقراره كان يدفع الراجح الى ردهم قال الدار له لا تقول له ولا تكون اقرارا به لبره وذكرا لنا طيف
انه اقرارا بملكه يدعي هذا انه اقرارا به لا ملك له فيه وان لم يكن اقرارا به لبره فلهذا لا يستدل له
دعواه لعدم لانيه للساق فشي ادعى انه لم يبراه ذوال اليد ابطال دعواه ففان المدعي يحضر الشهود
جند ودعه الى الغير فاحد المدعي يطل دعواه لان قول الودعه اقرارا به لا ملك له وقيل سقي ان
لا يطل دعواه لان قول الودعه يدل على عدم الملك دلالة وقد ادعى صراحه ملكه والدلالة لا تعتبر
الصريح خلافها في يد ذي اليد مشر في كونه ما وكسقي ومهر داري كذا يدعى القوم لنفسه لا يسقط وتعلق
منع الاعمال اقرارا به لا ملك له اقول كسقي استولى عليها منقلب ونجس عن غاصته وقف الغصب خوفا
فتسبب بغيره من اياها لغيره ودعت اليه سقي وعواذ اذ القوم يبراه انه ليس له اقرارا وسقي عده ما يبراه

بيع رجل ولا يكون الخبز ما كان فلا يكون هذا اقرارا بانه ملك المدعى اقول ينبغي ان يسمع لانه لو لم يكن
للمدعى البيع وعواه ولو كان له فقد اجاز فلا يبيع وعواه على العبد ومن انصاع لعلمه المذكور نظر
لانه لا يعيد بعده طسا مال فعاه فعل ذو الدشرة من ملك المدعى اقلناه او قال انك اقررت ما شئت
فهذا دفع صحه ادعى ملكا مطلقا وبرهن ذو اليد انك شريته مني ثم اقلناه لا يدفع اذ كل منهما ادعى ملكا مطلقا
فبينهم الخارج اولى وقيل ينبغي ان تقبل منه ذي اليد تمامه ذو الخارج وذو اليد ادعى شراءه من واحد فله
ذو اليد والخارج انى شريته بعد ما فسخ البيع الذي بينكما يدفع وعوى الآخر لو برهن لانه ينقص حصما
عن الغاصب اثبات الفسخ اذ لا يمكنه اثبات الشراء من الغائب الا بعد الفسخ واذ اثبت الفسخ صح البيع
في العاقبة قبل حصته وفي المقول بشرط العصف بعد صحته لصحة البيع كذا عرفت في برهنا على الشراء من
واحد وتاريخ الخارج اقدم فبرهن ذو اليد ان البيع كان رهنا في تاريخه عند فلان ولم يرض لشرايك فجاز
شرايك لكونه بعد ذلك البرهن لا يبيع هذا الدفع اذ لاحق لذى اليد ذلك الرهن اذ المرهون لم يرض فكيف يبيع
وعوى الرهن كذا اقول ما ادعى على الغاصب سببا للمدعى على الخا فصرحني ان يبيع وعوى الرهن على ذلك
الاصل كدعوى عتيق انا مدعى ما مر في فصل العضا على الغائب وحدث الاتصال بين الخا فصره والغائب
مطوره كتبت الطر في فصل لقضاء على الغائب مع ان كلامي على الاصل المشهور لا على اصل الاتصال
وذكر في هذه المسئلة كذلك وعلى ما اقر بفعل الرهن فقد اقر بفاد البيع اذ البيع كان صحه من
عاقبه وادعاء العا على المرهون فيما نزل الرهن لهذا البيع السابق حتى الكل كذا يبرأ اقول هذا
اللعيل لانه عند من كور المرهون فسخ البيع فانه قال ولم يرض بشر انك هذا اشارة الى انه فسخه
فلا يبعد وجد الفسخ واقعة الدعوى ادعى انه شراه من رده شرا اجازا وصفيه فقال ذو اليد ان زيدا ذلك
باعه من بكره با حازا قبل بيعه منك ثم باعه منك بلا احاز بكر ثم بعته باعه من بكره ببا حازا با وانا
شريته منه ينبغي ان لا يبيع الدفع لان ذو الدخيم عن باعه في اشارة الملك له ليكن اثبات الشراء منه
وكانه حفر وادعى عليه المدعى فاحرم ان شراي ما يبيع الخا يبرأ ان قبل شرايك ولم يحز شراوك لانه كان في
سعي فبعد شريته بالنسب اليك وان قيل لا يبيع هذا الدفع فله وجه في برهنا على الشراء من واحد وتاريخ
ذو اليد اسبق فقال للخارج شرايك في التاريخ السابق كان نتيجة والآخر شكر فله حليفه لان مخرج السبق لو
اقر انه كان نتيجة اخذ منه العين وذو التاريخ اللاحق فاذا انكر فله حليفه اقول هذا الاصل لا يطرد وكما
دعوى احدى النكاح والرقا وكما لو قال الكفيل المال قرا ومن غنى وكفى ليس له ان يحلف الطالب
مع انه اقر بشقط المال وكفى كثر وانصاع ينبغي ان يكون هذا الاصل على قول في اذ التكلو بذل عند
فلا حلف عند فيما لا يجري فيه البذل وان صح الاقرار وتفسير النجدة انا تواضعنا ان تطهر البيع بعد اليك
لكن لا يكون حصدا منه البيع حصصكم ادعى انه شراه من زيد وتاريخ برهن ذو اليد ان ردا ذلك اقر قبل
شرايك انه ملك اخيه فلان وصدره اخوه وانا شريته من المحقر ولم يرض الاقرار كوز وكفيم قبل
شرايك ادعى دارا فعل له ذو اليد انى شريته من وصيك في صغر وكلم يبيع الوصى هل يندفع اختلف
هذا المشايخ ولو تسمى الوصى والعاصي يبرأ اتفاقا في لو برهن ذو اليد اقرار الوصى انه باعه بوصاه
قالوا لا يقبل الا ان يشهد انه كان وصيا من جهة مورثه او من جهة القاضي لانا لو عاينا اقرارا بانه وصى
لا نثبت الوصاه ما قرأ في هذه ادعى دارا وقال انه ملكي باعه الى مثل حال بلوغى وقال ذو اليد حال صغر
فالقول للمدعى كذا وقال لو برهننا تقبل بيمينه ذي اليد لا لها هي المنيعة ادعى من قن فانكر خصمه الشراء

تاریخ

أقرانه ومحبّي لائمت
الوصاية بأفواه

لایسینکس قوز

ذلال ولا يكره بيع برادر بنادر فادعاء الدلال لنفسه ملكا مطلقا لوقال الدلال المشتري
 اشتريه ولم يرد عليه يسمع ودعواه ووقال المشتري فانه ملكه لا يسمع **فتن** قال له اشتري هذا الدار كذا فاشترى
 ثم ادعى العاقل وقال يبيش انان كره فريد من فريد ام مع دعواه لانه لم يعل بخرا اذ كان ليكون اقرارا
 ملك لفلان واذا لم يعلن ما كان كذا ان يكون ملكه وعلل له بخرا وان يشتري دارا فقال له رجل اكره
 من خانه دعوى جوي كود اكنون فقال ذلك الرجل اين خانه ار درست لو درست دارم از انك
 درست واما لا يطل به دعواه لو ان يكون معناه درست لو درست دارم كه چون دعوى
 لم يرد ثم تو انم گرفتني او **فتن** اجاب من جمله ما تتر ان المدعي لو صدر عنه ما يدل على ان المدعي ملك
 المدعى عليه بطل دعواه لنفسه ولغيره للمسا فقضى ولو صدر عنه ما يدل على عدم ملكه ولا يدل على
 ملك المدعى عليه بطل دعواه لنفسه ولا لغيره لانه اقرار بعدم ملكه لا على المدعى عليه ولو صدر عنه
 ما يحمل الاقرار وعدمه فالدرج ماله ان ولا ولا يكون اقرار بالشك واقرار على هذا لو غضب
 رجل عن خانه وخاف ثلثه فخرج عن وصوله اليه ذلك الوقت الا حيله الاستداع او كبح فعله ثم ادعى
 ودفق عليه ببيع ان يسمع وكذا اشتد على ذلك سرايغي ان يسمع بالاوية ويودع ما وكذا على اسفينة
مع فصل عن اكره على البيع ثم ساءوم المشتري هل يكون احاز لذلك البيع فقام انا ما وقال ما
 وجدت فيه نصا والدلال لم يسمع معارضه فان الشفع اذا ساءوم المشتري يكون تسليم الشفع
 فهذا يصفى كونه احاز اذ المساوم يعبر بملك المساوم منه وتحمل ان قصده الوصول الى ماله
 ولا طريق له سواء هذا يصفى عدم الاحاز فلم يجب لهذا العلوي او **فتن** دل مدعي ان العمل بالدلال
 كوري ساءوم خلا في ارضي ساءوم بر من على الارض تعضي له بالارض ويكون العمل لمن كانت
 الارض بيد بر من على خانه وبر من المدعى عليه انك لمعه من فلان الغائب اشارت الى انه
 لا يندفع ووكذا لم يندفع كما لو بر من على اقرار ببيعه من فلان او على اقرار انه ملك فلان فعلى
 هذا الواو على على ميت دينا كضرة وارثه وعن عنه وقال مدعي انك لمعه من فلان وارثه ان الميت باع
 هذا العائن من فلان في حيوته سدفع كذا وذكركش ادعى عنه فبر من ذواليد انك لمعه من فلان
 وانا شرته منه سدفع ولو لا بينه فله ان يحلف المدعي **فتن** ادعاء فلا بينه فكل ذواليد فكل له المدعي
 فقال ذواليد الى كنت اشتريته منه قبل الخصومة فانه حكم له ولا يكون كذا بالاشهاد والشراء او
 فان فصل هذا يصح على قول في لا على قولها اذ النكول بذل عند و اقرار عند ما كذا الحكم فيمنع ان لا يسمع
 دعوى الشراء قبل الخصومة للمسا فقضى كما لو اقر صرا الا اذا جهل على الحكم سكو له مع فانه لا ينفذ في رواة
 صعبه الا ما شرطه عن الممن ثلثه رواه عنهما فادالم ينفذ الحكم على مدعي الدوام فكانه يره قبل
 الحكم فيسمع على مدعي الدوام ولكن المناقشه على قوله ايضا كذا بان يكون النكول اقرار بالبيع عن
 شبهة تاو مني بكنفي ان لا يكون اكرا بالاسلم حلا على الصلح في حقه و اراد رده بعيب فبر من
 بايعه ان المشتري اقراره باع من رده و هو غائب لا يسمع والمشتري رده علم بعيب وقد قبل
 بحب ان يسمع في التا ايضا قاسا على مثل صورها ادعاء بر من ذواليد انه باع من رده قبل
 بينه ولو بر من الباع ان المشتري باع من رده و هو غائب فكذلك الباع لا يسمع للمشتري
 الاول في ان يجوز معارضه الا قاله لان يجوز معارضه النكاح فنه لولا رده و نكاح **فتن** ادعى ملكا
 مطلقا فقال ذواليد اني شرته من رده وانت اجرت البيع لا يسمع هذا الدفع اذا كان قد عجز

نکولہ

شهدوا باستصحاب الحال والآثار ثبت الزوال كما ذكره في ان بينه المخلع اولى من بينه الكحل ولو اوقف الكحل
 في الحال لان المخلع ابرأ يكون بعد الكحل لان بينه الكحل بناء على عقد سبق باستصحاب الحال فينبغي المخلع يكون
 سبطه وان يلبس الابراء اولى من بينه ان لم يعلم كذا في الحال كما ياتي بعد وفدين في فني انه لو ادعى اني شرسته
 من ابليس وروى في الابدان فكل بينه الى موته فينبغي الشراء اولى **ج** في بكر بالغة زوجها بوجها برضاها وقصص
 مريها ومات فادعت المهر على زوجها من اربابا فصنع لولاه لالابوق سقطت الحصة من لوقالت الورثة
 ان اربابا حرمها على نفسه قبل موته سنتين فقال ان زوجها اقر في مرض موته في حلال عليه حرمها دفع ولو انكر
 نكاحها فربعت عليه فقالوا ان اربابا نكحها وحصلت عدها قبل موته قال **س** هذا دفع وقال لا وقيل
 لو انكر الكحل المخلع اصلا لا يكون دفعا ولا دفع ادعى اربابا وقال كانت في نكاحي يوم موته فبرهن وورثتها
 انك قلت قبل هذا اكثر من مرة من نكاحها مرات يردني قبل مدعي ويكون قوله هذا اقرارا ما لها ليست
 لمراته وقيل لا مدعي ولا يكون قوله هذا اقرار لعدم الزوجية كما قال ان كان طلاق في الدار لم يثبت اليه
 لا يكون اقرارا ان قلنا لا لشي الدار لانه على ان ما ذكرتم مفهوم كلامه وطاهر المذهب عندنا المجهوم
 ليس نجم ولو قالوا انك قلت كانت امرأتي الا اني طلقها لا يندفع لان الزوج اثبت نكاحها باليمين يوم الموت
 وما اثبت الورثة لانه في ذلك يجوز ان تطلقها ثم تزوجها برهن انه تزوجها في غير شهر كذا وبرهن انه
 اقر بعد هذا القادر عليه لشهرها حرام عليه وليست امرأته هذا دفع صحيح حتى يحلف انه لم يرد به الطلاق
 فلو كحل مدعيه ادعى انها امته فبرهن مرويه اني احلكتك على فلان لعلى لانه ادعى تأخير المطالبة واستقام
 عن نفسه ولا يمكن اثباته الا بان يصرح خصما عن الحال عليه ولو لا يسمع له على احواله فله ان يحلف المدعي على
 الكاصل ما ساء ما يبرع به حتى عليه فلو ادعى ما لا على كغيب فبرهن ان الكحل لم يزل الاصيل احاكم به على فلان وانه
 قبل سفي ان لعلى ما ساء على صفة المسئلة وما ساء ما كوبرهن ان الاصيل احكام المدعي عليه ادعى
 انما قال فلان حواله كذا ام وادرسا نيت لم قبل لا يسمع للتناقص اذ احواله غير الاثبات
 وقيل يسمع لان انفا الى الحال عليه ابقاء الجليل لا ترى انه لو حلف لا يسمع حقه فاعطاه من احواله عليه
 حنت وكو ادعى الاثبات ثم قال فلان كس يتوعدا بامر من يقبل ولا تناقض كما في مسئلة لا من يلد وقدر
 توت في ادعى حصة ونا نير في الخصم او فينكرها فشهدا انه دفع اليه خمسة ونايس الا ان لا يرد في من
 حال فبرهن من هذا الدين او من لو لعلى وبراء شي موافقه وقيل لا لعلى في برهن على مال ثم قال اني استفتيت
 من هذا الحال كذا وقال بالفارسة جندني يا فتم لودم بطلت يمينه **ق** لو طلق بينه ان الحال عليه
 الا ان او بعد من الاستيفاء بطلت يمينه لا كذا ب ولا فينبغي ان لا يطل يمينه لا مكان التوفيق ويوتق
 ما في فني انه برهن على مال و برهن خصمه على انفا فعنه لا يطل دعواه فيما سواه لانهم شهدوا بما عاينوا
 ولم يعرفوا اياها شي من الدين فخل لهم الشهادة فصا كما لو ادعى الفاء وشهدا بحسمه فقال المدعي كان لي عليه
 اربا فادع خصما لعلى بطلت يمينه وكذب المدعي شهوده يرتفع بتوفيق المدعي في برهن على تمامه روم حكم له ثم اقر
 ان عليه ما روم لهذا المدعي عليه صفا سقط عنه المائتان وقال غلبت من المشايخ لم تسقطا فني ادعى عليه
 اربعة اشياء سماها فانكر فخلت ثم قال المدعي كنت اخذت الاثنتين من الاربعة وبرهن على الاثنتين بقدر
 فني ادعى الاثبات وشهدا بهذا اللفظ اين مدعي را جزين مقدار ادنى نيت لا يقبل لانه في الحقيقة
 شهدا على البني ادعى دينا فاقتر ثم قال او فيتم لو كان كلاً القولين في مجلس واحد لا يقبل للتناقض
 لو تفرقا عن هذا المجلس ثم قال او فيتم وبرهن على الاثبات بعد ما اقر يقبل لعدم التناقض ولو ادعى الاثبات

او فيتم
 او فيتم
 او فيتم

قبل اقران لا يقبل **ق** ادعى الفاء فقال خصمه ادعيت في سوق سمرقند وعجز عن البينة ثم قال ادعيت في يوم
 كذا وبرهن لعلى اذ التوفيق يمكن وهذا يدل على ان التوفيق يكفي من غير دعوى التوفيق من ادعى
 ادعاه ودينه بسمرقند ثم برهن على ادعاه بما روى كان تناقضا الا اذا دفع **ن** صانع عن دعوى دين ثم
 برهن على الاثبات او الابراء او صانع عن انكار لا يسمع بيمينه لان هذا الصانع فداؤه عن اليمين فلا يعقل
 وكذا لو اقر دين ولم يدع الاثبات او الابراء او صانع ثم ادعى الاثبات او الابراء لا يعقل ولو ادعى الاثبات
 او الابراء او انكر فلم يبرهن فصاحم برهن على الاثبات او الاثبات او صانع لعلى السامع وهذا الصانع لم يبرهن فداؤه
 عن اليمين اذ لا يمين على المدعي عليه هذا الوجه فسطل الصانع **ص** ادعى ما لا صانع ثم ظهر لاشي عليه بطل الصانع
ع ادعى دارا فانكره والبرهان على الف على ان سلم الدار لذي الدائم برهن فداؤه على صانع قبل هذا الصانع
 انضيت الصانع الاول وابطلت التناكح **ح** ولو قال كل صانع بعد صانع فالتناكح ولو شراه بطل الاول ونفذ
 التناكح ولو صانع ثم شراي احرث الشراء وابطلت الصانع **ط** في الصانع الذي يوعى البيع سفي ان سطل الاول لا
 ان كان في الشراء خلاف الصانع عن دعوى الرق وامسك ان الشراء انما فسخ الاول بقضاء والعنى لا يقبل الغنيبة
 فاقترقا ومعرف لهما مسائل كثر في انكر دينا فاعطاه حكم يمينه او صانع ثم برهن ان المدعي اقر قبل الصانع
 اذ انكم انه لم يكن له عليه شي بطل الصانع وانكم ولم يعنى القاضي عليه حتى برهن بطل المال عنه ولا ينعى عليه **ظ**
 ادعى ثوبا فانكر فصاحم برهن ان المدعي اقر قبل الصانع انه لعلى لا يعلى وهذا الصانع والقضاء لا فداؤه عليه وكو
 برهن انه اقر بعد الصانع ان الثوب لم يكن بطل الصانع لان المدعي ما قران سدا زعم ان اخذ بدل الصانع فبرهن على
 اقرار قبل الصانع لواز ان ملكه بعد اقرار قبل الصانع **ز** في هذا الصانع ان لا سطل الصانع وانكم صانع في
 من مسئلة الدين اذا اقر قبلها وانما صانع في ان سطل الصانع وانكم صانع في
 الثوب بعد اقرار قبل الصانع كما سجي بعد اسطر فداؤه وكذا في الاصل ان الموجب والمسقط اذا اقرار صانع في
 المسقط واوردت على مسئلة في الدين نظرا في اخر هذا الفصل في حيث قال كما ينعى الدخ الى قوله برهن
 اقر قبل الحكم انه ليس عليه شي فيظهر ما قرنا ان في قول يمينه كونه هذا الاقرار وولين وكل منهما وجه قال فان القاضي
 علم ان المدعي اقر قبل الصانع كما قران بعد الصانع **ح** البينة كما شفه القاضي اذا اثبت ببيان كذا بيت
 ببيان كما ذكره او ابل الفصل العشر من صانع ان يكون عليه باليمين كلمة بنفسه وانكم ولا احتقال المذكور
 وموان ملكه بعد اقرار قبل الصانع يحق في علم القاضي ما قران ايضا صانع ان يبرهن انكم برهن للمدعي
 اقر ما سماعا ودينه فقد قبل لا يسمع مرة مسائل شرايط صحة الدعوى ادعى عشرة دنانير فقال خصمه لو اقرار كذا وكه
 مراجع وودينا روستني نيت لا يدفع اذ المطالبة ليست من لوازم الدين فان موصله من ولا مطالبة في
 الحال وكذا في برهن المدعي عليه وكفتم كذا من ازين مال جزية دينا رجلي باء او برهن كذا كغتم مرادوي جزيه دينا
 ست يسمع ولو ادعى ما لا او عينا حرم من خصمه انكر اقرت ان لا دعوى ولا خصوصية على كل سبع وان احتال ان
 برهن عليه مسبب بعد اقرار ان لكن الاصل ان الموجب والمسقط اذا اقرار صانع في
 بعد الوجوب سواء اقبل الحكم بالاول او لم تصل **ح** فان قبل لا يسأل اقرار قبل الصانع لان الصانع ورسته في
 الموجب ثم حاب بان الصانع عن الانكار لا يدل على وجود الموجب صناعا عن تاحر فلا يرد ان محل على الدوايقين
 على مخرزاه في قال ادعاه المدعي عن مدعي الدعوى يسأل المدعي انك بيمينه على المال فلو برهن حلف المدعي على البراءة
 وان لم يبرهن حلف المدعي عليه او لا على دعواه المال فلو حلف المدعي برك او كل حلف المدعي على البراءة ودعوى البراءة
 اقرارا على عند المتناهي من لا عند متناهي المدعي ومن لا لا صانع قال ظم سجي ان حلف المدعي او لا على البراءة لانه

رواها

شراء اية من فلان ولقي في ملكه الى موته يقبل او لا يقبل ما تقرر قبيل مائة يوم من موته
باعتد ان يتبع ان يكون من خلافا ايضا على ما يحتمل التوضيح كما عمل في وان لم يوجع بل سعي ان لا يقبل التوضيح
فصح الدفع كما لو ادعى مزار ابو الشرايين يدعي ذوا اليد الا يدعي منه ثم انك بنوع التمهيد كما لا ينبغي الى
احد من خصمه انه اقر انه ابن فلان بن فلان كذا يدفع المدعي وكذا يدفع لو برهن انه ادعى على فلان انه ابن عمه
وذكر اسم ابيه وجده وحكم بتبعه من ذلك الدحل ولو برهن ان الميت فلان غير ما اشتم المدعي لا يدفع المدعي لف
البيانات التي كانت لا ينبغي ولا لانه ليس حكم في اثبات اسم احد فلا يعقل على الاثبات ولا على النفي او لا ينبغي ان
يكون فيه بعض على ما سيجي في **فصل** من مسئلة نوع العلم الميت ايجد ولو قال انها فعل في الدفع لانه لا يثبت النيب
فله وجه يؤيد ما ذكر في **فصل** ايضا انه لو برهن انه ابن عم فلان لا يثبت في حق الدفع لانه لا يثبت كفاية برهنا
ان القاتل فلان لا يلزم يقبل دفع الدية عنهم لانه موت العمل من فلان يدعي كذا كذا برار زوايه فلان قيم وارث
كفت كذا وكفتة بنت عم وم سعي ان لا يكون تناقض كذا قبل لا يمكن التوضيح فان كانت بنت عم الميت امرأة ابي الميت
لا تولد ولزم الميت وان اخيه او لا قد ثبت ان امكان التوضيح قبل كذا وقيل لا او كذا في بعض المواضع
لا في بعضها وكذا ان يكون ذلك بناء على القولين والاصوب عندي ان الساقض اذا كان ظاهرا كسلب واجاب التوضيح
حفا سعي ان لا يكون امكان التوضيح ولا ينبغي ان يكون الامكان ومضد ما تقرر او ايل هذا الفصل من **فصل** حيث قال
اقر انه لم يثبت اية **فصل** برهن على انه ابن عم الميت وذكر النيب و برهن خصمه ان جد الميت فلان غير ما يثبت المدعي
لو لم يثبت في الاول لا سفي شيئا للتعارض ولو قضى بالاول لا يفي بما كذا كذا يطبق امراته يوم التوكوف في مائة
وكم يقره ملكه يوم النحر من مائة السنة او لا لو برهن بعد الحكم ان قاضيا آخر حكم بصله ما ذكر خصمه من النسب
سعي ان لا يثبت الحكم الكتاب لسبق الاول قال ولو برهن انه ابن عم لايه وانه من الدافع انه ابن عمه لا لايه قبل الحكم
بالاول يدفع وكذا لو برهن ان الميت اقر انه ابن عم لايه لا لايه **فصل** ادعاء اربعة جده لايه اسم فقال انا جده واسم
اخي حرة وابوها ردين يكون سعد فبرهن الدافع انه زعم قبل مائة انه ابن عمه بصله على الحسن قبل يدفع كذا ادعى
بغير اربعة اربعة اسم ادعاء اربعة اسم واختار **فصل** سعد **فصل** وقيل لا يدفع ويد افي **فصل** وقال صدره الصور على ما
وعلى وجه حصول عماد الدين بان يثبت لو قبلت اما ان يعقل على اثبات اسم جد المدعي وانه ليس حكمه او لقي ما
ادعاء من الارث ومضى على النفي لا يعقل شي **فصل** فصار كما لو ادعى انه اقرب من الف درهم في يوم كذا في مكان كذا فبرهن
خصمه انه كان في ذلك اليوم في مكان كذا فبرهن ذلك المكان فانه لا يقبل وكذا امنا او لا **فصل** برهن على ان المدعي
زعم كذا او المدعي هو خصمه في اثبات زعمه فعقل البيه في زعمه لا على اثبات اسم جده في نفس الامر وقد مر فله في مسئلة
النسب قبل هذا من **فصل** فلا استكال لانه ادعى ان زعمه كذا فلم يدع انه اسم جده وسماه فرق ولين سلم قبل
مترجوا من قبله قبيله **فصل** حيث قال فبرهن خصمه ان جد الميت فلان غير ما يثبت المدعي او لا او لا كذا وكذا
هذا التحليل في مسئلة النفي لانه من المسئلة ولا بد عليه الشق الاول مما قلت وكل من مسئلة مدعى ادعى دينا لايه
الميت على من قاسم من محمد فقال خصمه ولا الفاسم احمد لا يدفع المدعي على ما اختار **فصل** ما مر من التحليل بان
البيته لو قبلت اما ان يقبل لانه لا يثبت في النسب على الغايب كاهة القن والمائة بيته على العتيق
والطلاق على وكيل البعل ويؤيد ما ذكر في **فصل** امرأة في حاجة حاصمتها لغير من القاضي لها النفقة عليه و برهن
العم على رجل انه اخوها ومعاوية بالنفقة عليها وانكرت المرأة ذلك فالقاضي يبرئ العم من النفقة ويقول لها
ان قضيت فرضها على الاخ بخلاف ما اذا اثبت النسب من رجل لا قبل البيته من الرجل ان الاخ اقر **فصل**
ادعى على رجل ابو محمد بن علي بن عبد الله ثم ظهر ان اسم جده احمد بن عبد الله لا يثبت المدعي لانه ان يكون جده

ادعى على مزار اية من فلان ولقي في ملكه الى موته يقبل او لا يقبل ما تقرر قبيل مائة يوم من موته
باعتد ان يتبع ان يكون من خلافا ايضا على ما يحتمل التوضيح كما عمل في وان لم يوجع بل سعي ان لا يقبل التوضيح
فصح الدفع كما لو ادعى مزار ابو الشرايين يدعي ذوا اليد الا يدعي منه ثم انك بنوع التمهيد كما لا ينبغي الى
احد من خصمه انه اقر انه ابن فلان بن فلان كذا يدفع المدعي وكذا يدفع لو برهن انه ادعى على فلان انه ابن عمه
وذكر اسم ابيه وجده وحكم بتبعه من ذلك الدحل ولو برهن ان الميت فلان غير ما اشتم المدعي لا يدفع المدعي لف
البيانات التي كانت لا ينبغي ولا لانه ليس حكم في اثبات اسم احد فلا يعقل على الاثبات ولا على النفي او لا ينبغي ان
يكون فيه بعض على ما سيجي في **فصل** من مسئلة نوع العلم الميت ايجد ولو قال انها فعل في الدفع لانه لا يثبت النيب
فله وجه يؤيد ما ذكر في **فصل** ايضا انه لو برهن انه ابن عم فلان لا يثبت في حق الدفع لانه لا يثبت كفاية برهنا
ان القاتل فلان لا يلزم يقبل دفع الدية عنهم لانه موت العمل من فلان يدعي كذا كذا برار زوايه فلان قيم وارث
كفت كذا وكفتة بنت عم وم سعي ان لا يكون تناقض كذا قبل لا يمكن التوضيح فان كانت بنت عم الميت امرأة ابي الميت
لا تولد ولزم الميت وان اخيه او لا قد ثبت ان امكان التوضيح قبل كذا وقيل لا او كذا في بعض المواضع
لا في بعضها وكذا ان يكون ذلك بناء على القولين والاصوب عندي ان الساقض اذا كان ظاهرا كسلب واجاب التوضيح
حفا سعي ان لا يكون امكان التوضيح ولا ينبغي ان يكون الامكان ومضد ما تقرر او ايل هذا الفصل من **فصل** حيث قال
اقر انه لم يثبت اية **فصل** برهن على انه ابن عم الميت وذكر النيب و برهن خصمه ان جد الميت فلان غير ما يثبت المدعي
لو لم يثبت في الاول لا سفي شيئا للتعارض ولو قضى بالاول لا يفي بما كذا كذا يطبق امراته يوم التوكوف في مائة
وكم يقره ملكه يوم النحر من مائة السنة او لا لو برهن بعد الحكم ان قاضيا آخر حكم بصله ما ذكر خصمه من النسب
سعي ان لا يثبت الحكم الكتاب لسبق الاول قال ولو برهن انه ابن عم لايه وانه من الدافع انه ابن عمه لا لايه قبل الحكم
بالاول يدفع وكذا لو برهن ان الميت اقر انه ابن عم لايه لا لايه **فصل** ادعاء اربعة جده لايه اسم فقال انا جده واسم
اخي حرة وابوها ردين يكون سعد فبرهن الدافع انه زعم قبل مائة انه ابن عمه بصله على الحسن قبل يدفع كذا ادعى
بغير اربعة اربعة اسم ادعاء اربعة اسم واختار **فصل** سعد **فصل** وقيل لا يدفع ويد افي **فصل** وقال صدره الصور على ما
وعلى وجه حصول عماد الدين بان يثبت لو قبلت اما ان يعقل على اثبات اسم جد المدعي وانه ليس حكمه او لقي ما
ادعاء من الارث ومضى على النفي لا يعقل شي **فصل** فصار كما لو ادعى انه اقرب من الف درهم في يوم كذا في مكان كذا فبرهن
خصمه انه كان في ذلك اليوم في مكان كذا فبرهن ذلك المكان فانه لا يقبل وكذا امنا او لا **فصل** برهن على ان المدعي
زعم كذا او المدعي هو خصمه في اثبات زعمه فعقل البيه في زعمه لا على اثبات اسم جده في نفس الامر وقد مر فله في مسئلة
النسب قبل هذا من **فصل** فلا استكال لانه ادعى ان زعمه كذا فلم يدع انه اسم جده وسماه فرق ولين سلم قبل
مترجوا من قبله قبيله **فصل** حيث قال فبرهن خصمه ان جد الميت فلان غير ما يثبت المدعي او لا او لا كذا وكذا
هذا التحليل في مسئلة النفي لانه من المسئلة ولا بد عليه الشق الاول مما قلت وكل من مسئلة مدعى ادعى دينا لايه
الميت على من قاسم من محمد فقال خصمه ولا الفاسم احمد لا يدفع المدعي على ما اختار **فصل** ما مر من التحليل بان
البيته لو قبلت اما ان يقبل لانه لا يثبت في النسب على الغايب كاهة القن والمائة بيته على العتيق
والطلاق على وكيل البعل ويؤيد ما ذكر في **فصل** امرأة في حاجة حاصمتها لغير من القاضي لها النفقة عليه و برهن
العم على رجل انه اخوها ومعاوية بالنفقة عليها وانكرت المرأة ذلك فالقاضي يبرئ العم من النفقة ويقول لها
ان قضيت فرضها على الاخ بخلاف ما اذا اثبت النسب من رجل لا قبل البيته من الرجل ان الاخ اقر **فصل**
ادعى على رجل ابو محمد بن علي بن عبد الله ثم ظهر ان اسم جده احمد بن عبد الله لا يثبت المدعي لانه ان يكون جده

مطلوب

مسألة الطلاق

ما يحيط

ثابت

فقال له موكلني بتنا خط بنوم وشهدا ان المدعي قال هكذا لا سندفع ما لم يشهدا ان المدعي اقترحه اخطا
 وروى من باطل است ادعى مالا بسبب فانكر فخرج خطا اقرار فقال من اقرار كونه ام لكن زوره
 كرفته ام لا يسمع لانه انكارا بعد الاقرار **سبح** انكر مالا فقال المدعي انه كتب له بخط فانكر المدعي عليه ان
 يكون خطه فامر ان يكتب فكتب وكان بين الخطين ما لم يثبت ان كان بينهما واحد لا يحكم عليه لانه لا
 اعلى مما قال من خطي وانا كتبت ولكن ليس على هذا المال وانه القول قوله ولا شيء عليه **كذا** ثم قال
سدد ذكرتم في كتاب الطلاق انه لو كتب الطلاق على الرسم في منتهى وقال لم افعل الطلاق لا يصح فكذا
 الاقرار وما قيل ما يقول ان لو كتب لا على الرسم كما لا يصح الدفع نعم دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المحل
 كما يصح الدفع قبل اقامة البيعة بعد وكما يصح الدفع قبل الحكم بعد الحكم حتى لو برهن على مال وحكم له
 ثم برهن خصمه ان المدعي اقر قبل الحكم ان ليس له شيء سطل الحكم **اقول** ينبغي ان لا سطل الحكم لو امكن
 التوصل في كونه بعد اقراره على ما سأل في **فصل** حيث قال لم سطل الحكم الجا نرى شك قال ودليل صحة هذا ان
 الدعاء يكتسب في سبب الحكم بعد كذا الحكم وترك كل ذي حق ودفع على حجة ودفع لمو ما من الدهر وان شئ
 الدفع لعت كما به هذا **فقط** متقدموا ما كنا حوزوا دفع الدفع وبعض متاخرهم على ان الدفع يصح لا دفع
 الدفع وقيل دفع الدفع يصح ما لم يظهر احوال وتبين **فصل** حكم له مال ثم رفع الى قاضي لغيره جاء المدعي
 عليه عند هذا القاضي بالدفع يسمع وسطل حكم الاول وقيل لو اتي بالدفع بعد الحكم في بعض المواضع لا تقبل
 لوزان برهن بعد الحكم ان المدعي اقر قبل الدعوى انه لاحق له في الدار فانه لا سطل الحكم لجواز التوقف
 بان شرا به فقام ملكه في ذلك الزمان ثم خصت منه اخيرا ووفى الحكم فملكه فلما احتل من مال بيطل الحكم
 كما يزبشك ولو برهن قبل الحكم بقبل ولا حكم اذ الشك في الحكم ولا يرفعه ادعى البراءة واستمهل يومين
 فلم يأت بالدفع وحكم عليه ثم برهن فالحتم ان لا تقبل وسطل الحكم **وص** لو قال المدعي عليه في دفع يمتلئ التمس
 الى المجلس **الكتاب** لا يمتلئ على وجه سطل به حق المدعي وانما عليه ثلثة ايام وما سببه ذلك **فصل** لو قال في دفع
 ولم يبين وجهه لا يثبت المدعي وحكم عليه ولو برهن وحده الدفع لكن قال ينبغي غايه عن المدعي فكذا الجواب
 وكذا لو برهن دفعا فسادا كواك كرك ولو كان الدفع صحى وقال ينبغي حاضره في المحضر فله الى المجلس
 الكتاب وقيل كوا دعي الفاردين فان قال ينبغي في السبل فله الى المجلس لو برهن في اليوم الثاني فان لم يبرهن
 حكم عليه ولو ادعى براءة من دين وقال في بيعة في المحضر يوحد ثلثة ايام **فصل** ادعى عينا فقال ذو اليد شرا منه من
 المدعي نزع من لاجل ما سأل حتى يبرهن على الشراء وانه ادعى طه ويكره في ثلثة ايام استخسانا فكيف عليه
 المدعي اذا ادعى الايقاد يؤمر بالاداء ثم يؤمر بالاستيفاء **فصل** لو ثبت عليه حق فقال له فله فلم يقبل العمل ولو
 فسر وهو ما يعطى له ساله عن البيعة لو قال نعم يوحد ثلثة ايام **فصل** لو ادعى المكاح فدفعه دعوى
 طلاق او اقراره او اقرار حرمه المصاح او بضر او ادعى رجوعا في هذه فدفعه دعوى النفقة او
 الزادة المصلحة او انه دورم محرم من الواهب ادعى شرا دارين فلان فدفعه ان يدعي ذو اليد شرا
 من فلان ذلك برهن انه شرا من فلان يوم كذا سببه كذا من دوا ليدان فلانا تلك اقر قبل تاريخ شرائه
 او قبل سرائك بانه ام ملك اخيه فلان وصدره اخيه وانا شريته من اخيه المقل له اتفقت احوال المدعي
 على صحة هذا الدفع ثم استحقوا احد ان المدعي لو طلب من ذلك المدعيان وقت ذلك الاقرار انه متى كان
 في اتي شهر هل يكفل عليه اتفقت احوالهم لانه يبين متى نقدر الحاح حيث قال قبل
 شر انك او قبل تاريخه ادعى وانه ملكا مطلقا او ما نتاج وبرهن فدفعه ان يدعي ذو اليد نتاجا او دعا مطلقا

فقال ذو اليد ان المدعي اقر في اليد شرا من فلان ولانه اقر بانه لا يملكه فعلى مدعيه في **مسألة** لو ادعى
 لا تدفع واردها فقال ذو اليد او وعنه فلان وقال المدعي ما او وعنه فلان وكلفه وبعده لو يبعد منك
 مختلف دوا ليدان لم يسمع ولم يسمع منك بعد اقراره فان كل هو خصم للمدعي ومن ادعى ان المدعي لو اقر
 ان المدعي اعلم شرا المدعي من فلان لم يكن اقرارا منه بانه لا يملكه **فصل** ادعى دارا او ثلثة ولا خيم فقال المدعي
 عليه انك اقرت ان اخي باعه منك مسلم وهذا اقرارا بانه لا يملكه **فصل** ادعى دارا او ثلثة ولا خيم فقال المدعي
 ان اخي باع سحاجا لك اقر بايع فقط ومن اقر ان فلانا باعه ادى ملكه يسمع الا اذا اقر ان باع سحاجا فانه لا
 لا يسمع دعواه بعد وقيل لو قال باع والدار سدة وقت البيع او قال باع وسلم بهذا يكفي لانه ما يدل على الملك **فقط**
 برهن انه لم يدفعه ودعى ايداع او برهن او اجاز فاذ برهن مدعيه لانه حال الدار الى غيره فلو اراد المدعي دفع
 دفعه يدعي عليه فحل القصب وبرهن عليه فمدفع ودعى ذي اليد ولو ادعى ان باعه بصفة فدفعه ان يدعي ذو اليد
 اقرار المدعي انه من ذوي الارحام ولكن هذا الدفع النافذ اذ كان قبل الحكم بالعبودية لا لو كان بعد وطلبت المرأة
 التفرق بعد نفى الاجل بسبب العنة فالرفع ودعى اقرارا بوصولها اليها او ودعى احتيازا للمقام معه ولو ادعى
 الشكره وتسليم راس المال فدفعه ان يدعي القسمة وتسليم راس المال الدار انا وارث فلان لا يصح ما لم يبرهن
 ارثه ولو قال ان انا لست وارث له لم ادعى ارثه وتبين الجهة يصح اذا سأل في النيب لا يمنع صحة دعواه ولو قال
 ليس هذا الولد لي ثم قال موثني يصح لانه لا اقرارا بانه ابني مطلقا حتى المقل له فانه يثبت له من رجل
 محتمل حتى يثبت كونه من **فصل** اذا قال ليس هذا الولد لي لا يمكن الطال حتى الولد فاذ ادعى الى التصديق يصح
اقول هذا يصح فيما اقر ولا بانه ابني ثم فاه وهو المسئلة الثالثة ولا يسمع مما ينفى اولام اقر وكذا خاتمه
 ولم يسمع منه اذ لم سطل الدعي حتى الولد لعدم حقه لانه لو يقر بنسبه في الاول ان لا يحل ان الساقض للمنع في
 مسئلة قال ولو قال هذا الولد لي ثم قال ليس بولدي لا يصح الدعي لان النيب اذا ثبت لا ينفى نفسه وهذا اذا صدق
 الابن اما بخير صدقة فلا يثبت النيب لانه اقرارا على الغير بانه جوي لكن اذا لم يصدقه الابن ثم صدقه يثبت التيق
 لان اقرار الاب لم يطل بعدم تصديق الابن ولو انكر الاب اقرارا بانه اخي فلا يعمل لانه اقر على الغير ولو
 ادعى ان ابي فلان وصدره فلان وثبت نسبه ثم ادعى الى ان فلان اخي لا يسمع لكنه يصح ابطال حتى المقل له لا دور
 ولذا لو قال ان ابي فلان ولم يصدقه فلان ثم ادعى الى ان فلان اخي لا يسمع لكنه يصح اقرارا الكتاب اذ ثبت الاول حتى التصديق
 فلو صحى اقرارا الكتاب ينفى الى ابطال حتى التصديق لاخر وان لم يجر وصار كمن ادعى انه مولى فلان ولم يصدقه
 فلان ثم ادعى انه مولى فلان اخي فانه لم يجر لما من ابطال الحق كذا هذا **اقول** ذكره **فصل** لو ادعى
 بوابني فلان ثم قال موثني لم يكن انه اقرارا لان النيب المحق به لا يحل الدفص وهذا عند
 وقال هو ان المقل لو محق له لان الاقرار يحل الدفص فيبرده فاقول **فقط** هذا لو قال ان ابي فلان
 وكذا فلان ثم ادعى الى ان فلان اخي لا يكون على خلاف **فصل** لو ادعى اب معروف في فلان آخر
 لا يسمع لانه لا يدر على جيل النيب ولو جيل له برهن اني انه يقبل فلو برهن المقل له انك ان فلان آخر يقبل
 في دفع بيعة الابن لانه اثبات نسبه من فلان لانه لا يحتمل انما يطلان بيعة الابن فلانه بيعة المقل له ثبت فله حتى
 التصديق ولو صدق فلان ثبت نسبه منه ولو ادعى اننا وقال من برا زقوم ما زوى وبزوى و برهن ان اباك
 اقربا باني ابنة يقبل وعلقت اسحقا في الارث لان اقرار الاب اذا ثبت ثبت النسب وقيل ادعى اليه اخيه لا يسمع
 وشهدا ولم يذكر اسم الام او اسم الجد لا يعمل لانه لا يحصل التوفيق وقيل يعمل لانه ذكرتم من ادعى اخيه لا يسمع
 وانه وبرهن يعمل ولم يشترط ذكر الجد **فصل** مستقر طه ذكر الجد ودعى بنوة العم يحصل التوفيق ولا يشترط ذكر

اجد

من ادعى بكتاحا وشهدا ما قرأنا بكتاح لعسل كاه الغصب ولو شهدا احدهما بكتاح والاخر ما قرأنا به لا يقبل كخص
ادعى مهر ابد طلاق وادعى الزوج انها ذهنة ويدين فشهدا احدهما ذهنة والاخر باقرار يقبل لصوت المواصلة
لان ذهنة للدين حكما السقوط وكذا حكم الزوجة وقيل لا يقبل للاختلاف المبرور به اذا اقر او انقضت والمهنة
عكس فان الدين لو ذهنة لكفيل صحيح على الاصيل لا الواراة فثبت ان حكمها مختلف **ط** ادعى عتلا ودين على اقرار
وي اليراثه لم يقبل اعتبارا للاقرار انما يتناهي عن اقراره لا لثبوتها انما لا يقبل له وكذا اقر بان المدعى
دفعه الله لا لعسل وكذا لو شهدا انه اقر بان المدعى دفعه الله لا يقبل ولم يحول الاقرار بالدين او اقرارا ملك للرافع وحل
الاقرار بالادعاء بالملك للمودع وعامة **ط** ولو شهدا ان هذا الدين اقر به له وكذا اقر بشراة من المدعى وقال المدعى
اقر فذو الدين قال ان هذا مدان الا اني لم اجد منه لعسل يثبت لاي قامة المقصود وموافق ان القن للمدعى فثبت
انبات الشراة شرط لصحة الشهادته ان يقول المدعى ان هذا الدين اقر به لا من جميع الا اني لم اجد منه حتى لو قال
المدعى ان هذا الدين اقر به لا من جميع الا اني لم اجد منه كذب اقرارا لعسل من الشهادته لانه كذب اقرارا لعسل من الشهادته اقر به له وكذا
انه اقر بان استاج من المدعى او ارضه منه او غصب منه وتقبل ومذاكم اذا قال المدعى اقر فذو الدين قال
ان هذا مدان الا اني لم اجد ولم اوجع ولم ارضه ولم يغصب مني ولم اودعه الى كف ما وكذا كذا بغيره كذا لا احد
شاهد به ادعت طلاقا وشهدا به او شهدا احدهما به والاخر ما قرأنا به يتقبل ادعت طلاقا وشهدا به او شهدا احدهما به يتقبل
من شهدا ان حمة المخطوب كذا وشهدا له ان غاصبه اقر به لا لعسل **ط** ادعى انه سلم ثوبا الى صباة فخرج فشهدا
الله ليصبعهم اخرج شهدا الاخر يدفعه الله ليصبعهم اصفى لعسل للاختلاف المشهور به وكذا لو جردت الثوب فادعا القباة
ولو شهدا انه اقر بان له عليه الفاد شهدا له انه اودعه الف يقبل مدان لو ادعى عليه الفاد فادعا القباة ولم يتوصل اليه
اما لو ادعى احد السان فقد كذب احدهما مدعيه ولو لم شهدا ما قرأنا به ولكن شهدا احدهما ان له عليه الفاد فادعا القباة
ان له عليه الفاد فادعا القباة لا لعسل بشراة بقره واختلاف لو شهدا لعسل عند لا عند ما واجهوا ان هذا الاختلاف
في الغصب يمنع قبول الشهادته وكذا لو اختلف في الكدور ولا نونه لا لعسل اجماعا **ق** ادعى الاتلاف وشهدا بقبضه
يعمل ولو ادعى انه قضى مني كذا ارضما اخير حق وشهدا انه قضى بجزءه الربا يعسل ولو ادعى الغصب وشهدا بقبضه
بجته الربا لا لعسل اذا الغصب قبض بلا دن والسبب بجهة الربا قضى نادى ولو ادعى انه غصب منه وشهدا به
مكمل المدعى **ط** ادعى نخر حق لا لعسل لا على الملك لانهم لم يقولوا غصب منه ولا على الغصب لانها شهدا انه مدعي بغير حق
ويجوز ان يكون مدعي بغير حق لامن حمة المدعى بان غصبه من غير المدعى لامن اقول **س** كذا علق في الفصول وقيل
ولا اقرب ان يكون مدعي على الملك في الغصب والحليل الغصب **ط** الملك وقيل لايضا لان قولها انه ملك المدعى
قربته على انه مدعي من حمة المدعى ولا اولى ان يحل بان المدعى فعل الغصب ولم يبرهن عليه فبرهن لا على المدعى فلم
يقبل للاختلاف ومذا غايته ما يتيسر له من اقراره لا لعسل ايضا لان هذا الاختلاف ينبغي له لا يمنع قبول الشهادته لا
شهدا باقرار ما ادعى لان مدعى الغصب منه وعوى الغصب منه مدعي بغير حق معنى مع ربا وادعى العمل مدعي العمل
مع ان عدم القبول في اقراره ينفذ الى اخرج والقبض وكثير من الحقوق وامرنا بغيره لا بغيره المدعي مدعي
شرعا فظهر بالبينه للقاضي انه له مدعي بغير حق وهو يطلب مدعي ان حكم له به الا ان ما في الحكم يوجب محققا ادعى انه
قبض من مالي كذا ارضا موحدا للرد وشهدا انه قضى ولم يشهدا انه قضى موحدا للرد لعسل اصل الغصب
فثبت ربه ولو شهدا انه اقر بقبضه مدعي لا لعسل فاساع الغصب ادعى عشرة اقره بقره وشهدا انه قال ان مدعي ده
فغير كذا من بدين صفت بدين فثبت لا يثبت قضى المدعى عليه لوان انه ارسل الله ولم يعط فلا يكون مدعي
شهادته على الغصب ادعى انه اهلك القسقي كذا وعليه قيمتها وشهدا انه باع وسلم لفلان لعسل لانه اهلك ولو ذكر

ف

سعا لا سيما لا يكون شهادته باعلا كادى الشراء وشهدا احدهما يسع وشهدا الاخر به بايع ازو غش طلب كذا يقبل
لان طلب الحق اقرار بالسع ادعى دنارا وشهدا انه دفع الله دنارا لا لعسل اذا الغصب لو ثبت ما عدا دفعه ثبت
الاقرار والغصب بجهة اللوديع لا يوجب القبان **س** ادعى عتلا وشهدا به واخر انه اقر به فادعى الاقرار بغيره لا لعسل
وادعى عتلا وشهدا به اقر باستعانة لعسل ولو شهدا احدهما بالادعاء والاخر ما قرأنا به لا يقبل وكذا
الغصب كذا **ط** ادعى شراة منه فشهدا بشراة من وكيله ترد وكذا لو شهدا ان فلانا باع وعرضا المدعى عليه حاز
بيعه ولو ادعى شراة دار وشهدا بلوط السقف قبل يرد وقبل يعسل وهو الاخر ولا شبهة بقرنا اذ السقف والادوية
واحد من الخايم فلان كمال سرائ فلان **س** ادعى سراج وشهدا بلوط خانه لا لعسل اذ المدعى سراج وشهدا خانه
وسهما مباح ومذا الغصب مما وقع الدعوى والشهادته بالبره اما لو دعنا الفاد رسمة سمعان لان اسم خانه بالاسم
يطلق على سراج وشهدا احدهما كذا **ط** ادعى ضرس وشهدا احدهما ان الكالة انه وكله حصصه فلان دار
سماه وشهدا الاخر انه وكله حصصه منه **ط** ادعى كذا لعسل اجماعا عليه اذ الكالة المحصن وفيما البقي عليه الشاهد
سقت الكالة لا فيما يرد به احدهما فلو ادعى وكاله حصصه فشهدا ولا يرد كاله عامة ينبغي له ثبت الغصب
لو شهدا بكونه وكذا زاد احدهما غزله لعسل الكالة لا العزل ولو شهدا احدهما انه وكله بظاهرها وحل وشهد
الاخر انه وكله بظاهرها وطلاق فلان لاخرى هو وكيل في طلاق البقي اجماعا عليه **س** ادعى كذا له فشهدا باقرار
لها وشهدا احدهما لها والاخر ما قرأنا لها لعسل **س** ولو شهدا احدهما كفا له والاخر كواله لعسل كفا له لانها اقل
ومذا لان اللعان حلالا لوطه واحد لا يرى ان كفا له بشرط اراءة الاصيل حاله واكواله شرطان لا يبرأ
كفا له **ط** شهدا احدهما بكفاله لهذا اللوط كواله **س** ادعى فلان جنت كفت كذا لو فلان سرماه مال فلان ندر من
كروم مدين مال را وشهدا الاخر كمال فلان جنت كفت كذا ان مال را ضامن كروم از فلان سرماه بود فلان
احدهما شهد بضمها ونحو والاخر بضمها نعلن وبينهما مخارج **ق** ادعت ارضا وشهدا احدهما انه ملكها لان زوجها
دفعه الله عوضا عن الدسيميا وشهدا له انها عكله لان زوجها اقر انه ملكها لعسل لان كل بايع بغير الملك فثبت
وكانها شهدا انه اقر انه ملكها وقيل يرد لانه لا شهدا احدهما انه دفع عوضا لشهدا بالعد وشهدا الاخر باقرار بالملك
فاحلف المشهود به اما لو شهدا احدهما ان زوجها دفع عوضا والاخر ما قرأنا به دفع عوضا لعسل لانها كذا
لو شهدا احدهما بالسع والاخر ما قرأنا به ادعى عتلا وشهدا احدهما ان هذا العتلا ومكلمه والاخر بان من الضحية
ملكه لا لعسل اذ العتلا اسم للعوض المبيعه والصمغ اسم للعوض لا غير فكان ادعى عتلا وشهدا ببسنان فانها
تد ولو ذكر الحد وكذا كمال لكن لما كان العتلا غير السمان يرد وقبل لعسل المسئلة الاولى لانه يجوز الطلاق الصمغ
على العتلا **س** ادعى ان دولا اعتقني وشهدا انه حر يرد لانه مدعي حره عارضه وشهدا بخره مطلقه مصرف الى حرة
الاصيل **س** ادعى رابع على ما روعاه وقيل لعسل لانها لما شهدا انه حر شهدا سفن الحره اقول **س** فيه نظر لانه لا بد من
به ما ومن دليل الدوقال ولا لامة كوا دعت ان فلانا اعتقني وشهدا انه حر لعسل اذ الدعوى ليس بشرط مدعي
اقول **س** مدعي ان يكون الخلافة المذكورة الفتن على قول **ط** واما على قولها مدعي لا لعسل لان رابع واحد
كذا لامة اذ الدعوى ليس بشرط الفتن عند ما كماله ولو ادعى حرة الاصل وشهدا ان فلانا حر حرة قبل يرد وحل لعسل
لانها شهدا باقرار ما ادعاه ادعى انك حصصت من مالي جلا بغير حق وكذا حمة وشهدا ان هذا الذي يرد والرد
قبض جلا من فلان غير المدعى فثبت حتى جبر على الاحضار لانه ادعى انك احضرت من مالي ولم تقبل حصصت مني فاضا ولم يرد
قبضه من غير المدعى لا يكون نيا فثبتا شهدا نرد في الاب لا لعسل من الله العمل لعسل اذ الكاح معاوضه يكون للشهادته
بالاى ب شهادته باللعول وكذا لو شهدا احدهما ان نحو ست ابن رن را وشهدا الاخر كمال ان رن خود را باين داد يقبل وكذا

خ

ش

المدعي
المدعي
والقاضي

في الوقف او من يهبه لو كانوا صدقة مظهرا ولا حاجة لجواز الشهادة عند التماس الى ان يسع لمن
سواء هل للشهادة ولو سمع من العسنان لم يكن له ان يشهد لانه لا يعتمد على قوله هذا حتى يصح كلامه لا بعد ان لو كان
الصبي غير احرار ان يشهد اذا اخرج من هذا الصبي وفيه اما يجوز الشهادة بموته بسامع لو كان الرجل هو
مشهورا ما كان كافيا لا من القول اما لو كان تاجرا او من موثقه لم يكن الشهادة ولا بعين كذا ذكره من ولا يظن
من سنن الرواية بغيره فواو لو شهد رجل بموته وكفر بموته فالمرأة ما خذ بقوله من كان عدلا منها انما كان ولو كانا عدلين فخذ
بعول من جبر موته لانه ثبت العارضي في الشهادة الدخول بسامع لانه يعلق به احكام معروفة من نسب وهو
وعده واحسان علاق الوقت حيث لم يكن للشهادة به بسامع لان الزينة فاحشة والشهادة بالمرء يقتل فانه ذكرى
عن ثم قدم خرجوا من تحت جبل فاجروا من في الخارج ان ملأ من زوجته على كذا من المهر وسع الفرحان ان يشهد وان
المهر كذا وقالوا سمعنا الذين شهدوا بعولون ان المهر كذا لا يقبل من عن ثم ان الشهادة بسامع في المهر لم يجز والشهادة
بالوقوف وبشرائطه هل على بشرى وسامع لا رواية لهذا واختلف فيه المشايخ قيل على وقيل لا وقيل على اصل الوقف
لا على شرائطه وسواء اصله لا شرائطه ولو شهد بالوقف وصحابة السامع تقبل الشهادة ما علق الاصل على
بشرى وسامع خلاف للشافعي والشهادة لولا الاصل بشرى عندنا ما لم يعين محرروا له وهو قول من الاول وعلى قوله الآخر
يحل وقول من مضطربا ح الحق كالا لا اختلافا شكل شهادة الودع بسامع لا يعمل وشهادة الملك بسامع لم يكن عندنا الا في فصل
واحد ذكره في وق 2 و شهد ان اباه مات وتركه ميراثا له الا انما لم يدركا المست لا يعمل لانهما شهدا ملكا لم يصب بسامع
علم كمن حصل الشهادة على الوقف في الاثبات وفيها نفي بان يقول بعدا غلام تيم عتيد او من ذاب تحت
عنده ولم تزل ملكا له هل يقبل اختلف فيه المشايخ ولا يصح قبولها كذا هو وفي من شهد انه اخر منه يوم كذا وصنع كذا
في مكان كذا خبره من المدعي عليه انه لم يكن في ذلك اليوم في مكان كذا الا ان كان في مكان كذا لا يعمل لانهما طعن على النفي
لان قولها كان في مكان كذا نفي معني ولو كان اثباتا موصوع اذ العزم نفي ما قامت عليه البينة الا ان كان
سمعه يقول المسح بن اهد ولم يقل قول النصاري صانت امراته وهو موقوف وصلى بقوله قول النصاري كذا في البينة
ويقع الفرق ولو قال لا سمعناه يقول المسح بن اهد ولم نسمع منه غير نرد الشهادة ولا يقع الوقف ولو شهد اجمع او طلاق
بلا استثناء وان قال لا تشهدنا خالع ولم يستثن لا يعمل حول الزوج وتطلق ولو قال لا نسمع منه غير كلمة الخلع والطلاق كان
القول للزوج ولا يرق سها الا ان ظهر منه ما يدل على صحة الخلع من بعض الدلائل او غير ذلك يكون القول قولها ومنع المسح
ما يقبل فيه الشهادة على النفي فت لو اثنى الامام اهل بيته فاختلطوا ما اهل بيته لغيره وقالوا كذا جميعا فشهدوا
من غيرهم انهم لم يكونوا وقت الامان فيها يقبل الشهادة حج قال في حق لو لم اجد العام فقال حججت فشهدت ان في العام
لكوفة لم يفتي ودك صبي قول من حج 2 ولم يذكر قول من فيها وقيل صبي 2 ما على مسئلة اشبهت له الدعوى انما كان
عقوب الحق اقول في هذا الموضوع المسئلة في الامة سعي ان يفتي وقالوا في دعوى العتق لا شرط في الشرط
كون ثبابة بينه ولو كان نفي كالموقف لفتنة لو لم اجد في العام فافتت حج فبر من العتق ان لم يخله حتى فاشهد
لوجعل امره بدين ان ضربه بغير حنانه ثم ضربه بحنانه ودرهنت له ضربه بغير حنانه بغيره لانه يعمل بغيرها وان قامت
النفي لقيامها على الشرط كما في 2 ما بل الا ان الدرس حلفي ان لم تجز صبره في هذه الليلة فامري كذا فشهدت انه حلف كذا
ولم تجز صبره في تلك الليلة وطلعت امراته بسبل لانها على الذي صوبت وعلى اثبات الطلاق حصصه والحبس القاصد
لا للموركا لو شهدت السلم واستثنى وشهد آخر ان السلم ولم يستثن يقبل بينه اثبات الاسلام ولو فيها نفي او غيرها
اثبات اسلامه حتى ادعى انه امراته قتلت في مطلقه بلنا لانه قال كذا فلان روز بگذرد و ان قماشان بزدكي تو
نيارم فانت طالق بلنا ومعني ذلك اليوم ولم يات بها وبرهنت على ذلك مدعي الخصومة ولو برهن المسلم اليه ان السلم قال

في الوقف او من يهبه لو كانوا صدقة مظهرا ولا حاجة لجواز الشهادة عند التماس الى ان يسع لمن

لانه لم يذكر الاجل قبل لان في قال بسبل في الشرط ولو كان نفيها من الوارث لو كان يجب لغيره كحد واحد واحد واخت لا
شك ما لم يبرهن على جميع الودع او شهدا انما لا يعلمان وانما غير لان ارث الا والاخت معلني بشرط الكفاية ومضى من ليس له
والدولة ولم تالم ثبت هذا الشرط ينقض من التهود ولا يثبت ولو قال لا وارث لم يبرهن قبل عندي لا عند لي ليلى لانها جازقا
اذ لا طريق لها الى معرفة نفي الولد ولذا الفرق فان ما اد الناس به لا تعلم له وارثا غير مدع شهادته على النفي قبل المامنة
من انها تقبل على الشرط ولو نفيها وهذا كذا لقيامها على شرط الارث ولو كان الوارث من لا يجب ياخذ فلو شهد انه وارث
ولم يقول لا وارث له او لا تعلمه فيقوم القاضي زمانا رجاء ان يجزى وارثا لغيره فان لم يجز يقضي له جميع الارث ولا يكتفى بحد في
المسئلة يعني فيما قال الا وارثا غير وفيما قال لا تعلمه على الامام عن مذهبه وعند ما يكلف المسئلة من مدع التلوم فمضى
الى ما كان القاضي وقيل حول وقيل في هذا عند من واما احد الزوجين لو اثبت الوارث بينة ولم يثبت انه لا وارث غير
فخذ في حسبه ومجوز حكم لها بكونه النقيب بين بعد التلوم للزوج النصف وللزوجة الربع وعند من حكم لها بكونه النقيب
له الربع ولها الثمن في لو شرط على الغير الارض بغيرها فارضعت بطن شاة فلا اجر لها ولو اختلفا فالقول لها مع غيرها
استحسانا ولو برهن اهل البيت على ما ادعوا فلا اجر لها وتأويل المسئلة ان يشهد انها ارضعت بطن شاة لا بطن غيرها
انما لو اكتفى بقولها ما ارضعت بطن نفسها لا يقبل غيرها دتها لقيامها على النفي سقوطا بخلاف الاول لان النفي ثم دخل في
ضمن الاثبات ولو برهننا فيبينة الغير اولى الفصل الثاني عشر في دعوى الوقف والشهادة عليه ط
القضا والقضية قيل يكون قضاء على الناس كانه حتى لو برهن المتولي على وقفية ارض وحكم لها على ذي اليد ثم ادعى انه
انه ملكه لا يسمع دعواه فجدل كنعنا بحرية الاصل وقيل لا حتى لو ادعى الا انه حكمة يسمع فجل القضا بالملك فثبت الدعوى
في الوقف على المتولي يجوز اما القاضي فلو امر رجلا بان يوجه ارض الوقف مشاع فليس يحكم لانه وكيل القاضي كذا في الظاهر
وليس ما دون في الخصومة فلم يجز خصومته الا اذا اذن القاضي خصومته فالما دون في الاستعمال ليس المتولي والكل
من ملك المصرفة في الوقف وكذا لم يكن له الدعوى على اكار الوقف وغير الوقف وكذا على غلة دار الوقف وغير الوقف اذا
ثبت انه اكارا وغلة داره المتولي ذو يد ولو برهن على الوقف خبره من الخارج على الملك حكم بالملك الخارج فلو برهن المتولي
بعد على الوقف لا يسمع لان المتولي صا وقضيا عليه مع من يدعي تلقي الوقف من جهة وعند من يقبل بينه والى
على الوقف ولا يقبل بينه الخارج على الملك كمن ادعى قضا وقال ذو اليد يملكه وحرته فانه بعض بينه ذي اليد فاقا وقيل لها
ينقي وفيه ادعى ملكا واريد بقوله وقضيه زيدا مسي كذا وحكم له المدعي فلو ادعى متولي الوقف هذا المدعي انه وقف على
مسجد كذا من جهة بكونه لعل اذ المضي عليه موزر الوقف لا يملك الوقف 2 ارض سعة وارض لغيري بيد آخر
فادعى رجل ان ما بين الارضين وقف عليه وقضاهما على اولاده واحداه ابراما تاسلوا احدا الرجلين غايب
فبرهن المدعي على الحاضر لو شهد انها ملك الوقف وقضاهما جميعا وقفا واحدا وكذا شرائط الوقف حكم على الحاضر بكون
الارضين وقفا اذ الحاضر يصير خصما عن الغايب فصا ركا حلالا لورثته ولو شهد انه وقف وقضاهما يقضي بوقفه ملكه الى اخر
فقط في المسئلة اشكال ويتبين ان حكم بوقفه ما في يد الحاضر الا وجه جميعا لانه الحق باحد الورثة واحد الورثة انما خصما
عن البقية اذ كان العين سعة حتى لو ادعى عينا من المكة على وارث ليس الغرض لا يسمع وفي مسئلتنا اخرى الارضين
بيد الغايب فكيف يقضي بوقفه بغيرها الحاضر المسئلة في ثبت بني مسجد او اتخذ ارضه مقبرين او بني خان فادعاه رجل
وابناءه غايب فمضى على بعض اهل المسجد مقضي على جميع اهل المسجد وما كان فلاحا حتى حضر بانه لانه لا ينفى من
ان يوكل احدا يقدم ما موع كذا هو وفي حاد على كذا في ذوالالدانة وقف الكرم شرائطه ولا بينة للمدعي فلم يخلع
ياخذ العمة لو نكل لا ساخذ الكرم 2 ادعى دارا قال ذوالالدانة وقف على الفقراء وانا فيهم مع اقراا وكون وقفا
فلو اراد المدعي بخله لساخذ الدار لو نكل لا يخلع وقفا اذ العين صا رسته كالمصير ورثه وقفا ولو اراد بخله لساخذ الكرم

في الوقف او من يهبه لو كانوا صدقة مظهرا ولا حاجة لجواز الشهادة عند التماس الى ان يسع لمن

في الوقف او من يهبه لو كانوا صدقة مظهرا ولا حاجة لجواز الشهادة عند التماس الى ان يسع لمن

في الوقف او من يهبه لو كانوا صدقة مظهرا ولا حاجة لجواز الشهادة عند التماس الى ان يسع لمن

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

5

علمه لم يطل الحكم بالارض الملقى ومثله لو شهدا بارتضا والمدعي نصا والباية كانه بطل الحكم بالارض المدعي
جميع الدار المدعى عليه اذ البناء الاول دخل بها فلم يكن الاقرار بالبناء اكثر بالثبوت واما اذا دخل البناء متصفا
فكان الاقرار به اكثر اذ يثبت بعض مسائل هذا الفصل لانه ذكر بعض ما في فصل انواع الدعاوى وبعضها في فصل
محدد العقار الفصل الثاني عشر في الخلف وما يتعلق به وقسمه ما يصدق فيه بيمين او بيمينه اعلم ان الخلف
يجري في الدعاوى العينية دون الفاسدة ولو انكر المدعى عليه وقال المدعي لا فهو مدعي ادخل في يمينه او بيمينه
خلف خصمه اما لو قال في يمينه حاضرا في المحضر وطلب بيمينه لا خلف عنده حلف وانما ربا صبيعه الى آخر ما يله
ما له على كذا اصدق ويانه لا قضاء ولا يخلو في غير قود النفس فيها جاز الحكم بكونه لا فيما لم يجر الحكم بكونه لو
وقع المدعى على فعل المدعى عليه من كل وجه بان ادعى عليه انك سرقة او غصبته مني خلف بئنا ولو وقع
المدعى على فعل الغير من كل وجه خلف على المدعى حتى لو ادعى على وارث ان ابك اتلفه او سرقة او غصبته مني
يخلف على المدعى وهذا من حيث ان هذا الاصل مستقيم ان الخلف على فعل الغير يكون على المدعى الا في الواجب
يعني ان المشتري لو ادعى ان الباق سارق او آبق وان ثبت اباقة وسرقة في يد نفسه وادعى ان امره لو سرقة
في يد بايع خلف الباق على البتات بالله ما ابق او سرقة في يدك وهذا تخلف على فعل الغير وهذا لان الباق في
تسليم المبيع سليما فالخلف يرجع الى ما ضمن بنفسه فيكون على البتات وزاد البردوي على هذا الاصل خوفا ومو
ان الخلف على فعل نفسه على البتات وعلى فعل غيره على العلم الا اذا كان شرا يتصل به في خلف بئنا وخرج على
هذا فصل الرد بعيب لانه مما يتصل به لان تسليم الباق سليما عيب على الباق وادعى انه شرا من زيد فقال ذو
اليد او عيبه زيد ذلك دفع الخصومة بيمين او لا فلو برهن فطلب المدعى بيمينه ان زيرا او ودم اياه خلف بئنا
بانه قد اودعه اياه ولا يخلف على العلم ولو على فعل الغير لان تمامه به وهو القول ولو طلب المدعى عليه يمين المدعي
خلف على العلم بانه ما تعلم ايداعه لانه على فعل الغير ولا يتعلق به شيء وتامه من فصل الردع والتناقض
حم الدهن في يد الموهن فالتيقيل في يد الموهن وطالبه الموهن بدنيه امر يدفع المال الى الموهن فلو ادعى الموهن
هلاك الدهن وانكر الموهن خلف بئنا ولو وضعا على يد مدعي فاختلف في هلاكه خلف الموهن على العلم في كل وجه
حب اليمين بئنا في حقه القاضي على العلم لا يجبر تكله ولو وجب على العلم خلفه بئنا سقط عنه الخلف اذ البتة اقوى
لو نكل يمينه عليه وقيل هذا الفرع فيشكل جمع ورتبنا فافواه رجل ولا يمينه خلف على العلم ولو نكله لعمته او شرا فادعاه
خلف بئنا لان الوارث خلف على الميت والنيابة لا تجري في اليمين كي يخلف بئنا كونه ولا كذا كذا المشتري او الموهن له
لا به اصل نفسه لاننا في غيبه ولان الوارث لا يقف على حقيقة المال ان ما ورثه بغيره لم لا اذا الانسان قد
يكون في دمه مال غيبه فيموت بجهل ولا يدري وارثه انه له او لا فلا يقدر ان خلف بئنا يجب ان خلف على العلم خلاف
الميتة والشرا اذا الانسان لا يمكن الاصل نفسه فالظاهر انه له مخلف بئنا في انما خلف على العلم في الارث لو لم
القاضي بالارث او اقرب المدعي او برهن عليه ولا خلف بئنا وكذا لو ادعى دين على الوارث خلف على العلم ولو ادعى الوارث
دينا او عينا لمورثه خلف خصمه بئنا كذا في ج قال المدعي عليه ورثته مني في خلف على العلم فله خلف المدعي
بانه ما تعلم انه وصل الى من ابي ظن خلف محلف المدعي عليه بئنا ولو نكل المدعي عليه خلف المدعي عليه العلم ما يعلم انه
ملك المدعي في ادعى على الميت ما لا فله ان خلف الوارث كانه يعلم ولا يكفي بيمين احدهم ولو ادعى الوارث ما لا يثبت
على رجل وخلف احدهم المدعى عليه عند القاضي كفي وليس بيمينه الورثة ان يخلف في ادعى النية لا تجري في الخلف ويجري
في الاتحاق وهو نظيره ادعى احد شركي مفاوضة او عاين حق من الشراكة على رجل وخلف المدعى عليه ليس للآخر خلف
ومثله لو ادعى رجل حق من شركتهما عليها وخلف احدهما فله خلف الآخر ولو ادعى جماعة شرا على رجل وخلفه احدهم

لا يخلف اذا كان
شرا على غيره

ادعى على غيره بئنا
لا يخلف على غيره
على علم

المسئلة المشتري ان خلفه خلاف الورثة جمع ولو ادعى المدعى على فعل المدعى عليه من وجه وعلى فعل غيره من وجه
بان قال شريته او استأجرته او استعققت مني او نحو فانه خلف بئنا وقد قيل الخلف على فعل الغير انما يكون
على العلم اذا قال الخلف لا علم به اما لو قال له علم بئنا الا يدري ان المودع اذا قال قبض المودع على المودع
بئنا وكذا وكيل البيع لو باع وسلم الى المشتري ثم ادعى الوكيل ان موكله ضمن فله وانكر موكله خلف بئنا لعدم
قبض موكله فيبدا المشتري فهذا تخلف على فعل الغير ولكن الوكيل لما ادعى انه علم به خلف بئنا ثم المستعلم على جرح
اما ان ادعى المدعي دينا او ملكا على من ادعى في عين فكل منه على وجهين اما ان يدعي مطلقا او بئنا على سبب
فلو ادعى دينا ولم يبركه سببا خلف على الحاصل ما لم يثبت ادعاه ولا شيء منه وكذا لو ادعى ملكا على من حاضرا
حقا على من حاضرا ادعاه مطلقا ولم يبركه سببا خلف على الحاصل ما لم يثبت ادعاه ولا شيء منه ولو ادعاه بئنا على
سبب مان ادعى دينا لسبب قرض او شرا او ادعى ملكا لسبب بيع او هبة او ادعى عينا او ودم او عاربه
يخلف على الحاصل في ظاهر الرواية لا على السبب بالله ما استعققت ما غصبته ما او وكل ما شريته منه ما يثبت
وعن من انه يخلف على السبب في المصنوع وذكر في هذه الروايات مطلقة ولم ينسب الى من وذكر في رواية اخرى
عن من ان المدعي عليه لو انكر السبب خلف على السبب ولو قال ليس له عيبه خلف على الحاصل وقال ليس له عيبه ان يفرض
الى القاضي خلفه على السبب او على الحاصل كيف ما اراد من المصلحة وذكر الخلف في دعوى الودعة اذا لم يكن حاضرا
خلف بانه ما له هذا المال الذي ادعاه في يدك ودعاه ولا شيء منه ولا فتيك حتى منه احتياطا وهذا لعدم ظاهر
الرواية لانه خلف على الحاصل ولو ادعى اني اودعت عندك كذا فعلى او وعت مع ولان لا فتيك اذ كذا الخلف المدعي عليه
بانه ان رد الكمال للمدعي ليس بواجب عليك فاذا خلف مدعي خصومة ولو ادعى عرضا ما ينقل فان كان حاضرا على الحكم خلف
ما هذا امك المدعي من الوجه الذي يدعيه ولا شيء منه ولو غابا عن المحضر ان اقر المدعى عليه انه مدعي وانكر كونه ملكا له
كيفية احصاء لا شرا في المدعى فلو انكر كونه ملك للمدعي سبه والنسب الى جسمه وسبه فتمت وهل يشترط
بيان العدة فيه اختلافا ثم اذا سمي جميع ذلك حتى جمع دعواه ولا يمينه خلف ما هذا السبب من الامة التي ذكرنا ولا شيء منها ولا
من عبيك ولا فتيك ولا قيمتها التي سماها وهي كذا او لا شيء منها ولو ادعى شرا في حروقه وبين فتمت وانكر المدعي عليه خلف على الحاصل
كما هو حرب ظاهر الرواية بانه ما يملك بيع قائم الساعة فيما ادعاه ولو ادعت نكاحا او ادعاه فلا خلف عنده خلاف
فيها وكذا لو ادعى على ولي مبيته انه زوجها اياه وانكر الولي خلف عندهما اذ النكول اقرار عندهما وادار الولي على وليته
بالنكاح يعم عندهما وكذا لو كان المدعى في الرضخ بالنكاح او في الاخر بالنكاح خلف عندهما لا عنده اذ النكول بذل عنده وكل
ما يجري فيه فالنكول فيه حجة والبدل لا يجري في النكاح فلم يحرم فيه اليمين ولو ادعى انه زوج بنته الكبيرة لا على عندهما ايضا على المصيبة
لان اقرار الولي على وليته البالغة لم يجر اجامع خلاف المصيبة عندهما ولكن خلف الكبر على العلم لانه على فعل المدعي ولو ادعى انه
زوج امته منه خلف المولى عندهما ولو كبرته لان اقرار المولى على امته بالنكاح يعم عندهما ثم قول ج اذ لم خلف فلو قالت المرأة
للقاضي لا علمني زوجي وانكر يقول له القاضي قل لها ان كنت طالق فتخلص لو كانت امرأة ولا يلزم شيء
لانه لم يصرف بالنكاح ولا خلف عنده ايضا رجعه وفيه واما الورق وولاد ونسب والموتية والودع عندهما خلف وهو على
يمينه وهذا كله اذ لم يدع المدعي دعوى مدع الاشياء ما لا ادعاه بان ادعت طلاقا او دها او نكاحا ودفعت خلف وفاقا
وكذا لو ادعى اننا بسبب اخوة وانكر الاخوة ثم عندهما لو خلف في الاشارة السبعة خلف على الحاصل ولو ادعى انا نحو
عنا راو قتي او ادعى من ارض او معاينة نخل وانكل جميع خلف على الحاصل جابا بكون من هذا اجارة فاعلمت تامة لارث
الدم من هذا الدين المدعى ولا فتيك حتى با حارة وصفتها ادعت على زوجها انه جامل امره بايديها وانها اختارت نفسها وانكر
الزوج هذا على بنته او حه اما ان ينكر الاخر والاخيرا جميعا وفيه لا خلف على الحاصل وفاقا ولا خلف ما يمينه من النكاح

الفرع لازم

الوجه الذي اذنت لان عند بعضهم الواقع بلفظ الامر بالبرجتي فلو حلفنا على اننا من ربا يتاول قول هذا القائل حلف
على السبب ولكن كما في فيه للزوج حلف ما قلت لها عند آخر تزوج بوجهها امرك بذكر وما تعلم انها اختارت نفسها
بعد ذلك مجلس الامر يجوز ان يزوجها بعد ما اختارت نفسها بحكم ذلك الامر فلا يمكن الحلف على ذلك اولا **الحاجة الى**
الحلف في هذا الوجه الى قوله وما تعلم انها اختارت بل يكفي قوله ما قلت الى قوله امرك بذكر اذ لا احتيا ريعون في الامر
في الحلف على انه لم تعلم حصول العرض قال ولو اقره وادعى بطلانها لم يصدق ولم يصدق الطلاق بحلفه على وجه مرافق
انظر لانه بعد ما اقره ولم يصدق الطلاق لا وجه له حلفه قال ولو اقره بالامر وانكر اختياره حلف الزوج انما لانها لا يصدق
انها اختارت انها اختارت على الاعمال شأنا لانها لا يمكن الاختيار بعد ما علمت من المجلس فلا يصدق قولها وحلف الزوج ما
يعلم احسارها نفسها في مجلس الامر الذي اذنته ولو اقره بالاختيار وانكر الامر بحلف ما جعلت امره بغير قبل له حلف
نفسها في ذلك المجلس اذ الامر لو ثبت كان لازما على الزوج وكذا لو ادعت ان الزوج حلف بطلانها لان لا يصدق كذا
وقد فعل وهو على نفسه حلف ولو انكر الزوج الامر من حلف انها ادعت البينونة بسبب التخيير فحلف الزوج وفاقا
وحلف ما سمى باينه مكال كذا طلاق او في شيء فان ذكر نفقة حلف خصمه ما هذا ملك المدعي ولا شيء منه بالسبب الذي
ادعى ولا حلف ما سمى ما سمى وان لم يذكر نفقة فاقول له احضر نفقة فادع احضر حلفه القاضي ما عليك من هذا الفن
ولا تسليم هذا الفن من الوجه الذي ادعى وان شاء حلفه ما يتكلم ومن هذا من اقام الساعة والخصم ان دعوى التزاور
مع نقد الفن ودعوى المبيع ملكا مطلقا وليس بدعوى العقد وهذا يصح مع جهالة الثمن فحلف على ملك المبيع ودعوى المبيع
مع تسليم المبيع ودعوى الفن معنى وليس بدعوى العقد وكذا يصح مع جهالة المبيع فحلف على ملك المبيع ودعوى المبيع
فاذاعه آخر انه لم يصبه منه المبيع لو اراد اخذ الفهم حلف المالك لا لو اراد اخذ الفن لان دعوى الفن على غير ذي اليد
لا يسمع ادعى البتة وقال خصمه ما سمى منه شأنا فحلف على ان اصل ما هو ملك هذا المدعي بالسبب الذي ادعاه فنحن
ستاه ولا حلف ما سمى منه شأنا فحلف على ان اصل ما هو ملك هذا المدعي بالسبب الذي ادعاه فنحن
عليهم ولم يصب منه حلف ماله فحلف هذا لا يسمع ولا حلف ما سمى منه شأنا فحلف على ان اصل ما هو ملك هذا المدعي بالسبب الذي ادعاه فنحن
العين والتمن جمع كل دعوى الشرارة تدعى ان باع ولم يسلم ولم يصب منه حلف هذا البيع الذي يدعى هذا
الفن المسمى وهذا ظاهر الرواية ايضا ولو ادعى كذا لم يال او يرض حلف على ان اصل ما هو ملك هذا المدعي بالسبب الذي ادعاه فنحن
مخيرة او معلقة بشرط متعارف وكذا ان الكفا لم كانت باذنة او كذا جازية فكيف له في مجلس الكفا لانه لا يكون ذلك
فلم يكن مدعى كذا لم يصب منه حلف فحلف على ان اصل ما هو ملك هذا المدعي بالسبب الذي ادعاه فنحن
بطلان شأنا كذا كذا اخرى وكذا لو كانت كذا لم يرض حلف ماله فحلف هذا لا يسمع ولا حلف ما سمى منه شأنا فحلف على ان اصل ما هو ملك هذا المدعي بالسبب الذي ادعاه فنحن
تسليم نفس فلان بسبب من الكفا التي ادعى عليها مالا فحلف على ان اصل ما هو ملك هذا المدعي بالسبب الذي ادعاه فنحن
حلف المدعي على بطل الصلح والمدعي على دعواه لو برهن اخذ ولا حلفه القاضي لو لم يكن الحلف الاول عند القاضي لكان
اليمين عند غير القاضي لا يعتبر اذ الاعتبار على فاطمة المحضومة واليمين عند غير القاضي غير فاطمة ولو كان الحلف الاول
من القاضي لا حلفه ثانيا وكذا لو اصرط على ان المدعي لو حلف فحلف المدعي عليه ضامن الحال وحلف بطل الصلح ولا شيء
المدعي عليه حرك كما ان الكلول عند غير القاضي لا يعتبر فكذا الحلف صك المدعي لو قال ان حلف المدعي عليه فان
برئ او قال فدعوى باطله لا يطل دعواه ولو علمه من مؤجل فاراد تخليفه سعى المدعي عليه ان يسأل القاضي للمدعي
مدعى حالة او نسبية فلو قال حالة حلف ماله عليه من الدرهم التي يدعيها ويسمع ذلك وقال بعضهم لو حلف ان ليس
قبيله شئ فلو كان لم ينوان بوجه حجة ارجوان لا ماسين دعوى المدعي عليه ثلث مرات ليس لازم في ظاهر الرواية
حتى لو حكم بكونه مرة او في ندر حكمه وهو الصحيح وبه اخذ عامة المشايخ وقيل لا يصدق حلفه ولو عرض الخويلد مرات فاني ان حلف

مطلوب
مدعى البين

وحكم عليه ثم قال ان الحلف لا يلتفت اليه ولو قال ان الحلف قبل الحكم عليه يتقبل منه ذلك وقيل لا يشترط كون الحكم على
فور ان يكون وقيل لا يشترط فان استعمل المدعي عليه من القاضي يومين او ثلثه بعد ما عرض عليه اليمين ثلث مرات
ومثل كل مرة خلا بآمر بان يجهله ولو لم يجهله وحكم جازي لو عرض عليه اليمين ثلث فلم يقل لا احلف ولكن سكت وكل
مرة يحكم عليه وكذا لو امتنع عن جواب المدعي عليه بسكوت فالقاضي يحكمه فاكاد الكلول نوعان حقيقي وموهان يقول الحلف
وحكمي وموهان يمتنع عن اليمين وانما يجمل الامتناع عن اليمين نكولا احكاما لو عرف انه ليس بيمين فانه يمتنع عن اليمين
في اذنه ما يمنع سماع كلام القاضي فثبت قضا من ايمه فاقره رجل انه له او معه الميت يحلف ذو اليد الوارث على العلم
فلو نكل فامر بتسليمه الى المدعي وسلم فاذاعه آخر على المدعي عليه بقتل ما اذاعه الاول وادع تخليفه ليس له ذلك فثبت
اذالم يكن في يد الابن شئ من تركه الاب سوى القين اما لو كان يدين من تركه شئ سواه يحلف انما لا يمتنع اقرارا بكتا
فكذلك لطفه وهذا لان المدعي يدعى على الميت تجهيل الوديعة وتجهيل الوديعة سبب الفحاش فكان دعوى الدين على الميت
واقرار الوارث بدين على الميت اذ كان يدين من تركه بيمين فحلف واذا نكل فحلف عليه ولو كان مدعى الدين
في الغصب حلف لكتا لو كان شئ من تركه سوى القين والا فلا تدعى على من نكل حلفا او حقا فالحمد لله احضار وتخليفه
سواء كان دينيا او اخذ به في الحال كدين الاتلاف ونحوه او دينيا او اخذ به بعد الحق لانه كدين المهر والكتا له
ولو اذاعه فثبت حكم القين المحي رعمه ليعتق التاجر او القين التاجر يحلف ويحكم عليه بكتا له قال في القين المحي رعمه
المدعي مالا لا يواخذ به في حال فلو اذاعه منعه عن احضار رجل الحكم في الما ذون كذا وكذا ولو ادعى على صبي حجر فلو لم يكن
لم يكن حق احضار لعدم الفاعل لانه لو اقر لا يمتنع ولا يوجه عليه اليمين ولو لم يمتنع والمدعي دين بسبب الاتلاف هل يشترط
احضار مرة في فصل من يصح حلفا وقيل لا يحلف الصبي الما ذون حتى يدرك وقيل يحلف ويحكم بكتا له وعن ثم ان
الصبي لو حلف ثم ادر ك لا حلف ومذا دل على ان يمينه بعبارة تدعى مسلم على دعي حرم اعينها بيمين ولو انكر حلف لانه
لو اقر يصح حلفه بغير تداعي اتلاف اخبر لا يحلف لانه لو اقر لم يلزمه تخليفه لم يند ويحلف في القين المدعي بدين
وكذا يكون الصلح عن اليمين على راسم لا حلف بعد اذ لا فدا او الصلح عن اليمين صلح عن الانكار لا يسمع ودعوى المدعي
فيما وقع الصلح عنه ارا تخليفه فبر من المدعي عليه ان المدعي حلف على مدعى الدين عند قاضي بكتا له ولو لم يكن
له يمين فله تخليف المدعي لانه يدعي الفدا حقه في اليمين ولو ادعى المدعي عليه انه ابرأني عن سنن الدعوى ليس حلفه
انه لم يبرأني عنها اذ المدعي يدعوه استحق اجواب على المدعي عليه واجاب اما اقرارا او نكرا وقوله ابرأني الى اليمين اقرار
ولا انكار فلا يسمع ويقال له اجب خصمك ثم ادع عليه ما شئت ومذا بخلاف ما لو قال ابرأني عن هذا الالف فانه حلف
لان دعوى البراءة عن المال اقرار لوجوبه ولا اقرار جواب ودعوى البراءة مبهمة فيرب عليه اليمين وحتم من قال
الصحة انه حلف على دعوى البراءة عن الدعوى كما حلف على دعوى التخلف والبر مال وعلمه كذا فضاة نيمان اذعي
المشترى على وكيل الشفعة ان موكله سلم الشفعة ولا حلف وكلمه لانه لو حلف حلف نيابة عن موكله والنيابة لا تجزى
اليمين كوكيل بقبض دين اذ اذعي الغريم ان موكله ابراه لا يحلف الكليل ويدفع اليه الدين ثم يوجه خصمه مع الموكل
مذا اذ اذعي المشتري تسليم موكله فلو اذعي تسليم وكيله في غير مجلس الحكم لا حلف لانه لو اقره لا يلزمه لان تسليم الموكل
الشفعة في غير مجلس الحكم لا يسمع وكذا ادعى تسليمه في مجلس الحكم حلف عند ما لان تسليمه فيه يصح عند ما فادع فلو اقره
لزمه فلو انكر حلف المحي حقا رابا بوجه حق اختيارا فنهها عن طلب الشفعة فانها بطلت كمن اوبست
سعى لها ان تحت رهنها كما ان الشفعة اذ اذاعه اخبر ان يطلب الشفعة وشهد على اختيارا فنهها لو كانت عند من يصح
لكه ولا يحكم الى الناس ويختار ثانيا وتشهد ولو لم يحتج بهتها وخبرها الى الناس بطل خيارا ولا شها وليس بطل اختيارا
نفسها لكن شرط الاشهاد ليشث اختيارا بيمينه فسطع عنه اليمين والتليف على اختيارا بيمينه فسطع عنه اليمين والتليف على اختيارا بيمينه فسطع عنه اليمين

لو عرض على المدعي عليه من القاضي يومين او ثلثه بعد ما عرض عليه اليمين ثلث مرات
ولا يلتفت اليه

على القين على البين

الاذاعه

الصلح

بكتا

النيابة
لا حلفه الاكل
بل مدعى المدعي
على خصمه من الموكل

قالت

وہ حکم

لا تفسد عظامي عن العبد
بدون الدعوى

من ادعى انك وصي فلان او وكيله ولي عليه كذا فانكر وصيته او كماله لا يخلف **ط** لو من المدعى انه وصي فلان او
وكيله فعليه قبله فمعه خصما في جميع البيعة دون الاختلاف فلو ادعى وصيته في كل واحد يدعي انه شرع من ذي اليد
او شرع من اليد ان يدعي من احد بيعة فليس للاختلاف عليه انه لم يجر منه وكذا لو لم يجر ولكنه حلف لاحد من كل حكم
لا يخلف للاختلاف لما اقر او نكل خرج الحكم من ذلك وكذا لو ادعى اربعة ائمة وقال كل منهم نكحها فاقترحت لاهرمها وانكرت
لأخرها لا يخلف له وفاقا وكذا لو لم يجر في كل واحد من احد بيعة فمعه خصما لا يخلف للاختلاف وكذا لو ادعى احد من الشرا من ذي اليد
الاخر انه ارثه فمعه خصم من ذي اليد فاقترحت بالرهق وانكر البيع لا يخلف الاخرى وقال المشتري قد رقت الى مضي
من الاجارة وفي كل الرهن وكذا لو ادعى احد من البيعة فمعه خصما ولا يفرق بينه فاقترحت لاحد من البيعة وكذا لو ادعى
اجارة او رهقا فاقترحت لاحد من البيعة وكذا لو ادعى احد من البيعة فمعه خصم ولا يفرق بينه فاقترحت لاحد من البيعة وكذا لو ادعى
بيعة لا يخلف وكيله على رضى موكله وكذا ما نكح زوجا فادعى الزوج رضاء وانكرت لا يخلف وكذا لو ادعى
رجل آخر ان ادعت اخرى من نكح لا يخلف وكذا لو ادعى روجه ابنه له صفاء وانكرت لا يخلف الاب وكذا لو ادعى
والمستصنع لو اختلفا في انهم صنفان لا يخلف ولو ادعى المشتري عيبا فادعى البايح براءة علف المشتري
وفاقا ولو لم يدع البراءة لا يخلف المشتري عند خلافا فلو ادعى المشتري عيبا ما طنا في الامة ولا يثبت له
يخلف البايح عند من لا عند من اجله **ط** وفيه من يثبت عليه ان يخلف المشتري ما به باعه ولا عيبه ولا
يصدق له ولا حرج من ملكه بوجه من الوجه من تصديقه في فعله لا يحق **ط** ادعى ما لا يحكم الشرع وانكره
م قال كان في يدي من مال كذا وكذا حكم ولكن دفعته اليك فانكر المدعي الدخ ينظر لو انكر المدعي عليه الشرع
وكون المال في يد من لا يشركه بيننا قط وما قضيت منك شيئا حكم الشرع لا يخلف المدعي على القبض
ولو قال المدعي عليه وقت الامكان ليس في يدي من الشرع كلف المدعي وهذا لان الخلف يثبت على دعوى
محققه ولم يجر في الوجه الاول للثبوت لا يثبت ان يقول ليس في يدي من مال الشرع لاني دفعت اليك ولو انكر
البايح حصص ثمنه او انكر المجر من ثمنه باله كلف ولو ادعى المصنف ان لا يشرك دفع المال وانكرت المال او
اي شريك كانا للمال في دفع اخر القول لا يمين مع المصنف ان لا يمين مع المصنف في دفع المصنف في دفع المصنف في دفع
البايح لم يوجب البايح ان لم يمين ثمنه فقال المشتري انا ابرهن على الايحاء لا يجزى اذا دفعته بل لم يمل ثلثه ايام
لو ادعى مصنفه شهوده اما لو قال شهودي غيب فلا يمل فليس لو حلف رب المال والموقوف في الشرع الا انكره ما نكره في
يحبته والحاصل ان القول في كل لانه لا يمين مع عيبه وكذا لا يمين بيمينه واليمين بيمينه لا يمين على الايحاء وفيها لا يمين
لا يخلف بغير طلب المدعي ثم طلب المدعي بيمينه فله ان يحلف ما يشاء او لا يحلف ما يشاء فلو ادعى المدعي عليه فله ان يحلف
ان ملك المدعي لو يمينه لم يظهر كونه وحنثه ولو ظهر باقراره انكره عليه ظهر كونه في عيبه فحنثه واصل ان المدعيون
او حلف ان لا يمين عليه ثم يبرهن عليه المدعي فحنثه لا يظهر كونه في عيبه اذا يمينه حجة من حيث الظاهر وعند من
يظهر كونه في عيبه اذا يمينه حجة من حيث الظاهر فحنثه والقبول في مسئلة الدين انه لو ادعاه بلا سبب خلف
برهنه يظهر كونه ولو ادعاه بسبب وخلف انه لا يمين عليه ثم يبرهن على السبب لا يظهر كونه في عيبه وجرد القوم ثم حرج
الابراء او الايحاء **ط** حلف بطلا فادعاه في ماله عليه بدس فالزعم الذي هو ينكر قال من حنث وقال لا
لاني لا ادري لعله صادق لان يمينه حجة من حيث الظاهر فلا يظهر كونه في عيبه فكم في **ط** قال امراته طائ ان كان
لفلان عليه شيء فشهد ان طائنا اقرضته كذا قبل يمينه وحكم بالمال لم حنث وتو شهد ان فلانا عليه كذا وحكم بالمال
حنث لانه جعل شرط حنثه وجوب شيء من المال عليه وقت اليمين وحين شهد بالعرض لم يظهر كون المال عليه وقت اليمين
خلافا لو شهد ان المال عليه وهذا ادعى كاجها فحلف دفع الدين عنها في قولها ان تزوج فلا حنث لانها لو نكلت لا يحكم عليها

مطلب
اصطفا بين العاقرين

لانه لو اقرت بعد ما تزوجت لم يحل اقراره وكذا لو اقرت سكاح لغايب مع اقراره لكن سطل بالسكاح ويندع عنها
اليمين كذا في الامن في احد وسواء كان خالصا حق الله كذا الزنا والسرقة والخمر او ابر من حقه ودين حق العبد
كذا القدر حتى لو انكر الناذق لا يخلف او المخلد فيه حق الله عندنا فاليمين خالص حقه والسكاح خلف لاجل المال
اذا اراد المال اخذ المال اذا اراد المال اخذ المال لا القطع فقال له في دعوى كذا السرقة ادن وادع سائل عاقل يكون
كذلك عليه مان في قهر النفس والظرف كلف الا انه يفتي في الظرف بالقطع عند حرج ولكن يحس حتى يقر او يخلف وعندهما
يعفى بالدية **ط** ادعى انه قال له ما نفاق او ما كذا فادعى انه ضربه او لطمه او كسبه فادعى ان يوجب التور بغير حلف المدعي عليه
اذا التور بغير حلف حق الله وكذا حكم العبد عفوق ولم يمنع الضرر وجنونه ومن علمه لو لم يكن صاحب الحق منه اقامه يعني
لم يحسن الامام ما قامته فان الزوج يؤدب المرأة وكذا لو ادعى احد بغير ذلك فله ان يمينه ويضربه لو لم يفرج باليمين بالان
ولو كان حقه لا انعكست منه الاحكام واليمين تجري في حقوق العباد سواء كان عاقبة او لا فلو حلف لاشي عليه وتو نكل
يعزى اذا التور بغير حلف باليمين وادعى حلفه على الحاصل لان حلفه على السبب بغير المدعي عليه في حلفه على السبب
وقد عرفت انه لا يخلف عند حرج في الاشياء السبعة وادعاه النكاح وصورته انكره ما وادعاه نكاحا قال ح لا يخلف
وقا لا يخلف لو نكل حكم سكاح ونائها الرجعة وصورتها ادعى على امراته رجعة ففي الدعوى يثبت الرجعة بقوله وان
كزمت لانه ادعى امره بملك استنفاذه لى ليجعل كانه راجعها وكذا زوجها فلو حلف في دعوى نكاحها في الالباء وصورة
الى ثم قال فيثبت وانكرت فلو ادعاه في من الالباء يثبت التي بقضاء فها ولو كذبت به ولا يمين او ادعت انه فاء اليه في
الملك او بعد وانكر الزوج فالحلف على خلاف مقدر وادعاه الفرق وصورته ادعى على مجهولة الحال انه قد ادعى على مجهول
على رجل انه علم وانكر المولى فالحلف على خلاف مقدر وخافسها النكاح ادعى انه ابنه او انه فهو على خلاف مقدر وسواء
امومه الولد وصورتها ان يدعى ام الولد او ولد من سدة فهو على خلاف مقدر وسواء ادعى انه ولد من سدة او انه
الاسفل او لا على فلو حلف على خلاف مقدر من سدة فهو على خلاف مقدر وسواء ادعى انه ولد من سدة او انه ولد من سدة
فلو ادعى مالا سببها فالحلف على خلاف مقدر وادعاه الغرض ودعى المال فحنثه كلفه وفاقا حله جمع الوكيل باع ثم المشتري
رد عليه حسب ما حث مثله حكم بيمينه او بغيره او ما قرأه فانه يرد على موكله وكذا لو رد بيمينه او بغيره بحرف مثله
في ذلك المثل **ط** كذا في ادعى كل منهما انه في يد ولا يمينه وادعاه احد من البيعة الاخر باعه ما علم انه في يدي قبل حلفه وقبلا
وقد عرفت في فصل الحج وزى اليد الفصل السادس عشر في الاحتجاج والغرور وما سلق به **ط**
ان الاحتجاج نوعان فبطلان الحكم كحق وكفى وناقض الحكم كالاختجاج بالملك والناقل لا يوجب حنث العقدة ظاهر الرواية
والمبطل يؤجبه في كل الروايات ثم انها يتفقان من وجه ويختلفان من وجه فوجه الاتفاق انها يجلان المصطفى عليه ومن يملك
ذلك الشيء من جهة مستحقا عليه حتى ان واحدا منهم لو برهن على المصطفى بالملك لم يملك الا بيمينه حنثه ومن يملك
ورد فان كل واحد من الباعة لا يرجع على باعه ما لم يرجع عليه ولا يرجع على الكفيل ما لم يحكم على الكفيل عنه وفي المبطل يثبت
نكل منهم الرجوع على باعه وان لم يرجع عليه ولا يرجع على الكفيل وان لم يحكم على الكفيل عنه **ط** الاحتجاج ضربان قد علم ومن حقه
الرجوع على باعه بيمينه لانه يظهر ان البايح باع كس غايه وحديث ومن حقه ان لا يرجع على باعه لانه باع كس نفسه ثم اسحق
حرف عند المشتري الا يدعي انه لو شري شيئا فكن عند سنة ثم يبرهن لانه لم يشره فانه لا يرجع على باعه بيمينه ولو شري ثوبا
فحاطه قميصا فبرهن الاخر ان القميص له فالحديث لا يرجع على باعه بيمينه اذ المبيع لم يحنث والمصطفى لم يحنث اذ المبيع
كرباس والمصطفى قميص ولانه لو حاطه قميصا لم يحس ان ملكه احد لا بسبب حادثة سدا حاطه ايا يشرى من خاطه او باقرا او
سدا يشرى ان الاقرار يصير سدا للملك وهذا قول ضعيف قال وكذا حكم بغيره وحنثه ثم استثنى الا يمين وكذا لو شري
لحافضه فبرهن ان المصطفى له لم يرجع المشتري على باعه لانه لما شواه لم يحس ان ملكه احد لا بسبب حادثة بغير الشيء

مطلب
عليق سارق لاجل المال

الحكم بالكل عدلى
على من حلف او
طعن في حلفه

على خالده لطلبه الرجوع على خالده لكنه يرجع على ما بعد ثم ما بعد يرجع عليه ثم يرجع على ما خالده اقول فيه نظر لان ظاهر
الدوام لا يمنع الرجوع الا ترى ان له الرجوع على ما بعد ثم ما بعد على ما خالده اقول فيه نظر لان ظاهر
الرجوع يرجع على ما خالده اقول فيه نظر لان ظاهر الرجوع على ما بعد ثم ما بعد على ما خالده اقول فيه نظر لان ظاهر
الرجوع يرجع على ما خالده اقول فيه نظر لان ظاهر الرجوع على ما بعد ثم ما بعد على ما خالده اقول فيه نظر لان ظاهر
الرجوع يرجع على ما خالده اقول فيه نظر لان ظاهر الرجوع على ما بعد ثم ما بعد على ما خالده اقول فيه نظر لان ظاهر
الرجوع يرجع على ما خالده اقول فيه نظر لان ظاهر الرجوع على ما بعد ثم ما بعد على ما خالده اقول فيه نظر لان ظاهر
الرجوع يرجع على ما خالده اقول فيه نظر لان ظاهر الرجوع على ما بعد ثم ما بعد على ما خالده اقول فيه نظر لان ظاهر
الرجوع يرجع على ما خالده اقول فيه نظر لان ظاهر الرجوع على ما بعد ثم ما بعد على ما خالده اقول فيه نظر لان ظاهر
الرجوع يرجع على ما خالده اقول فيه نظر لان ظاهر الرجوع على ما بعد ثم ما بعد على ما خالده اقول فيه نظر لان ظاهر
الرجوع يرجع على ما خالده اقول فيه نظر لان ظاهر الرجوع على ما بعد ثم ما بعد على ما خالده اقول فيه نظر لان ظاهر
الرجوع يرجع على ما خالده اقول فيه نظر لان ظاهر الرجوع على ما بعد ثم ما بعد على ما خالده اقول فيه نظر لان ظاهر
الرجوع يرجع على ما خالده اقول فيه نظر لان ظاهر الرجوع على ما بعد ثم ما بعد على ما خالده اقول فيه نظر لان ظاهر
الرجوع يرجع على ما خالده اقول فيه نظر لان ظاهر الرجوع على ما بعد ثم ما بعد على ما خالده اقول فيه نظر لان ظاهر
الرجوع يرجع على ما خالده اقول فيه نظر لان ظاهر الرجوع على ما بعد ثم ما بعد على ما خالده اقول فيه نظر لان ظاهر
الرجوع يرجع على ما خالده اقول فيه نظر لان ظاهر الرجوع على ما بعد ثم ما بعد على ما خالده اقول فيه نظر لان ظاهر

الرجوع

فانت الدوام على مدسه قبل الحكم لها المسمى برهن البائع انها ملكه فند عشر سنين بعد المسمى له المسمى لانه ارجع بقية
لا الملك والبائع ارجع الملك ودعواه وعوى المشتري لتلقية من جهة فضا بك ان المشتري اذ عى ملك بائعه بتاوي
عشر سنين غير ان التاوي لا يعترف حاله الا ان اذ عدى فبقي دعوى الملك المطلق حكم المسمى اذ عاه فقبل ان يبرهن
ويعطى له برهن البائع على المدعى انه ينجح ملكي يسمع لانه يقر ملكه ويبيعه قال المسمى للمشتري بعد الحكم خذ النسخ
الذي اعطيتك البائع فاحذر ففع الرواى التي تنفع البياعات بالحكم للمسمى بصير قاصدا دين بائعه بتر عاقبة
وعلى الرواى السابقة لادى قبل رجوع المشتري على ما بعد لم يكن قاصدا منه فله ان يسترده اذ الدين لم يك
يعود على ما بعد قبل الرجوع ولم تنفع البيع السابق لمجرو الحكم للمسمى فانه طاهر الرواى ولو طلب المشتري ثمنه
من ما بعد ثم استحق دفع الثمن اليه ليس له ان يسترده ما عاقب الروايات اذ البيع تنفع برهن المشتري على
بائعه مدع الحكم بعضها من ط وبعضها من ثمن استحق فارد ان يرجع على ما بعد فقال بائعه انه ينجح ملكي وجر
عن انبائه حتى اخذ منه الثمن فارد ان يرجع على ما بعد فالتكرار بائعه البيع فبرهن مدعى النسخ انه باع منى له ان يرجع
لانه لا حكم عليه واخذ منه الثمن الذي دعواه النسخ بالعدم اقول قد رتبنا الكلام قبله لورقه ونصف لورقه في ط
حقت التي زعمه بالعدم من رجوع المشتري على ما بعد حكم بثمنه ثم برهن البائع انه ملكه لا يعمل لانه يعطى عليه ولو برهن
على الثاني من المسمى على المشتري لا يعمل عند رجوع المشتري فاقامتها على المسمى ولو برهن على المسمى قبل ولم ان يلزم
المشتري وليس للمشتري قصده لو اى البائع تسلمه وصادا مو لو برهن على المشتري يجب ان يعمل لانه لو برهن على المسمى
كان له ان يلزم المشتري ويكون دفعا كذا في الفصل الاول عند ثمن في قوله الاخرى وهو قول م يجب ان ينفى لانه يظهر
من شره فاعده من آخر فاستحق ببيته من الاخر فبرهن مدع المسمى ما بعد من البائع الاول والبائع الاول بائعه من
بائع يعمل لانه خصم منه اذ لا يحق ان لم يوجب الفسخ العقود يحتاج موالى لو برهن ملك البائع الاول والاكمل لورقه ملكه
فيقتضيه خصما ولو لم يبرهن ولكنه خاسم بائعه من الثمن وحكم له ثم برهن بائعه ان المسمى بائعه من الاول وهو بائعه
منه واخذ البيع فله ان يلزمه المشتري عند ثمن اذ الحكم بالفسخ لم ينفذ باطنا وعند ثمن ليس له ذلك ولو رجع البائع الاول
على الاول ثمنه بعد رجوع عليه مشتري ثم برهن الاول فاحد البيع فلا لاول ان يلزم الكا وليس لكا ان يلزم فشره لانه
لارجع على الاول رضى بفسخ جوى بيته ومن مشتريه عند ثمن وعند ثمن ليس لاول ان يلزم الكا لفاوه عند طاهرا
وباطنا **حرف** استحق ارض فاحد المشتري ثمنه من بائعه وظرفضا اذ الحكم ليس للمشتري ان يسترده الارض للتقابل
فلو لم يبرأ او لكن حكم على المسمى وفسخ البيع وظرفضا اذ الحكم ايضا فشره لكا ان استحق فاني ابرأت البائع
عن ثمنه لا يصح لان تعليق المرأة بالشرط لا يقع ولانه لا يفسخ حكم الشرع والحق بطل فيه ان ثمن المشتري ان بائعه قبل
بيعه منى شره منى فلا يرجع على ما بعد لانه لا يفسخ لالزم الدور ما قرأ **حرف** استحق وطلب ثمنه من بائعه فقال ان
البيع على وشهدا بزوج قال المشتري انما شهدا ان كل انما شهدا بزوج فلف المشتري ان يرجع بثمنه على ما بعد مع هذا الاقرار
اذ البيع لم سلم له فلا يحل ثمنه للبائع شره فاستحق ثم وصل المدعى اليه لا يؤمن بتسليم الى البائع لانه حصل
عوى الملك للبائع بعضى الشرى وقد انفع الشرى بالحق فيفسخ الاقرار ولو اقر نصا انه البائع والباقي حاله
لورقه تسليم الى البائع لان اقراره لم يطل كذا **حرف** وفي حنى المرجوع عليه عند الاحتياق لو اقر بالاحتياق ومع ذلك
برهن البائع على الاحتياق كان له ان يرجع على ما بعد اذ الحكم وقع بيته لا باقرا لانه يحتاج الى ان يثبت عليه الاحتياق
ليمكن الرجوع على ما بعد وقدر لو برهن المدعى ثم اقر المدعى عليه بالملك له ليعطى له بالقرار لا ببيته اذ البيته انما يفسد
للكو لا لا المقر **حرف** اختلفت فيه المشتري فقبل بعضه لم يقرر وقيل بالبيته اذ المدعى حين برهن كان خصمه مكررا
داستحق المدعى الحكم بالبيته فلا يطل هذا الاستحقاق ما قرأ المقر عليه والاول اطروا قرب الى الصواب شره فوجه

في الارض خلاف الناب فالتبعة هنا اقل مكانه اسحق لعرض الارض وكذا لو اراد الباع ان يعطي غير ملك الناب فله ذلك
لو كانت نيا بملكه في الشجر او في كل ما يدخل في البيع فاعاد اسحق بعد العرض ينبغي ان يكون لها
حصته على ما سيجي في حق شري امة عليها يباع مثلها فيها فاسحق ثوب منها او وجد به على الارض المسمى على ما سيجي
لشي لان دخل في البيع سوا ما لو ذكر اكا فاميلين فبعد لا يباع حتى لو فاقا قبل العرض فاقه سما وية يسقط حصتها
من الثمن لان شرطه في شري دار مع ما نه فاسحق البناء قبل حصته فالوحي للمشتري اخذ الارض حصته من الثمن او ترك
ولو اسحق بعد حصته باخذ الارض حصته ولا خيار له والشجر كالبناء ولو اخذها وقطعها ظالم قبل العرض باخذها جميع
الثمن او ترك ولا باخذها حصته كخلاف الاحقاق والهالك بعد العرض هو على المشتري كذا في حق وهذا خلاف ما مر في بعض
من بواع دار على ان حصه عشر ابيات بعض عن العشرة حاز ويختار كذا في حق بعض محله ولو اسحق بعضا او اتلفه
الباع اخذ الباقي حصته ان شارب له دار وساق لا يوجب اخذها ما دون الاخر فحق واحد فاحترق بعض البناء قبل حصته
خبر ترك او اخذ الدار جميع الثمن ويقسم الثمن على حصته الناصحة وعلى قيمة الارض فاصاب البناء خولرب البناء وما
اصاب الارض فهو لرب الارض ولو هلك كل البناء خبر ترك او اخذ الارض حصتها من الثمن ولا شيء لرب البناء وهو كذا
اسحق البناء وغنم يطرح حصته البناء من الثمن كذا في امير الشجر كالبناء واقعه شري دارا وحصته فالهمم شارب او غير
المشتري او لا حتى فاسحق الوصم فالوسط المشتري بوج حصته الوصم من الثمن لا يملكه شي الا وصاف لا يفسد
لها من الثمن الا اذا ورد عليها العرض والا وصاف ما دخل في البيع بلاد كبناء وشجرة الارض والاطراف في الحيوان
وجودة في الكلب والوزن في شري بيتا ذاسقين وحصته في السقف الاعلى ثم اسحق الاسفل بوج حصته
الاسفل لخصه الاعلى وان لم يذكر البناء في الثمن الا ان البناء وان كان بقا لكن لما حصن صار مقصودا وصار لخصه
من الثمن ولو اسحق الاعلى والاسفل بعد الحرب فالسحق نصيبه حصته المقوض ووج المشتري على باعه بكل الثمن فظن
اسحق نصف الدار شارب او ملته او كبح خير المشتري عند نارد الساق ووج بكل ثمنه او اسل الباقي ووج ثمن المشتري
فلو اسحق منه موضع بعينه لو كان قبل العرض فهو كذا وكذا لو كان بعد عرضه فلا خيار له ووج ثمن المشتري وقيل له
ان يرد الكل ووج ثمنه من شري كوما واسحق نفسه فله ان يرد الباقي لو لم يتجاوز له ولم ياكل من ثمنه شي
اسحق بعض المبيع فلو لم ياكل الا بصره وكذا لو كرم وارض وزوجي حق ومصرع باب وقن شري المشتري ولا فلا وطرد
كثير من لا يفسد الدار لعلق بعضها بعض وفسدته الثوب لا يعلق لفسدته ثوب آخر شي لو اسحق بعض المبيع
قبل بفسدته بطل المبيع في قدر المشتري ويحترق المشتري في الباقي كما في سوا او رث الاحقاق عيبا في الباقي او لا يفسد
الصفقة قبل التمام وكذا لو اسحق بعد عرضه بعضه سوا اسحق المعبوض او غير مختار كما في من الدار ولو فسد
كله فاسحق بعضه بطل المبيع فقدر ثم لو او رث الاحقاق عيبا فما بقي خير المشتري كما في ولو لم يورث عيبا فتم ثمنه
او قتل اسحق احد ما او كلي او وري في اسحق بعضه اذا لاصد بعضه فالمشتري باخذ الباقي حصته بلا خيار
في شري ايضا فاسحق بعضها المعين بطريق العام او للقبول لا يفسد المبيع فيما بقي كبيع من فن ومدر ولو ظهر
بعضها مسجرا ذكر في حي لو كان مسجد جماعة فسد المبيع ولو كان مسجرا خاصا لم يفسد في حق لوجع من ولد
ومن طريق المسلمين في البيع فاسحق الطريق من الدار المشتري رد الدار او اسلمه حصته ولو احلط الطريق في الدار
ولو كان في ميزان باخذ الدار حصته بلا خيار ولو جهل الطريق فسد المبيع في باع ضيعه بولا له فظن بعضا وقفا
فلم يبري ان يرد الباقي على الكليل ثم الكليل يرد على موكله لو رده على الكليل يمينه لا لورقه الكليل با قرار وهو
ورده بالعيب سواهم هل يفسد المبيع في الباقي قبل فسد كراجه من فن وحق والاصح انه لا يفسد اذ الوقف باق
على ملكه فهو كذا لا كحق شري دارا فحق فاسحق نصف الدار بيمينه لو لم يشتري بعضه ما نه لعدم اذن شريكه

مطلب
اسحق بعض المبيع

ثم خير المشتري باخذ بعض ما نه ولا يرجع شي لانه لما رضى ابراء الباع عن الزيادة وان شاء ترك لقصه
لما نه عن الزيادة ورجع عليه بعضه بيا لم يمينيا ولو كان الباع اثنين والمشتري واحدا والمشتري بالمشتري
بعض ما نه كما مر ثم اذا طغى باخذ ما نه رجع عليه بصفقة ما نه بيمينه وسلم بعضه اليه ولو حصة الآخر في كنه
كالاول ولو كان الباع ولدا والمشتري اثنين وغاب احد ما والمشتري واحد فله شري الاخر ان بعض الباع نصف
حصته البناء وترك بعضه له ولو حكم له بصفقة حصته البناء فلم يقض شئ منه حتى حضر المشتري الاخر فله ان يخذل ويترك الباقي
فلو اخذ واحد حكم له بصفقة حصته البناء ثم ضمن احد ما شئ من حصته من ثمن البناء لم يشركه الآخر واقعه شري كوما
فحق وعرض فاسحق ثلث الكرم شاربا هل يجبر المشتري على بيع كل الارض اجيب ما نه تقسم الارض سهما فاقع
بصفقة المشتري لو لم يقبله ثم رجع على باعه كما مر في البناء سدا لو يبيد في ارض شرا ولو كان في رجل ارض فحق
فيه او عرض فاسحق نفسه او ملته هل يجبر على بيع كل الارض فحق شئ منه سدا لو يبيد في ارض شرا ولو كان في رجل ارض فحق
اذن شريكه وحكما ما ذكره من ان لشريكه ان يصفى البناء اذ له ولله العرض في نصيبه والقدر غير ملكه وكذا العرض
عن ثم في ارض سها بني احد ما فحق وقال الاخر ارفع بناءك قال قسم سها فاقع من البناء في بصفقة من ثمن بيمينه
او بيمينه بصفقة شري سكني وكان وقفها فقال المقول ما اذنت له بالسكني فامح بالرفع فلو شارب بشرط
القرار رجع على باعه ولا فلا يرجع عليه بيمينه ولا بصفقة ارض سها من رجع احد ما فحق فحق ارض سها على ان يحطيم
الاخر نصف البذر لكون الزرع سها محروك ولو لم يجر قبل ان يثبت ولو طلب الاخر فله حصته الارض فيقطع الزرع
ما وقع في نصيبه شريكه وضمن لعمان بصفقة شري كنه لو بصفقة الارض بيمينه شري فاسحق الدار وكفيل
الدرك لو اخذ بصفقة البناء كنه في رواده لا في ظاهر الرواية **مطلب** لان قيمة البناء ليست عن الدرك في شئ لانه لا يابا لزم
الباع سبب الغرور فصا ركعيب ولا يمين سبب الكفيل ولو اسحق بعض المبيع والمشتري فحق العقد في الكل
فكفيله بيمينه فقدر ثمن المشتري لا تمام الثمن فنن ضمن الثمن لثمنه عند الشراء معلقا بظهور الاحقاق حاز كل من
اخذ المبيع من دله يحكم فاما يرجع على الكفيل بعد وجوب الثمن وانما عيب الثمن على الباع فبعض المبيع وكل ما نه يرجع
عليه وبعضه به القاضى فيفسخ العقد فخير المشتري ما خذ ثمنه من باعه او كفيله ثم الكفيل لا يرجع لو كفل بلا امر لكن
الباع بعد الاسحقاق والحكم عليه بيمينه بيمينه الا ان المشتري بعد الحكم له على باعه لو اراد باعه عن ثمنه فطلب الباع
ان يرجع على باعه **مطلب** فحق الباع ثمنه من كفيله وغاب الكفيل فاسحق المبيع ليس للمشتري طلب الثمن من باعه ما لم يفسد
الكفيل **مطلب** اسحق فارد المشتري ان يرجع بيمينه وقديات باعه ولا يورث لونا فاقض بصفقة عنه وصيا ليرجع
المشتري عليه ظهر المبيع حرا ويات باعه ولم يورث شئ ولا وارثا ولا وصيا غير ان باع الميت حاضر محل القاضى للميت
وصيا فحق عليه المشتري ثم وصى الميت ببيع على باع الميت شئ اخبره امة انها حق فحق حها على ذلك فاسحق
بعضها وبطل المبيع للمشتري الا ان يبرهن الزوج انه يروها على انها حق في يكون الاول حرا وعلى ابيه حصته في مال حاله
الحكم به دون مال الولد اذا السبب هو المبيع وقد وجد من الاب لا الولد ولا المشتري على الولد ولومات الولد قبل
الموت لم يورث من الاب شئ من حصته اذ الولد لو كان ملوكا حصته لم يكن مضمونا كذا في ولد الغصب فغير المملوك اولى ان
لا يكون مضمونا ولو لا يمينه للزوج على انه يروها على انها حق وطلب من المشتري على علمه وحلفته لا يورث
عليه ما لو اقر به لم يرد فاقا انكر خلف ولو اقر على حقة او صدقة او شئ او وصيه اخذ المشتري الامه وقيمة الولد
اذ الموجب للغرور فيك مطلق الاستباحة في الظاهر وقد وجد ورجع الاب على الباع بيمينه بيمينه ورجع ولا يعرض عن ذلك ولا يورث
على الوصي والمتصدق والموصى بيمينه الولد عندنا ورجع عند الشافعي ليقضي الغرور وكذا نقول بغير الغرور لا يكتفى باليمين
حق الرجوع فان من اخبر ان هذا الطريق آمن فسلمه فذهب ماله لا يرجع على الخبير فثبت الرجوع في المعاد وفيه لان صفه الامن

مطلب
شري كوما فاسحق

المقرع بعد ما يهرن المدعي يتبع المقرع ببيته والاقرار بهن على كذا امرأة لقول ان في زوجها بلد كذا وسحقه ولا فانه
يحكم بها واقرارها بالخبر لا يمنع من الحكم ببيتها المدعي ادعي كذا جهاد انكرت ولكن لم تقبل فيهم ثم اقرت هذا المدعي ببيع اقرارها
ولو اقرت لاخر ثم لهذا المدعي لا يبيع اقرارها لهذا المدعي ولو تزوجها ثم انكرت النكاح وتزوجت باخر ثم مات فهو الاول ليس ان غاصها
اذا خصومة لتخفيف بقصد به نكاح لو اقرت صديقا كذا الاول بعد ما تزوجت ما لم يكن اقرارا ولكن الاول ان كلف
التي في هذا العلم فان نكاحها رفق ابطالان كذا حرم فالان كذا على البنات والامهات ان كذا امرأة في نكاح الغير
ولا يبيته المدعي يستحق الزوج والمراة ويبدأ بينهما الزوج على العلم فان حلف انقطع الخصومة وان نكح خلف المراة بقاء فان
نكحت فهي المدعي ادعت انه نكحها فانكرت ثم اقرت وادعت انكرت النكاح كذا امرأة في نكاح الغير
ونكاحه في نكاح حرم فان كذا امرأة لم ياذن به وقال ان لم يقرب بينهما الاقرار بنكاح النكاح ولا يصدق في المطالب
ويكره التسامح لو دخلها ولها نفقة الزوج ولو لم يدخلها ولها نفقة الزوج ولو لم يدخلها فلها نفقة الزوج ولو لم يدخلها
او في اول اولادها ولو ادعي كذا جهاد وشهد هذا المأخوذ ما هو وزن وشوى واستمسك ام لا يقبل وكذا لو قال ان جنانا في نكاح
انكرت زنا في شوى باستشهاد لا يقبل ولو شهد احد ما كذا ابن زنا وبسبب وشهد الاخر كذا ابن زنا وبسبب استقبل ولو شهد
الحاكمات امرأته وشهدا انها امرأته او قال ان كانت امرأته لا تقبل كذا في دعوى العين وموجب في فصل اختلاف الشاهد من
ولو برهن على نكاحها او بكونها في مدادها او بدخول احد ما بها الا ان يبرهن الاخر انه تزوجها قبله وكذا لو كانت في نكاح
خود او في مكانها في يد غيره في يد وهرن الحار فانه اولي لان المدعي مدعي عليه وليس عليه وكذا ادخل احد ما فلها به
يكون في يد فلورهن الاخر على نكاح قبله فهي لمن برهن لبيته ان الاخر غصبها ولو برهن بالسبق تاريخ عالمه مثال
فهي لمن اقرت له ولو لم يقر احد ما ولا كانت في يد احد ما ولا دخلها احد ما بفريق بينهما وبينها اذا تزوج احد ما
ولو لا احد ما يرد اقرت للاخر فهي لذي اليد لان اقرارها لا يبطل حتى الاخر غصبها والسفري ولو تنازعا وبرهنوا فوجب فلوكا
في يد ما او لا يد احد ارضا سواء ادم بورخا لا حكم لها لاحد ما لانها استتوبت بالحق ولو ارضا سواء لاحد ما يدعي في له نكاح باليد
ولو اتخ احد ما لا الاخر المدعي اولي لان نكاح المدعي ظهر من وقت التاريخ والاخر ولو ارضا واحدا سبق في السابق ولو لا احد
بدون الاخر تاريخ فذو اليد والي الحكم منهما سلفي الحكم واحدة في يد سبق فلو اقرت لاحد ما والاخر تاريخ في يد سبق
اذا لا اقرار كيد وكذا لو ارضا سواء اقرت لاحد ما فهي له وفي يد سبق وبين الاخر ولو لم يقر لاحد ما ففرق بينهما وبينها واستوفى
فلوكا في يد سبق لا حكم على احد الزوجين بشئ من المهر ولا يلزمهما العقد كذا في يد برهن على النكاح فلوكا في يد سبق احد ما
او دخلها فهي له اذا دخله ونقلها الي بيته وليس سبق عقد الا اذا سبق تاريخ الاخر في سقط اعتبار دليل سبق عند التفريق
بالسبق ولو لم يكن في يد احد ما ولا دخلها ولو تنازعا فالاولي ولو لم يوقنا او وقتنا سواء في ركنيت بيته او في ولو ركنيت
المراة فان لم يقر لاحد ما ففرق بينهما وبينها ولو اقرت لاحد ما بالقدم فهي له الا اذا سبق تاريخ بيته والاخر ومثلا لان العمل في
متحور في سقطنا وبقي تصادق احد ما فيثبت النكاح بتصادقهما وهذا حكم فيما تنازعا على جواز المراة واما بعد وقتها فيقبل
وجوب ولا يعتبر فيه الاقرار باليد فلو ارضا فهي لمن سبق تاريخ ولو ارضا سواء فهي على كل منهما نصف المهر
في نكاحها ارض زوج واحد والفرق بين جوازها وموتها ان الغرض في جوازها هو المراة وهي لا تقبل الشكر بينهما والغرض في موتها
هو الارث وموتها لا يقبل الشكر فان ولدت ثبتت نسبتهما وورث من كل منهما ارثا كاملا اذا البتة لا يبقى بطل في نكاح
ادعي انها امرأته وحاله وقال ان كانت امرأته ولكنها طلعتا وتزوجت لهذا الكا ومضى في يد وبرهن الكا انه تزوجها ويحكم نكاح
الاول وطلقة فخلها اقامه بقتة الطلاق فلو لا بيته لها وحلف الاول على الطلاق لفرق بينهما وبين الزوج الكا غدا ادعي
نكاحها فقال من نكاحها ويحكم كذا غدا فافترق في يده فترزوجت لهذا بعد عرق في المدعي واما لو قال من زنا
ابن مدعي زوج ام كن يبين ان زنا اول اول بودم فهو كذا ولو ادعي نكاح من يد وقال تزوجها قاضي حذر ولم يذكر اسم القاض

ولا نسبته لا يبيع المدعي ويثبت ان يذكر انه هل المصنفين والى ام لا وهل لقاضي حذر ولا تزوج الصغار وفيها يوم
الموت لا يدخل تحت القضا ولو ادعا ان اباه مات يوم كذا وحكم به ثم ادعت امرأته في هذا الميت انه تزوجها بعد
هذا التاريخ يبيع وحكم نكاح ويوم القتل لا يدخل تحت القضا ادعي انه قتل اباه يوم كذا وحكم به ثم ادعت بعد هذا
التاريخ بيوم ان اباه تزوجها لا يبيع شي ادعت نكاحه في ربيع كذا او ادعت المهر في ركنية والورثه برهنوا ان نورهم
مات في صفر لا يقبل منهم لافهم انقضى الموت والموت لا يدخل تحت الحكم فقط قالت تزوجت زيدا بعد ما تزوجت عمرا ومما
يتبعان النكاح فهو لزيد عند موت عمرا وبني وعند موت عمرا في دار رجل يدعي انها امرأته وخارج يدعيها ومضى
بمصدقه فالقول لرب الدار عند موت عمرا ان اليد ثبتت على الحق لحظ الدار كذا في المتاع برهن انه تزوجها وبرهن على رجل
نكحانه تزوجها فالبيته بين الرجل قال لامرأته فلان تزوجت قبلي وطلقك وانكرت المراة الطلاق لا يقرب بينهما فلو
انكحها حكم له بها ولو ادعي النكاح وتو انكرت نكاح الاول لم يصدق عليها ومضى لكنا ولو صدق الاول انكح في النكاح و
الطلاق وانكرت المراة الطلاق لطلق ادعت نكاحا وانكرت اخرا رهنهم كلف باس ما مضى زوجها في كان كانت زوجتي في نكاح
ما بين اذ العين مكرى في النكاح عند ما وبني وانما كلف باس ما الطلاق ايضا لكونه في عينه باس ما فيقبض عليه لاذات
زوج ولا يطلعه من برهن على نكاحها وبرهن ان اخوها امرأته المدعي وهو ينكر بعض نكاح اخاه ان المدعي اقر نكاح
الغاية وقال لا يتوقف القاضي ولا حكم نكاح اخاه استسما نا برهن على نكاحها وبرهن انه تزوج بها لو باس ما
فاحكم ما ترة الاخت عند ذلك ولو برهن انه تزوج باس ما ودخلها او قبلها او شربها بشروط فرق بين اخاه وبين المدعي
ولا يصح نكاح الغاية قالت تزوجت هذا امس لم قالت تزوجت هذا منذ سنة في لذي الامس ولو شهدا باقرارها
لها جميعا ومضى فحذر قال من اسال الشهود باس ما بذات واقضي به ولو قالت تزوجتها جميعا هذا امس وهذا اخبر
في لذي الامس فشن ادعي انها امرأته لان اباه زوجها في برضا فاشهد هذا العيان كذا حذر يذري لا يبرئ داد
ابن دختر واداشت ان نكاح يذري قبل تدلان شهادته برضا ما نكاح وليس شهادته نكاح لانها لم يقر الا نكاحا بمشهدنا
وقيل قبل لان شهادته نكاح وبرضا ما برهن انها مدخلته بنكاح منذ ربع سنين وبرهن الاخر انها مدخلته منذ خمس سنين
وانها اقرت له به وانها في يد فالتاني اولي لانه ثبت سبق نكاحه وثبت كونه في يد وثبت اقراره بالكل مرجح ولو تزوجها
فادعي اخرا فهي له في يد فالتاني اولي لانه ثبت سبق نكاحه وثبت كونه في يد وثبت اقراره بالكل مرجح ولو تزوجها
لا الطلاق ولو قال طلقتها لكن تزوجتها بعد وانكرت في اليد لثبوت نكاحه من حيث الظاهر و
لو انكرت المدعي طلقتها وبرهن ذو اليد انه طلقتها منذ سنين وحكم بالطلاق فالقول من وقت الطلاق اذ الطلاق من
ذلك الوقت ثبتت با بيته فيعتبر العدة من وقت الطلاق ادعي نكاحها وقال ان زوجك طالع كذا انا تزوجتك فانكرت الطلاق
فبرهن المدعي على طلاق الاول لا يقبل لئلا يحكم على الغاية فلو برهن على طلاقه قبل ثم سطر لورهن على الزوج بعد صفى العدة
يثبت النكاح ادعي نكاحها بزوج ايها حال صغرا وشهدا انه قال تزوجت بنقي الكبرى المسماة كذا من فلان لكن لا نكاحا بيته
بوجرها لعل شهادتها على النكاح ثم لو ادعي المدعي ان يبرهن ان بيته الكبرى المسماة كذا منذ لعل عليها بنكاح فلو قال ان بيته
الكبرى المسماة كذا منذ لعل عليها بنكاح فلو قال ان بيته الكبرى وحلف المدعي حكم نكاحها ولو شهدا انه تزوج بنته من ولدها
بوجهها فلو لم يكن للمدعي عليه الا ذلك واحدة قبل لزال الجاهلة ولو شهدا انه تزوج بنته عابسه ولدت له لهذا الاسم الا واحدة
ولا يبرهن الشهود بوجهها يبرهن الزوج ان بيته التي لهذا الاسم مضى صفى العدة لورهن على رد النكاح عند البلوغ وهرن
الزوج على سكوتها لعل بينها لعل لقت الغل ومولانا اهل سفي ان نسل بيته الزوج لانه ثبت حدوث المكمل وكذا
جعلنا القول قبلها عند عدم البيته خلافا لفر لعلها يتكبر حدوث المكمل فالقول ان يكون المذكور مذهب زفوخا يكون
القول والبيته امرأته عندنا له وجه قال ادعت نكاحه فانكرت نكاحا قال ان النكاح كانا ثبت النكاح لانها في الابدان الوضا

مطلوب
والموت لا يقبل
حكم

بسبب اليد يسلم الارض للموئوب له ولا سبيل عليه لما كذب القديم وتوالت يد الموئوب له فلما كذبها باخذت يفتنوا و
يلطمونها ولما قدسوا حتى اذا اخذوا الى الارض وحق الرجوع في الهبة لم يسروا الى الولد ولا الى الارض وتوالت يد
في السبع الفاسد يسري الى الولد والارض وهذا لان حق الرجوع في الهبة ولو ثبت في عين الموئوب الا انه حق الاقرار له
ليطأ ان يزول الموئوب عن ملك الموئوب له سواء زال بعينه او بغيره فله ان يملكه في يد فله ان يسري الى الولد ولا الى الارض
لان ما اقر له وجوبه وعده سواء في حق الاحكام الا ترى ان وكيل الشراء لو شري قريب لنفسه لا يعتق ولو شري زوجته
الاغتصاب النكاح وان ثبت الحكم المشتري ثم ينقل منه الى غيره فله ان يملكه لما لم يكن له قرار المالك بغيره فله ان يسري الى الولد
كذا انما وكذا حق الفقير في حق الزكوة في اسعة بعد احواله لما لم يكن له قرار المالك بغيره فله ان يسري الى الولد
وكذا حق الواعيب في الرجوع لم يسر لعدم قراره وانما حق البائع في الاسترداد لغيره في حق المشتري لا يقر المشتري
على نقل حقه الى عين لغيره حال قيام الدين وكذا ان المالك من ملكه وهلكه لا يبطل حقه في الاسترداد اصله فان المشتري
يخرج قيمته في الاحوال كلها واحدا القيمة كذا في الدين ولذلك سميت قيمة لقيامها مقام الدين وصار حق البائع اقوى من حق
الواهب فليست يفتنوا الى الولد والارض ليطأ من حق البائع حتى الواهب وانما حق المولى في الاسترداد هو حق
الواهب في الهبة وان حق البائع في البيع فاسدا انما كونه فوق حق الواهب فان حقه في الاسترداد لا يبطل بزواله عن ملكه حكما بان ليس
من جهة العود بعينه حتى كان له ان ياخذ الاسترداد من المشتري كذا وكذا ويبطل بزواله عن ملكه حكما بان ليس
ثانيا وحق الواهب يبطل بزوال ملك الموئوب له على كل حال في حق الاسترداد من حق الواهب لهذا الوجه وانما كونه
دون حق البائع فلان حقه في الاسترداد لا يبطل بزواله المبيع عن ملك المشتري سواء زال بعينه او بغيره وحق الاسترداد
يبطل بزواله الاسترداد عن ملكه بلا منعه واختياره فله ان ياخذ الاسترداد من حق الواهب دون حق البائع فله
لو كان الحق في الاسترداد حتى البائع يسري الى الولد والارض حتى البائع ولو كان في حق الواهب ما سري اصله كما كان في حق
المشتري حتى الواهب في حق الارض فقلنا بسراية الى الولد والارض على الاصلين وانما غلبنا على سري اصله ولم نعمل على الحكم
لاننا لو قلنا بعدم السراية الى الولد مع انه جزء الاسترداد لزم القول بعدم السراية الى الارض بالطرف الاول اذ الارض
ليس جزء حقيقة من الاسترداد بل هو جزء من الاسترداد في حق العكس وجواب الاسترداد هو حق في
جناية موجبة للمال فان حق ولي الجناية يسري الى الولد والارض حتى ان الجاني لو كان امة فولدت واختار المولى فيها
مع ولدها ولو قطعت يدها واخذ المولى ارشها ثم اختار الدرع ففعلها بلا ارش طر يفرها بلا ولد فربما بينه وبينها اتفق مالا فوئدت
فانما يتابع مع ولدها بالدين فقد سري الدين الى ولد حشر بعد الدين والجناية لم تسر الى الولد والفرق الصحيح ان يقال في ولد
بعد الجناية انما يدخل في جنايتها لانها جناية ولي الجناية في الامة الجانية لا ملك ولا حق مستحق انما يسري الى
الولد وانما الحكم في الحق المستحق في الدين اما عدم الحكم فلا شك ان الامة بنفسها جناية قبل الدرع لم تملك لولي الجناية لان
مالكها في يدها ومن دفع وفدا فهو كذا في البائع يمنع زوال ملكه ولذا فقد تصرفات المولى فيها بعد الجناية وانما عدم الحكم المستحق فلان
استحقاقه في الدين انما ثبت اذا صار ملكه ممنوعا عن التصرف في رقبته او منعه وليس المولى منها ممنوعا عنه لانه يملك
بغيرها واجازتها ونحوها وكان حق ولي الجناية غير مستحق في الولد وصار في الفقير في حق الزكوة وانما الذي في حق مستحق
في الامة حتى يصير المولى ممنوعا من بيعها وهبتها فسرى الى الولد فكان كذا كتابة وتديس لما كان حقا مستحقا في الرقبة يسري
الى الولد لانه حتى مستحق في الدين حتى صار ملكا ممنوعا عن الاتباع لها بنحو حليب وحق صوف وركوب وان لم يصير ممنوعا من
بيعها بخلاف الفصا حيث لا يسري الى الولد اذ المستحق بالقبض من الزوج لا الرقبة والولد يتولد من الرقبة لا الدرع ولذا
لم يستحق الولد اذ وجب العود في بطنها ولد بخلاف الدين فانه سعلق برقبته والولد يتولد من الرقبة فسرى الى الولد لم يطر
كسرها في الجناية اذ الولد لم يدخل فكسرها اولى الا يري ان التدبير يسري الى الولد لا الى الكسب فالا يسري الى الولد لان

وهو قسمه الهبة

ملحوظ

الى الكسب اولى ودخل الارض فانما يدفعها مع الارض بخلاف الولد كما ان الولد حشر بعد الجناية وهو منفصل عنها ولو ارفع
فكذلك الارض وانما الارض وان كان منفصلا حقيقة وقت الدرع فتصل بها معنى اذ الارض خلق عن الفاني فانما يجب
دفعه مع الاصل فكذلك خلقه ولما الولد منفصل عن الاصل حقيقة وحكما لان الولد المنفصل ليس خلق عن المنفصل بها قيل
بل هو عيبه والشئ لم يجر ان يكون خلقا عن نفسه فقلنا ثبت اتصاله وقت الدرع لاحصائه ولا حكم لم يجب دفعه مع الاصل اقول
هذا الفرق يسكن ما قبله من قوله لو قلنا بعدم السراية الى الولد مع انه جزء من الاسترداد لزم القول بعدم السراية
الى الارض لانها لا يفر من هذا الفرق ان الولد في العكس يجوز بل هو اولى قال حاشا مسئلة الارض من مسئلتها انه لو دفعت
في بطنها ولد غلاما لم يسري الى الولد معها وكان كمال الزكوة بعد ما وجب فيه الزكوة لو ولدت ولدا لا يسري الى الولد ولو قطع
شئ منها وجب للولد سري الزكوة الى البدل فكل ما سري الى ان حكم الجناية تسري الى الولد وانما ان حق الجاني عليه يسري الى
الولد كجناية الغيبيل الثاني والثالث في تبيان خلقه وانما خلقه في خلقه طلاقا بغيره وانما خلقه في خلقه عليه
وعين جماعة من اصحابنا في قولنا في حق لا يتحقق به عود الطلاق عند عود موئوب من عيبه ولو قضى بكونه فسحا قيل
بغيره قيل لا قدس ولو كان باللفظ المبيع والشراء هل لان عيبه فيه قول قيل لا وهو طلاقا بغيره ولو قضى بكونه فسحا قيل
بوضع عدم حقه لفظ الطلاق كذا وفي حق عود عيبه من العيب انه لا يفتنوا به ووجه السلب وانما من جملته الكتابات حتى لا يفتنوا
الطلاق بالبنية اذ بطلان الكمال ويصح فيه بنية البطلان لانها كناية عما سري كناية ما ولو قال لم انوبه الطلاق فلو لم
يذكر به بطلان صدق بانه قد قضى لان الجناية انما تكون عن النيب وعن الخيرات وعن النكاح وليس في شئ يبين
احدا من هذه الاشياء ولو كان في حال ما قال جازا لعكس على الف درهم ثم قال لم اعين به الطلاق لا يصرف لان اخذ المال
وطالبه بعتن الاخلع عن النكاح كذا وفي حق من قال خلعت بك كذا او ماله معلوم لا يطلق ما لم تفصل ويصرف في ترك
ابنته بانه فقط خلقا لخلعتك ولولا الطلاق ففعلت لا يسقط شئ من المهر اذ الطلاق يقع بقوله لا يتولها اقول
هذا انما انما يطلق هنا وان لم تقبل قال لها بعثك لا تطلق ما لم تفصل او شربت ولو قال خلعتك ولولا الطلاق
يقع ولا يبرأ الدرع عن المهر وفاقم المخلع فذلك من لفظ المخلع ويكون لفظ المبيع والشراء وقد يكون ثالثا في قوله
لا امة تدارف وختم ولم تفصل مني خردم لولوى الطلاق يقع ولا فلا ولو قال لفته وهبتك نفسك او بعت منك نفسك عتق
قيل اولاد ولولا لان بيع نكاح من العتق منه اعناق وكذا الهبة ولو قال لعت منك نفسك بكذا الاصح ما لم يعمل كذا فيه
انما لو قال سرتو فو وختم كذا فلا تطلق بل اقبولها وتخلع والطلاق على مال من جانيه عتق وتخلع للطلاق اقبولها
ومن جانيها معا وضعت حتى لو خالها او باع طلاقها منها ثم رجع او قام عن المجلس قبل قبولها فقبلت في مجلس علمها رجع
لان العتق لا يبطل بتمامه عن المجلس فينفرد به ولا يصح رجوعه حتى يخلع بشرط القبول فاذا خلت وجهه ولو بدلت حال
اختلفت نفسي منك بكذا او شربت طلاقا منك بكذا اقبل قبوله رجعت او قامت عن المجلس بطل وكذا لو غابا فخلعت فقبل
بطل ما دمر انه ما دمر من جانيها فلا ينفرد به وهذا شرط العقد مع الرجوع عنه وسقط بتمامه عن المجلس ولا يتوقف على
ما دمر المجلس لم يصح اجبا حقه انما الى زمان بخلاف جانيه وكل حكم ذكرناه في المخلع من جانيها في البيع والنكاح والكتابة
من الجانيين كذا لان من العتق مبادلة من الجانيين والمخلع من جانيها يبطل بتمامه عن المجلس وبتمامه ايضا في
من جانيه يبين ولا يبطل بتمامه عن المجلس وكذا المولى لو قال لفته بعثك منك بكذا لم يبطل خيرا رالفن نسام المولى ولم يكن له
ولا للزوج رجوع عنه اقول ينبغي ان يكون للمولى رجوع لانه ما دمر كذا في كناية بل اولى قال وشملت لوقا لث شربت طلاقا
منك بكذا او قال لفتك شربت نفسي منك بكذا فلهما الرجوع قبل قبول الزوج والمولى وسقط اجبا رقبتهما وكل من لفتا
رجوع قبل قبول صاحبه في حق الاجابة والكتابة وسقط بتمامه خيرا رصاحب ولا اصل منه ان من له الرجوع من خطابه قول
يبطل خطابه بتمامه ومن لا رجوع له لا يبطل بتمامه واصله قوله لامة اختار او امرتك بيدك كالم يكن له الرجوع عن كلامه

نفسا

السلام

المخلع

[illegible]

عظمیٰ علم بطریقہ الجمہد

ص
على حاله لما بعد الخلع
والا فم يدرى
النفقة من نفقة
من قبل

عقل شهرنا من كره ليدرك فاسر الكفا يصل بصير امرنا سويا **احاط** وافق بعضهم ان جردنا على الزنا بقرين سمع سفيانا
لعمري انما **الخط** اذا لساننا بالشرط كرمنا وناسا وعاد اسوا من انما **الحث** اقول لو حلف لا يخرج فخره وخرج بنفسه حث قبل الاول
ان اكبه الاتباع حث ولا فلا مضيق ان يكون مستلما على هذا الكلام **لا بد** لو لم يسر وكلفه غاب شهرنا الا يوما وحضره اليوم
والآخر فحسبت المرأة لنفسها حتى تم الشهر افق **حده** ان لا يسر سوا وافق **قوله** انه لا يصير سوا لانه معلق بغيبه لا بغيبته وانظروا
لو حلف لا يفرق غريمه حتى احضره طرعه فغيره لا حث لا لم يفرقه وانما فرقه غريمه وكذا لو كان فاعلى لا حث افق
فلا يزوج لو لم يعلم ان مع لم يصير الامر سوا ولو علم ولم يذهب اليها فالامر سوا وهذا لو كانت مدخوله فاما قبل مدخوله فلو علم
الحث لا يصير الامر سوا **اول** فيه **الخط** على امر سوا ان غاب عنها عن غار شهر من مكان سكننا فيه فاب قبل لزمنها
قبل لا يصير الامر سوا لانه لم يغيب من مكان سكننا فيه لانه مراد به مكان السكن والازواج وذلك بعد ان سئى لها وعلى وجه
حل البناءا غابا عنها في سئل فيه نظرا لان الغيبة المشروطة لم تكن محققة وقت الحلف مستفيضا لان بعد الدخول ولو غابا
في حال قدس بيانه مثلا لو قال ان غبت عن غار شهر فكذا او لم يكن بخارا وقت الحلف لغبت الحث وهو غاب بخارا
سفيان ان حث لوجوه **الخط** لان مراده لو لم يحضر بخارا الى شهر فاب بان معنى الكلام ان يكون اسرار الغيبة من بخارا ولم
يوجد فلا اسكال واخفى في مثله ان تعتبر العرف فلو كان غريمه ان مراده الغيبة المبتدأة من الكلام لا حث قبل النساء ولو لم
به الغيبة المطلقة سفيان ان حث ولو قبل البناء قال ولو كانت مدخوله فاب تلك الحث في المهر ولم يحث الى شهرها بصير الامر
يبرأ **اول** سفيان ان لا يصير الامر سوا اذا اكلم في مسئلة بخارا فلم يوجد الشرط لعدم خروجه عن بخارا اللهم الا ان لغرض
جوابه في مسئلة لغوي بان حلف ان غاب عنها شهر من مكان سكننا فيه ولم يذكر المهر ولكن السابق باباها ولو قال ان
غبت عن كونه كذا فامر سوا واذا خرج من الكونه الى الرضا فامر سوا ولو قال ان غبت عن غار انطلق على الغيبة
على قول اكثر المشايخ وقيل من كره منه الى فوجد حلف لا يدخل كذا او رستاق كذا فدخل في ارضها حث وقيل بان الكونه
اسم للعران ومولوا لخير والبلد اسم للعران ايضا واحلف في غار والعوى في زمانا اسم للعران وشام اسم للولادة
وكذا احواسا ان حث لو حلف على واحد من هذه المواضع ان لا يدخلها يدخل حرم من قدام حث وكذا آخرها وبسبب ذلك كتمان اسم
للولادة ولو حلف لا يدخل بياض او مدينه بلخ او قرية كذا فهو على العران **سواء** سمرقند غير سمي قنده سواء ومرو وغيره وكذا الكونه
وسواء الرق من الرق وهذا كله بحسب العرف قال لامرأة انكرا من شهرنا ان تقري امرك بمدك ان مدك لو كذا فوفت في
اجازت ان لا يصير الامر سوا **واحدة** غاب بعد از سرماه فانه از بنشته كه اكرا وقت ووجه مرآيد ومن يقول سمي طلقة
فشكل مدكاه كه خمومي ومعلوم شكله كتابت ان فام قبل يك ماه بود از وقت عيت اما آرين فام ويرماند است
در صورت نواند ناي خود كشت و ن مانده خون سرماه كز شده است وان زن را علم نبوده قبل بصير الامر سوا فانه قال اذا مضى
هذا الشهر فامرنا في بيدر فلان ومضى الشهر فلا لم يعلم حتى مضى شهر آخر فاما ان علم بتفويضه فلم يعلم اذا معلق
بانظره فكر سئل عن ذلك قال عتد عند مضى الشهر امرنا بيدر فلان وتبه بتوفيق على علمه ان كان فلان غابا وسمر على
مجرى علمه كذا اسما **اول** عليه هو كاه كه خمومي مستلما بمعنى العمى فلا سمر على جلس علمه كما مر في اوائل الفصل فلاحاجة الى
هذا القياس مكان النكاح عن عقل عن هذا العدد ولم يكن هذا العدد في اصل الموضوع فوق سهوا من الكاتب واسم اعلم خلاف
لو قال امرنا في بيدر فلان سهر حتى نعرف الى شهر يليهم فاذا مضى الشهر لا يبقى العاني علم بتفويضه الا اذا المعصوم وقت
لا يبقى بعد الوقت **واحدة** جعل امرنا سوا ان يزوج عليها ثم وهبت امرأة لنفسها منه فحضر شهره وقيل موهبت امره
وقال غبت في التفويض المملوك بلوط الزوج هل يصديق حتى يصير الامر سوا قال **صريح** احاب بعض من يصدر الاشارة
بالحصول الدراية والرواية انه يصديق وهذا غلط محض وخطا صرف واجبت انه لا يصرف فيصير الامر سوا لان نيته المحض
في الفعل لا يصير هذا الفعل لا يعمل له اقول لا يعمل لفعل وقع فانه واحد والما الفعل الهوى وهذا المذكور مستلما ولم تقع به فقام

ولوجود النكاح في العقد فظنوا ان الوكيل مطلق وحجب المال ولو مضت العقد ثم حده وطلعت لم يقع **مسألة** قال اكر برتورون
خواصم امرى بدست فلهما دم فثبت حرمة المصاهرة بينه وبين امراته لمساها هل يعني الا مرقا ليعني لتصور الحكم
فانه لو حكم بوزن نكاح التي زنا بابها او بنتها نفذ عند ما لا عندس ولو كان شافعي المذهب فلا شك انه يبيح ولو قال ان
لزوجت عليك ما دمت في نكاحي او ما كنت فامر بك بغيرك فاباها فتزوجها ثم تزوج عليها ففي قوله ما دمت لا يصير الامر سرها
و في قوله ما كنت فكل على رواد الكرخي فانه ذكر ان ما دمت وما كنت سواء من فرق بينهما و اشار انه يصير سر في قوله ما كنت
انه يثبت كونها بعد كون ولا يثبت دعوى بعد دعوى وفارسته قوله ما دمت في نكاحي تا تو ر نكاح حتى وفارسته قوله ما كنت
في نكاحي تا تو ر نكاح من ما شئ وفي حكمة فصل ما يقع تعليقه وناقضه قال اكر توبل آدم فذكرنا فتزوج عليها حتى لا توطئها
ثم تزوج اخى وقوله بدل آدم في العرف عبارة عن قوله برتورون قوم فوض اليها ان زوج عليها ثم ادعت على الزوج انكر تزوج
ولا نحاظره يقول زوجت نفسي منه ونشهد الشهادة بالنكاح بصير الامر سر ولو كانت هلا في غايه على المجلس ويهتفت عند
اكل تزوجت على فلان فضا ر امرى بدرى هل يسمع فيه رداين في الاصح انها لا يسمع لها ليست بحكم في اثبات النكاح عليها
حر اصله **مسألة** فصل العضاض الغاييب منهم فوض اليها وقال في زمان من فاذا وجدنا شرط فعلها ابراء الزوج او لا
ثم تطلق حتى يقع **كقول** ان امرك بيدك ان ابراء عن المهر فطلقت نفسها في المجلس تقع وتطلقت بعد ابراء او لا فلا اذ النفوض
على شرط الاباء او قول ان تركت امرى عليك على ان تجمل امرى بدرى ففعل لا يبرأ ما لم تطلق نفسها لانه جعل المهر عوضا عن الامر
بايد ومولا لا يقع عوضا عن فوض اليها ان ضررها تطلق نفسها وحده لا تكون سبها حصومة زن وشوى ضررها وطلعت
نفسها بحسب المهر لا لو قال بلا خسران وحسب ان لا يمكن تطلق نفسها متى شاءت فبحث ابراء عشرين يوما فلو لم يكن هذا قدر
نفعها من هذا المدة بصير امرها سر ولو كانت نفعها خروضة فوضت النفقة من زوجها فمضت المدة ولم يصل نفعها لا يصير
الامر سر و قد يرتفع المال عند ما خلا لا الى الوفا وهي فرع مسئلة الكلور ولو لم يهرب وقالت وصلت النفقة وانكرت ليعني
ان يصدق الزوج لانه ينكر الحكم قال صاحب العقد سكذا سمعت الامام الاستاذ ثم رجع بعد ذلك وقال لا يصدق وكذا على كل فرع
ندعي انما وحتى يقبل قولها ومولا لا يقع **مسألة** لا اختلاف في وصول النفقة و اباية محالة فالقول قولها وبصير الامر سر في رواية الائمة
رواه القول قولها في عدم الوصول اليها والقول قوله في حق الطلاق وعلى هذا الوجه لو حمل امرها سر ان ضررها بلا حياة تطلق
نفسها متى شاءت ضررها فاحلفا فقال ضررتها محيية فالحقول قوله لانه سكر صبر و لا الامر سر وان لم ياتي الحكم من ذكر
مسئلة النفقة وقال ولو نشرت حتى مضت المدة سفي ان لا يصير الامر سر لانها ما نشرت لم يقع لها نفقة فصار نكاحا خيرا
حتى مضت المدة شيء قال اكر يكما نفقة تو نرسا ثم تو امرك سكر بسى زينة اجازت شوى خانه بدار رفت عشم فلم يرسل
اليها نفقة حتى مضت المدة سفي ان لا يصير الامر سر لانها نشرت فلا نفقة لها ففات الشرط او لا **مسألة** سفي ان يكون سر او لا
لا عند سفي كاي مسئلة الكلور قال اكر يكما نفقة تو نرسا ثم تو امرك سكر بسى زينة اجازت شوى خانه بدار رفت عشم فلم يرسل
خانه زن نرسا هل يصير الامر سر اجيب نعم وفيه نظر فانه ذكره وانه لو قال ان لم ارسل اليك لتفكك هذا الشهر فكلما
فارسلها مضت من يد الرسول لا كنه لانه ارسل و لو قال ان لم ابعث لتفكك الى شهر فامر سكر فبعثها قبل مضى المدة
كمن من موضع آخر فامر سكر وفي **مسألة** ما يدعي عليه فانه ذكره لو قال ان لم ابعث لتفكك من كرميت الى شهر فانت كرا اخفها
من موضع آخر فصل معنى المدة كنه **مسألة** قال اكر يكما نفقة تو نرسا ثم تو امرك سكر بسى زينة اجازت شوى خانه بدار رفت عشم فلم يرسل
الامر سر نيا مد لا يصير الامر سر لانه خلقنا بشر طين وقد احدثنا فقط فم اكر يكما نفقة تو نرسا ثم تو امرك سكر قال
المرومنة يكتفي به عادة **مسألة** قال ان غبت عسك يوما او يومين فامر سكر فخاب يوما فالامر سر لان سر الاول الامر **مسألة**
قال ان ضررها فان شئت تطلقت نفسها واحدة وان شئت تسكن وان ساءت ثلثا فوجد الشرط وطلعت نفسها واحدة هل
لها ان تطلق نفسها اخرى في ذلك المجلس لانه لم يخلو ذلك لانه فوض اليها على وجه التحريم فلما شئت الواحدة انتهى الامر و لا نشتر

اذا شربا غيرهما يتوقف فان اجاز جاز وعهدت على الجيز لا العاقد وهذا لو اضاف العاقد العقد الى نفسه
او اما لو اضاف الى من شرا له بان قال بعدي فلان وقوله له فله يتوقف على فلان ولو قال في شريته فلان في
البائع بعدي او قال البائع بعدي فله فلان فيقال المشتري بطلت بغيره فلا يتوقف وهذا لو لم يسم
من فلان الوكيل ولا الاخر فلو سبق احدهما فشرى الوكيل فله في محله وان اضاف الوكيل الشراء الى نفسه
وعليه العهد في اضافته الفصول على وجه احد ان يقول البائع بعدي منه ويقول المشتري شريته او قبلت فغيره
يتوقف على اجازته وتاثيرها ان يقول الفصولي لبايع بعدي له ويقول البائع بعدي فله فيقال المشتري بطلت او قبلت يتوقف
انضافا وتاثيرها لو قال شريته فلان فعليه البائع بعدي او قال البائع بعدي فله فيقال المشتري بطلت او قبلت
فانه يتوقف على المشتري ولا يتوقف ولو قال للفصولي بعدي فله فيقال البائع بعدي فله فيقال المشتري بطلت او قبلت
شريته فلان فيقال البائع بعدي فله فيقال المشتري بطلت او قبلت فله فيقال المشتري بطلت او قبلت
وان اضاف المشتري الى المشتري له وهذا يحصل في مختلف المتأخر ونحو شرا واشهد انه مشتري فلان وقا الفصول
رضيت فله فيقال ان يبيع الف من فلان اذ لم يكن وكذا صار في المشتري بالنفس فلا يسمي عقد بالاجاز اذ الاجاز
يعمل في الموقوف لا انما فداق في دفعه الم المشتري وارض غنه كان يسميها بجا ط في شرا الفصولي لو لم يسم
والمشتري له ان الشراء وقع للمشتري له فله فيقال المشتري بطلت او قبلت فله فيقال المشتري بطلت او قبلت
كان نافذا على المشتري دون المشتري له لا يمكن له ان يبيع بغيره ولا يرضاه ولو اختلف فيقال المشتري بطلت او قبلت
بلا امر لم يسم في القول للمشتري له اذ المشتري لما اقر انه شرا فله فيقال المشتري بطلت او قبلت فله فيقال المشتري بطلت او قبلت
لو صار عن غير ذلك اما ان كان الدعوى في الدين وصالح المخرج بلا امر الموعده عليه فانه يسمي او جاز اما ان يقول صالح
ان كان بايع او برونه فان كان الدعوى في الدين وصالح المخرج بلا امر الموعده عليه فانه يسمي او جاز اما ان يقول صالح
فلان بايع الف من وعوكل عليه او يقول صالح من وعوكل فلان او قال صالح من وعوكل فلان او قال صالح من وعوكل فلان
على اني ضامن به من وعوكل فلان فلان قال صالح فلان يتوقف على اجازته لا يسمي الى نفسه ولا الى ماله ولم يسم
فلا يمكن سماعه عليه ويتوقف على اجازته في كل الفصولي اذ لم يسم ولم يصف الى ماله لم يسم ويتوقف على اجازتها
كذا انما فان اجاز المخرج عليه حاز وطالب المخرج عليه لا الدعوى لان لم يصف الى نفسه فلا يرجع الحقوق اليه ولو
صالح على الف فيقال ان كقول صالح في حقه الموعده عليه لانه اضاف الصالح الى نفسه فصا وكوكيل يقول بطلت او قبلت
هو العاقد بهذا اللفظ وقيل ان كقول صالح فلان لا يسمي الصالح اليه لم يصف الى نفسه فوقع العقد للموعده عليه اذ
العقد بايع لمن له منفعة فيه والمنفعة للموعده عليه اظهر على قوله صالح في قوله صالح في قوله صالح في قوله صالح في قوله صالح
او على اني ضامن بغيره الماله ولا يرجع على الموعده عليه ولا يصير له ما او عاه المخرج وان اضاف الى العقد
الى نفسه لانه من مالى المكيل هذا لو صار بلا امر الموعده عليه فان كان بايع فله صالح فلا يسمي الموعده
ولم يسم الماله في قوله صالح في قوله صالح فلا يسمي الموعده عليه لا يرجع اليه الحقوق ولو قال صالح في قوله صالح في قوله صالح
لا يرجع ولم يسم الماله الى المصالح وكذا لو قال صالح بايع فلان الى نفسه والى ماله سواء حتى اقول
بغيره ان يرجع على المخرج عليه لانه بايع وتوقف على صالح في قوله صالح في قوله صالح في قوله صالح في قوله صالح
كفيل به من الموكا ن منكر للدين فان كان مقرر له وصالح بلا امر في قوله صالح فلان يتوقف على اجازته لما مر في
قوله صالح في قوله صالح في قوله صالح في قوله صالح في قوله صالح في قوله صالح في قوله صالح في قوله صالح
بلا رضاه ولا يصير الموعده ملكا للفصولي خلاف ما لو كان المخرج عينا والموعده عليه فله صالح بلا امر فان الفصول
ملكه اذا عين كوز شرا وان كان في يد غير المالك خلاف الدين فانه لا يصح شرا في غير المالك وان كان في يد غيره المالك

من مالى فله الجواب اذ الاضافة الى نفسه والى ماله سواء في قوله على اني ضامن لتوقف على اجازته الموعده عليه
ان كان بايع فله بغيره على المصالح لانه لا يمكن حمله على ماله لانه لا يلزم على الاصيل لجل على ضمانه العقد في
تأخره عليه اذ العاقد ثابت في الظاهر لو اقر الصالح بدون الحق واذا كان الموعده عليه من كان راضيا به من حيث الظاهر
تخلو ان كان وسرا اذ كان بهر الصالح بلا امر وهو مقرر بغيره لا من خمسة او جاز ايضا في قوله صالح فلان يتوقف
على الموعده عليه ولزم في صالحه في قوله صالح في قوله صالح في قوله صالح في قوله صالح في قوله صالح في قوله صالح
اذا الاضافة الى نفسه والى ماله سواء وقوله صالح بايع فلان على اني ضامن بغيره الموعده عليه لا يرجع على صالح بايع
هذا كله في الدين اما الدين فهو بايع وحين ان كان الموعده عليه مقرر او يمكن او الصالح في كل منهما بايع او برونه فان كان
مقرر او الصالح بايع فله في حقه الموعده عليه وكذا الصالح بلا امر نظير الصالح عن الدين بلا امر وهو
حكمها اما لو كان مقرر او الصالح بلا امر في قوله صالح فلان يتوقف ولم يسم في القول والفصول وان صار مشتري بالدين
والشراء لا يتوقف اذ الشراء غالبا يتوقف اذ اقر بايع العاقد ولم يسم ماله لم يصف الشراء الى نفسه ولم يسم
توقف على الموعده عليه لعدم امر وكذا ان يتوقف الشراء في حقه الموعده عليه وكذا المخرج ولو لم يسم في قوله صالح في قوله صالح
كصالح في قوله صالح فلان يتوقف اذ اقر بايع العاقد ولم يسم ماله لم يصف الشراء الى نفسه ولم يسم
السبع وهو اضاف الشراء الى نفسه الا انه نواه لخير مفعده عليه كما لو قال في شريته ولو قال فلان في الدين فانه لا يسم
الشراء في قوله صالح على اني ضامن يتوقف فان اجاز صار كغيره في الدين وان صالح بايع في قوله صالح فلان يتوقف
على الموعده عليه في حقه المصالح من الدين في قوله صالح في قوله صالح في قوله صالح في قوله صالح في قوله صالح
الموعده عليه يصير المأمور بالمطالبة بغيره لانه اضافته الى نفسه وماله في قوله صالح على اني ضامن بغيره الموعده
فكان صالح لنفسه يصير المأمور كغيره لانه لم يصف الى نفسه ولا الى ماله وانما اضاف الضمان الى نفسه في حقه كغيره
اقول يصير لكل الدين مسئلة في صالح المخرج على الدعوى بطلت او جاز اما ان يصالح على ان يكون الموعده للفصول او
بصالح على ان يسم الموعده الموعده عليه ويبرئه من وعوكل على كذا من مال الفصولي او على ان يسم ماله او يصالح على
يسم المخرج الموعده عليه وكذا لم يصف الى ماله ولم يصفه اقول في حقه الموعده عليه لانه لا يسمه فان كان التقسيم باعتبار
احكام الاول وهو بايع وحين ان كان بايعا رقبه القسم فهو اكثر من الثلثة في كل الدينين لا يسم الموعده عليه
قال فان صالح على ان يكون الموعده المصالح جاز سواء اضاف الى ماله او لا وحين اولاه صار مشتري بالموعده من
المخرج يسم في حقه المصالح ان يطالب المخرج سليم الموعده لانه مشتري مطلقا بايع سليم المبيع فان لم يكن
لم يسمه بان يبرهن او اخر الموعده عليه المخرج سلم اليه ولا فله المصالح ان يفسح الصالح ويرجع بغيره لانه في المبيع بايع
المعصوم من غير القاضب والقاضب جاز ولا يسمه له وحكم ما يثبت فان بيع المعصوم لرجل مع وجوه فاصد موقوف
فان امكنه تسليم بغيره فلا فله المشتري فسمه كذا مينا والمصالح ان يفسح الموعده عليه لو حاد الا لا يرجع اليه
لنفسه فينتصب خصما له ولو اقر المخرج لا يسم خصومة المصالح معه لان زعم المصالح انه مودع المخرج او عاهه
فلا خصومة له معه ولو صار على ان يكون الموعده الموعده عليه ان يبرئه المخرج فان اضاف الصالح الى ماله او ضمن
بغيره حاز لانه يزل ماله انا واسقط حقه في الدعوى والصالح عن الاستقاطا حاز لو اضاف الى ماله وضمن بغيره المصالح
على دين او دم عهده ولا يسم المصالح على المخرج الا ان يسم الموعده بغيره فيطلب الصالح ويرجع المصالح بغيره المخرج
وان استحق نصفه رجب نصفه وان اقر به ذو اليد الموعده في حقه المصالح وكذا ان الموعده يكون المصالح لانه مشتري منه ولزم
وقع الصالح على ان يكون المخرج الموعده عليه لانه لما اقر به صار المصالح مشتري بالمخرج لكونه المبيع الغني وهو لم يبر
وانما عاد ام جاز فلان يكون مشتري بغيره فان صالح على ان يكون الموعده المخرج عليه ويبرئه من الدعوى ولم يصف الى ماله

الفرقة بالنسبة للرجل
طلاقاً

مطلوب
للخيارات

لا يحتاج إلّا حكم القاضي

خيار العتيق

بما ربيتم الكفاية

وجبت ولها المطالبة بالامسك بالمعروف والتفريق بناء عليه ولا بد كالتفرقة بسبب العنة والجب طلاقاً بائناً
للفاح وفيه حسن تدويره القاضي بعد مقتضى السنة في البعدين يقتصر على المجلس بطلان خيارها بتمامها ولزمها النكاح
وأما الخيارات التي تتعلق بالنكاح فاربعة خيار المحنة وخيار العتيق وخيار الفسخ بعدم الكفاية وخيار الطلاق
وأما خيار المحنة فاذا قال لامرأته اختاري نفسك واختاري بيني وبينك فلهذا الخيار في مجلسها وأن نطاول
أو أكثر وكل خيار يقتصر على المجلس يكون هكذا اختيار قبول البيع وخيار المشية وغيرها وكان القياس أن يكون لها الخيار
أي اعتباراً بخيار ردها وتعيينه وبلوغه إلا أنه ترك بالأثر وهذا الخيار يختص بالمرأة ولا يبطل بسكوها بغيرها كما
يقتضي ولا لو أكلت أو تبرعت قليلاً لأن ذلك القدر ليس بأمر عاقل وقد مر في فصل الأمر باليد وكل جواب ذكره
اختيار ردها بجواب في تعليق طلاقها بمشيتها وفي قوله طلقني نفسك وفي أمرك بيدك وفي طلب الشفعة ففي كل موضع
يبطل خيار يبطل منه الأمر وفي كل موضع لا يبطل الخيار لا يبطل منه الأمر وفي قوله طلقني نفسك وفي أمرك بيدك وفي طلب الشفعة ففي كل موضع
ويبين به فيجب نصف المهر قبل دخوله وكله بعد خيره وسقطت إلا أنهما لم تعلم بثبوت الخيار لها فثبتت على المجلس
خياراً بعض من المسائل في بعضها في خيار العتيق المكتوبة إذا كانت أمه أو مدبرة أو أم ولد فثبتت
قبل دخوله أو بعد خلعها حتى الفسخ حر كان زوجها أو قتلها وقال الشافعي لا خيار لها في زوجها حر وكذا المكتوبة الضحية
أو الكليمة لو زوجها المولى برضاها فثبتت باء أو حرير يحرر عندها وهذا الخيار ركن المحنة يثبت للأنتى الذكر
ودفع العنة لا يتوقف على القضاء ولا يبطل بسكوت ويمتد إلى آخر المجلس إلا إذا بطلت صريحاً أو دلالة بأن يملكه نفسها
وبنحوها وأما خيار ردها في المحنة لا يثبت بتسليم الزوج وهو أهل للطلاق من موكنها والمحنة والعوي
مور لا في الثاني أن خيار العتيق يحرر فيه الجمل خلاف المحنة إذ الأمة مشغولة بخدمته المولى فلا تنفخ لتفريقه
بجلا فالحق أقول بهذا إذا كانت المحنة أمه ينبغي أن يحرر الجمل ولو علمت بالحق لا خيار للعتيق لا يبطل بتمامها
وموقوف الكفر في مشايخنا أقول هذا إشارة إلى أن فيه خلافاً قال وكما ثبت لها خيار العتيق مسكوحة وكذا في
عند الزوجي ويستوي كون الأمة صبيته أو كبرى إلا أن الصبيته لا تصرف بحكم هذا النكاح فسيأولجان ما لم يبلغ
هذا التصرف يرد بينه وبينه وبينه وبينه لا تعمل لذلك وكذا وليها لا تصرف بتمامها فإذا بلغت خبراً
التأخي خيار العتيق لا يبطل إذا لم يصب له خيار العتيق لا يبطل بتمامها فإذا بلغت خبراً
البلوغ لأن خيار العتيق سطر خيار البلوغ لأنه أعم من خيار البلوغ أقول فيه نظر ويسوغ الفرق بين الخيارين
قبل دخوله لا يلزم المهر لغيرها من قبل المرأة وإن كانت بعد دخوله يجب كل المهر وإنما يثبت لها خيار العتيق لو
زوجها المولى أو تزوجت باءنه أو تزوجت بلاءه فلا خيار لها في اختيار نفسها بلا علم الزوج به وقيل لا يصح
بغيبه الزوج أما الخيار بعدم الكفاية فلو زوجت نفسها بغير الكفاية فلهذا الخيار فسخه وسد الانتم إلا بقضاء وقيل
القضاء النكاح قائم بكل أحكام من طلاق وطهر وتوارث وخيار لا يبطل بسكوت ولا بالامتناع عن طلب التفريق
وأن طال الزمان ما لم تلد ويصير فسق لا طلاقاً حتى لو كان قبل دخوله سقط كل المهر لا بدع وعليه نفقة العدة
وإن أجاز الولى بطل حقه وكذا لو أخذ مهرها ولو زوجها بغير الكفاية فلهذا الخيار فسخه وسد الانتم إلا بقضاء وقيل لا يصح
بغيرها فله أن يفريق بينهما إذا الرضا في عقد لا يبرأ من الرضا في عقد آخر ولو زوجها بغير كفايتها فلهذا الخيار فسخه وسد الانتم إلا بقضاء وقيل لا يصح
راجحاً لم يكن له أن يفريق بينهما ولو زوجها أحد الأولياء بغير كفايتها فلهذا الخيار فسخه وسد الانتم إلا بقضاء وقيل لا يصح
كفر في نفسه به بعض الأولياء ليس للباة فسخه إذا العقد وقع مصلحاً بغير علمه فلم يجز إبطاله إلا إذا كان
لم تنص له المولى لا بعد فسخه لو كانه الأقرب غائباً غيبته منقلعة إلا إذا برهن الزوج أن الأقرب رقيق
لا بعد خصماً عن الأقرب في إقامة البينة لأنه ختم وقبض المهر بغير تجهيزها ولو قبض مهرها ولم تجهزها من المهر قبل

رضاً وقيل لا ما لم تجهزها منه ولو خاتم زوجها بغيرها أو بغيره فلهذا الخيار فسخه وسد الانتم إلا بقضاء وقيل لا يصح
عند القاضي والأقوال في هذا ينبغي أن تكون قبض المهر مع التجهيز على هذا التفصيل حررت بغير كفايتها
الامتناع عن الوطء حتى يرضى الولى وكفاية النساء للرجال بغيره عند خلعها كذا قلنا ونحاشي في الكفاية
ذوالرحم المحرم منها وكذا أبو القم وكل ولي إذا عارضا المولى وهذا الولي كذا من وعرف في أن الفسخ لا ولياً
من العصبية وأما خيار البلوغ فهو أن يغير الأب أو الجد ولو زوج صبيته أو صبيته ثم بلغا فلهما خيار الفسخ عند ختم
الأعندس ولو زوجها القاضي فعن رواية تيان والظاهر أن الخيار ولو زوجها الأم فغيره روايتان والظاهر
بأن الخيار إنما المعتومة فلو زوجها أخرى أو غيرها فخلت فلهما الخيار ولو زوجها الأب أو الجد ولو زوجها
ابنها فلا رواية فيه قالوا ينبغي أن لا يكون لها الخيار كالأب وعن ثم كن لها الخيار ولو زوجها أمه العصبية
لم تعتق وبلغت فلهما خيار العتيق وهل لها خيار البلوغ يفرق خيار العتيق في أنه يثبت للذكر وللأنثى وخيار
العتيق لا يثبت إلا للأنثى وأيضاً خيار العتيق للبكر لا يبطل بسكوها بل يمتد إلى آخر المجلس وخيار البلوغ
يبطل بسكوت البكر ولا يمتد إلى آخر المجلس حتى أن البكر لو بلغت ولم تنفس ساعة ما بلغت لا يبطل خيارها
وإن كان المجلس قائماً لكن بشرط علمها بالنكاح لا يثبت الخيار والأمة البكر إذا اعتقت ولم تنفس ساعة ما بلغت لا يبطل خيارها
لما دام المجلس قائماً كذا أسس وفي خيار البلوغ يمتد إلى آخر المجلس أيضاً عند بعض العلماء لا عند من قال فإن
اختارت نفسها ساعة ما بلغت وكان الزوج حراً أو غائباً يفسخ النكاح لو قضى به وأن لم تحرر نفسها في تلك
الساعة بطل خيارها وخيار البلوغ لا يثبت والظهار يمتد إلى ما وراء المجلس والعز وقت له ولا يبطل للأب والابن
نفساً أو بما يدل على الرضا أقول فيفسخ المهر ما يدل على أن خيار البلوغ يقتصر على المجلس حيث جعل المشتان
يعمل لغيره بطلان الخيار ومما يدل على أنه يقتصر على المجلس ومما إذا خيار ليس في معنى خيار قبول العقد بل هو في معنى
سائر الخياراته كخيار ردها وعيب لا يقتصر على المجلس فلو قال الألام نفقت النكاح ونوى به الطلاق فعن
ج أنه طلاق وإن نوى ثلثاً فثلثت وأيضاً خيار البلوغ يفرق خيار العتيق في أن الفرقه بالبلوغ لا يثبت
لم يفرق القاضي وثبتت في العتيق بقولها اختارت نفسها ثم لها المهر كله ودخل ولا سقط كله وفي فرقته للظهار
سواء كان من الرجل أو المرأة ولو خلا بها بعد البلوغ وهي تيب هل يبطل كما يبطل بوقوع وطهر من
النفقة ينبغي أن يبطل لأنه ذكر في نفسه لا يثبت إلا لزوجها وليها في زوجها برضاها هل هو أجازها
الأرواح فيه وعندي أنه أجاز لا يظن بغيره أحكام الخلع وقرينة فصل العتق واقعة صبيته وزوجتها
ودخلها ثم بلغت فدخل بها برضاها فخلت في نفسها الخلع في الفسوق ينبغي أن تكون أجازة وكذا على ما ذكره
وفي فتح أحد الزوجين قال كان النكاح في الصبا أو في الجنون وغرق مومنه لا نكاح بينهما فلو دخلها
بعد الكفر فهو برضاها وأجاز أقول هذا يستقيم إذا كان العاقد غيباً أما إذا كان العاقد مواتاً الجنون أو صبيته
لا يعتبر فلا صبيته زوجها فبلغت فهي على خيارها ما لم تزف نكاحاً نقلاً أو دلالة بجاه أو طلب نفقة
أو لو أكلت من طعامه أو خدمته كما كانت خيراً له لأنه ليس برضاها وقرينة أن الجمل خيار العتيق
لا الجمل خيار البلوغ فلو لم تعلم به لا يحرر حتى أنها لو بلغت وهي بكر وسكنت وقالت لم أعلم بالخيار فزف
سكنت وقال الزوج لا بل علمت قال يقول للزوج ويبطل خيارها إذا الظاهر أنها سدت للزوج فإن الصبيته تعلم
لا حالة وإذا كانت تبلغ لا حالة تسأل من عنده المسألة هل لها الخيار إذا بلغت أم لا فقلنا ذلك في الظاهر
أنها كاذبة والزوج صادق فصدق أم لا لأنه خلافت في حق تسأل عن مسأله في الظاهر
مصدقاً ودعوى الجمل فثبت أقول في قوله تسأل عن مسأله في نظر إذا السؤل عن الخيار حال التلي

خيار البلوغ

خيار العتيق

النفقة

بجاءنا او بحارنا سامة او بفعل البائع او بفعل المبيع سطل السبع وان هلك بفعل اجنبى بغير المشتري انما
فسخ السبع وان شادوا حار من المشتري المبيع بغيره الا ان لم يكن له ان يرضى بغيره وهذا عند
وقال س ورفر وماك والشافعي كونا اعتبارا بالملقة فانها لو احتارته نفسها بلاء علم الزوج بغيره كرا من ابله
تقصير بغيره الاخذ بتوقفه عندهم ان علمه بالآخره مع الاحتار جاز ولا فلا سدا في الفسخ بقول فان فسخ بفعل بغيره لا يعلم
الاخر وفاقا وموينا ان تصرفه المبيع ببيع او وطى فان كان اختياره للبائع ففسخ البائع ولو لم يشرى فهو جاز
وان كان بغيره الاخر جاز وفاقا وحسب الرواية على هذا الخلاف والمعاد ما يحضر العلم لا النفس المحض حتى لو علم
في الملتزم الفسخ بغيره او لا وان لم يعلم حتى حصلت المدة لا يفسخ السبع اذ العقد قد تم لمضى المدة والفسخ لم يعمل
اذ لا يعلم ولو كان اختياره للمشتري ففسخ احد منهما بغيره الاخر لم يفسخ باعه بخلافه ففسخ في المدة انفسخ فان
قال بعد اجرت وقبل المشتري جازا استحقا نا ولو كان اختياره للمشتري فجاز ففسخ وقبل البائع جاز ونفسخ
كرا جاز في س من له اختياره ولو اذوا القبول بقلبه فهو بطل لعلاق الاحكام بالظاهر لا بالاطن ونظيره في
خوان البائع لو انكر بيع الالة والمشتري لا يفسخ للبائع وطهرها لان اركا رالبائع ان كان فسقا فالفسخ لا يفسخ
به حتى لو ترك المشتري الدعوى واظهر بطلانها بان يقول عرفت على ترك الخصومة او فسخت البيع وسهر الوطى
اذ الفسخ تم ولو عزم على ترك الدعوى بقلبه ولم يكلمه بطلانها لم يفسخ السبع ولا يفسخ السبع اقول لو انكر البائع
اصلا سعى ان يفسخ الوطى اذ لا يفسخ حقيقته بدون المشتري قال واذا كان اكرام المشتري ففسخه في المبيع جاز
وسقط خياره وكذا لو رمن او ولب وان لم يسلم وكذا لو عرض للمبيع علقا خياره البائع فان هبته ورهقه بلا تسليم
وعرضه للمبيع لا سطل خياره لانه لا يمكن فسخ البيع بغيره الا اقول ففسخ بطلانها ففسخ بفعل سلفي ان ملكه بغيره
ولو اخرج المشتري خياره بطل خياره وان لم يسلم بشرط في الكتاب تسليمه حتى البائع لكن الحكم بقول التسليم
ليس بشرط حتى البائع ايضا اذ لا سفاغ شئت للمتا جن سفلن العقد ففسخ كل لو كان اختياره للمشتري يفسخ
البائع با حارته قول او فلو يتصرفه وموته ويحضى المدة ويصير ر المبيع كمال لا يمكن فسخه كلف ونقصان يسير
بفعل المشتري او بفعل البائع او بفعل الاجنبى او بفعل المبيع او بآفة سامة وقال س آخره وقبل موقوف ام ايضا لو رمن
في المشتري بفعل البائع لا سطل خياره المشتري في باع خياره فذهب اور من وسلم او اخرج او باع او فحل بالمبيع ما يدل
على استيفاء الملك كوطى وقيل ونظر الى فسخها بشيوع كان فسخا للمبيع علم به المشتري اولاد النظر الى الفسخ بلا شئ
لا سطله وكذا لو سلم الى المشتري ثم عصبه لم يكن فسخا للمبيع ولا سطله لا لخياره وكذا لو باع فقه كمار يدم على لم يفسخ
او بغيره جاز وان حل ذلك لا سطل خياره ولو باع كرا ما يحرم على ان ياكل من ثمنه لم يفسخ السبع اذ العلم والمنفعة
لا يتبعانها الثمن فلم يكن متلفا جاز من المبيع خلاف الثمن ما عدا راجع كرا ما يحرم بغيره شرط الخيار للمشتري ورضي به الساكن
وطلب المشتري الاجر من الساكن بطل خياره ولو شري دارا بخياره ردا م على الساكن لا سطل خياره ولو انكر الساكن
بطل خياره ديا فله خياره العيب فقط حارته شرط في الفسخ لا سطل ردا م على الساكن في كتاب البيع وكذا الساكن
قال س ما في كتاب البيع من قول على ابتداء الساكن استعمال الساكن لا سطل خياره كرا في القسمة ولو شري فسخا
بجسمه او سفاه ووا او خلق راسه فهو رضا لا لواءه بشرط او ودين او لبس او شري ارضا مع حرة ففسخ
الحرف او فصل منه شيا او حصص او عرض المبيع بطل خياره لا لوعرضه ليعود ومشتري الدار لو اسكنه رجلا
باجر او بلا اجر او رمن منه شيا او بنى او حصص او طين او هدم منه شيا فهو رضى فقط لو سكن رجلا باجر بطل خياره
الودي لا لوبلا اجر ولو طين في الدار ليعود ففسخه ان طين اكثر من درهم وللم بطل خياره لا لعمادته ولو فسخ حوا قد
الدائم او احط من غيرها لم يكن رضا ولو دجهها او بدعها فهو رضا والتودج شق الا وادج حله فقط في لو استخبر

من غيرها بدر

الكاد ممتع او لبس الثوب حتى او ركب دابة من لم يبطل خياره ولو فعله مرتين بطل **فصل** في شري فسخي
فراه نجم الناس باجر فسكت فهو رضا لا لوبلا اجر لانه كاستخدام الا ترى انه لو قال له احمي فسخه لم يكن
بضا شري امة فامر با رضاع ولا لم يكن رضا لانه استخدام ولو ركب دابة ليسقيها او ليرد ثا على الناح
سطل خياره قيا سالا استحقا نا كذا في دفعه باع خياره فذهب ثمنه ففسخ في المدة او ابراه عن علم
او شري به شيا من المشتري مع بصره وبطل خياره ولو شري من غير المشتري شيا بغير الثمن بطل خياره
ولم يشراف ولو كان الثمن وينا واجر بغيره بطل خياره مع العلم بطل خياره ولو لم يشراف ولو كان
من شراه خياره معضنه او فسخه لم سطل خياره ولو لم يشراف او فسخه بطل خياره وكذا خيار
العيب وكذا لو حبر البائع ففسخ المبيع الى المشتري لا سطل خياره ولو لم يشراف او فسخه البائع عن علم
لم يشراف او فسخه المشتري بعد البراءة ما كرا رمن رقا واخذ كذا عن م وما سدا لم يشراف او فسخه
س يشراف او فسخه البائع ففسخ المبيع الى المشتري فلو سلم على وجه التملك بطل خياره لا لوسلمه على وجه
الاختيار **فصل** في ما عدا شرط من الثمن ففسخ فاس سلم الا براءة سطل خياره شري وقيل سطل
له البائع بعد اتمامه انت باختياره فله اكرام مادام في المجلس ففسخ اقول له كرا قاله سدا السبع ولو قال له
امته باختياره امته ايام فله اكرام ثلثه ايام هو الصحيح شري كرا رمن للبائع طلب ثمنه قبل سقوط الحق
شري ثمنه او شاه ففسخ ففسخ بطل خياره وقال س لا حتى يشرى الدين او يتلفه ذوا خياره ولو
وعى لالامه المبيعه الى فراشه لا سطل خياره سوا كان اكرام البائع او لم يشرى **فصل** باع شاه بخيار
بخوضه فهو فسخ بيا ففسخ قال البائع للمشتري خير بكم شرا او بثلثه ايام قال لا تخير من سعة شهر
او بثلثه ايام قال لا يبيح كرا قال لا يفسد العقد ففسخ شرط اكثر من ثلثه ايام ولو اخطا بالعقد الصحيح
مكان اكرامه بشرط فاسدا بطل الشرط ولا يفسد العقد عند ما قال لا يبيح في الشرط الفاسد
ولو اخطا بالعقد الصحيح بشرط جازا يبيح به وفاقا باع ارضا بخياره ففسخ معضنه البائع في المدة
يبقى الارض معقونة العمة على المشتري وله حبسها ثمن دفعه الى البائع فلو اذن البائع بغيره
في زراعتها فزرها بغير الارض امانة عند المشتري وللبيع احدا منه حتى شاد قبل اداء الثمن
ليس للمشتري حبسها لثمنه لانه لما زرعتها باذنه حار كانه سلمها الى البائع المشتري خياره ولو قال
اجر شاه وشيئة احدا او رضيت اخذ بطل خياره ولو قال هويت احدا او اجبت او اورد
او اعجبني او وافقني لا سطل وكيل البائع او الوصي باع حار او المالك باع بغيره خياره بغير
فوات الوكيل او الوصي او الموكل اذ الصبي او من باع بغيره او من شرط له اختياره قال س ثم
البائع في كل ذلك لان لكل منهم حق في اكرامه واخون كوت وتوابع اب او وصي مال صبي بخياره قبله الصبي
في المدة قال س ثم السبع وبطل خياره وعن ثمنه ثلث روايات سطل في باع حار وصالحه المشتري على
نقد او عرض بعينه على ان سطل خياره جاز ويكون زيادة في الثمن وكذا لو كان اختياره للمشتري ففسخ
البائع على ان سطل خياره يحفظ عنه من الثمن كذا او يرد سدا العرض في السبع حار حصر شري خياره
فاما درقه فاحتقن با نعم قبل للقاضي ان سبب عن الغايب خصما ليرد علمه وقيل لا سدا وسلم
الا عذار مودة او اخر فصل الحكم على الغايب ذوا اكرامه لو قال ان لم اعمل كذا فقد اطلت خياره
بطل ذلك لا خياره وكذا في خياره العيب لو قال ان لم ارد اليوم فقد اطلت خياره ولم يرد اليوم
لم سطل خياره ولو قال اطلت خياره عدا او اذا جاء غدا في ان سطل خياره حله وفي حصر شري خياره

مطلوبه
مختارہ المذنبہ

عن الفسخ لعدم الكفاة والعنف والبلوغ مائة ليس نفعه بل موكدا مساع عن النكاح لانه قبل التمام
الحمار والبائع في الثمن لو عينا والكتلي والوزن اذا كان عينا فهما كيد الاعان وكذا النذر من الذهب
والفضة والاواني ولا تملك حيا الروم مما ملك حيا في الروم كالم والراسم والدنانير عينا كان
رومينا والكتلي والوزن لو لم يكونا عينا فهما كعقد في لاشيت فهما الحيا اذا مضى مع فسخ قبل الرؤ
الحالة الرضا لا الحمار ولو اطلق حيا من قبل الروم لم يحق حقه ربه بعد حيا الروم وكذا بعد الرؤنة
اذا سكت لو اطلق بالان لا سطل بالم قبل رضيت كذا اقول وفيه من انه سطل برؤنة وكيل القرض
عند حقه ومذايل على انه سطل الروم فضلا عن السكون وكذا بطل بلاءه ويمكن التوفيق بان يحل ما لم
في حقه ما قبل السقف وما في حقه السقف ولو رآه سطل لوصفه ولا فلا ما لم نقل رصت وصحا او
ولا لا فالمرج قوله بعد الروم رصت او اخرجت والدلالة ان رآه ثم نثره او رآه بعد نثره فيقبض
او يصرق فيه يصرق المالك كما في حيا الشرط فاذا اقبل ثلث من ذلك سطل حيا في البيع حيا الروم
يبيع للاقصاء ورضا او موصوفه على كل حال قبل السقف بعد سبي كذا في كنهه لا يبيع للاقصاء البائع عند حقه
وقال بين يبيع بخيبته والرضا يبيع بخيبته وفاقا **حط** لو فسخ حيا الروم ولم يعلم به البائع حتى يهلك
المسح سعى عليه الثمن اذا الثمن لم يتم لان تمام علم البائع به وكلف البائع انه لم يعلم بفسخه **وعنه**
شركة محرروا واقر بفسخه فقال لم اتر جميع المحرروا لا سطل قوله ويورث حيا الرؤنة والشرط
ولا يتوقف الروم بوقت بل سقي الى ان لو حيا سطله وسطل به حيا الشرط كذا في راجح ورضن
بعية وبيع **حط** نكره ما لم يرح فاحر بعد فسخه بطل حيا في حقه الا احاح فلو باع بعد فسخه قبل الروم
ثم رآه عليه لعيب علم او بما موصوفه من كل وجه او قبل الرؤنة او بعض الا احاح لم يورث حيا الروم ولو لم يعلم
وتوباع بعد الروم على انه نكح او عوضه على بيع او وهب ولم يعلم بطل حيا لا لو علمه قبل الروم او
ول مذايحه انه لا سطل في الروم والعرض والارضا ركذا البيع والهدية مسترد كما لانه سطل في برؤنة وفضل
شراؤه او قبله او لا فان قيل الرضا له باع او وهب قبل فسخه تعال العرض فبطل فسخه لم يحق فيسقط ان
لا سطل له الحمار **حط** باع حيا لا سطل به حيا الروم الا في رواه ونجيا والمهرى سطل وكذا الوبايع لولا
فاسدا وهلك بعض المتبع عند المشتري بطل حيا لان حيا الروم يمنع عام الصفة فاذا عذر رقت فسخه
المهلك او عيب اطل حيا ولو عارضه فسخه بعد الرؤنة على البيع او قال رضيت بفسخه بطل حيا عند
لا عند سبي ولو شري ما لم يرح فراه فسخه او نذر غنه بطل حيا وكذا اخيار العيب وكذا لوراه وقبضه
رسوله **محذو** روة الرسول بالعرض لا سطل الحمار وفاقا **ت** قبض بعض المسح مع العلم بالعيب رضا
بالعيب في انه ليس برضا بالعيب حتى لا سطل حيا عند سبي حيا الروم وسطل برؤنة وكيل القرض
عند حقه لا عند فسخها كما لو فسخه الوكيل قبل رؤيته ثم اسقط حيا الروم لموكلة لا سطل حيا فموكلة او حيا
ان خيار العيب لا سطل لبعض الوكيل بعد علمه بالعيب كذا في **وج** روة وكيل الشراء كروم موكلة
وفاقا وروم رسول الشراء لبيت كروم مرسلة قال **حش** فحاشا هذا لو دكاه او ارسله قبل الشراء حتى
حتى رآه ثم شراه الموكلة او المرسلة بنفسه يجب ان تملك له الخيار والوكيل بالروم موصوفه الا يبيع
لا يصبر روة كروم موكلة حتى لو شري مثلا لم يرح فوكلة رجلا برؤنة وقال ان رضيت فحاشا لم يحق الوكيل
بالشراء لو شري ما رآه فوكلة ولم يعلم به الوكيل فله حيا الروم لو لم يرح وهذا فيما وكل شرا شي لا بعينه ففي
المعينة ليس للوكيل خيار الروم **د** وكلمه بشر او قن بلا عينه فشري قناراه الوكيل فليس له ولا لموكلة خيار الروم

عند المشتري قبل ان يردده وقيل لا يردده عند المشتري وبقوله عيب وكذا الخفي ولو شري قنا
على انه خفي فوجد خللا لا يردده ويحسب عليه ردود الكساح عيب في وانه ولو شراه فابن من يد وكان ابن
عند البائع لا يرجع بنقص العيب مادام ان العيب عيبا انما عند المشتري وكذا لو سرق المبيع بعلم بعيبه لا يرجع بنقصه
فصل في المشتري ان يطالب البائع بمخونه قبل عود الاثر ولو شري قنا فخرق عند اقل من عشر دراهم
وكان سرق عندنا بانه مثله فلم يردده وكذا لو اثنى عند الى ما دون السرق فلم يردده به لانه يسمى رقا ابقا
وكذا لو كان القن نقب البيت ولم يخرج ثمانية فلم يردده به **فصل** في ان يبيع من غاصبه الى مولاه ليس عيب وان لم
يرجع الى مولاه وسووف الميراث هو عيب لو كان يبيع على الرجوع اليه **فصل** في ان يبيع من غاصبه الى مولاه ليس عيب
واختلوا انه هل يشترط الخروج من البلد لكونه عيبا **فصل** في ان يبيع من غاصبه الى مولاه ليس عيب وان لم
البلد من مولاه عيب اذا العيب ما شققت العمة وهذا كذا قولنا في ان يكون العيب عيبا حتى لو كان
عيبا لم يردده من غير الرجوع **فصل** في ان يبيع من غاصبه الى مولاه ليس عيب وان لم يردده من غير الرجوع
سرق من مولاه او من اجني ولو سرق بصل او بطيخا من الفاليز او فلبسا كما يبيع في التاليع ولو سرق من
الملكولات لياكل فمن الاجني عيب لا من مولاه ولو سرق بطيخا من الفاليز او فلبسا كما يبيع في التاليع ولو سرق من
سرق لادخار فهو عيب والاجني ومولاه فيه سواء وان تعجب ان عود السرق عند المشتري شرط وفاقا ولو
نزلت البقرة الى منزل البائع فهو عيب فان لم يردده ان خلع الرمن عيب من الدراية وقيل لو كان من مزارع او ثلثا
لم يكن عيبا ولو كان على سبيل الدوام فهو عيب كذا القن وقيل هو عيب في القن لا في الدراية وكونه قاصدا ان كان يرد
عيبا كقمار يرد وشطرنج وكوبها فهو عيب وان كان على ما لا يرد عيبا كقمار يجوز ويطبخ سال بالنا رسكوز باحتن
وشش روم وخرم روم لم يكن عيبا شراب الخمر هل هو عيب قال في شرب النبيذ مما ياكل وما لا ياكل ليس عيب في
قن وانه ولكنه عيب في الدين لانه لا يسمع المالية والسيح عيب فيهما لما فيه من الضرر فيمنعه من الماله فيهما
شراب الخمر على سبيل الاعلان ولا دمان عيب لا على اكلهما ان احيا ناسل الدراية القن ليس عيب لانه نوع فسق
ولا يوجب شيئا لكونه اكل الحرام او تارك الصلوة ولو شري ثوبا ووقت كاركرد من يفسد فهو عيب ولو شري
بعض يشرب لبنها من ضررها فهو عيب **فصل** في ان يبيع من غاصبه الى مولاه ليس عيب وان لم يردده من غير الرجوع
الربو يستورد فهو عيب واكثر هفتة بيل بار دو بار خور عيب بودو محبوس اكله كس خوردي وانه ياكل
الذباب فان كثر ذلك فهو عيب لان كانت ياكل حسانا ولو شري بقر فوجد خللا لاكله فلم يردده ولو وجد
الحمار يطيخ الذباب الا اذا شري على انه يطيخ ولا كان يكثر اذ الباع فهو عيب لا الواحنا **فصل** في ان يبيع من غاصبه الى مولاه ليس عيب وان لم يردده من غير الرجوع
الكل في الدراية على وجه لا يسمع المالية والسيح عيب فيهما لما فيه من الضرر فيمنعه من الماله فيهما
ما يبيع واحده شري فوسا فوجد كبير السن قيل ينبغي له ان يكون له الدواذ المقصود مولاه كخدمه والكبيره اقدر عليها
اقل ينبغي ان يكون له الدواذ لو وجد كبيره كسفت قواما وتوابعها وجه الضرر من بعد احوال فلم يردده ولو وجد
الاوحش ولو شري قنا بركتية ورم قال البائع انه ورم حديث اصبا به ضرب فاو روم وليس لعدم فسر على ذلك
فظهر قومه فليس له الدواذ وكذا لو شراه على انه حديث فوجد قديم **فصل** في ان يبيع من غاصبه الى مولاه ليس عيب وان لم يردده من غير الرجوع
انه كان له سبب لفعله بده كذا لو شري قنا محبوسا فقال بايعه موصي يوم قد ابيعوه غايه فلم يردده كسفت باخلاف
السبب منه لو علم الجسدي الا انه لم يعلم انه عيب لم يعلم بطر ان كان عيبا يبيد لا كفي على الكس كالمردود كس
لم يكن له الدواذ ان خفي فلم يردده ولم يعلم منه كس من المائل ولو راى على رجل الفوس ورجا فقال البائع به خور
واذا موصي لم يردده كس الدواذ وطرح سويق شراه على انه لم يردده من المين فظهر انه لم يردده

من من السمن لا خيار للمشتري وكذا لو شري قيصا على انه يرد من عشره اربع من الكراس قيصا انه يرد
منه وكذا المشتري يظن انه وقت الشراء ولا خيار له **فصل** في ان يبيع من غاصبه الى مولاه ليس عيب وان لم يردده من غير الرجوع
فرد المسوس والعفن وكذا لا يردوا فاضلة برداة بلا غش وكذا لا يردوا بفتح الوجه وسواء
لو كانت تحت حرقه الوجه لا يستبين لها فيه ولا حاله روم ولا كانت ولدت عند البائع او عند غيره
فلم يردده به **فصل** في ان يبيع من غاصبه الى مولاه ليس عيب وان لم يردده من غير الرجوع
لانه اوداه للكس في غير اوانه للدواذ احوال حول الكس فاضلا لا يردده احوال حتى لو ادعى عدم احوال الكس
لم يبيع على ما يرد عليه ما حذر من حوله لا يبيع دعوى عدم احوال الا ان يردده على احوال الكس فاضلا لا يردده
كس عند المشتري مهران او مهران يوما قال عدم احوال الكس فاضلا لا يردده احوال حتى لو ادعى عدم احوال الكس
المشتري فلم يردده الا ان يثبت انه كان عند البائع فوطر يثبته اقرار البائع او كونه لا غير نحو اوعى عيبا
ما طما في الاقرار قال في عيب البائع ما لم يرددها وسلمتها وما بها هذا العيب وعندهم لا خلاف في ادعا
عدم جبرها واستقروا بعض ثمنها على ان اعطاه البائع على وجه الصلح عن العيب فلم يردده ان يردده
منه ان شراها ومي من كس فوجد ما يردده احوال الكس فاضلا لا يردده احوال حتى لو ادعى عدم احوال الكس
يدعيها تعود لم يردده قال سفان الثوري يدعيها سنين وقال في ربعها اربعة اشهر وعشر اشهر لو شراها على
المها كس قال في ثمن ربع الى النصف فان طعن في كسها فعلى البائع بلان وان قلن في ثمنها فلو
للبيع مع عيبه فان وطنها المشتري فعلم بالوطي فلو نزلها كما علم انها ليست بكس بل بالثبوت ولا يلزمه وعين
ساق انها يرددها شراها وكذا في شراها على انها كسها فلو قال البائع انها ثيب فلم يرددها ولا يبيع الدواذ
بببب البيع المشتري حصه النكاح من الثمن معقود بكرا ونيبا فيرجع بعض ما منها ولكن من الثمن
ولو شرط ان يردده فادامى بكس فمى له ولا خيار له **فصل** في ان يبيع من غاصبه الى مولاه ليس عيب وان لم يردده من غير الرجوع
علم بالوطي فانه يبيع الدواذ وان علم بمول النسا فبعضه لهن لا يثبت الرجوع وطرها او قبلها شهوة لا يرددها
فيرجع بنقصه الا اذا رضى البائع باخفاق لا بدفع بعضه ولو وطى المشتري فعلم عيبها فباعها بعد العلم
او قبله لا يرجع بنقصه عيبها لان شرط الرجوع ان لا يرضى البائع بده الدواذ او لا يرضى ان يرددها فلا شيء عليه
ولم يحقق هذا الشرط بعد البيع ولو وطىها غير المشتري بزمانا او كس او زوجها المشتري ولم يطرها الرجوع
كم راي عيبا فلم يرددها لان شرط الرجوع ان لا يرضى البائع بالرجوع كسها فمى له ولا خيار له
فيها رجلاه لعله في رجله لا يرددها وان لم يرددها لعله قال لو شراها ليلجها لرد لا لو شراها مطلقا ولم
يرد مطلقا ولو وجد احد من اصديق من الاقارب كان حارجا على علمه حتى ان الس عاده رد والافلا
فصل في ان يبيع من غاصبه الى مولاه ليس عيب وان لم يردده من غير الرجوع
ولو لم يرددها لعله في رجله لا يرددها وان لم يرددها لعله قال لو شراها ليلجها لرد لا لو شراها مطلقا ولم
يرد مطلقا ولو وجد احد من اصديق من الاقارب كان حارجا على علمه حتى ان الس عاده رد والافلا
الدواذ كانت واقعة الدعوى واجاب **فصل** في ان يبيع من غاصبه الى مولاه ليس عيب وان لم يردده من غير الرجوع
فما يبيع فقال له البائع لم اسكتة طول المدة بعد علم عيبه وقال المشتري اسكتة لا طر انه هل يردده
العيب فلم يردده **فصل** في ان يبيع من غاصبه الى مولاه ليس عيب وان لم يردده من غير الرجوع
بل على الرضا ثم وجدنا بعد علم الدواذ بعض الدواذ فوجد عيبا قال في حق لا يرددها لا يرجع شيء ولو
وجد عيبه حمل القرض فقال للبائع ردده عليك بنقص البيع فل البائع اولا ولو شري لرددها و
احدى لردده حرج اندمل وثلث عليها شعوي لم يعلم ثم جاءه بعد ايام يسيل منه دم فان كان لا حرج مثله في
الحق فلم يردده والا فاقول للبائع انه حرج عند المشتري ولو شري مشجج فوجد بعض اشياء رجا عيبا

مطبخ

مطلب بيان كبر الامة في الشراء

اصل على عيب ثم تركه موصوفا زمانا

قال البجلي يرد الكل لا المحبب فقط وان ثبت لا اشعار قال ج ان كان قبل القبض فكل ذلك الجواب وان كان
بعد القبض وشري المتخبر ما رضاء فكل ذلك الجواب ولو شري الاشياء خاصة رد المحبب فقط وطلب به الى
ما يبعه يرد به بعينه فذلك في الطريق وله عليها حمل الكفر فكل ذلك ما رضاء في شود ورمضان راه بزمين وانه كذا انت
وبانزل يرد حمل له الرد بعد اجاب لا قال وبعضهم افتوا بان يرد لما فيه من الضرر كما لو حمل عليه الحلف
في عدا واحد وركبه واكوف بينهما واضع لانه موت بلا علف فلا يمكن الرد به وانه كذا في الحمل **فت لو**
امكنه ان ياتي بعلمه من غير حمل عليه فلو حمل عليه لم يبع رده لانه حمل وركب لا حاجة **شئ** اذ على عيبا في
حمل وركبه يرد به فجو عن البينة وركبه جانيا فله الرد **فتش** وحدثنا ونا بعه عليب فاشت عند القاضي عيب
وشراء فوضعه القاضي عند عدل فمات في بيع فذلك على المشتري اذ الرد على ما علم ثبت لغيبته **شئ** يبعي لير
يكون مضافا لم يبع بالرد على البائع اما لو قضى به يبعي ان يملك من مال البائع اذ غاشته انه حكم على
البائع بلا خصم ولكنه ينفذ في الجهر الا واما من شراء فاجب فوجد عيبه فله بعض الاجابة وروى بعينه
كلاف رهنه من غمخ فانه يرد به بعد فله شري لو با فاذا اوصو صغير فله رده وكذا اصف وقلمون فان
قاله البائع اربع احياء فاراد اياه فعلى احياء انه صغير فله رده وكذا لو فقناه دراهم زيوتا وقال للقاضي
انفوخ فان راجت والافرد ما على فقناها على مائة فلم يبع فله رد ما علفا قاله البائع اعرضه على البيع فان
لم يشتريه فله رده على فكم يشتريه لم يكن له رده ولو استقال البائع فابى ان يقبله فليس هذا بعرض البيع
على البيع فله الرد ولو ساءم البائع المشتري وقال هل تبينه فني وقال نعم بطل حق الرد كذا في ولو قال المشتري
للبائع ان لم ارده اليوم فقد رصت بالمعيب لخاله الرد الزيادة هل يبيع الرد بعيب اعلم بان الزيادة تكون
منفصلة ومتصلة وكل منهما متولدة او لا فالمتصلة التي لم تتولد كصبيغ وبناء ونحوه يبيع الرد فاقا وان قبله التام
فله الرجوع بنقصه والمتصلة المتولدة كسمن وجمال ونحوه لا يبيع الرد في طاهر الرواية فان اراد المشتري الرجوع
بنقصه لا رده فله ذلك عند عدم الاعتراض والمتصلة التي لم تتولد ككسب وغله لا يبيع الرد والعيب يساير اسباب الغش
الغش يساير اسباب الغش والمتصلة التي لم تتولد ككسب وغله لا يبيع الرد والعيب يساير اسباب الغش
كذا **فتش** في الزيادة المتصلة كسمن وجمال فالصحيح انها لا يبيع الرد بعيب **فتش** لا فرق في كون الولد باخا
من الرد سنا سنا باخا او باخا فاولدت عنه فادولدت الامة يبيع رد ما بعيب سوار هلك الولد او لا خلاف
غيره حيث لا يبيع رد الام بعيب اذا هلك الولد اذ الولادة لا سمعت في غير بنات آدم ولو شري امه حامل فاولدت
زال عيب **فتش** في الرد وروى الشرط بطل بولادة الامة مات الولد او لا اذ الولادة يبيع في نات ادم لا
في غير من **فتش** شري ثاة كمار او دحاحه فهاضت او ولدت اناء بطل خيانه فان كان الولد مسوا والبعض
فاست خيانه على خيانه الا اذا سمعت بالولادة وكذا احسان العيب فان مات ولد ان فله الرد بعيب
الا اذا سمعت بالولادة شري ارضا فوجد فيه طريقا لم يمت فيه البس فله الرد **فتش** في الرد يبيخ باخذ
كل يومين او ثلثة ايام ولو صار به صاحب فراش عند المشتري فهذا عيب لغيره الحجي حرج بنقصه لا يرد
وكذا لو كان به قبح او حدرى فالغير فله الرد ولو كان به جرح فدهت به يد عند المشتري او كانت موضعه
معارف عند آتة لمن له الرد كان يحم عند بايعه في عند مشتريه ان يحم عند في الوقت الذي كان يحم به عند
البائع فله الرد لا يحم في غير ذلك الوقت اقول ينبغي ان لا سطل الرد لهذا القدر لان على العيب مثلا سببه واحد
فان غير وقته بان يحم في الظاهر مثلا يحم في النوبة الاخرى في العوض وهذا القدر من التغير لا يبيخ في كونه غيبا
في كون سببه واحدا فمبني ان لا ينظر به حتى الرد كذا في ما لو صار يتبا مثلا قال ولو شري ارضا فرب عند

الزبانية نوعان

مسلم

2

المشتري وكان ثمنه عند الساع فله الرد ولا يحادس الهز وهو تغفل الارض وقوت الماء وكان الثمن عين
الاول لان ثمنه ما عاين او دفع المشتري الثمن عن وجه الارض وعلم انهما موت دفع الثمن او بالما
القالب الذي حارسه فمصلحة لفرصته ان يكون الاول فلا رد وكذا لو اشتبه ولا يدرى انه عين او عين الارض قال
الشيخ في الكواب في المحرم والهز ما عاين لا انه ينكح بالثمن شركة امة بمقتضى احكام المعين وهو لا يعلم فاعلى ايهما
عند المشتري فحادي ليس له الرد ولو شرأنا عالمه فلم يعضها حتى انكح فلم عاد عند الساع فله الرد جعل الثاني
غير الاول في المسئلة الاولى فقال لا رد وحصل الثاني عين الاول في الثانية فقال فله الرد قال في المغزى كفت
ابن ورجع وموت وورثي فيما ينكح فشا ورثه فما استقدت منه فحقا حمله في اقول الكتاب في الاول في المسئلة
لو كنه رد في الثانية لم يرد عند الساع قبل صفته فرد لهذا لان عين الاول لانه لو كان عين الاول لم يرد
الرد لرضاه به فله عين قوله عالمه ومن جعله عين الاول فافاة ولو قال في الثانية ليس له الرد لم اشك له
في رد به عرج فخاله خبرا فباعه فجاد وكل لرجح احاب انه لا رد لانه لما ارد ان يكون هذا عرجا فخرج وقال لعف
الامة زمانا ان ثبت ان العرج الحادى وبسبب علة العرج القديم فله الرد **حرف** شري كبات طول فاستعمل بعضها
بوجود اسفها اردى من بقيتها لزمته لانها كشي واحد وقيل بيع حصه العيب وقال من ان شاد ورجع مثل العزل
الذي استعمله ورد كله وكذا جميع ما نكح والورث في وجد عيب قن صفته فلا رد ولا رجع بصفته ان ان
فيه العيب والافرد ولو جرد صفه غلم ولم يرد عليه فان لم يكن الحرف بعضا فله الرد وقال في الحرف عندى ليس
قيل لانه شري كما فاشى عنده فيقطع ثمنه فوضعه على الارض ثم وجد عيب الكرم قال لو لم ينقصه للفظ
فله الرد اقول سعي ان لا يكون له الرد اذا الثمن زاده منفصلة متولون ومضى البيع الرد كما من علم او فيها خلافا
لكن يظهر من هذا ان فيها روايتين في شري جواب موى فوجد عيبا بالثمن وقد اختلف الجواب فله رد في الثاني
لكل الثمن ويستغنى ان يكون الكواب في الثمن والامة كذلك اذا وجد عيبا عسرا ما اختلف ثوبها فله الرد بكل
الثن شري ثمة او لقم مع ولغ علم لعيب فارتفع منها ولغ فله رد ولم يكن ذلك رضا وتوارسل مو
عليها او حلت المشتري من بينها وسوء الولد او اطعمه مواماه بعد علمه بالعيب فهو رضا **فرد** شري بفتح
خسر ساع في بينها فوجد عيبا لا يرد ولا رجع ببقصه **شيخ** لا رد رضي به الساع او لا ولكن رجع ببقصه وكذا
لو اشترى الشجر فاكله وتواكل الثمن او الارض فله الرد فشري امة فارصعت ولذا المشتري فوجد عيبا فله الرد و
انه استخراهم شبه حلب لبن الدق فهو رضا شربه او لا لانه لا يملكه الرد بل لبن لانه غافق ولا يبيع اللبن لانه انفصل
ولا يمكن ضمها العقد منه تبعا للضم في الاصل **فرد** اقاله يرد نقوا الذكودون مكر بان چیزی وبادت كندوبه باع
دمر تا ان يبع مع جدي يرد اولا البيع اكد لا يحتاج الى زيادة شيء قال شري قنا فوهبه لآخر وسلم ثم
رجع فيه فلا رضا فله الرد بعينه عندم لا عند معاشره فادعي بولده فواشه يضعه القاضي عند عدل لينظر
فيه ولو كسب في رد المشتري فابلف اكايه بعد ما علم بعينه لم يكن رضا بالحدس شري فعييب عند المشتري
لفعله او لفعل اجنبي او تافه بما ودم فعله بعينه فلا يرد رجع بصفته بمقوم سليا وجيبا فان لفقى
العيب عشر القيمة مثلا كان حصه النقص عشر الثمن وعامدا فان رضي الساع باخ وركل عنه فله رد كل
حمله في **اصل** في الاصل في ما بل الدرجة ببقصه انه متى احتج الرد من جهة المشتري ان كان بفعل صفو
لا رجع ببقصه وان كان بفعل غير صفو يردع به وان استع الرد من جهة الساع او الشري رجع ببقصه و
وبينا انه لو شري ثوبا فقطعه ولم يحطه او امة فوطها ووجد عيبا رجع بصفته لان اساع الرد حصل في الساع
اذا المشتري رد الا ان الساع الارضى للنقص لا يردى ان الساع لو قبله حاز فلم يرد الا لا كشي المشتري

۴

المشتري حاز ولو على شيء بدفعه المشتري والمبيع لم يخر لانه لو اذ باع ما قبل من الثمن الاول وقد نكح
كله ثم شره ما دفعه فطعن بعيب فصالحا على ان ما دفعه البائع ويرد ما دفعه ولا واحد قال في ان اقر البائع ان
العيب كان عنده فطعن بطله رد الباي من الثمن وان قال لم يكن عندي او لم يعذ ولم تنكر ملك الباي وهو قولهم وان كان
عيبا لا يؤثر مثله في تلك المدف فطعن رد الباي في المدف عيبا وانكر بايعه فصالحا على مال على ان يبرأ المشتري
ابايه من ذلك العيب ثم ظهرا ان العيب لم يكن او كان فزال فطعن الباي اخذ بدل المبيع ولو شره ثم صالح من كل عيب
ما حاز في المبيع ابطال حتى يعوض وابطال الحق كوز بعضه ودره ولو لم يصالح ولكن شري منه العيوب لم يجوز
المدعي على خصومه لان في الشره على كل العيب وهو بطل خلاف المبيع لانه قطع الخصومة والبراءة عن المدعي ولو صلح
على العيوب كلها حاز لا عند ان ابي لهي وشره ما وجدوا عيبا فصالحا احدهما الباي من حصته فليس الاخر ان يخام
وسد فخرج مسئلة ان رجلين لوشرا فوجدوا عيبا لهما لهما الدورون الاخر عند في عندهما وحصته بدون حصته لانه
وتوشرياه وتقا بضام فطعن المشتري فيه فصالحا الباي على ان يحط عنه من الثمن على انه يرى من كل عيب جاز
واكمل الشره لوشري وتبين فطعن موكله فيه بعيب فصالحا الا من الباي حاز استحسانا لا يرى انه لو ابراهه يجوز
طحا فزاي عيبه فصالحا الباي على ان يرد له ما باع فيه حاز فكاكه شري مع الطعام الاول بكل الثمن ولو نفذ
عنه ثم صالحه على طعام الى اجل لم يخر ولو لم ينفذ الثمن فصالحه على طعام الى اجل واعطاه الثمن قبل ان ينفذ فاجاز
بعض الدرامم ما بارز او طعام شره وبعضها بارز او طعام صالحه فيصير كسليم سواء كان الطعام من جنس الاول او من
جنسه ومنه عندهما وعلى قياس قول في ان كان الطعام من جنس الاول لم يخر الا ان يبين حصته طعام صالحه عليه شري
بالبف درهم وتقابضا فوجر عيبا فصالحا الباي على راسم جاله او الى اجل جاز وان صالحه على دنائره فان كان جاله
جاز لا لوجوده لانه لما ظهر عيبه وجب على الباي رد راسم الثمن فكانه اجله الدرامم التي عليه ولم تكن ذلك معاونه
واما لو صالحه على دنائره فيصير عوضا من الدرامم التي عليه فان وجد القبض جاز ولا فلا لانه دين دين ولو صالحه
على بتر عينه ففاز قبل حصته جاز لانه عين دين وتوشري فقا فباعه من غير فعل عيبه فصالحا الباي الاول لم يخر
لانه لما باعه من غير لم يبق الخصومة سها لانه انسله يبيع من غير فبطل رجوعه بنقصه ولو رد عليه الثاني فله
رده على الباي الاول ولو باع الثمن في يد المشتري الثاني ثم علم الثاني باعيبه يرجع على بايعه وموالمشتري الاول
ويوالباع على باعه الاول عند ان حقيقه ولو صالحه لم يخر صالحه وعندهما له الرجوع عليه وكوز صالحه حمله في
العقل لشارس والعشرون فما يبطل من العقود بالشرط وجلا يبطل وما يبيع تعاقبه واصافه وما لا يبيع فيه
بيان ما يقبل التاقيت والغاية وفيه مسائل تحريم الكلال وتعليق التمكيات والتقييدات بالشرط لا كوز اما التمليك فبيع
وشر او اجارة واستعجار وهبة وصدقة ونكاح وابراء واقرار وآما التمسك فكل عن الكوكاله وحجر عن العبد او
واما التمليك فلا كوز فتمسكه من اذ فيه تمليك الولاية يجوز من لا طلاق الولاية وتعليق القضاء والوصاية والتولية و
اذن القن بالشرط جاز وقيل كذا الوكالة وقيل لا وذكر ان تعليق النكاح بشرط علم الى كوز ويكون كصفا كقول
لاخر زوجتي بشك معال قد زوجها من فلان قبل هذا فكذا به الخاطب فقال ان لم اكن زوجها من فلان فقد زوجها منك
وقيل لاخر فظهر كذا بنوعه اذا تعليق شرط كان محققا لا يرى انه لو قال لا امره انت طالق ان كان السماء
فوقها والارض تحسها تطلق الى مال وذكر ان تعليق البراءة بشرط كان يبيع حتى لو قال لم يدونه مال بمن يبيع فقال لا
داده ام فقال كذا داه بزار شدم از تو داه لست محي البراءة وذكر لو قال لا اؤخر اذا جاء غدت بعت بكل هذا
لم يخر ولو قال بعتك بكذا ان رضي فلان جاز البيع والشرط جمعا ولو قال بعتك منك بكذا ان شئت فقال قبلت ثم
البيع وذكر ان تعليق الامهال بشرط كان يبيع اذا لم يكن المال واجبا بسبب الفرض ان قال اكرا مال انا من

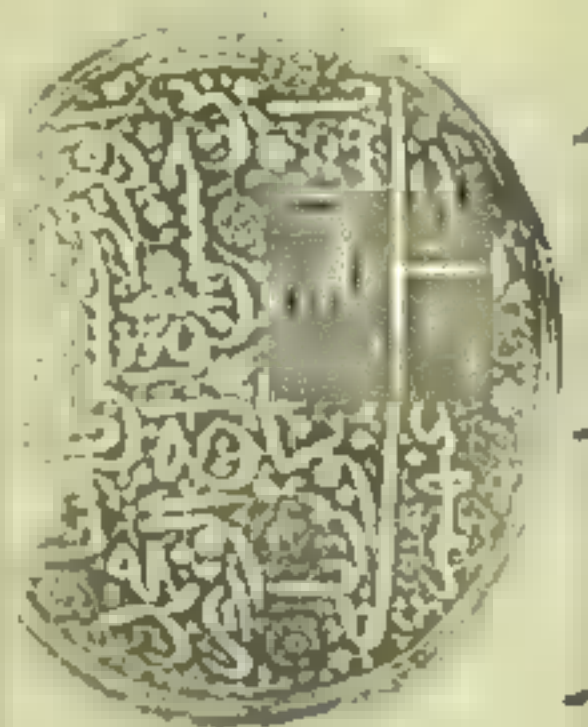
يكمل ما تزامن مع التاجيل وتو قال ليعتبه اذا جاء غدا فذا ذنت لك في القارة مع الاذن ولو قال اذ
جا غدا فذ جرتك لا بيع ولو قال اذ جاء غدا فانت طالق مع الاذن ولو قال اذ جاء غدا فذ جرتك والفا مع الوفا
لو جلت فذ جرتك عيلى اذا استقرت لم يكن حكما محجج ولو قال ليعتبه فذا ذنتك اذا اصبحت جاز ولو قال الخبير
ان لم اقبل كذا فقد ابطلت خيارك لا سطل خيارك وكذلك لو قال في خيار راغبين لم ارده اليوم فقد اطلت
خيارك ولم يرقه اليوم لم سطل خيارك ولو لم يعلق ولكن قال اطلت خيارك غدا او قال اطلت خيارك اذا جاء
غدا بطل خيارك وعلق العول في البيع بعدما وجب الاخر هل بيعه ذكر انه لو قال فروختم چون بهامى مردان دفع
الثنى الله في المجلس حاز البيوع استخرا نادى لو قال ان اذيت ثمن هذا فذنتك مع البيع استخرا نادى ان دفع
الثنى الله وقيل هذا خلاف ظاهر الرواية والصحيح انه لا يجوز وذكر قال لزوجها خوشن من حرم الزنى
بنت دريم شوى گفت فروختم بدان شرط كه تازه مردان ده درم مى دهمى ده روز گذشت و نداد قيل لا بيع
هذا الخلع وقيل نعم وعليها تسليم ذلك لانه يعلق بشرط العول لا بشرط الاداء فقد نص في الكتاب على انه
لو قال لها ان اعطيني الف فانت طالق لم تطلق الا بالاداء ولو قال على تعطيني الف تطلق الف بالقبول و
علق الاجارة بالتمتع بطريق كونه ان زاد فلان في الثمن فقد اجرت وتزوج بنته ابدا لغة بلا رضا فاعطى
الخبر قال اجرت ان رضيت ابي بطلت الاجارة اعتبارا باشتراك العقد جيل بطلت اضافة الى ابراء باق
اذ جاء غدا فذ اعطيتك لانه على المنفعة وقيل يجوز كالاجارة وقيل يبطل الاجارة لتعلق المالك بوجوه ولو
قال اعطيتك غدا بيع العارية ولو قال ابيك غدا فيه اختلاف والمختار انها يجوز ثم في الاجارة المضافة اذ البيع
او وهب قبل الوقت يثبت يجوز ما صنع ويبطل الاجارة فلورده عليه بعيب بقبض او رجع في الهبة قبل البيع
عاد الاجارة وتو عاد اليه بكل مستقبل لا يعود للاجارة وفي قنا وظاهره لو قال اخرجك منذ رأس كل شهر
بكذا يجوز في موهبهم ولو قال اذ جاء رأس الشهر فقد استحك لا بيع اجماعا ولو قال فاستحك غدا رأس
فيه واختلف فيه المشايخ ولو عذله قبل الوقت في الوكالة المضافة ينحل ولا شيء ولو رجع مع الرجوع
اجماعا ولكن مشروط علم الوكيل ولو قال لا ابيع لاجل اذ اقدم فلان فانت قاضي ببلغ كذا يجوز ولو قال
اذا اتاك كذا فانت معزول بوصوله قيل لا تعلق البراءة من الكفالة بشرط يجوز وقيل لا ولو قال المكون
عنه للمكفول له حو در صارد اذ مت مرا بيزار كن فابراه لا يبرأ الكفيل لانه يصير حواله كما لو شرط
في الكفالة براءة الاصل ابتداء وقيل يبرأ قال للقاتل اذ جاء غدا فقد عوفك عن القتل لا بيع معي المالك
ولو لم يخرجه ان كان في عيلى دين فقد ابوانك وله عليه دين بري اذا علق بشرط كاي فنتج ولو قال مريض
قام دارين بعد از مرگ من آزاد او قال بعد از مرگ خود از اكد دم يكون وصية ولو قال ان مت فانت
بري او في جلي جاز لانه وصية ولو قال لمديونه ان مت فانت بري تنصب ايتا لتعلق بخطر ولو قال كل حق
حبي لي عليك فقد ابرأتك لا بيع وكذا اضافة الابراء الى ما يجي في الزمان انما لا بيعه ولو قال لمديونه
الدين امر العشرة التي لي عليك اعطني منها خمسة ووهبت سكر الحجة مع الابراء سواء اعطاه خمسة
او لا لانه تجزى الابراء بالتعليق الا يرى ان الحجة لو قال لزوجها طلقني ولك الف درهم فطلقها لا يجب
لها شيء ولو قال ابرأتك عن الحجة على ان يدفع الحجة حاله فان كانت العشرة حاله جاز الابراء لان اداء الحجة
يجب عليه حاله فلا يكون مزا لتعلق الابراء بشرط يحل الحجة ولو بوجلة بطل الابراء اذا لم يعطه الحجة حاله
مع تعليق دعوى الولدان قال ان كانت انتي حاحلا فهو مني وبطل تعليق الابراء ان قال فلان على
الف ان هبت الترخ ولو قال له على الف ان مت لزمني لالا ان عاش او لا ومع تعليق الكفالة شرط متعارف

52

وله امراتان فان لم ينو ثانيا وفي نيته احدهما عين الاقضاء ومن احدهن واليه البيان لان له بهن ولو قال اهرح
برسمة ما ست كيرم الخ وله الابيع بن اذ قوله هرفا رسته كل فشم كل خلاف حلال برمن حرام حيث تمن احرام
واليه البيان لانه قوله امرات طلق ولا بيع **فصل** لو حلف بطلاق الالفاظ ان كان فعل كذا او قد كان فعل وله ابيع بن
جمعة وتو لم تكن له امرأة لاشئ عليه لانه طلاق اذ غوص في حلال حذا ينصرف الى احدهن واليه البيان خلاف هـ
حلال لانه لكل واحد من اهل البيت ما في دقل هرجه بدست ما ست كيرم برمن حرام ان فعلت كذا ثم حلف كذا حلال برمن
حرام ان فعلت كذا او كذا الفعل الاول وله امراتان ثم خالف احدهما فزوجها ثم خالفها ثم تزوجها حيث تطلق
المختلعة ثلثا والآخرى ثلثين اذ الشرط واحد فحلفت به الامينان فطلقا باليمين الاولى فثلثت المختلعة بنفسها لغير
اليمين ان نية لانها دايرة سبها وزالت من امة المختلعة ان فعلت كذا فكذا ثم ذكر فخلعا ففعل احدهما
فثلثت ثم فعل الفعل الاخر في العدة قيل منع كذا ومور الاظهر اذ البيان للحي البين لو مطلقا لا يقع حيث قال
حلال الله على حرام وما احدث به يميني فهو على حرام ان كنت فعلت كذا او كذا لم تبتين الخوى او لا دخل بها او
لا خلافة تعليقه بفعل في المستقبل وفي غيره قال حلال برمن حرام ان كان كذا نكمت وكذا لم تبتين الخوى او لا دخل بها او
سبه طلاق كذا ان نكمت وكذا وثبت نسوة ويريد صرف اليمين الى احدهن فله ذلك قال امراته كذا نطق
امراته المودعة استحقاقا لوقا لعنت امرأة لغوى الى الاقل الا باليمين وله البيان في المودعة ولو
ان فعلت كذا زن ازن بطلاق وله امراتان فخلعه طلقا وبصدق في نية احدهما فذ قال كذا زن خواهم
ازمن بطلاق فتزوج امرأة بطلق ويحل المهر وفي غيره حلفه انما بما كذا آفتاب برأيتها انما فزوجها
هكذا آفتاب بروي تابد وخذا حلال كذا لم تبت برئوا حرام كذا جني كذا نكمت وكذا لم تبت بطلاق لوري
وكذا حلف صهر كذا حلال برئوا حرام كذا ابن زن مرأه ما را بر واري ومانت منه قبل مضى ثلثة ايام
وصهر من مرأه لا بطلاق امرأة صهر ولا حلف كذا حرام فلو نذر ان ينفق ام واخ ورايين ام وخته
ام ورايين بوجه وروخته اعنت لتقيد عينه من حلف كذا ابن زن ترا ما توكل بعد ثمانم ورتد
ان چند روز گذشت و نه توانست حنث مضى يوم دقل لامرته اكرا كنون تا يك سال بگذرد لو كذا دم
هر حال بخوم برمن حرام فهو مؤل عندهما لا عند من كذا حوله ان قوسك مكل امرأة انزوجهما
فطالق فان مرأه عندهما لا عند د قوله انت على حرام الف موقع بق واحد **فصل** من ارحال
برمن حرام ان فعلت كذا نطق واحدة لو فعله اتم امراته في كلمة فقال حلال برمن حرام كذا ان سمن
كفته مفا ت في كفته ام لا بطلاق لوقا لله ولا بطلاق **فصل** قال لها طلاق كذا او كذا
طلاق بطلاق ما قرار الزوج ولو حلفت اليها لم يعمل **فصل** قال لها حلال برمن حرام كذا ترا دكم
فقالت هست بطلاق لانها تصدق كمين وقال غيبه لا بطلاق قال بثلث مرات حلال برمن حرام ان فعلت
كذا ثم فعله تطلق بثلث وقوله هر زني كه بود وما شد بروي حرام عن قدر ان بعض المشايخ قالوا
ان قوله بود يقع على المرأة الحالية وقوله ما شد على التي يستفد فمطلق الحالية بلا نية وقال بعضهم
لا يقع على الحالية الا بالنية **فصل** حلف هر زني كه بود وبا شد عليه كذا ان فعل فخلع ثم تزوج حال
بعضهم لا يعلق غيبه بقوله انت طالق بثلثا وثلثا ان شاء الله حيث يقع السلف عند لا عند ما اذ
اشئ لغا فلم يعمل الا شياء وقال بعضهم بطلاق والكلوب عن الشبهة ان قوله ما شد ما كذا الاول
فاصلا للتعحية فان قيل انما السقيم الكواب لو حرل الواو قوله بود اذ نراد به الماضى في السكون
فلا ما كذا قبل كلمة الشرط يجعل الماضى مستقبلا وما كذا كذا لان قوله هر زني لشرط **فصل** قوله هر زني

album
quell
no 19

كخو اهدو بود و باشد روی حرام ان نعل كذا الخا ايمن اذ احد الاثني لغيره فافصلا لانفاق قاله كركر
 سال ادرين شهر باشم هر زني كه بود باشد از من كذا و بعد تا يك سال باشد لا يطلق التي في نكاحه وقت
 لان سدين الاطلاق لا استعمال فان فصل لما اخبر عنها مما الخا احدهما فلا يصح عنده قتل لما يلو اذا
 مكره عين اللفظ كقوله انت حرة و هو ان شاء الله لما اذا تكرر لفظ كقوله كلهم اجمعون فلا وهذا الجواب حسن
 من الجواب الذي قيل يلو على قياس ح كذا كما دما معنى **فصل** قالت لزوجها من بر تو حرام فعلى حرام
 كه حلال ما حرام لا يقع شيء وقال لا صانع له ذكره را از شما زن حرام است ان كان زكيت لكي اين كار كركر
 قيل هذا اقرا بكمه وقيل لا وهو الصحيح قال لا حرام اي زن حرام فقال ليس هذا اقرا بكمه **سباب** لو كانت
 له امرأة مبانة وامرأة منكوبة ينصرف الى المبانة والاولا في منكوبة وقيل لو عرفوا لهذا الحكم ولو عونه
 لا يكون اقرا او اولا و الا فاقوا **فصل** لو قال حرة انت علي حرام ونوى بالاول طلاقا وانكأ عينا فكل نوى ولا امرأته
 انتا على حرام ونوى الثلث في احدهما والواحدة في الاخرى فكل نوى عندك وعلمه الدعوى ونوى الطلاق
 في احدهما والعين في الاخرى طلعا عندك وينبغي عندهما ان تكون كل نوى او نلت انت على حرام او
 نوى الثلث في احدهما والعين في الثانية والكذب في الثاني له طلق ثلثا وقيل ينبغي ان يكون هذا عندك
 ويكون عندك ما نوي ولو صدق راسم فقال صدق الدرامم علي حرام فشرى بها شاة خنت ولو وهبها او تصد
 بقا اذ لا وادنه محرم جميع الصفات وانما يراد به ما يحسن بالدرامم غالبا وهو الزاد او هذا الجر حرام
 على شربها اختلف ح س قال احدهما يلزمه الكفارة ولا تخولا اذ اخبر عن الواقع ومعنى مانه ان اراد
 ايمن لزمه الكفارة لان اراد اخبر او لم يبدد كما يصح اضافة الخمر الى المرأة يصح اضافة الى الخمر
 كقوله انا عليك حرام حرمت نفسي عليك الا ان اضافة الخمر اليها يصح بلا ذكر الذوق حتى لو قال حرمت
 ونوى طلاقا او قال انت حرام يطلق وان لم نقل على و اضافة الله لا يصح بلا ذكر المرأة فلو قال حرمت
 نفسي او انا حرام ولم نقل عليك ونوى طلاقا لا يصح و اضافة اليه نوى هذا الفعل **فصل** حلف لا ياكل
 من خبز حنث خبز بيته ومن كف كما في الخبز لا في دار وثوبه وذكر ان كان الحلف على داره ممن يمكن
 الدار حنث بدخوله والآخر اذ لا اضافة ح باعتبار المكس والكل مضى اليه ملكا وكل من الشربك
 بيتا منها على حنث فدخل من الدار ودخله **فصل** لا ياكل من مال زدر بربا كل من شربى بدرامم بيته
 ومن زدر لا ياكله مال نفسه عرفا ومن طعام شرب زدر حنث بما شراه مع كذا علق الدار او اخر لا يصح
 دارا علق الطعام ح لو باع نصف الدار ومو ضها فدخل الحالف حنث عديم وفي لا يلبس ثوبا من غزل
 فلانه برب ثوب منه ومن غيلن وتوغزل غير ثا جزا من مائه جزو سواء كانا محملين او غزل كل منهما في طرف
 ولم يدكروا بحنث وتوغزل فلانه في خط واحد وفي لا يلبس من نسجه حنث بما نسجه مع كذا وفي لا يلبس
 ثوبا من نسجه مع كذا ثوبا ينسجه واحد والا حنث وسوكند خور و بطلاقا كه اين دو كار و ملك من نيت
 پس معلوم شده كه يكي از من دو ملك ويست ويكي به عقد قيل ينبغي ان لا يطلق اذ شرط بين ان لا يكونا
 ملكه فشرط حنثه صدق وهو كونهما ملكه فلم يعمق كل ان التفت هذا المال لا على اهكس كذا فانفق
 بعضه على اهله وبعضه على غيره بد اذ شرط بين عدم اتفاق كله على غيره فشرط حنثه صدق وهو اتفاقا كله
 على غيره وفي نحو لا شرب لبنا فخطب بما لا يصل انه اذ حلف على شرب ما لم فاحطط ما لم من غير حنث فلو
 للغبية وآرا تو با حنث قبا سال استحقاقا والغلبة عندك لو ف بطور اللون والطعم وعند محمد
 بالاجزاء ولو اخلط بجنسه فعندك الغلبة بالاجزاء ليعود ما بطعم ولون وعند حنث بكل حال اذ انما



لا يخل جسيم وهذا فيما يمكن الخلط فيه بخلاف كونه من وجوه عدم الاتحاد في اذ اشرب الخلوط قدس
 ما خلط عليه في لا يشرب قدرا من ماء ذرهم خلط ماء عليه وشرب حنت عند ثم طاعت لا وصية في لا يشرب
 عظيم فشره وجع لا يشرب ماء العذب بل لو خلط بماء عليه لعدم الجذوة وكذا الوصل يشرب لبن فدان خلط
 اللبن مخز عليه لوقوع العفن منها على اللبن فلم سعيه بل من الضمان في الاول بخلافه وعن مثله المسئلة
 اجيب فيها خلطه از شرب وجوات ابن ما ذكاو مخورم ان ما ذكاو وانقوله بل هو رنوت ان ديك شيران
 كما وردا بشهركاوي دكر آيخه وجوات بهاد وراياني وكل منه حنت ولله اعلم بالصواب واليه المرجع
 الفصل السابع والعشرون في تصديق الآباء والوصي والقاضي والملتوي والمأثور من
 ومن يحمل عنه القاب ومن لا يحمل من القاضي لو اراد نصب الوصي فظن ان يشهد واعند القاضي ان
 فلا نامات ولم ينصب وصيا اذ القاضي انما يملك نصب الوصي اذ لم يكن وصي من جهة الحيت شي لو كان الوصي
 او الملتوي من جهة الحاكم فالواو ان يكتفي في الصكوك والسيارات وهو الوصي من جهة حاكم له ولاية نصب
 الوصي والولاية لانه لو اقتص على قوله وهو الوصي من جهة الحاكم لما يكون من حاكم ليس له ولاية نصب الوصي فان
 القاضي لا يملك نصب الوصي والملتوي الا اذا كان ذكر التصرف في الاوقاف والايام فخصوا عليه فتولا
 خصا وحكم بآب القاضي فانه لا يرفيه ان يذكر وان فلانا القاضي ما ذوقا بالانابة بحزنا عن هذا الوهم
 فليس قيم الصبي بالخصوص من جهة الحاكم يملك القبض وهذا بناء على مسئلة التوكيل بخصوصية فان للوكيل في
 القبض عند خلافا لفرقه بقوله بنيت وقالي معاذ ان كان قتيما من جهة القاضي بالخصوصية اما اذا كان قتيما من
 جهة الاب وصية في امواله فانه يكون له ولاية القبض وهذا بناء على ان ولاية القاضي تقبل القبض بخلاف
 ولاية الاب والجد حيث لا تقبل التخصيص كذا في تحاضيري شي والولاية في مال الصغير الى الاب وصية ثم
 وصية وصية ولو تجز فلو مات ابو ولم يوص فالولاية الى الاب لم الى وصية ثم وصية وصية فان لم يكن الاب
 ومن نصبه القاضي وكل هؤلاء ولاية التي ان بالمعروف في مال اليتيم ولهم ولاية الاجارة في النفس والمال والمحبوس
 والعقار فلو كان عقدهم بمثل القيمة او بغيره القين في ابا جسيم ولا يتوقف على الاجارة بعد بلوغه لانه عقد
 الاجارة له حال العقد وكذا اشراؤهم لليتيم في بغير القين ولو فاحشا نفذ عليهم لا عليهم ولو بلغ في مال الاجارة
 فلو كانت على النفس فيجوز ابطال او اقصى ولو على املاكه فلا خيار له وليس له دفع البيع الذي نفذ عليه من
 فلو كان قبل ان يكون اجارته لليتيم اذا كانت باجر المثل لا باقل منه والصحيح جواز ذلك ولو باقل ولا بد ان يغير
 ولما الصغير ليجد استاذة لتعلم الحرفة لا لوجلا في ذلك شي للاب والوصي لجان مال اليتيم في الاب اعانة
 ولد الصغير وهل له اعانة ماله اختلف فيه المشايخ لانه عند بعضهم استحقاقا لا عند بعضهم قياسا ولو اجر
 الاب او الجدا والوصي مع اذ لم يستقله بلا عوض بطرق التهذيب والاباضة فيها لعوض اولى ولم يجز اجارة
 غيرهم مع وجود احد منهم اذ لا ولاية لغيرهم مع قيام احد منهم فلو لم يكن قاجن وذو رحم محرم سوغ محرم وتزوج محرم
 رحم محرم قاجن آخر كما لو له ام وعمه قاجرتة امره مع عند من لا عند من ومن اجره قبض اجرة لانه من حقوق
 العقد وليس له ان ينفقها عليه لانه من مال الصغير وليس له خياره وطرح وصية التصرف في ماله وكذا الوكيل
 له فليس يزوج قبضه لانفاقة عليه لم هو ولا بغيره وجده وصيتهما اجارة قته وسائر امواله لا غيرهم ولو تزوج
 لما سوغ عن ثم استحسن ان يزوج قته وان ينفق عليه مالا بدنه لفرقة فاختار والوصي لو استاجر من نفسه مع الا
 اجره لليتيم ولو اجر الاب نفسه له مع ايضا في عامة الروايات ولو استاجر الوصي بعد اليتيم من نفسه ليعمل لليتيم
 في حججه وهو وصيه لم يجر كسبه حال احد اليتيمين من الآخر شي اما وصي الاخ والام والعم فليس مع المنقول وعليه

[illegible]

للمدين والباقي لليتيم ثم لو كان له أب حاضر أو وصية أو وصية أو أب فالأب فليس لوصي الأم تصرف فيما
 تركته الأم ولو لم يكن أحد منهم فلا يحفظ ويبع المنقول من الحفظ وليس له بيع عقاره ولا ولاية الشراء على التجار
 إلا الشراء ما لا بد منه من نفقة أو كسوة وبذلكم البتيم من مال غيره تركه أبه فليس لوصي أمه التصرف فيه منقولا أو
 غريبا ولا قيل فيه أن أضعف الوصيتين في أقوى الحالين كما قوى الوصيتين في أضعف الحالين وأضعف الوصيتين
 وصي الأم في حال بغير الورثة كوصي الأب في حال كبر الورثة عند غيبة الوارث فلو وصي ببيع منقوله لأعاق كوصي
 الأب حال كبر الورثة حتى يحجب عنه الوارث إذن الأب والجدة وصيتهما والقاضي ووصيه للبتيم دفعة لا إذن للأم و
 أخيه وعمه وخاله أذ ليس لهم التصرف في ماله ولا إذن منه ولأب أن يسافر في مال طفله وله دفعه مضاربة وبضاعة
 وإن يوكل ببيع وشراء واستيجار وإن يودع ماله ويكاتبه ويزوج أمته لا يقرضه ويرهن ماله بدينه ويرهن
 فلو هلك ضمن قدر المودع من دينه وله أن يبل به مضاربة ويكاتبه إن شهد عليه البذر ولا صدق ويأنه ويكاتبه
 كله للمصبي قضاء وكذا لو شاركه ورأس ماله أقل من مال المصبي فإن شهد فالباع كما شرط ولا صدق ويأنه لا قضاء
 والزوج على قدر رأس ماله لها قضاء لأنه لا ينجي الأب بالشرط فلم يثبت الشرط عند القاضي لا يتقضى له ماله الوصفي
 ذلك كله وليس للأب تحريكه بمال وغريب ولا أن يهبه ماله ولو جوف ولا أن يقرضه إلا في القرض من القرض
 مال البتيم والوقف والغائب وكذا أمه في الجدة وصية ووصي الأب ووصي القاضي على الوصي لا يقرضه ماله
 ولو أقرضه لا يجزئ حياته ولا يبرأ به وذلك ليس لوصي القاضي أقرضه ولو أقرضه ضمن قبل حجب الأب أقرضه أذ له
 الإبداع فهذا أولى ذكرنا إليك القاضي أقرضه إذا لم يجد ما يشترطه يكون غلة للبتيم لا للوجه أو وجه من بضاعة
 لأنه أنفع وكذلك لما يقرضه من غلة ^{للمصبي} ليس للمصبي الإبداع مال الوقف والمسجد الأمن في عياله ولا أقرضه
 فلو أقرضه ضمن وكذا المستقرض وذكر أن القيمة لو أقرض مال المسجد ليأخذه عند الحاجة وهو أحرز من إمسكه
 فلا بأس به ^{على} يسع للمصبي أقرضه ما فضل من غلة الوقف لأحرز ولو استقرض الوصفي من مال البتيم ضمن من
 ثم لا يضمن كالأب ^{لأنه} يجوز قضاء الأب دينه من مال العتيق لأنه بمنزلة مال العتيق من نفسه ولأب يملكه عند
 القيمة ولا يملكه الوصفي إلا إذا كان خيرا للمصبي على أجماع على أن الوصفي ليس له قضاء دينه من مال البتيم ^{على}
 حجب الأب أو الوصفي ببيع مال المصبي بدين نفسه كرهه بدين نفسه أذ فيه منفعة كتفويض الامة اذ لو لم يبيع في
 عليه التلف وكذا الوبايع ولم يقرض غنة الي دينه فاذا صرفه اليه لا يفي عليه أذ ضمنه ينتفع به العتيق والوصفي
 لو استقرض ماله ورجع به ثم انفق منه عليه فله يكون مقبوعا اذ صار ضامنا فلا يتخلص مالم يرجع إلى الحاكم و
 الامة أن الوصفي لا يملك أن يستقرض ماله قيل يملكه لو ملكا ^{للمصبي} لا بأس لأب أن يأكل من مال المصبي
 على قدر حاجته لو محتاجا ولا يضمن ولا يأكل الوصفي ولو محتاجا إلا إذا كان له أجره فيأكل قدر أجرته ^{للمصبي} من مال الأب
 أو الوصفي ماله بدين نفسه صح استحسانا والقيااس أن لا يجوز موقوف سوس وسوسى الرخسى بين الأب والوصي
 في قضاء دينهما فقال لا يرى أنها لم يملكها قضاء دينهما من ماله فلم يجز رهنها بفعل الرهن المسئلة وابتين أن لا يجوز
 دفع ماله من مال المصبي عند شرائه لا يجوز استقرض الأب حجب حجب الوصفي من مال الأب منه لا من الوصفي اذ له بيع
 مال ولله بخلاف الوصفي فيضمن الأب قدر المودع لو هلك الرهن والوصفي ^{للمصبي} كل الرهن في الأب والوصفي ضمانا
 حل الرهن وغيره لو رهن الوصفي ماله من البتيم أو رهن مال البتيم من نفسه لم يجز وللأب جاز ذلك ولو
 استدان الوصفي الحاجة البتيم ورهن سئلا للبتيم صح أذ فيه قضاء دينه وهو يملكه ^{للمصبي} لا يصير للأب غاصبيا باخذ
 ولا اذ له اخذت بغيره ولو أخذه اخذ ليحفظ فلا يضمن إلا إذا تلفه بالاحتاجة ^{للمصبي} لو كان لا يبيع فلا
 وله مال فاحتاج إلى طعام وله أكله بجهته لقوله عليه السلام الأب أحق بماله وله إذا احتاج إليه بالمعروف

تتمتعنا قرون م
سین و صی التا اواض
ولوا ازمنه فنین

کون مستفصل الیہم

محمّد بن عبد الله
بن محمد بن الحسين

لدين لانها مودع
زاد على الدين واما
لانية الاية
نفسا

والخوف ان يتناوله بغيره شي لو فقير ولا اقبضته **هذا** للاب بيع عقار لا يكال ولا يثم له الاخر منه لنفقة لانه
جنس ماله لا ينبغي للقاضي ان يبيع عقار الفقير وما لا يفسد سرياً لانه النفقة وغيرها ولم يبيع سريع الفساد ولا في
النفقة ولا غيراً فممنه الى نفقة الاقارب واما بيعهم لنفقة فاجعوا على المنع في عقار ولو منعوا غير جنس حقهم
اجعوا على المنع في عقار الاب وصح للاب عند بيع منقول ابنة الكلب الغائب للنفقة لا عندهما ولا ثم كيد الاقارب
في هذا واجعوا على ان للاب بيع عقار ابنته في نفقة نفسها وذلك **شي** ان يبيع الابنة في النفقة من منقول ابنة الكلب
الغائب لا يجوز عند بيع والاب هل يملك بيعه لانه نفقة ذلك **هذا** لانه لا يملكه وتورس الوصي لانه المستحق
التركة عند بعض الفقهاء لم يجز لابطال حق غيره فلو كان الغريم واحداً صح **هذا** ركن الوصي مال يتيم بدينه استدان
عليه ثم استحل لنفع اليتيم ففعل في يد الوصي فهو على اليتيم فلم يوصى ببيع عقار لا يبيع جازاً وافق اليه بيعه فذا لانه لا
يملك الاطلافاً ماله ومنه فعله لبقاء الملك لليتيم ومنه فعله لغريمه ووجوهه ان الله تعالى قال اليتيم باستقار ماله وبيع حقه
ولو اتفق وصي القاضي مال اليتيم على اليتيم ثم استقرض وانفق عليه يطالبه بعد بلوغه وكذا للاب لو استقرض من وصي
النفق على الصبي لا يرجع عليه بعد بلوغه **هذا** استقرض لليتيم في ارضه فله ان يبيعها فله ان يبيعها في ارضه وقيل لا
يبيع هذا اذا الغاصب هو الوصي لا الصبي في زرع الوصي يزرع اليتيم واشهد عند زرعه انه استقرض بذره وارثا من
الارض لنفسه فلو خيرا لليتيم جعلت الارجره والزرع للوصي ولو كان في الزرع خيراً جعلت للزرع لليتيم كوصي شرى لنفسه
فمن يتيم اجزته لو خيراً ولاطلا ولو استقرض بذره وزرعه في ارض نفسه فالزرع للوصي وصديق اليتيم زرعه لنفسه وكذا
زرع بذره لنفسه في ارض يتيم اما زرعه بذره اليتيم في ارض اليتيم فلو خيراً لم يصدق انه زرعه لنفسه في لم يجز للوصي
اخذ ارض يتيم من ارضه لو كان البذر لليتيم ولو للوصي جازاً فيصير مستأجراً ارض اليتيم ببعض الخارج واجاز ان يبيع
ارضه من نفسه نفقة في الاول يصير بجزء من اليتيم وان لم يبيع جازاً في ارضه من ارض اليتيم ببعض الخارج واجاز ان يبيع
اخذ من ارضه في ليس للوصي في هذا الزمان اخذ مال اليتيم من ارضه ولا للقيم ان يزرع في ارض الوقف في الايمن
الوصي يحاط بما له ليس للوصي ان يحاط طعامه يطعمه ويأكل بالمحقوق ولم يجز للقاضي بيع مال اليتيم من نفسه اذا
اجاز من القاضي ما وجد الحكم ولا يجوز حكمه لنفسه وروى عن عثمان انه راى ابلا من الصدقة فاجتنبه فاقامه في العوق
فاخذ ما بقصى عن بلوغه فباع عليه عبد الرحمن وقال هل رايت عن صبي في ذلك شيئاً وكان ذلك اول شيء غيب على عثمان
في عدم جواز بيع القاضي مال اليتيم من نفسه انتهى **هذا** لا يجوز لمحمول على قولنا ما على قولنا لا ينبغي لمحمول في ذلك
موضع منه ان يبيع القاضي مال اليتيم لنفسه كشرائه الوصي لنفسه حتى تورق في ارضه فلو خيراً اجاز في لم يجز بيع القاضي
ماله من يتيم وكذا عكس **هذا** اذا القاضي الغائب ولا يقره حتى ما بين الناس واما فيما بينه وبين الله فهو كغيره اذا
التمه فيه وفيه حتى اولاده سواء واذا لم يملك البيع من اولاده فلا يملك من نفسه وكذا اتفق اليتيم من نفسه او
ابنه لا يجوز عطلاً ما شره من وصيته او باع من اليتيم وقيل وصيته فانه يجوز ولو وصيته من جهة هذا القاضي
جاز بيع القاضي مال احد اليتيمين من الآخر لا يبيع الوصي بالاجماع **هذا** جاز للاب لا للقاضي يبيع مال احد الصغير
من الآخر عند جاز للاب ذلك لا لو كلبه ولو وكل وكيلين بل لا يجزى ولو وكل للاب رجلاً يبيع ماله من طفله او بالكل
منه لم يجز الا اذا كان للاب حاضراً او قبل خلع للاب شرأ مال طفله لنفسه ببيع الغائب لا باقائه ولم يجز للوصي ولو عي
قيمة ولو باكره جاز خلا لم **شي** ان يكره الاب في جاز للوصي ذلك لو خيراً ونفسه ان ياخذ خمسة ما بين ولى من
او يبيع منه بعضه ما بين ولى خمسة عشر ودية يتي وصح له بيع عقار اليتيم بثلث قيمته ويتي بانه لا يجوز الا بضعف قيمته او
بغيره وصح للاب بيع ماله من ابنة لولم يفسد ببيع الاب مال طفله من الاجنبي بثلثة اوجه فان للاب ابا عدل او لول
الحال او فاسد في ارضه الاولين فليس له نقضه بعد بلوغه اذ للاب شفقة كالبه ولم يقرض من هذا المعنى معنى لو كان هذا

غیر

مطلع
المسح
والص

الوصف داتہ لیوٹا

۱۰۰

عنه جواز مع المال النسيم
كشراء الوصي لنفسه

الحمد لله الذي هدانا لهذا
 ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

ابيع نظراً في الوجه الثاني لم يجز بيع عقار فله نقصه بعد بلوغه ما لو احتار الا اذا كان خيراً بان باع بضعف قيمة
 اذ عارض ذلك المعنى معنى آخر فلم يكن هذا البيع نظراً وبيع من قوله جازية رواية ويوضع عنه يرد على لاء رواية
 لولا خيره بضعف قيمته وبديهي وكذا في بيع الوصي في بيع العقار كما لا بد من التمسك به جازي لوبا بعد بضعف القيمة
 والافلا وفيه صح في الوجهين بيع عقار بغير اذن في بيع بلوغه لوقال الاب ضاع عنه او انفق عليه ذلك لثقة
 مسئلة في تلك المدة صدق والوجه الثالث كما مر ولتتم عقار لا يحتاج الى نفسه فباع وصية ليتفق عنه في نفسه قالوا
 يجوز البيع ويضمن عنه لتتم لو انفق على نفسه ولو خاف الوصي ان يخذل عقار من تغلب جازي بعده وان بيعه اليتم
 عنه ولا يجوز لاحد الوصيين بيع مال اليتيم من الوصي الا هو عند ج كما لا يبيع من الاجنبي عند ولو باع مال حبيته
 بلا امر قبل للولد ابطاله وقيل لا قبل بلوغه او متاع زوجها بدويته وزعمت الفاضلية وصية ولزوجها صفراً ثم كانت
 لم تكن وصية لم تصدق على المشتري وتوقف بيعها الى بلوغ البعارة فبعوا لوصف قوماً لها وصية جازي بعدهم والابطل
 فلو شتر في المشتري ارضاً شرها لا يرجع على المرأة بطل وتو ادعى الصبي قبل بلوغه الغلام تكن وصية يبيع لوماً وثنية
 البقرة فلو يجز عن استرداد الارض يقهر المرأة على الدواية التي يقهر الفاضلية العقار يبيع وتقدم والاب او
 الوصي اذ باع عقار وصية ثم راي ان في نفسه فله ذلك لو اذ خبر للصبي ولو باع الاب ماله من ولد الابن باعها
 لولد بمجرد البيع حتى لو هلك قبل التمكن من قبضه حقيقه صكها للولد ولو شترى مال ولد لنفسه لا يرد على الابن
 حتى ينصب الثاني وكذا لو لول باخذ الابن ثم يرد على الابن يبيع بقوله بعث قتي هذا بكذا من ولدي ولا يجوز
 الى قوله قبلت وكذا الشراء ولو وصية لم يجز في الوجهين ما لم يقل قبلت ان الوصي باع مال ممتن من اجنبي فليجوز
 العبد يرجع الى العاقد وكذا لو شتره الاب لنفسه فليجوز يرجع العبد من قبل الولد الى ابيه في يدين ماله عن
 شتره لولد ولو في الوجع يرجع وبانه لا قضاء ما لم يشهد ولو ثوبا او طعاما او شهداً ثم يرجع فله ان يرجع
 لو كونه مال والافلا لوجوبها عليه ولو قفاً او ثياباً لا يلزمه رجوع وان لم يكن له مال لو شهد والافلا ولو انفق عليه الوصي
 من ماله ومال اليتيم غائب فهو منقطع الا ان يشهد انه قرض عليه او انه يرجع عنه ولو شترى له الوصي طعاماً او كسوة
 بشهادة شريه رجوع في شترى لصبيته شيئاً ومنه عنه ثم نقد رجوعه قياساً لا استحساناً ولو قال حين نقد انما نقدت لراجح
 عليه يرجع على شترى ثوبا او خافاً لولد ونقدت منه من ماله لنفسه لا يرجع الا ان يشهد انه شتره له يرجع وان لم ينفذ
 عنه حتى مات يوفى عنه من تركه لانه دين عليه ثم لا يرجع بقية الورثة على هذا الوارث لولم يشهد الميت انه شتره لولد
 ولو شترى لصبيته طعاماً ماله وللصبي مال وهو متنع استحساناً شئ لو دفع من ماله لمرأة وصية رجوع لول شتره
 وقت ادائه والارجح قياساً لا اذ اكره ديناً لمطالبة احوال فصار كيد الدين لا استحساناً لكونه في ضمن الاب
 من وصية فادى رجوع لوصي والافلا ولو ولياً غيب او وصياً رجوع مطلقاً خذ شترت لصبيها ضيعه بالها على ان يرجع فله ثمانا
 ويكون الامم شترت لنفسها لا لا يتكلم لشرائها لولد ثم يصير هبة لولد وليس لها من الضيق عنه ولول فاشترى بيتاً
 بماله لابن ابنة مع قيام ابنته واشتد على ذلك لم يجز شرها له اذ لا ولاية له عليه لانه اجنبي فنقد عليه امر القاضى
 رجلاً بان يشترى له شيئاً من مال اليتيم فشره لم يجز بخلاف بيعه مال اليتيم من غير ان يبيع احداً بشاره على وكله الوصي
 بشرائه لاليتيم لاجل الوصي لم يجز الا اذا كان الوصي حاضراً وقبل كما حقه الاب شئ حكم الوصي مع مال اليتيم و
 الشراء لليتيم من الاجل على حكم الاب والجد ويومي لهما في عقد لنفسه في طمع السلطان في مال اليتيم فاعطاه الوصي شيئاً
 من مال اليتيم لم يضمن الوصي عن دفعه بلا اعطاء ولا ضمن وللوصي ان يعطي صدقة الفل من مال اليتيم ولا يضمن
 عن اليتيم في ظاهر الدواية وكذا الاب لا يضمن عن الصفي فلو شترى من مال نفسه تباع الوصي من قبل
 بمال اليتيم على جائز وخاف ان لم يبيع ينفذ من يده فبهره من ماله لم يضمن وكذا المضارب ولو استأجر ماله بالف واخر بالف

أما القيمة
التي هي صحيح وحسن

من المهمات

نصف اماره اعلى بها
زرع اماره صفة لوط العنق
البحر ايضا في البحر ارضه دانه

بسم الله الرحمن الرحيم

الموسى متبرع على
الغنى العيسى
موسى بالعلم

c

احسان لا یرحمہ کوئی انسان

وما لم

صحیح الخط سائن

المجلد
العدد
١٥/٩

من المہمت

هو احوال الوفاي ما له
صفحه ١٠٠

الزُّبَيْرُ وَالْوَحْشِيُّ مَا مَوْرَدُ
بَعْضِهِ عَلَى أَحْسَنِ الْوُجُوْدِ

افسران کے کسی عہدہ کی

المؤمن بالله
والمؤمن بالله
والمؤمن بالله

غفره

بأنه لا يملك إلا ما له إجماعاً، الوكيل بالم
أمره عن السلم أو هبة قبل قبضه وإقاله أو احتمال بدفعه وضمنه عند معا ولم يحن عند بيع أو غيره وكل البيع
لو فحل ذلك بالثمن وأجمعوا على أن الثمن لو غيب فوهبه الوكيل من المشتري قبل قبضه لم يجر ذلك النقد
بعد قبضه بما ناله السلم وأجمعوا على أنه لو قبض السلم رتبة أو الثمن فوكل ببيع أو إيراد المشتري أو شري
يا بثن شيئاً من المشتري أو صا لم يصرح **بصرف** الوكيل بالبيع لو قبض زيوفاً وجوزها مع عليه وضمنه
لو كلفه مثل دراهمه لو علم وقت قبضه وإلا إجماعاً **ع** ولو للمشتري دين على موكله البيع بصيرة قصاصاً
بالثمن ولو علم وكيله فكذا عند دم فضله الوكيل لموكله مثله ولو عليها فالتقصا من دين الموكل ولو احتمال
الوكيل صحه عند معا سوا كان المحتال عليه أم لا من الخيل أو دونه **شي** الوصي أخذ كغيره ورثه من دين
الميت لا أنه يوفى وله أن يره من مال اليتيم بدنه على الميت رجل فبين عن ميتة دينه يأمر وصيته
فأداه يرجع في مال الميت لا الوصي إذ ضمن عنه لا عن الوصي إلا أنه يجوز أن في مال الميت ولو كان
الأمور خليطاً للوصي استحسنت أن يرجع في مال الوصي ولو قال الوصي لرجل اضم أنا وأنت علف
الميت الذي أوصى إلى دينه فضمناه على أن كل منهما كفيل عن الآخر بأربع فلو أداه الوصي رجع في مال الميت
بنصفه وعلى شريكه بنصفه فيرجع شريكه في مال الميت رجل أنفق على بعض الورثة ثم قال أنفقت بأمر الوصي
فأقره الوصي صدق لو كان من أنفق عليه صغيراً **أوصى** بتصدق الف درهم ليس للوصي بتصدق قيمته
دنانير وليس صدق الدنانير وكذا هذا الثوب ليس للوصي أن يمسكه للورثة ويتصدق بقيمته ولو أوصى
بهذا الثوب فلو باعه الوصي وتصدق بثمنه استحسنت ذلك كما لو قال لتصدقوا بثلاث مائتي وكذلك
هذا الثمن وهذا الدرهم البيع والتصدق بالثمن لا الإبقاء للورثة والتصدق بالقيمة وفي هذا ألف
لو أبقاها للورثة وتصدق بالثمن سواء من مال الميت جاز ولو نذر بتصدق على هذا الفقير أو على فقراء
مكة فتصدق على غيرهم صحه ولو قال لرجل لتصدق بهذا المال على فقراء مكة فتصدق على فقراء غير مكة صحه ولو
أوصى لفقراءها بكذا فاعطى الوصي فقراً وغيره جاز عند سمي وقال تم يضمن هو المصنف رب يمكن أخيراً الدين و
تأجيله وإقالته وحواله وإبراءه وخطأه ويعني حصته رب المال لو خطأه وأخر أو قبضه فان لم يكن فيه **دع**
صح حظه في حصته وكذلك إذا كان من أمور القارة وقد فرق فيها وتأخرت المال لم يجر عند **ع** وعند
صح في حصته ومداً خلافاً في دين بين اثنين آخر أحدهما وإذا كانا شريكين في فلو آخر متولى العقد
صح ولو آخر الآخر فلو قال كل منهما لصاحبها عمل برأيل صحه تأخير ولو لم يقل لم يجر عند **ع** مطلقاً وعند معا صحه في نصيب
لا في نصيب شريكه فلو كانت جارية بين اثنين باعها أحدهما بأذن شريكه ثم خطأ أحدهما من الثمن أو آخر
فلو كان يابياً صحه إذ يضمن حصته شريكه وعند سمي لم يبعه في حصته شريكه إذا من لم يبع فصح حظه في حصته
لا في حق الآخر ولم يبعه تأخير أصلاً عند **ع** وعند معا كخطأه كل الحاق وشريكه العنان وأخذ الآخر شريك
العنان إذا أخر خلاصاً من عليه لأنه من القارة وأما الشريك الخاص فالتأخير بيعه بالوكالة في حكم الوكيل
في حق شريكه والفقن الماذون صحه تأخير وإقالته وحواله وحكم بقدر الويب وحظه بلا عيب لم يحن
بما ناله المكاتب **في بيع** الوكيل فمن لا يقبل ثمنه له بأكثر من قيمته صحه وفاقاً لأبي حنيفة والفقن وفاقاً
ولو يبيع صحه عند معا لا عند **ع** ولو بقيت فصح فيه روايتان وعليه بيع المصنف منه وشراؤه منه **لأنه**
لو بقيت يكون عند **ع** باتفاق الروايات عنه ببيع الوكيل من نفسه أو طفله أو فقه له غير مليون لم يجر ولو لم
لو كلفه أو لجاناً ضمه ولو أوصى ببيع من أبوه أو ولده أو زوجته أو زوجة بان كان الوكيل من

تغییر

والله ذو النور العظيم
بشئ منها

خطه و تا خرد و قبضه اذ یک
لورج باز قبضه و بجز خطه
2 صفحه 4

بفتح الی نصیب لانی نصیب شریک ۴۴

وتمن لا تقبل شهادته له لو اجازها زوجه الوصي كصفاء بقبولها لو باع القيم مال الوقف او اجره من
لا تقبل شهادته لم يجز عند ج وكذا الوقف وقيل الوصي كصفاء بقبولها لو باع القيم مال الوقف او اجره من
ابنه البالغ او ابنته لم يجز عند ج وكذا الوصي الا بائنه من اجازها لملك كبيع الوصي بقبولها لو باع القيم مال الوقف او اجره من
الميتيم مع عند ج وكذا المتول اجاز من نفسه لو باع القيم مال الوقف او اجره من نفسه ولو باع الوصي من نفسه ولو باع الوصي
الوكيل بيع وشراء لو اضاف العقد الى موكله لم يرجع حقوقه الى وكيله **ج** ان يترشدا في حق فلان
بالف فقال ما لك بعت متي هذا من فلان الموكل فقال وكيله قبلت لزم الوكيل اذا امر موكله ان يقبل
عن نفسه ليلزم عهده الوكيل فخالف بقوله على موكله **ع** باع الاب مال طفله ثم ادعى غيبته لا تسمع ج
هذا اذا اقرت ثمن المثل واشهد على ذلك في المثل واما اذا لم يقتر به ولم يشهد على ذلك او قال بعت ولم اعلم
الغيب او علمته ولم اعلم ان البيع لا يجوز فلو ادعى بعد ذلك يسمع وفي محل آخر اذا غلب الاب فاحشا فاحكام
ينصب قضا عن الصبي يدعي على شتره ولا تسمع دعوى الاب ولو ادعى له الاب بعد بلوغه والمشتري
انكر الغيب يحكم الحال لو لم يكن المدعي قد راعا يتبدل فيه الشراء ولا يصدق المشتري ولو اقاما بينة فثبتت
المداومة او ولي **ج** سلم مال صغير قبل قبض غيبه لا يرد له للمشتري بخلاف تسليم الصغيرين في البيع
ج الوصي ان يوكل بكل ما يجوز له ان يعمل بنفسه فلو باع قبل ان يعمل الوكيل لم يكن له ان يعمل ويوكل الوصي
بغيره وكيله وكذا لو مات الصبي ينعزل الوكيل لانه وكيله بغيره في ملك الصبي ولم يبق ملكا له وكذا لو وکل
الاب ومات ابنه ينعزل الوكيل ولو ورثه الاب ولو وکل البيعة رجلا فاجاز وصيته مع **فصل** للموكل ان ينعزل
غيبه ببيع وشراء وغير ذلك وله ان يوصي الى غيره لانه كوصي وليس له ان يقيم غيبه فانه في حياته
قوض اليه على سبيل العدم ولو احدث ارمم الوقف وصرفه وناظر الى عاثة الوقف مع لو خيل ولو اتفق عليه
من مال نفسه بوجه لو لم يشترط كوصي **ق** لو شرط ولا لا ولو عمل في الوقف باجر جار قضا على المضاربة
ويبقى بعده اذ لا يصح موجرا ومستاجرا وصح لو امر الحاكم بعمل فيه ولو اتلف المتولي ما له ثم وضع مثله في
مال الوقف لم يرد اذا الواحد لا يصح ملكا ومثلكا ولو نصب الحاكم من ياد خدمته ليدفع اليه بركي كما لو اتفق
في عمارته ولو خلط المتولي ما له بمال الوقف لم يضمن قبل قبضه ولو خلط مال الوقف بمال الوقف لم يضمن
وفاقا وكذا القاضي في القاضي لو خلط مال صبي بما له لم يضمن وكذا اسماء خلط مال صبي بمال كثر ولو باع
ضمن ويتبع ان يكون المتولي كذلك ولا يضمن الوصي بموته جهلا ولو خلطه بما له ضمن وضمن الاب بموته جهلا
فيل لا كوصي ولو وضع القاضي مال يقيم في بيته ومات جهلا ضمن لانه نودع ولو دفعه القاضي الى قوم
ثقة ولا يرد الى من دفع لم يضمن اذ الموضع غيبه وللقاضي ولاية الايداع اجر قيم دارا من الموقوف عليه
جازا ذيلك رقبتهما ولم يجز للمتولي رهون الوقف ولا لاهل المسجد ان يرموا على الحرم ان اذا سكن اقر
المثل كانت الارض مخرجة للخلعة او لا ولو اذن قيم مؤذنا ليجرم مسجد او قطع له الاجرة جعل ذلك اجرة المنزل
وهو اجر المنزل جاز وليس للمشتري ان يضمن في مال الوقف وقيل ليس للمتولي ان يبيع في المسجد
بادخانه وقيل لو فيه تكثر الجماعة فله ذلك وله ان يخذل سبط بيت الوقف حصلا لو يذير ذلك في اجرة
ولو كان المتولى اثنافا مستاجر من يكتب جناية فالاجرة يجب فيها له لا الوقف **فصل** في دفعه **ع**
لا سندانه لقرون مصالح الوقف يجوز لو امر الواقف والاقا المختار ان يدفع الى القاضي ليا يرضها **ق** الواقف
ان يدفع اليه الا اذا تقرر الحضور في تدبير بنفسه قبل بيعه بلا دفع ولو امكن **ق** ينبغي ان يكون الوصي
في الاستدانة كقول ج لو استدان الاب لطفه جاز وكذا لو اقر به عن متول بني في عصة الوقف **ق**

مطلوب
المسح
واحد

مطلوب

لا يضمن
ولا يضمن
ولا يضمن

مطلوب

له لو بني لنفسه بمال نفسه واشهدوا الا فهو للوقف بخلاف الاجنبي فانه لو بني بمال نفسه ولم يذكر شرا فهو له وقدر
في الاحتياق **ق** ولو كانت ارض متصلة ببوت المصر يرغب الناس في استيثار بيوتها ويكون غلة ذلك فوق غلة
الارض وانما كان للقيم ان يبيها بيوتها ويواجزها اذ لا تخلل هذا الوجه النفع للمفقير وقال بيع غلة المسجد
باذن الجماعة بلا اذن القاضي يجوز وقال المتقدمون الاول ان يكون باذن القاضي وقال المتأخرون الاول ان
يكون بلا اذن القاضي لخلية النفع في هذا الزمان جاز للوصي بيع مال الصغار بلا ضرر ولو عارا لولا يئسه
لا لو كبر را خضورا بلا ضرر ولو يجوز معها غير انه يقدم بيع الارض على بيع العقار وللورثة اخذ التركة لانفسهم
ودفع الدين والوصية من مالهم ولو غلبت مع بيع الارض حفظ لا العقار لا يضر ولو في بعضهم غائبا او
او كبراه مع عند ج بيع حصته كبر حاضرا ايضا وكذا بيع ما زاد على دين وصية لا عند معا وغيبة الكبر المحرقة في
مستأجرة قد رها ثم بثلثة ايام ولم يحل غيبة الاقرب في حق الترخ كلاك بل قد رها بكونها منقطعة وصح الوصي ورجع
الجره وصح وصيته وصح القاضي وصح وصيته كوصي الاب الا ان القاضي لو جعل وصية نوع يقتصر على ذلك
النوع والاب لو فعل ذلك صار وصية لا كوصي الاب والاولاد صغار وكبار فان بعضهم وترك ابنا صغيرا فوصي
ابنه وصي لهم مع بيعه عليه كما مع ابنته في غير العقار ولو لم يكن الميت وصي فلا يبره وهو الجدي بيع الوصي والشرار
الا انه لو باع التركة لدين او وصية لم يجز بخلاف وصي الاب وصيته لو عدا كافي لا ينبغي للقاضي ان يعزله
فلو عزله قيل ينعزل اقول العجيج عندي انه لا ينعزل لانه كوصي وهو اشق بنفسه من القاضي فكيف يعزله
وينبغي ان يقتصر لنفسه وقضاة الزمان قاله ولو كان فيا لا على ابيوز له وعدا غيرة في يقيم اليه كافي وانه لا ينعزل
تبدل الوصي ولا القيم الا اذا خان بقره وذكر ان الورثة لو كبر را وصغارا ومن الكبار غيب وخضورا فلا يبيع
مطلقا عند ج للنظر اذ بيع الحصه شرا يضر لقله ثمنه وجعل كل فري كثره ج لو كبر را غيبا فلو وصي اجاز
منعوله كبيحه وله ايضا اجازة عقارهم ولو لم يمت ودعته عند رجل فاقضها او وهبها باسم الوصي ضمن الموضع
لا الوصي اذ لا يملكه الوصي فبطل امر وجوده كعدمه ولو امر بدفعها الى رجل فرفضها لم يضمن اذ الوصي قبضها
فله توكيل غيبه فقبضه كقبضه **ق** بيع اب وصي ومضارب مع يبر الغيب لابن جشبه وذكر انها لا يبيع في
مستلبي اجازها انه لو باع في مرض موته وثايتها رت المال لو باع مال المضاربة قبل ظهور الذبح وما يبل يخطي
فيها الناحي عند ج لا عند معا منها الوكيل بشرأ شي بعينه والوكيل بيع مطلق وصح وقن اذن في كتاب
وسيله لا يبيع فيها البس عند ج خلافا لها وصح ما اذا باع من قيمته المادون المديون بيسر الغيب بنفسه البيع
عند ج خلافا لها ولو وكله بشرأ شي بعينه ولم يسم غنا ففحق بيسر الغيب ولو غيبه او سمي غنا قبل بيع البس
وقيل لا وذكره لو وكل بشرأ ثوب هو وكي لم يسم غنا فهو لغنا امين ولو سمعاه فواد لم يلزم الامر وكذا لو غيب
المسي الا اذا وصف له صفة فشرى تلك الصفة باقل من المسمى فذبحا امين من يحمل البس الا في مثل مسائل
اجرها وكيل باع من غن نفسه او تمن لا تقبل شهادته له قيل جاز بقد قيمته عند ج وقيل لا التا تية ر المال
باع مال المضاربة التا كنه الخاص صمن مع يمينه ثم طر قيمته اكثر من ثمنه فله اكل اخرا المصوب التابعة
او وصي بثلث ما له فباع الوصي في مرض موته شرا بيسر الغيب فانه يدخل في ثلث المال الخامسة مريض مستوف
بدين يفسخ او يقيم المشتري تمام القيمة في السادة بيع المدين من وارثه ولو باع وارثه مع من مودنه رين
او شرى منه بيمينه او بيسر الغيب لم يجز عند ج وذكر ان الخلاف في القيمة واما بيسر الغيب فلا يجوز اجاعا لانه
كوصية فلم يجز وان قلنا وصي الميت لو عقده وارث الميت بمثل القيمة ففان هذا الخلاف في الجوز بدين لم يجز بغير
نفسه ففحق المشتري ان اكره او فسخه وانما اصل ان وكيل البيع مع عند ج وتوفى غيبه لا عند معا الا بيسر

الوقف

لا ينعزل
ولا يضمن
ولا يضمن

يعني فيها الغيب ان يبيع

من الامانة

[illegible]

مطلب
غبن فاحش

منایح الخطوط

المجلد
وال

نہیں

يستطيع

من المهمات

نه لونغه لاجهر ربه الولى على العول
فليس الاجتنى ولا نية اسهل من
المرکه خلاف التورثه

فمنه واداء فتمت الى الآخر
بسم الله ذلك من حق الورثة

۱۷

فقد قبضه لولم يكن الميت

من المہمات

5

يقع على المدعي او على مودع القاضى انما اخوها لابل و ايم لا يقبل اذ لم يتم بينه على النكاح فليس يخصص مودع
و مودع القاضى كذا من فلا خصم فينتصب القاضى وصيا ليقضوا البينة عليه ولو اقاموا بينة على اخوانها
عليك كذا او نحو اخوها لابل و ايم و وارثها فللقاضى دفع المال اليهم اذ ثبت و انهم عند القاضى ومن اراد
اثبات نكاح امراته ماتت ليعود دعوى التركة فليدفع على رجل ان لفلانة عليك كذا وهي ماتت وكانت امرأتى الي
موتها فادفع الى نصيبى من الدين فلو برهن عليه ثبت نكاحه شاك بربرار دعوى ميراث كذا ونسب خوك كذا
مدعى نسب را منكر شدة وجواب مال نداد نه باقوا و نه باقوا مدعى كواه اورد بر نسب رست بود يان اجاب
فمن قال نسب و ارثه ثم ادعى انه وارثه و من الجهة معه اذ التناقص في النسب لا يمنع صحة الدعوى ولو ادعى بون
العلم لم يصح ما لم يذكر اسم الجدة امراة او لادى اختصوا التركة سواء اتم ادعت المهر عليهم لو قضت الزيادة لآل
المهر سقط اذا احدث عوضا عنه ولو صالح احد الورثة من التركة على شئ ما دعى عقار لآل و ذهبه في حال
صحته و سلمه الى يبيع لم ينفذ على العقار وقت الصلح لا لونه و قسمت التركة بين ذكور و انثى على السوية يصح
لطرفي المحبة لا لارث لغير المشرع من ادعى بعض الورثة ديناً على مورثه بعد القسمة يسمع ولو لم يكن القسمة ابرار
عنه الدين كذا في عين من التركة حيث لا يسمع و عواه **قوله** قال بئسمة و بناءة اختصوا التركة بالسوية قبل الملامح
نقض القسمة اذ قوله اختصوا البعاض لهم لبنات يبعث ماله و قسمة البنين بالسوية اجاز لك الوصية فتوزع
قوله قال احد الورثة برئت من تركة ابى يبرار الغرماء عن الدين فقد رجعت لان ميراث ابرار عن الغرماء بقدر حصص
فيهم ولو كانت التركة عينا لم يصح ولو ضمن احد من شركائهم بقية الورثة و برى من التركة و فيها ديون على التركة
لو اراد البراة من حصص الدين مع الاوراد عليك حصص من الورثة لتمثل الدين من لا عليه و ذكره لوقال وارث
تركت حتى لا يبطل حقه اذ الحكم لا يبطل بالترك و ان يطل به حتى ان احدا الخاضعين لوقال قبل القسمة تركت
حتى يبطل حقه و كذا لوقال الميراث تركت حتى في حسن الوصية بطل **قوله** لو صالح احد الورثة الباقي من تركته على ميراث
و امتعه و حيوان و المودع لا يدرى ما موى و لكن جميعها لا الميراثا عليه جاز عندنا خلافا للشافعي شارح ان
الابراة عن المحقوق الميراثا حان عندنا لا العند و لو كانت التركة مجهولة لا تدرى ما موى لم يجز الصلح عن كمال و ذكر
لاحتمال البراوة او فيها دين فيكون لكامل الدين من لا عليه و قيل مع هذا الصلح لا احتمال كون التركة من ضمن بدل
الصلح و ان لا يكون و لو جسد كقول ان يكون اكثر او اقل فيكون بشبهة الشبهة و من غير حجة و لو صالح الورثة بينهم
ثم ظهر على الميت دين فلو صالح على مقدار معلوم من ماله و اعطوه ذلك من ماله لم تكن للورثة سبيل عليه اذ
ما في ذلك من التركة بل من ماله فلو اعطوه من التركة فله المدعى اخذ من ذلك لتقديم حقه على الارث
لا لظاهر بعد صلحهم من ليست او عين له هل يدخل تحت الصلح او لا لارادوا بوجع قبيل لكل منهما وجه و عدم دخوله
اشبه فلو دخل تحت ما ظهر فلو كان ما ظهر عينا لا يوجب هذا الصلح و لو دينا فلو استثنى الدين من الصلح جاز
الصلح و لا يتم حتى ولو تجدد النكاح لارادوا فصالحوا على اقل من حقه جاز و لا يطيب للورثة لو علموا و ان اقامت بينة
انها امراته يبطل الصلح ولو انكف احد من جميع التركة و من غير تقديم صالح الباقيين على تقديم مؤجل حقه و ان يقدم
لا يجوز عندنا اذ يجوز من وجه و عندنا يجوز اذ يجوز من وجهين و يستدل من وجه و لو صالح الورثة بعضهم من التركة
عينها و غيرها و كتب في الوثقة صالحا من التركة غير الدين و جاز لك نصيبك من الدين مع ان الكل مشترك في الدين
و ليس لهم ان يتركوا فيها اعطى و لو تولى ما على الغرم و ميراث من ثلثه اوجبه اما صلح عن عين و صلح او عين
و دين جميعا او عمل بعض المال على الدين و البعض صلحا عن العين و صلح مع الاوهمما جازا القليل الذي
ممن لا عليه فلو عن العين و عمل نصيبه عن الدين مع و قصده لهذا ان لا يرجع بما ادى لو توكل ما على الخصم ولو كان

مسألة
اثبات نكاح امراته
ماتت

مسألة
بكره و كذا
في انساب بنو
التم

مسألة
لا يبطل حقه حتى

ابراة الميراث
جاز عندنا

مسألة
دفع الخراج و غيره

قوله او يبرر

قوله او يبرر

الدين مشتركاً استشهد به المصلحة المسئلة الاخرى و من ان احدا الميراثين في دين مشترك ولو ضمن نصيبه
لم يحن و ما ادى حكم هذا الغنائم يردح فيه خلاف ما ادى به نصيب صاحبه من الدين عن الغرم من غير شك في ضمان فانه
لا يرجع و لو تولى نصيبه على الغرم و لو دفع الغرم حصصا او ديناً او ديناً و سلم الاخرى لم تولى نصيبه فله ان يرجع
و ينزل صاحبه فيما قبض من ادى و قيمته او وارثه او جدي عن الميت تبرعا دينه لرجل لا يشاركه سائر
الغرماء فان خرج للميت دين او مال ثبت ركن الغرماء الوارث فيما خرج **قوله** ان الورثة لو ارادوا ان يصلحوا ارضية
من التركة على ان يكون الدين لهم كتب ذكر الصلح على وجهه ثم كتب بعد الفراع قبل الانتهاء و قد جعل هؤلاء الورثة
لها نصيبها و موكلهم جميع مدون الدين من اموالهم بغير شرط في هذا الصلح ليجلوا و تبرعا عن هؤلاء الغرماء المملكين
فيه ولم يبق لها حق في مدون الدين و لا دعوى و تم الكتاب و كذا في الموصى له و لكن ميراثا احتياطي في جانب المواة و
الموصى له لا في جانب الورثة اذ ليس لهم الرجوع على الغرماء اذ اقصى حينهم خبر امرهم و كذا في لا وجه لهذا اذ لو شرط
عند الرجوع ان يكون لهم الدين فسد فلم يرجع عليهم على ما دفعوا و لا وجرا صلح من ان يقضوا و قد نصيبها
و لو كان يقض نصيبها من الغرماء قصاصا **قوله** ادعى ديناً التركة على احد الورثة و انكر فصالح على شئ من التركة
على انه لو لم يرض به بقيتهم فهو ضامن في كتاب خالص مع زوج بئسمة الباقية على انه ضامن مع حتى لو اخذت المهر
من زوجها فله الرجوع على الاب و وجه الميراث ان كان له قال اخذت برضا بنيت و ضمنت ميراثا ان انكرت
الاجازة و الرضا و قبضت حثك فانما ضامن فيهم هذا من حيث الحكم احتيا لا لصحة الغنائم و فيها ادعى بعض
ديناً على الميت فصالحه و بعضهم غائب فخصر ولم يحز فلو ثبت الدين بالبينه و ادى بدل الصلح من التركة بامر القاضى
مع و رجع لو من مال نفسه اذ دفع بامر القاضى بغير شرعية و الدين لو ثبت ببينه و ادى احد الورثة من مال نفسه جمع
و لو دفع من التركة بلا قضاء القاضى فلفق بين استرداد حصته و لو من مال نفسه لا يرجع على الغائب اذ لم يثبت الدين
بغير شرعية **قوله** ان الورثة غائب است و حاضر ان ثبت رايهم كذا و لو كان الخراج على ماله على ان
قبضها لهم جاز و لو على بعض التركة على ان يبقى الكل مشتركاً من الكل توقف على اجازة القاضى او قضاء
القاضى و دارين ورثة ادعى فيها رجل فصالحها على ضمة فلو شرط ان يكون له نصيب الميراث فله ذلك لو اقر
سائر الورثة و كانت شرعية نصيبه و لو انكر و ايقوم المصالح فقام المدعى فلو اقام بينته على حق الميراث اخذ
نصيبه و لو لم يردح على المدعى حصته شركا له اذ صالحه على شرط سلامة نصيبه و لم يسم فبرح بدل الصلح
في اوصى اليه يبيع فنه سائر و يبرر في الفقر او ففعله في البني القن و رجع بئسمة على الوصى يبيع على عينه بئسمة
عليه لا مال الميت و قبة باع منه و ضمة للغرماء فصالح غنمه عند مات القن قبل تسليمه يرجع بئسمة على الوصى
و مو يرجع على الغرماء ان روى بالبيع ام لا اذ باع لهم و لو اسحق القن يرجع بئسمة على الوصى و مو لا يرجع
على الغرماء الا ان امرق ببيعهم بقوله له في قن فلان هذا فانه يرجع عليهم اذ غرق الا ان يكون غنمه اكثر من بئسمة
فلا يرجع باكثر منه و لو قال له قن فلان و اقصنا لا يرجع بئسمة عليهم و لو لا دين و لكن الوصى باع القن
لورثة كبارهم جميع هذا الوجه لعنله الغرماء و لو صالحهم في الرضا في امره سحر او لا و لو
باعه القاضى للغرماء فقصاع غنمه ثم اسحق القن يرجع بئسمة على الغرماء و لو لم يامر و القاضى لا اذ باع فكان
الغرماء و لو ابيع بالغرماء و كذا عليه دين و لم يترك الاقفا فباعه و ضمة بلا امر القاضى ثم اسحق و ضاع غنمه في
ثم لا يرجع على الغرماء الا اذ قال له الغرم بئسمة و اقصن و لو كانا غنمين احدهما غائب فخصر باع الوصى
رجع بئسمة عليهما بئسمة لهما و قيمه لو باع قن و ضمة باع غنما له و لا مال سواه و طلبوا دينهم و استعدوا على الوصى
و قضاهم من حيزهم ثم اسحق من يد الميراث يرجع بئسمة على الوصى و مو يرجع على الغرماء و لو استعدوا

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله او يبرر

قوله او يبرر

16
2nd
10/9

مطلب
اقدار الدوله جايه
باوبه نفع

مطلوب
اقدار المرأة جابت
بثلاثة نفر

بالعلماء بلغة

مکتب
عمر ابو حنیفہ و ابو حنیفہ

المبیس

الفاسيد

فمنه لا يباع الا برضاه وهو قول حسن طعن بعضهم لو كان الشرط المشتري فله فسخه كمنه لا يباع الا برضاه
ولو لم يباع فليس يبيع فسخه كذلك وفي قولنا في البيع المفسد لكل منهما فسخه كمنه لا يباع الا برضاه
وقيل لو لم يفسخ احدهما وعلم به القاضى فله فسخه **س** في قوله مشتريه على باعه الفسخ البيع على وجهه وانه علم
ببيع او هبة او صدقة او عارية او وصية اذ لا يوجب عليه فسخ الا وجهه يقع عن الواجب فليس له العوارض
والودائع وكذا لو باع عينا وكيل البايع بزمانه وسيله يري من ضمانه **فصل** في قوله عليه بوجه من الوجوه
كمنه وغيره وقوله يد المانع بزمانه ببيع موقوف بان غصب قنا فباعه من اجل ثم شراؤه غاصبه
بما قبله باع يكون فسخه للبيع الاول والزيادة المشتري لا خاصه ولا مال كله وعق ثوبا شراؤه فاسدا ولم يخطه حتى او عه
ثم باعه بزمانه من بايعه يكون فسخه اذا قبض لا قبله في لوقته ثوبا شراؤه فاسدا ولم يخطه حتى او عه
عند بايعه يضمن نقص القطع لا قيمة لو صوله الى ربه لا اقر نقصه فوقع عن الرد المستحق قال هذا التعليل
اشاره الى ان المبيع يباع فاسدا اذا نقص في المشتري لا يبطل فسخه الرد اذ لو بطل لما كان الرد مستحقا عليه
ولو باع ببيع فاسدا الى بايعه فلم يقبله فادعاه مشتريه الى مغزله ففعل لا يضمن وكذا الغصب ولو وضعه
يبيد البايع او غاصبه بين يدي مالكه فلم يقبله ففعل الى بيته ففعل وكذا لو كان الفساد في وقتها فالحال كما
من ولو خلا في الجار الى باعه فلم يقبله ففعل الى بيته ففعل وكذا لو كان الفساد في وقتها فالحال كما
اذ يصير غاصبا بغير اذ الرد يتم بوضعه وان لم يقبله فاذا حمله الى بيته بوجه غصب ثانيا ففعل ما اذا
جاءه ولم يفسخه بين يديه اذ لم يتم رده **ف** شراؤه من غير ذي اليد يضمن وسلم الفسخ اليه ثم خاصم المشتري في قوله
فاخره منه هبة او صدقة او عارية او غصب او فسخ فليس على الباق سبيل للزعم ان القبض مستحق
بجهة الشراؤه فوقع عنها اذا المشتري بجهة من جهة المشتري ولو اوقعه الموقوف بجهة الشراؤه فوقعه المشتري
سواء ان المشتري اذا وصل الى مشتريه بجهة وصوله بجهة الشراؤه وصل اليه من جهة البايع او من جهة المشتري
وسواء ان الفسخ ما ذكره الاصل اذ ذكره بوضع منه ان المشتري بجهة الى المشتري بجهة لوى اياها بجهة وصوله
مسحوقه لو وصل اليه من المشتري عليه اما اذا وصل من جهة غيره فلا حق ان المشتري فاسدا اذا وصل المشتري
من غير بايعه او باعه فوجه ذلك لاجل من البايع الاول وسيله لا يبرأ المشتري عن قيمته لم يبرأ من اصاله
الى البايع بجهة المشتري لما وصل من جهة لوى والمهر لوعينا فوجهه من غير زوجها ومنه وهبه من زوجها
والمسلم لا يرجع عليها بشئ ففسخ باعه صحتها ثم ابيع باعه ثانيا من المشتري بجهة باعه ففسخ البيع الاول
اذ الفسخ مستحق بالبيع حتى الاحكام ولو كان اثنا في صحتها بفسخه بغير الاول وكذا اذا فلو باعه فوجه
من متاجر ببيع فاسدا بفسخه الاجازة كما في البيع الصحيح **س** ففسخه ببيع الى حصاره وديار فلو اسقطا
الاجل قبل حجب او ايقظا الغلب جائزا عندنا خلا لفرقنا في وجوبه ان لو باع قنا بالف درهم وطل
خمسة ابطالا حتى لم يجد جائزا عن غصب قنا قيمته الف فرادت حتى بلغ الفين فشره غاصبه شراؤه فاسدا
فلو وصل اليه بعد الشراؤه ففعله الفان ولو لم يصل اليه حتى مات ففعله الف اذ زيادة الغصب امانة **فصل**
في قوله بزمانه ثم باعه من غيره ثم قال البايع لمن يري الكتاب بجهة من قبل ان اخبره من الاول
فسخ عقده وكذا المشتري الكتاب ففسخ البايع وقبض الكتاب يضمن للبيع الاول **س** الاجازة بفسخه بالزوط
لانها كالباع الا يري انما يقال بفسخه من كل جهته لو ثبت في البيع ثبوت الاجازة وفسخه العقد سواء كان له
في الاجازة او المدة او الاجل المحتاج عليه ويجب ارجاء المشتري في الاجازة والبيع في الاجازة والبيع في الاجازة
الاجر والاجر بالعام ما بلغ اذ المدة لما شرط على المتاجر صارت من الاجر ففسخ الاجر **س** استاجر ببيتا بغيره

سجله
المسحوق
واحد

اذا وصله

مسجله
الاجازة الثالثة

مسجله
اذا شرط
المدة على المشتري
في الاجازة
ففسخه العقد سواء كان له
الاجر والاجر بالعام ما بلغ اذ المدة لما شرط على المتاجر صارت من الاجر ففسخ الاجر

وسكنه ولم يدفع الثمن حتى هلك في يد بايعه ففسخه بالعام ما بلغ **س** ولو ارضا بغيره ففسخه ففسخه
الكل الى المتجر حتى هلك او اهلكه ففسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ
العقد كما يبيع فوجه رده من الارض ففسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ
والمالك بفسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ
في الاجازة البعدي بفسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ
دائمه يوما ليركبها ففسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ
اليه العقد وهو المصروف واستاجر ما ليركبها خارج المصروف والمستحق بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ
المصروف والزيادة بفسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ
المكان ولم يركبها لم يلزم الاجر لفسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ
عن نوع الفسخ لاجازة ولو ثبت الموقوف في المدة من الصور الى الفسخ ففسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ
امانة في الفسخ ففسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ
ذكر المتاجر اجازة فاسدة لا يملك بوجوب الدابة الى الفسخ ولا دفع الارض الى غيره من رعية سواء كان البزور
جهة او من جهة العامل في قبضه ليس للمتاجر فاسدا ان يوجه من غيره اجازة صحفة استدلالا بانه قد بيع
الى رجل ليكنه ويرقه ولا اجاله فاجازة من اجازة صحفة ففسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ
بفسخه الفاسد ولو كانت الاجازة الثانية صحفة لم يكن بفسخه الفاسد وقيل لا يملك اجازة صحفة لكن لو كان
يملك الاجازة كفا صوب وقيل يملكها بعد قبضه كفسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ
الثانية بخلاف البايع فاسدا اذ الاجازة تفسخ بفسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ
لا يفسخ وجه الشرط وكان عارية والمشتري لا يملك الاجازة ولو استاجر فاسدا وعجل الاجازة ولم يقبضه حتى مات
الموخر او مضت المدة فاراد المتاجر ان يفسخ البيت لاجل ففسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ
اوى ولو عجزوا المتاجر صحتها او فاسدا ففسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ
اشاره فلو باعه المتجر في مدين الفسخين بعد القبض بفسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ
بالبيع ومنه نظره ففسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ
منها حتى الفسخ كمنه لا يفسخ من يفسخ حتى يصل اليه الاجر لو غلبه ولا يفسخ **فصل** في فسخه بالعام ما بلغ
كالباع في الاجازة الطويلة لو فسخه احد منهما في مائة ايام بغير حضره الاخر لم يفسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ
اكثر من المدة كمنه لا يفسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ
مع الفسخ رضى او لا حضره ولا وان لم يعلم حتى مضت المدة يفسخ الباع اذ البيع تم بفسخه المدة والفسخ لم يفسخ
لان صاحبه لم يعلم **س** ففسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ
المستثناة ببلد علم الاجازة بالاجازة اذ من خارج من العقد ففعلوا استنعا لافسحا **س** ففسخه بالعام ما بلغ
اكثر من شرط علم الاجازة بالبيع عند ما وبه افسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ
فسخه المتاجر بفسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ
الموخر بفسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ
يفسخ العقد شرطه لا يفسخه العقد وقيل لا لا يقبضه العقد ففسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ
منها ففسخه عند تمام رأس الشهر ولو فسخه احد منهما بفسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ **س** ففسخه بالعام ما بلغ

سجله

سجله
الاجازة
الطويلة

سجله
الاجازة

فقط وتجب يحتاج الى ذلك القدر والصفة ووجهها قد وصفه وكما ان تسليم وجهه الى وصف واحد وجب
اشارة وتجب ان او لها صفة على حرام او دناءة او فلو لم يكن القابل للثبوت عن بيان الصفة فيجب على غيره
غلب في البلد ثانيا صفة على غيره او دناءة او فلو لم يكن القابل للثبوت عن بيان الصفة فيجب على غيره
لها ثلثة اوصاف جند وري ووسط وليس بعضها باغلب من بعض عند الناس فلا بد من بيان ثبوتها
صحة على كمال او وزني ماله مؤنة فيحتاج الى قدر وصفه وكذا الى مكان تسليمه عند كماله السلام ورايها
ثوب جلا بد من بيان درج وصفه واحل اذا الثوب لم يكن دينا الا السلام وبتوخر مؤجلا وليس هذا
يكفي ووزني اذا كوز صفة السلم والقرض فلو بين الاجل بدو حكمه الى السلم ولتوالت في القرض واما
الثوب ودين في الزمة فليس له الا السلم فلا بد من بيان صفة على حيوان ولا يجوز للابنية او الصلح
من النجاسة والحيوان لا يصلح دينا في القارة بشرى قننا فاداءه وجب واكله البائع كونه عند
فصله على درهم صحت ويكون صحتها عن بعض الثمن الذي وجب على البائع رده على زعم المشتري وتعد
رده لانك راينا بيع فصار كعقد ببيع ثوب وعند تعذر الرد للمشتري من جهة المشتري يجب الرجوع بغير
العيب اذا حبس جزء المبيع فلم يرد حصته من الثمن فنشئت ان يبيع من الثمن فصار صحتا عن درهم
فبيع حالا وموجلا فلو كان ثوبا جاز لو نذر قبل الفرق ولا فساد لانه صرفا واخران بالعيب وان كان
سواء بر يده موصوعا عتق فيه الرد واما في موضع يمكن الرد لعيب في الاقرار لا يكون صحتا عن الثمن
بل عن حق الرد فيقسط حصة في ذلك مال فيجوز كيف ما كان جاني الثمن او لاحالا او لا وكذا على كمال
او وزني بغير عتق فان كان فاضل حاز لانه في معنى الشراء بالدين وكذا لو مات الثمن عند المشتري او حو
او حبس به عيب اشبع به الرد او حتى الرجوع بعض العيب لم يبع المصلح ولو ادعت بكاح رجل فضاها
لم يجر مكره في بعض نسخ القروري وبتعريف جاز ووجهه ان يكون زنا ودية المهر وجه الاول انه لا يرد
فلو جيل به ترك الدعوى منها فوجهه فالزوج لا يعطى عوضا من الفرقه ولو لم يخل فالحال على ما كان عليه قبل
الدعوى فلا شيء لمقابلته العوض فلم يبعه وتو ادعى نكاحا دعوى فضاها جاز كماله في هذه ذكر
به هذا الصلح سواء قالت ان تبرا من نكاحها الذي ادعى او قالت اعطيتك على النكاح او على انك
بري من دعواك او على ان لا نكاح بيني وبينك وموخلع في حقه ورشوة في حقه فظن لا نكاح وتو اقام بينه
على نكاحه بعد لم يسل لانه يقرر معنى الخلع ولا يغيره فيش ادعى نكاحا امرأة آخر وانكرت فاختلعت لم يجر
اذ نكاحه لم يثبت فكيف يبع الخلع فلا يجب العود قدر روي زن ديك راد دعوى كره صحت كره نذر على ان تخلع من
المدعى لم يجر الصلح ادعت طلاقا بلنا وانكر زوجها فضاها على تبرا من الدعوى لم يبعه ورجع لما دفع في
على دعواها وكذا لو ادعت طلاقا او طلاقا اصل ادعت بطلقة باينا فضاها على مال على طلاقها
واحد باينا حاز فلو كان خلع في حقه ودفعها لظلمه في حقه فلو اقامت بينه على ذلك يبعه وشهدوا انه طلقها
لها او باينا يبعه عليه بما دفعته وحسن هذا من مبالغ الدفع والتناقض اراقا عند ما ودعته فادعت
رجلا ثم قبضها داودت لفر قبضها فقصدت منها فقلت ذميت ولا اري ايكما اصانه وقا لا لا نكاح
ما في وعائك وردناه عليك كما دفعت ولم نقصد فضاها على ثمن ثوب المتاع قصصه لتعديها بالادعاء
وجاز صلحها ولو لم يكن مالها اذ صارت بغيرها خصما ولان لها الاسترداد لو قايما فلها التضمن هلكته وانه
استعارها فقلت هلكت تحت وكذا برتها وموقعها على نفدي يمينه فضاها لم يجر وكذا لو قال المتخير
دفعها اليك ولو صلح ثم ادعى اني عليه ذلك قبل الصلح وبر من بطل الصلح والا لا وهذا كله قول من عديم صحت

سليم عليه

سليم عليه

انك

تأ

الصلح في الكل من مثله ولو انكر ربحها الا اهان وقد هلك تحت المستجير جاز الصلح وفاقا لراي ابن يبرهن
على الاغارة وانه قال قبل الصلح لعنت او بكل ربحها ومذا على فاس قول من وكذا الصلح عن ضمانه وكل
شيء اصله امانة على فاس ماضية من الودعة والعارية **ج** لهما صفت مشتركة على آخر ضمن احدهما نصيب
صاحبه لم يجر فبيع بما ادى بخلاف مالوا داه من غير ربح ضمان فانه لا يرجع عا دوى ولو تولى نصيبه على المثل
موجب ما يلزم **مسألة** صور الفضا يبيع بما دفع او قضاه على ضا فبيع كما لو ادى الكفا له فاست
و نظير لو كفل ببدل الكفا لم يبع فبيع بما ادى اذ حبه انه يجر على ذلك ضمان السابق وشبهه لو ادى من
غير سبق ضمان لا يرجع للبرعة وكذا وكيل البيع اذا ضمن الثمن لم يجر فبيع ولو ادى غير ضمان حاز ولا
يرجع ط حال لغيره بغير هذا الجواز وانما ضمان لغيره ضمانه وقبضه وانما لم يضمن اذ ضمن الثمن لا يضمن
عليه لفساد البيع ولو قال ما يبيع من درهم الى ما يبيع فانا ضامن له فباعه ثوبا بجمعه فحسبون عامه ومضنه
استهلكه ضمن حصة الثوب وقوله انا ضامن له في الف لقوله انا ضامن الثمن **مسألة** قال له ادفع الى هذا العبي
درهم تنفقها على نفسه على اني ضامن لها والعبي يجر وفعل كان ضامنا لا لوضعي بعد الدفع من كفا الف
باذن مولاه يجوز وهو اخذ الف من في الرق وبعد عتقه وكفا له الصغير لم يجر ولو باذن ابيه **مسألة** الكفا له للصبي
لم يجر قبل له ولو جرح عن المضار لا المنازع بدليل قبول الهبة والمذقة وبتعريفه فيقال لان الهبة والصدقة
يبيع بالمفعل وفعله يعتبر واما ما ساقا فلا بد من قول وقوله لم يعتبر **مسألة** لو كفل على جيل جاز الفضا لا الجمل لزم شرط
في اصل الفضا ولا بشرط الجمل في اصله بطل الجمل والفضا لا كفا له بائنا لوجب الرجوع لو كان لا يضمن
كوز اقراره على نفسه فلا يرجع على صبي يجر وكذا امره ويرجع على الفضا بعد عتقه الكفا له مال يبعه ولو انكر المظن
الحال انبتم المدعى او لا وجه له المكفول عنه في الكفا له المضاه فقه قوله ان غصبك ان ساقا فاكفلت بغيره
لا الكفا له المرسله **مسألة** قال لا أثر أسكك هذا الطريق فان اخذ ما كان فانا ضامن فخذ ما لم يجر الفضا والمضون
عنه مجهول **مسألة** قال ما ذابك على الناس او على اخي من الناس فعلى لا يبعه لهما له المضون عنه وكذا لو قال
لناس او لاحد من الناس عليك فعلى لم يبعه لهما له المضون عنه وكذا ان استهلكك الى احد **مسألة** لو قال لو غصب
فلان ما كنت او احرق من مولد القوم فانا ضامن فخذ ما كان فانا ضامن فخذ ما لم يجر الفضا والمضون
او اتلف ما كنت سبيع فانا ضامن لا يبعه من سفين خراجة ولو ابدت وسعته جاز **مسألة** قال القوم باعناهم موجه
شمارا اذ فلان ما يدبر من لاشي عليه بهذا الفضا **مسألة** لو كان له المضون او مضافا الى سبي
مضون وقد ورع على الايثار والمضون له والمضون عنه معلومان جازع ولا فلا ومدة كفا له بدين او بغير
مضون كغصب وهو بدل خلع في يد المرأة ومهر في يد الزوج وما اشبهه والكفا له عتق في يد بائنه مستتير
يبيع ما دام قائما فاذا هلك بطلت وكذا بتسليم الامانة جاز ما دامت الامانة فائمة فاذا هلك بطلت والمضون
الى سبي مضون نحو ما اذا قال ما ذابك على فلان او قال ما ثبت لك على فلان فعلى او ضمني ما باعم او ارضه
او استهلكه من ماله او ما حقني على فلان خرد يبعه ولو لم يكن الفضا ثابتا في الحال فباخذ ما يجمع ما قضى له
اذا قال ما قضى او ما ثبت له بغير قضاء لا ما خذ من الكفيل لانه انما كفل لمضني ولو قال ما باوت فلانا فعلى
يجمع ما ثبت له بائنا ببيعة مجرد من الكفا له بائنه وكذا لو كان الذي اوكلى ولو كان ما ان اوقى او
اذا كان كفيلا في المنة الاولى فقط لا فيما يبعه ولو قال ما بعث فلانا من شيء فعلى فاسلم اليه درهم بقر او بايحه
شعرا بدينه فذا كلفه على الكفيل لا يجر لانه ان يكون مذكورا لا يبايضا حتى لو كفل بقود او كلف لم يجر وكذا الكفا له بائنه
بنفسه والحيطة بنفسه والقصاص بنفسه ولو لم يشرط عليه بنفسه كوز الكفا له ويرجع اذا عمل على الاصيل باجر مثله

الكفا

الكفا

الكفا

الكفا

الكفا

الكفا

ساند الوض

المسحوق

مختار

مطالعہ فلسفہ

۱۶۰

ایک روز ان کی سہیلی

آب

لم يضمن وما في الجماع ان استقر اذن الحيوان بمضمون ليس هذا اذ كان بدفعه حيوانه ليستملكه فينتفع
بمواعضة البقرة الاثران في ذلك ان لم يكن كماله المنفعة بحسبها وبما بالجلد بخلاف ما لو دفع البقرة لياخذ
الحمار جاز لعدم الجناح بين المنفعتين **ع** فرض ان كان جازوا يجوز في الواحد ولا في اثنين عند الاثر
لا ما زاد الا عند الاول فذا لم يكن اصله عند جاز مطلقا عند ثم للوقوع عند من جاز وزنا لا عرفا وبه يفتي
اقرض على ان يكفل فلان جاز خصر او غائب كفل والا ولو باع على ان يعطى كنفه لم يكن جاز لان يكون الكفيل محضرا ولو
لقرضه على ان يكتب له به الى بلد كذا لم يكن جاز ولو اقرضه بلا شرط وكتب له شفقة الى بلد آخر جاز عند **هـ** ولو بعت
رجلا يستقرضه فاقرضه فباعه في بيع فلو قال الرسول اقرض للمرسى من مرسله ولو قال اقرضني لمرسى لم يسل فلو
واما اصل ان التوكيل بالاقراض جاز لا بالاستقراض والرسالة بالاستقراض كوزو لو اخرج وكيل الاستقراض كما
تخرج الرسالة يبيع الوض للامور ولو خرج الوكالة بان اضاف الى نفسه بيع التوكيل له منفعته من ارضه ولو دفع له
شيئا لوفى بصيره وكلمه راجعا بدينه ولا يضمن الرهن لدفعه بامره **ز** لو بعت كتابا مع رسول الى رجل ان ابعت
الي كذا قرضا فيجبه فلان كذا فقبضه المأمور يستقرض من يمين فلان وقال دفعت الى الامور وكذا من ضمن المأمور
ولا يصدق استقرض من ثرا فاعطاه مثله بعد تغيره على القبول وكذا لو عصب قريبا فاعطاه قيمته يوم
قبضه بعد تغير السعر في ذلك البلد يجبر على القبول استقرض من ثرا فيبيع فاحضر الموضع بكلمة قال من عليه قيمة
بيعه يوم اقرضه وقال لم قيمته بيعة يوم اختمها وليس عليه ان يرجع معه الى بيع فباخذ بينه ولو اقرض ثرا في بلد
فيه البرد فيض فلقية في بلده فيه البرد فيض فليس له حبس المطلوب فلو مر بان يوفى له ليدفع به في بلد اقرضه فيه
ولو اقرض ثرا لم يجل وموته او عصب فالقيا في بلده فيه البرد فيض او اعطى روى عن من لو كان العصب قائما في
بلد يستقرضه في البلدين سواء في هذا البلد كذا او اقل طالبه بجمته مكان العصب واخذ العصب او انتظر
يملكه في محل العصب ولو لم يكن قائما في بلد اقرضه في بلد اقرضه في بلد اقرضه في بلد اقرضه في بلد اقرضه في بلد
عصبه ببلد عصبه او انتظره لياخذ في ثرا في بلد اقرضه في بلد اقرضه في بلد اقرضه في بلد اقرضه في بلد اقرضه في بلد
سواء فلما كذا اخذ مثله ويح في فضل الفخا في فضل المحاضر ولو اقرض شيئا من ثرا او كذا في بلد اقرضه في بلد
حق انقطع جبر الموضع على التاخير الى خذونه الا ان يرا ضا فيجمته وهذا الاية فلو كانت كسدت لان هذا امر
بخلاف فلو سلف قرضها فكسدت قال في عليه ثلها وقال من عليه قيمتها يوم قبضه وقال من عليه قيمتها بالقيوم اقرضها
وبه يفتي وكذا العود الى ولو عصب فلو سلف او عدا اليها فهو على هذا الخلاف ولو باع بثلث البلد لم يقبض حتى تغير
ان كان لا يرجع فسد البيع وان كان يرجع لكن نقصت قيمته لا يفسد البيع وان لم يكن له الا ذلك وعن من له نسخ
البيع نفس القيمة ولو اقرض الدرهم بخار بدينار فلقيا في بلد لا يقدري على ذلك الدرهم قال من وهو قول في
يملكه قدر الحاجة فذا باء او باءا ويكفل ولا ياخذ بجمته قبل هذا الوقيفة في بلد يرجع فيه ذلك النقد الا انه لا
فانه يؤجله كما مر وما لو لم يرجع فيه فيعزم قيمتها وكذا الوبا في الدرهم بخار بدينار في بلد لا يجد فيه ذلك النقد
وفرض البرد زنا لم يكن قبل كلفة ضمن مثله كليا ولو اختلفا في كلفة صدق المسقوض مع مئنة ولو اهلك ثرا في
سنبله ضمن قيمته وقرض اللحم وزنا جاز لا قرض خبز وقيق عند جاز وعند ما جاز وزنا لا يعد او قبل الى الثلثة
يجوز عدو الاية الزيادة عند قرض الجهد وزنا يجوز ولو استقرضه في الصيف وسلم في الشتاء بربح في قرض التوكيل
كوزا في كمال من ويعد لوى شريكه بجمته فقال للبايع اقرضني فغير ثرا وقال او قال هذا القير واخطط به كذا
اشرا ففعل قال من نصيبه فابضها وكذا عن من استقرض درهم فاناه دفعه بالدرهم فقال المسقوض انهما
في الماء فالغايا قال في المسقوض **ع** كذا الدين والسلم ولو كان هذا في ثرا او ودعة وجاء به لم يملك اليه حكم

شرعاً وصحح اذ حكم الودعة فقال القصة في الماء فتفعل يكون قابضاً فالحال كذا الأمر في الفرض والدين واسلم لمران
 يحل غيب لا الشراء والودعة وما في جنبها في فصل المتقوات في قال المتقوت وهو ثلث الفرض وربع الفرض وكان في
 بعد ما يبلغه لا يرجع على المقرض شيء ولكنه يرد له مثله ولو اقرض من صبي حتى او غيباً فاحاله ضمن عندئذ لا عند ما ولا
 قضا حتى فاقطعه لم يضمن قبل خفقه عند ما وسوا الودعة سواء ولو باع من صبي حتى فاقطعه ضمن عندئذ لا عند ما
 وعليه الودعة **صل** كما تبين في حقه على قيمته لم يجز اذ الكتابة الفاسدة ما يجب فيه القيمة فلو اذ ما يعق اذ فاسد ما
 كما في رواية الاحكام فانها مشروعة من وجه اذ الفاسد من العقد ما هو مشروع من وجه وروى وجيه فاذا انقل
 به القبض صار كال مشروع في الاحكام كفا سدا البيع وبهنا وجد القبض اذ يقع المكاتب في يده يضمن القبض الكتابة
شح في فاسد يجب الاكثر من قيمته ومن يرد له فلو يرد له اكثر من قيمته لا يعق الا باوانه لثم يرد ما راد على قيمته
 ولو قيمته اكثر يعق باوانه يرد له ويضمن تمام قيمته ولو كانت عليه ثوب ولو ستم جنبه لم ينعقد اصلاً لتعذر ارجاء
 الثوب لغش الجاهل فلو ادى ثوباً لم يعق اذ الكتابة غير مشروعة بلا بدل وسد الجاهل في البيع فانه لو باع
 ثوباً بثوب يفسد ولا يبطل حتى يملكه المشتري لفسده لان كان الحكم بالنعقد اذ البيع بعينه القن اذ البيع يعتبر فيه
 للعق لا عين المشروط وحكم الكتابة لعق العتق باوان المشروط ولا يعلق بالقيمة كما تبين فاسد فمات مولاه
 فادى البذل الى ورثته عتق استحقاقا كما تبين المسلم فتم على خي وخبر يرد على قيمته فتم وعق باوانه انجر
 ويسعى في قيمته ولم ينقص من المسمى ويزاد عليه **صل** كما تبين الى قضا او حصاد او دياس جاز استحقاقا
 ولو اجل البذل يجب قبوله ولو شرط كجار كجز لانها كان معا وضمن كبيع وما دام الحيا وفاقاً لا حرد ما لا شئت
 حكم الكتابة كبيع وحكم فاسد ان يكون لمولاه حتى الفسخ بالارض القن وللقن فسخ الجارية والفاسد
 بالارض لمولاه فصل المتقوت بياطل البيع امانة عند بعضهم اذ العقد يعتبر في القبض بان الحكم على عقد
 البعض مضنون في ضمن عقد لا عند **صل** الغن المتقوت سبع ما طل الصحح انه مضنون كفا سدا والمضنون
 فاسد ضمن مثله في المثالي وبعده في غيب كخصت وما مضن على سوم الشيء الوستي فنه بما مل الفاسد
 ضمن في المثالي مثله في عين بعينه والقرض الفاسد على نفسه وضمن مثله اذ قيمته كبيع فسد مشروعة
 ما تجب بر من فسد ضمن باقل من قيمته ومن الدين كصحة وقيل لا ضمن وما يقضي بياطله لا يقضي بالماجر
 وبما نه مشروعة وما مضن على سوم الرهن ضمن ما مل من قيمته ومن الدين وقيل ضمن ببعته كما يقضي بجم البيع **صل**
 ومن قضا لقرضه فذلك القن قبل اقرضه عليه الا ان اذا مضن حكم الرهن له حكم الزمن ولو قال اقرضني
 وخذ من الرهن ولم يستقر الفرض فاحذا الرهن وهكذا في مضن قعة الرهن لا سطل بالفسخ قبل رد
 مضن ما قل من قيمته ومن الدين ولكن يضمن جبه بعد الفسخ **صل** لو اخذ من السلم رهنه بالسلم فانه ما مله
 متوفياً بهلاكه ولو فاسد السلم فذلك في يدر السلم ومثل طعام واحداً في ماله اذ حقه بعد الفسخ
 ماله ثم رهن به عليه ثم شرى البزور ارم ثم هلك الرهن فجا المرقن رد الطعام على الراهن **صل** عده
 دينه تبرعاً فذلك الراهن فله بيع اخذ ما دفع الرهن في يدر رهنه بعد افاء دينه مضنون بعد الهبة ولا رهن
 امانة استحقاقاً لحاقاً فلو هلك في يد رهنه جبه لهلك امانة بخلاف ما بعد ائانه دينه والوجه في جميع
 بالاجماع وبعد احواله مضنون حتى لو احواله بدنيه فذلك الرهن ضمن قياساً واستحقاقاً ولو اراد الراهن
 بعد احواله ان ماخذ الرهن قيل له ذلك وقيل لا ولو تصادقا بعد هلاك الرهن ان لا دين عليه فالمرقن
 يرد قدر الدين على راسه ولو تصادقا قبل هلاكه قيل لهلك امانة وقيل لا كذا العود في رهن عينا آخر
 مكان الرهن الاول ثم هلك الاول فذلك الرهن بدنيه امانة **صل** ما مضن على سوم القرض ضمن على سوم كقبض على

المقبوض ما بالبيع
المانعة عند القبض

مکتبہ اسلامیہ

حقيقته عندله معوض على سوم البيع الا ان في البيع بغير القيمة والتملك الرهن عسا ومن الرهن في
 ما مضى له من فاسد فمن سبعة مائة رواته ٢ رواته ٢ وكذا الصدقة الفاسدة بغير القيمة
 الا ان كان الرهن فاسداً فغيره من غير القيمة على المتاجرة والتملك الرهن عسا ومن الرهن في
 جهة التملك فمن كل ما قبض لا جهة التملك لم يقض في فاسد الشركة والمعارضة والاجارة لم يقض
 في دفع ثوبا الى رجل لبيعته على ان ما زاد على كذا فوله هذه اجارة فاسدة ويقضى الثوب لو منع
 ان يملك الثوب بالاجرة اختلف فيه العلماء فلو اصطالح على شيء كان حشداً اثبتت على حاله من شيء في
 المتاجرة من فضل الضمانات من فضولها **فصل** في الاجارة الفاسدة الموجهة لغيره ما قبضه من الاجارة
 والمجوس في يد الاجير الذي له العمل في العين كما يكره خياط وقصار لم يقض لو هلك اذ جبه الاجرة
 فلو مضى من يد من لم يقض عنده ولا اجرة له لكان المحقق عليه قبل تسليمه وعند من يقضى فاما ان
 ختمه لوشاء فمضته بمولاه ولا اجرة له ولا اجرة لغيره ولا اجرة له ولا اجرة لغيره من غير جبه سقط
 الاجرة ولم يقض عنده ومن لا اشد له العمل كحال جيب العين وبيع او سمسار جيب الفتي الاجرة هلك
 اما ان لو جيبه بامر مالكه وعليه الاجرة ولو جيبه بلا امره من غير اذ ليس له حصة في حصة المالك فان
 شاء فمضته بمولاه ولا اجرة له ولا اجرة لغيره ولا اجرة له ولا اجرة لغيره وكل اجرة ليس له العمل ان
 من غير جبه ومضته لم يسطر الاجرة خلاف الاجرة الذي له العمل ان اذا هلك بلا جبه حيث سقط الاجرة
 اذا لا تضره من المحقق عليه وقد هلك قبل تسليمه خلاف ما لا اشد له ذلك المحقق من المتاجرة بعد فسخ الاجرة
 الاستيفاء والاجرة المحجلة لا يقض ولا سقط شيء من الاجرة سواء اجازت الاجارة اولاً والحق في
 الاقالة مضون بالثمن فلو كبل الشراء له حسن المسع لثمن دفعه من ماله وقبل جبه له كمال مال موكله
 وبعد جبه له كمال مضوناً مما ان الرهن عند من وصمان الفصيص عند زعم وصمان المسع عند من كمال
 منه فله جبه ثمنه مضطراً له كذا في هذه وفيها والمعلق اذا اتفق على اللقطة باذن القاضي جاز
 صاحبها فله جبهها ليقضى في النفقة وكذا اذا اتفق وجعله فله قبل جبه لم سقط النفقة والجعل
 ولو هلك بعد لم يقض وتسقط الجعل والنفقة اذ نصيبه كرم من المسع بخلاف البايع لو هلك بعد
 المشتري من اكلها له كمال النفقة لا بالنقص ولو كان اكلها لم يملك له بالنقص وكذا لو دخل على
 طهر البيع وبلغ من جمع الثمن وقبل في **فصل** ما مضى على سوم البكاح ممن عني لوصف امه غير لغيره
 ما دون مولاه مملكت في يد من عني فمضته والمهر قبل تسليمه فمن وكذا اكد الجعل في المرأة بغيره وكذا في
 يعني لو تزوجها على عيني او خالها فمضته قبل فمضته بالرهن مثله في المثالي وقعة في العيني والمضون حكم الامانة
 من جهة الفاصب او حكم الهبة منه او حكم الشراء او الوضعة او الاجارة او الصدقة او الرهن مضون على
 القاض فاقاضها القاض هل يدفع على الفاصب لا يدفع الموصون له والمصدق عليه والمضون يدفع
 المتاجرة والموصون والمهر من بالقيمة ولا دفع المشتري بالنقص ولا دفع السارق من الفاصب ولا غاصب الفاصب
 وكذا ان الموصون والمهر من والمتاجرة اذا لم يعلوا بالفاصل لا يعلوا له ولا يعلوا له بالفاصل
الفصل في احدى الثلثين في سبيل التوبة واحكامهم ما اعلم ان المتاجرة ينقسم قسمين
 سابع يحمل القيمة كنفق الدار ونصف البيت الكبير ونحوه لا يحتملها كنفق في رعي وجام ونوب وبيت
 صغير فاصل منها حرقا واحرقه من القاض لاجرة اكلها لثمنه على القيمة بطلب للاجر فهو من المتاجرة
 ولو لم يجر فهو من الثمن اذ اجرة القبول والقبول انما يبيع ان يبيع واخارته واخارته

مطلوب

مطلوب
عقبوس في يد الاجرة

مطلوب
بيان اللقطة

انكر

وهبته وصدره ووقفه واما يبعه فقسماً في تحمل القيمة او الاكل قسم على وجهين اما ان يبيع من اجبتي
 او من شريكه فالوجه الاول هو البيع من اجبتي على صنفين اما ان كان الكل له فباع نصفه او كذا
 الثمن فباع احدهما نصيبه فالبيع جاز في المواضع كلها كذا **فصل** في شئ من يبيع من باع احدهما
 مثلاً وقد جعل او ان يقطع اشجاراً حتى لا يضره القطع فان الشراطين ربي ان يقطع اذا ضره ربي
 القيمة شئ من يبيع ثلثه باع احدهما حظه من احدهما شريكه لم يجر ولو باع احدهما جاز في باع حظه من الشئ
 بلا اذن شريكه بغير ارض فلو بلغ اشجاراً او ان يقطع جاز البيع اذ المشتري لا يضره بالقيمة ولو لم يضره
 تضره بالقيمة ياتله الذئب بين اثنين في رعي رخت مشاع خريد او بغيره من راد او بغيره من
 له اكد شرط قراره بغيره موضع من شئ راد او بغيره من اجاب بود وفيه بيع عارات وبيع رختا من شئ
 في كل رواته بود **فصل** في تحمل ثمنها وعليها من او ارض من بينهما وفيها رعي فباع احدهما حظه من الكل يبيع في الجوز
 الجوز المشتري لا يجر على القطع لتمام مقام البايع **فصل** في بيعها باع احدهما بائناً من اجبتي لم يجر اذ لا يخلو
 لسان باع شرط التركة او بشرط القطع اما الاول فلا يجوز اذ فيه شرط منفعة للمشتري سوى البيع فصار
 غفلة اجارة في بيع واما الثاني فلم يجر لضره لريكه وكذا الوادعي رجل باع احدهما شيئاً ففصله على نصف هذا
 البئنا او على نصف هذا الزرع المشتري لم يجر حتى نصيب احدهما شيك من البئنا دون الارض لم يجر
 من بيع الارض مع نصف الزرع لم يجر ولو بينهما باع فشرى احدهما بلا اذن الآخر لم يجر وكذا الشئ والزرع
 ولو باع من شريكه جاز في بيع باع بائناً بلا ارض على ان يترك المشتري البئنا فسد البيع ولو ان
 يجر او ارضاً بينهما باع احدهما حظه من البئنا من غير شريكه من غير ان يكون له طريق في الارض جاز لا لو
 باع على ان يكون للمشتري طريق في الارض فكل في ص وفيها دار بينهما فباع احدهما شيئاً ففصله من جمل
 لم يجر **فصل** جاز في نصفه عند من يبيع لوباع احدهما حظه من بيت من بيت من الدار فلا يجوز ابطال بيعه وادار
 بينهما فباع احدهما نصف بيت من بينهما شيئاً لم يجر عند من يقرر شريكه في تقطيع نصيبه عليه عند القيمة
 قال اريت لوباع نصف كل بيت منها لم يقطع نصيب شريكه قال وكذا الارض ولو بينهما عشر ثياب
 مروية مما يقسم فباع احدهما نصف ثوب بعينه من رجل فان جاز في جاز وكذا الغنم وهذا الاية الدار
 الواحدة وقال من يبيع ان يكون هذا والدار رواية قوله الا يرى انه لوباع من كل ثاة نصفها من رجل
 جاز لم يقطع شريكه ان يجر لوصيبه فيها فمضته رواته تقطع نصيبه فكيف يختلفان ولو بينهما ارض وتخل
 باع احدهما نصف حقله محبته باصلها من رجل لم يجر عند من يبيع فمضته لوباع احدهما نصف الارض وفي
 نصف الحقل باصله فمضته فمضته وكذا عند من يبيع لوباع نصف الدار شيئاً لا يبيعاً فمضته لوباع احدهما نصف الارض وفي
 قال من انا اري كل هذا جاز لا ابيعني ببيع القيمة لا الذي يقع ام لا ولعلها لو وقعت لا يدخل في القيمة ضرر
 من هذا البيع ولو باع احدهما لوباع من التركة فلو باع نصيبه من كل شيء والمشتري يعلم نصيبه جاز ولو
 باع على محبة لم يجر لاحتمال ان لا يقع مديان نصيبه ومضى قوله لم يجر على البايع بكل ذلك انما نصيبه
 فيجوز انه اعلم بالصواب من هذه الروايات من بينها كذا في او في باع احدهما حظه من شريكه يجوز من
 الاجبتي لا وشوكة المال لو كانت بخلافه باختيارهما او لا فيجوز بيع احدهما حظه من شريكه لامن للاجبتي لا
 باذن شريكه ولو كانت بخلافه كارت وهبة واستبدالاً يجوز بيعه منه ومن الاجبتي بلا اذن شريكه لوباع
 نصف البئنا مع نصف الارض جاز في اجبتي او من شريكه ولو باع نصف البئنا دون الارض من اجبتي
 او من شريكه لم يجر فالواحد لو كانت البئنا على المال لو كان بغيره جاز في نصفه من اجبتي ومن شريكه اذ

ع رشتا دار من

اجبتي نصيب

البئنا

غير حق يجب قلعه وواجب القلع كملوع ولو فلعوا حقيقة جاز بيع نصفه من اجنبي ومن شريكه وكان
بيع نصف ذرع بدون ارض وهو متخذ في الزراعة فانه يجوز وفي شراء بناء الدار والحايط لا يلزم الا
بلاذخر ويؤثر المشتري بقلع البناء والحايط **قوله** دار بينهما باع احدهما نصفه ما عدا النصف البايع
نصيبه ولو باعه اجنبي بلا امرهما ينصرف الى نصيبهما فلو اجاز احدهما بيعه في نصيب الجاني وهو النصف
قوله في البيع في قول من يبيع في نصيبه فباع وكيلهما نفسه وقال هو نصف فلان جاز ولو لم يبين جاز
في نصيب شريكه لا يبين على قياسه ولم يجرى قول **قوله** في نصيبهما ولو لم يبين في الاشارة وكل احدهما
صاحبه بيع حظه من الدين فباع المأمور بنصفه ولم يبين الى النصيبين موقوفات القن بعد تسليمه قال الباق
بعت حظه من الدين في نصيبه من الارض ولو لم يعلم اذا علم المشتري اما لو لم يعلم المشتري قال ثم لم يبين
علم الباق اوله وقال سيجوز علم الباق اوله مع سعة رواية عن قال سيجوز ولو لم يبين المشتري اذ اعلم
اجمع اعلم ان جاز لو علم المشتري سواء علم بايعه او لا ولو اقصى ما لا يخفى من شرط الشفعية لو اجماع
جاز وفاقا لو علم الشفعية من شرطه ولا خلاف في الخلاف وكذا لو شرط بغيره من الارض مثل ما شرط في
المضاربة جاز لو علم المضارب كسبه ولا خلاف في الخلاف ولو وصف نصيبه من قن جاز لو علم نصيبه من قن
له ولا خلاف في ذلك ولو قال في البيع ما قام على او بعت ما جاز بوجه جاز لو علم المشتري بكم قام ولا
فلا واما ويل من المائل لو علم والمسا له وصدره الاخر دار له فباع من رجل نصفه بناء على ان الارض لم
ولو باع شيئا واحدا من اجماعه من هذا السهم قال الشافعي قال شافعي بانه يوجب الفاد اذ يبيعهم الا في
في الحرف يكون له الكد واما ان يبيع فلا والصحة عندي انه لا يفسد واما اجابة المشاع فلا فرق عنده
بين ما يحتمل القسمة وبين ما لا يحتملها في باب الكل واحد عنده ثم لو اخرج احد الشريكين نصيبه من شريكه جاز
بالاجماع في ظاهر الرواية عن في روى عنه انه لم يجرى سواء اخرج كل نصيبه من شريكه او بعضه ولو اخرج
نصيبه من اجنبي جاز عنده رواية لا رواية ولو كان كله لرجل فاجوز نصفه من اجنبي فعنده لا كور وعنده
كوز ثم عنده قبل لا يفتقر حتى لا يجب الا بالاجماع اصله وقيل بغيره فاسد في اجزائه وهو الصحيح ولو لم يكن
فاجزى من اثنين فان اجل وقال اجزى الدار بينهما جاز بالاتفاق ولو فصل بقوله نصيبه من شريكه ونصفه من
او نحو ذلك وبيع يجب ان يكون عنده على اختلاف مرقيا اذا كان كله بينهما واخرج احدهما النصف من اجنبي
سلفي لركوز رواية لا رواية والشافعي لا يفتقر الا بالاجماع في ظاهر الرواية عن في روى عنه انه لم يجرى
عنده كذا في نسخة في مختلف في استاجرة ارضها فبات احدهما انتقص الا جاز في حصة الميت وبقية
في حصة الحي وكذا لو استاجر ارجل فبات احدهما سطر في حصة الميت لا الحي وعنده سطر في الكل ولو
رضي العارث وهو كبير يبقا الا جاز ورضي به المشتري جاز ومدا على رواية في العارث بطر والشافعي
في اجزى من اثنين جاز ليقدر العقد حتى لو اخرج احدهما بالقبول لم يبعه ولو اخرج البناء بلا ارض لم يجرى
وكذا لو كان البناء ملكا والعوضه وقت فاجزى البناء لم يجرى ولو اخرج الدار وفيها بيت في اجارة الغير جاز
الا جاز في غير البيت لو كان البناء لرجل والعوضه لا فاجزى ربة البناء فبانه من الاجنبي قبل لم يجرى
ويقتى جاز ولو اخرج من ربة الوصية جاز ولو استاجر الوصية بلا بناء جاز واخيه في اجارة المشاع ان يبيع
بها الحكم او يفتقر في الكل ثم نصيبه في البعض من ارضه فيزجاعة فوكل احدهم باحارة حظه فاجزى وكيل
من جميعهم جاز ولو من احدهم لم يجرى عنده كما لو باع شريكه ولو كان المشاع في كوز في الوصية كلها
قوله ابيع المشاع جاز هـ فرفض المشاع جاز بالاتفاق عن نصيبه المشاع لم يجرى وهبه المشاع فيا لا يحتمل

مسألة
المسألة
واي

مسألة
المسألة

القسمة يجوز من شريكه ومن غيره وفيما لا يحتملها لم يجرى من شريكه ولا من اجنبي وطرق البيع لا يفسد
بالاتفاق ولو وهب الكل من اثنين فان اجل بان قال وهبه منكما لم يجرى عنده وعندهما يجوز ولو فصل
بالنصف فهو على هذا الخلاف ولو بالتلف كوز عندهم لا عندهما **قوله** وهبنا من واحد اذ اجاز اذ
سماة جملة وقبض جملة فلا يشوب ولو وهبه واحد من اثنين لم يجرى عنده وقا لا يجرى لان من هبه جملة
منهما لم يجرى لملك فلا يشوب كرهين من رجلين وله لهما هبة النصف لكل منهما ولذا لو فاعلا لا يقسم فقبل
احدهما هبة ولا ان الملك ثبت لكل في النصف فكذا التملك لانه حكمه فحقق الشريك بخلافه لانه حكمه
اجنبي وهو ثبت لكل منهما كمالا اذ لا تضيق فيه ولذا لو قضى بين احدهما لاسم من شيئا من الرمن ولو
رضي على التعيين لم يجرى عنده حتى في النصف روايتان عن سن ولو رهن عند رجلين ونه عن الا يبيع
لم يجرى وفاقا ولو وهب ثلثا تقسم فلو قسم وسلم جاز لا يبيع بالقبض وعند لا يشوب **قوله** قال لها
وهبت لكما من الدار لهما نصيبها ولذا نصيبها جاز ولو قال لهما نصيبها وهبت لك نصيبها ولهذا نصيبها لم يجرى ولو
وهبت لهما من مائة فلهما نصيبها جاز وهبة المشاع الفاسدة لا تقيد الملك ولو قبض الجملة فروى عن في وهو الصحيح
ولو وهب ذقينا في ثوب وهبنا في سمين او شيئا في لبن لم يجرى اذ الموصوب معدوم ولذا لو استخرج الفاسد
ملكه ولو طعن وسلم لم يجرى بخلاف المشاع والرق ان المشاع محل للتملك والخلاف في القبض ويؤثر بالقسمة والخلاف
ما اذا وهب لثانيه ضرع او صوف على ظهر غنم او غنلا او زعاعا في ارض او ثوبا في ثوب او ارضا فيها ثوب او زرع
وونما او دار او ظرف فيه ثوب او ارض او غنم او غنلا او زعاعا في ارض او ثوبا في ثوب او ارضا فيها ثوب او زرع
في بطن فانها لم يجرى بتسليمه بعد الولادة في الصحيح اذ لا يمكن الوقوف على الولد اذ ليس في وسعه فكلو كتحقيقه
بالخطر ويكن الوقوف على اللبن بالحب لانه وسعه وكان كذا في رهن الجملة **قوله** في التقديف بالثوب كسبه
في كل ما سطر الا انه لو وهب من اثنين ما يقبل القسمة لم يجرى عنده رواية واحدة من غير اختلاف على قوله
وعلى الصدقة اختلف المشاع على قوله فقيل لا كور وقيل فيه روايتان لا كور على رواية الاصل وكور على
رواية الجاهل الصغير وهو الصحيح كذا في روى عنه **قوله** لو تصدق بغيره ارض على محتاجين يجوز وكذا لو وهبها
لها ولو تصدق بها على غنيين او وهبها لهما لم يجرى وقا لا كور في غنيين ايضا فرق بين المجبة والصدقة في الحكم
وسوى في الاصل وقال اذا اشيع ما في فيها لتوقفها على القبض والرق ان الصدقة برادها وجه لله
وسوى احد فلا يشوب ويراد بالمجبة وجه الغني ومما اثنان وقيل سطر هو الصحيح والمجا بما ذكره الاصل الصدقة
على غنيين فقط لا الاظهر ان المسئلة روايتان في قبل جاز التصديق على غنيين لانها محل صدقة التطوع من
لا يجوز وعند سن يجوز بشرط المساواة وعند كوز في الحالين وقف المشاع جاز عند سن لا عند كوز مما كمل
القسمة فلو وقف الجاهل جاز اذ لا يحتملها ولو وقف ارضا واستثنى اشجارا لم يجرى عند سن لا كور وقف
المشاع **قوله** وقف المشاع لم يجرى عندهم وبه يفتى فلو حكم القاضي بجواز جاز وفاقا فلو طلب بعضهم
القسمة قال لا تقسم فبها يأتون وقال سن يقسم واجمعوا على ان الكل لموقوف على الارباب فارادوا القسمة
لم يجرى من ارض بينهما وقف احدهما نصيبه ثا جاز عند سن وبه اخذ شافعي ثم فرغ على قوله وقال
ولو اقسما فوقع نصيب الوافق في موضع لا يجب عليه ان يوقفه ثانيا اذ القسمة تبين الموقوف ولو اراد
التعويض عن الخلاف فوقف المقسوم ثانيا وقوله كل الارض فوق بعضها فاراد القسمة بغيره لم يجرى اذ لا يقو
القسمة رجل واحد فينصب القاضي للوقف قسما فيقام موقوف القاضي او يبيع ملكه من الارض فبقا سم
المشتري ولو وقف ارضها على المسكين او على وجه البر التي يجوز الوقف عليها وسلم ما الى قيمه جاز اذ

مسألة

مسألة

المانع

عندئذ سيقع وقت القرض لا وقت العدة لم يوجد اذا سئلوا جله وعلموا من كونه قرضاً فليس فيه شيء من
مقتضى الشئوع يقع القرض من اجازة وقف المشاع لا يشترط القرض وهو قول من ذهب الى ان الشئوع يمكن
في الشئوع وهو رفع الجواز عن القرض والشئوع فيما لا يحتمل بالقسمة لا يمنع الوقف بلا خلاف في الا
في المسجد والمقبر فانه لا يتم الشئوع ايضا عندئذ اذ بناء الشركة يمنع اكله من الله تعالى ولو وقف
فما سئل جوه منه بطل الوقف في البايه عندئذ لقران الشئوع كعبه بخلاف ما رجع الواسع في البعض او
الوارث في الثلثين بعد موت الميراث وقدر هيب او وقف في مرضه لقران الشئوع ولو استثنى جوه من لم
يبطل في البايه لعدم الشئوع وكذا اجازة في الاقداد وعلى هذا الهبة والصدقة من طرة الشئوع في المسجد
كقراية من المشاع لم يجوز من شركه ولا من غير غير احتمال القسمة او لا وطرق الشئوع كقراية وطرق باياع
العدل بعض الدين وقد كان وكذا لا يبيعه محققاً ومتوقفاً بطل الدين في البايه او كان قلباً فانكسر نصفه
فبقي له فبطل الدين من وجه وعن من ان طرة الشئوع لا يفسد الدين ولو استثنى بعضه بطل الدين
وفاقا لقران الشئوع من المشاع يفسد او يبطل اختلف فيه على حسب اختلافهم على قول في اجازة
المشاع وقد ورد في الكلام منه قدس ايضا في الدين الفاسد فلا يغيره من الدين النصف مثلاً من واحد
مقتضاه لم يجوز اما كور من من اثنين واجل بان قال رهنه منكما جاز ولو رهن عينا عند ما يدين لكل
منها جاز وكله من عند كل منهما ومن كل منهما حصته دينه منه فلو قضى احدهما دينه فكله من عند الآخر
ولو تهايا فكل منهما في نوبته كعدل في حق الآخر ولو اقرقن منها يدين له علمها رهنها واحد اجازة وهو من
بكل الدين والميراث جبه الاجل دينه كله كذا اهدى في رهن عينا عند رجلين جاز اذا لا شئوع في الدين
الا اذا قال كل منهما رهنه فكل في الجوز هذا لم يجوز من على فبطل ولا ربح او بطل في رهنها لا يقبل
الدين بغير خلقه فصار كمن يبيع وكذا رهن من ارضي بلا فخل وبيع او رهن من فخل بلا فخل فبطل في الاصل ان
الدين لو تمسكاً بغيره لم يجوز فبطله وحده وعن من ان رهن الارض بدين الشئوع جاز لان الشئوع اسم
للثابت فيكون استثناء الاستحباب على ارضها من رهن وادون بناء اذا البناء رهنه فبطل رهنها
جميع الارض وهي مشغولة بملك الارض ولو رهن من الفخل على ارضها جاز اذا من جاز وبنى لا يمنع الميراث
فيه الترتيباً لا يقبل فدخل بغيره للعقد على البيع اذ بيع الفخل بلا فخل فبطل في الاصل فبطل في الاصل
بخل في مشاع في دار حيث لا يدخل في رهن الدار بلا فخل ولا يبيعه وكذا يدخل في البيع والارطبة في رهن الارض
لا يبيعه لما حرر ويدخل البناء والغرس في رهن الارض لا يبيعه ودار وقية لما حرر ولو رهن دارا بغيره
جاز فلو استثنى بعضه فلو جاز رهن البايه اذ يترادى رهنها بغيره ولا يبطل كله رهن قباين فاستثنى
احدهما فالبايه رهن بغيره كما لو هلك ولا يفتكه الا بجميع الدين وكذا الاخرى جاز او عديداً ولو رهنها
بالف وقبضها الف فقل للميراث رهن احدهما ففعل فالبايه رهن نصف الدين وكوهلك ففعل نصف الدين
ولا يفتك الا بكل دينه في لو رهنها بالف ففعل حصته احدهما لا يخرجه حتى يقضى بالدين وحبسته
بغيره اذا قسم الدين على قيمته كذا في هدها لوسعي لكل من اعيان الدين شيئاً من المال فكل الجواب رواته
الاصل في بطله قبضه اذا ادى ما سمي له ولو رهنها بالف وهلك احدهما وقيمته اكثر من الدين يفسد حصته
من الدين الا كله وكذا دار حوت يقسم الدين على قيمة البناء وقيمة الوصية يوم القرض تنقطع حصته البناء
لا الوصية كذا بس واما غصب الشاي ففعل بغيره وقيل لا في دعوى غصب نصف الدار شاي لا بد من ان
كون جميع الدار في يد الميراث عليه اذ نصف الدار لا يكون الا يكون الدار كله في يد ولا لم يجوز اجازة نصف

مطلوب
الشئوع يقع
القبض

مطلوب
المشاع
واي

مطلوب
رهن المشاع بغيره

او

الدار شاي اذ تسليمه لا يتم ولا تسليم الكل وقيل بعضهم لا يشترط ذلك بل يدعي نصفه شاي وغصب
نصفه شاي لا يتم ولا تسليمه لا يتم ولا تسليم الكل وقيل بعضهم لا يشترط ذلك بل يدعي نصفه شاي وغصب
كل منهما نصفه شاي لا يتم ولا تسليمه لا يتم ولا تسليم الكل وقيل بعضهم لا يشترط ذلك بل يدعي نصفه شاي وغصب
وسو تعدد لا تمنع على وجه انقضاء العقد يقتضي الاستناع بملك الميراث وهو ينفذ بملكه وبملك شركه ففعل
ما بين خمسة لغرض غصب السلطان نصيب احدهم واخرجه من الشرب قال هو من الوسط وشا ركن الميراث
اصح بغيره كما كان وكذا اذ ادين ثلثة مشاعاً فغصب السلطان نصيب احدهم وقال لا يغصب الا نصيبه قال
سوينهم جميعاً كماله الشرب واما دعوى الشاي وكذا اذ ادى عليه ثلثة اسهم من عشرة اسهم من دار وكذا ان الثلثة
الاسهم في يد الميراث عليه ولم يذكر ان جميع من الدار يبيع وكذا لم ينفذ شهوده ان كل باي يبيع فدعواه والرهان
مقبولان في دينه وارضيهما اذ يبيع نصفه على احدهما يكون مدعيها الثلث اذ يبيع النصف وله ان يدعي نصف
ما يبيع اذ لو ادعى كله يكون مدعيها النصف الميراث وان لم يدع الميراث فبطل في فصل قيام اهل الحق في بعضهم
وآيا استثنى في الشاي وكذا لو استثنى بعض الدار شاي ففعل الميراث بايها رهنه راد البايه او استثنى حصته
ولو استثنى بعض مدين وكذا في فصل الاخرى في دينه في داره ثم استثنى نصفه بعينه فله رد ذلك النصف ولا يبيع
بشي من قيمة البناء ولو ادعى رهن ففعل في نصفه شاي لا يبيعه ان يكون حكمه بناء احد الشاير
في رهن الشركة ولم يقسم الارض بينهما فما وقع من البناء في غصب لم يبين لغيره مدين الاخرى في رهنه
وفي عليه فاستثنى ثلثه فله ان يرد البيع ويبيع باليمن وثالث قيمة البناء لا يبيعه ولو استثنى نصف الدار شاي
رجع بنصف قيمة البناء ولو استثنى نصفه بعينه ففعل البناء كله ولو كان البناء النصف لآخر وروى
نصف البناء ولم يبيع لغيره على البايه عت اخرى وتلقون من الفصول واحده على الفصول والصلوات على امر الرسول
الفصل الثاني في اذ تلتون في بيع الغصب والرهين والمشترا جوه في الارض المدفوعة جزاً رهنه وكذا
وقع بماله وفيه مسائل بيع الارض والتمير وما يتعلق به في ملكك بيع الغصب لوليه بئنه او كان غاصبه مدعيه له ولا
لم يجوز ظاهر الرواية وروى جواز الا ان المشتري حتى الفسخ لم يعلم بالغصب الا لعلم من شره رهنه او
مشترا له الفسخ او الترخيص الى الفراغ لو لم يعلم ولو علم ليس له الفسخ او الترخيص لوليه ففعل من استرداده
فقال اجبى لملكك يعني حتى استردته فباعه فاد اخذ من غاصبه وقيل مدينه ففعل به الغاصب ففعل المشتري
المشتري بطلاق امرائه ثلث انه يبيع قالوا لا يجوز اذ شرأ الميراث بغيره وروى عن من انه ليس حتى الفسخ والميراث
اخذوا هذه الرواية فقط باع ففعل غصبه فجاز اما لملك بغيره روى عن من لو قدر المالك على اخذ الفسخ يجوز اجازة
ولا فلا ولو اغتصبه بالزوي والقرن بالكوخه وما لملكه وغاصبه كلاماً بما بالزوي فجاز البيع ما لملكه قال لم يجوز
قال من يجوز لو علم انه حتى ولا يبطل مضافاً ومذا قوله الاخر ولو صاح غاصبه ما لملكه ففعل كذا في كذا في القيمة
فقد يبيع غاصبه ولو صاح على عرض كان كبيع من غاصبه فبطل بيع غاصبه كذا في وفيه باع ففعل ما لملكه ثم شرأ
من ماله او ورنه ثم يدين البايه على شرائه وورائه بغيره قال لم يقبل البيعة ويبطل البيع الاول في ما يجوز لو
تقدم سبب بملكه على بيعه حتى ان غاصبه لو باع غيره ففعل ماله جاز بغيره ولو شرأه غاصبه من ماله او ورنه
او ورنه لم ينفذ بغيره قيل ذلك اذ الغصب سبب الملك عند الفمان اما ليس بسبب البيع او الهبة او الارث متاخر
عن البيع جف باع ففعل غصبه ففعل ماله يوم غصبه جاز بغيره ولو غصبه ففعل يوم بيعه لم يجوز اذ ففعل
يوم ضمائه فلم يجوز بيعه قبله فقط لوصيته ماله جاز بغيره لا لشرائه من ماله اذ هذا اسكتات طريق على ماله موقوف
فبطله ولم يفسد بين قيمة وقيمة ومكدا في عامة الفنا وى حل المشتري في خياره للبايع لو خرا وبيع ثم لم يبيع

مطلوب
الشئوع يقع
القبض

مطلوب
المشاع
واي

او

باجتماع وكذا المشتري من المالك ولو فعله الغاصب ثم ضمن القيمة فله بيعه لا يعتقه وفاقا ولو فعله المشتري من
الراهن فاجاز مرقته فله بيعه وعتقه وفاقا وكذا المشتري من الوارث والقرابة مستقره ولو فعله المشتري من غاصب
ثم اجاز ماله ببيع غاصبه لم ينج بيعه المشتري وفاقا ولما عتقه فلم ينج قياسا وهو قولهم وعندنا فله استيفاء ما
لو باع المشتري من غاصبه ثم وثق ثرا ولية الا ان يري فاجاز ماله عند من الموقوف جاز ذلك لعقد خاصة لتوقف
كلها على الاجازة فاذا اجاز عقدا منها جاز ذلك خاصة فخطت لو ضمن ماله غاصبه فله بيع الاول وبطل بيع المشتري
اذ يملك الاول باث وبطل كذا موقوف وقال بعضهم ينعقد الثاني والثالث لان لما ضمن حكمة من وقت غصبه مكانه
باع يملك نفسه ثم وثق ثرا الكل ولو اجر غاصبه ثم شره من ماله فله بيع الاجازة بخلاف البيع **فقط** ولو وثقها
ثم شرها لو دخل الزوج بها فله النكاح والاول بطل دخل المشتري باث طرأ على حاله موقوف وهو محل الزوج ولو ضمن
لارعاية فيه وينبغي ان يبطل النكاح اذ ملكه الغاصب ضروري فلا يكتفى بطر النكاح كما هو غاصبه ثم ضمن لم يجر عتقه بملك المالك
فلو اذن من غاصبه جاز اذ الحاجة الى قبض جديد اذ قبض الغصب ينوب عن قبض البتة ثم لم يجر اذ ليس فيه **فقط**
لو اذن من المشتري من غاصبه ثم اجاز البيع ماله جاز عند من خلاف لزوم **فقط** لو باع ما غصب ثم شره باقل
مما باع يكون قسما للبيع الاول والزيادة للمشتري لا لغاصبه ولا لما كده مرتبة البيع الفاسد ولو استاجر رجلا
ليحفظ عنده شيئا بكذا ثم ظهر بعد ذلك ان ذلك الشيء ملك لغيره ينبغي ان لا يثبت اجره ما مضى لو اجره غاصبه ثم اجاز
ما كده المدة فعند من اجاز ما مضى قبل الاجازة لغاصبه لعقد وما بقي لما كده لا نه فنولي في حق ماله وعلى هذا
الاخلاف لو اجره ثم استحق في المدة واجاز المشتري اجاز من اجره غاصبه بشئ ومضت ثم قال ماله كنت
اجرته عقدا لا يقبل الا بيقينه ولو قال كنت امرته يقبل كذا لغيره زوجها ابوما فتا كنت اجرت عقدا لا يقبل
الا بيقينه ولو قال كنت امرته قبل ولها الارض في اجازها رضاء غصبها بملك واخرتها صدق رتب الارض ولو باع
بغيره وسلمه فملك المبيع فقال ماله كنت امرته قبل لا لوقال كنت امرته قبل حين بل في الا بيقينه ولو تبي في رضاء
غصبها فاجرته بغيره فقال رتب الارض امرته ان يثني وتوجر وقال المخرج غصبها بملك وابتعت واخرت بغيره الاخر على
قيمة الارض وقيمة البناء فخط البناء للغاصب وخط الارض لغيره **فقط** وبيع رضاء غصبه الى غيره من ارعة
فاجاز المالك فلو سئل الذرع ولم يثني فهو لملك ولا يضمن الغاصب ثمن الارض ولو ضمن الذرع وانتهى
لم يملكه الاجازة والذرع للغاصب ويتصدق به ويفضي ثمن الارض **فقط** غاصب الذي غصب لو باع ما غصب
واخذ غنه ليس للغاصب الاول اجازته ولا اخذ غنه منه اذ ليس ماله فله بيعه فله بيعه فله بيعه فله بيعه فله بيعه
براه برة على الغاصب الاول وكذا برة قيمته عليه ولو يملكه في القيمة كمين وحكم العين مكذا فله بيعه
رهنه ومثاخر ومثاخر مزارعة العين يتوقف على اجازة المرفقين ومثاخر ومثاخر مزارعة وتوقفي الاجازة والمثاخر
واذا في الدين لزمه التسليم الى المشتري من يفتي بان بيع الرهن لم ينفذ حتى المرفقين وليس للراهن والمرفق
حق الفسخ كبيع المورج والمثاخر فسخ في ظاهر الرواية **فقط** فله بيعه فله بيعه فله بيعه فله بيعه فله بيعه
يخبر المشتري ولو علم بما به عند من كاسحتي وعند من يخرجه بطل لا لما كده وظهر الرواية قوله في بيعها
لو وقف على اجازة مرقته ومثاخر في اصة الروايات الا ان مرقته يملك بيقين بيع واجازة والمثاخر يملك ايضا لا في
ظاهر الرواية وروى عن من ان المشتري لا يملكه ولا الاجازة **فقط** وفيه موضع بيع مرقته وظهر الرواية الى المشتري
رده وهو لا يملكه كبيع الرهن وروى عن من ان له القسمة والاجازة **فقط** لو لم يجر المشتري حتى انفسخت الاجازة بينهما المبيع
السبق وكذا المرفق اذا قضى دينه فله بيعه بيقين وليس للراهن ومورج ان يفسخ فلو اجاز المشتري بيعه فله بيعه فله بيعه
يلح حتى يصل اليه ماله بالبيع بلا اذن المشتري فله بيعه حتى البائع والمشتري لا في حق المشتري فله بيعه حتى المشتري

ثم باع المالك رضاء غاصبه

فقال المالك جاز فله بيعه

السبيل واحدة من الرهن وقد سئل عن رهن فخرج سبيل

ان

يجوز فسخ الرهن لو لم يجر

اذ عده

تدريج

عمل ذلك البيع ولا حاجة الى التجديد ومولاهم ولو اجاز المشتري فله بيعه حتى الكل ولا يبرع من يدين ليعمل اليه له
اذ رضاء مبيع يبيع ببيع الاجازة لا لالا لراع من يدين وعن بعضنا ان بيع وسلم واجازها المشتري بطل حتى جسمه
ولو اجاز البيع لا التسليم لا يبطل حتى جسمه **فقط** بيع المورج جاز بينهما حتى لو مضت المدة ليس للمشتري ان ياتي عن اخيه
الا اذا طالبه ببيعة بثلثه قبل مضى المدة فجز وقسم القاضي البيع فلا يبرع ببيعة المدة ولو باع الرهن ثم باع من
فله اجازة المرفق وكذا يبيع المورج جاز المشتري كذا فله الاول باع الرهن راهنه بلا رهن مرقته ثم باع من
المرفق جاز بيع من المرفق وينفق البيع الاول وكذا المورج لو باع المشتري رجلا بلا اذن المشتري ثم باع المرفق
جاز البيع من المشتري وموقوف البيع الاول وكذا ان يبيع المورج في بيعه الوفا اذا باع البائع من رجل باث بلا
اذن المشتري ثم باع من المشتري ببيعة باث فله البيع الاول وبطل الاول وهذا لان الاول موقوف وكذا باث فيبطل كذا
افتى صاحب المحيط وقال غير من المشتري ينفذ البيع وبه اذ في حق واحد من الثقة رايته رواية انه ينفذ البيع
للاول لا للثاني اذ جاز فله حقه الا في حق المشتري فله بيعه ببيعة المدة ببيعة المدة ولو اجره ثم لم يجر فله بيعه
للاول فلو ابطله بطل بطل الاجازة يقع على المرفق وفي المرفق الاول والبيع يقع على
عين لا يملكه المشتري الا ان له حقا فاذا زال حقه فله بيعه ولو اجاز المشتري الاول للاجازة الثانية حتى تان نية
والاجرة الاول لا يملك بخلها في البيع فانه اذا اجاز فله المالك ومرفقه وبالا اجازة لا يفسخ عند الاول فلو مضت
مدة الثانية ومضى اقل من الاول فلا يملك ان ينقضي حتى يتم مده ولو سوا ينقضي المدة ان جميعا ومن المورج
جازينه وبين مرقته والمثاخر غصبه وبيع الرهن جاز في حق مرقته ايضا اذا اجاز فله رهنه ومن مكانه اذ
له حكم المبدل منه الجمل **فقط** وفيه ليس للمرفق بيع الرهن فلو باع ببيعة ماله فله اجازة رهنه رهنه ولا
ليس له ان يبطله ويعيد رهنه ولم يجر الاجازة بعد ثلثه في يده المشتري فالراهن يفتي انها مشاة فلو مضى مرقته جاز البيع
وغنه له والراهن ومن وقيل انما يجوز البيع ببيعة مرقته لو سلم الدهن الى المشتري او لاثم باع اما لو باع ثم
سلم لم يجر ببيعة بما ضمن على المشتري اذ سبب ملكه تاخر عن البيع كما باع شيئا بلا اذن ماله ثم شره من ماله لم
ينفذ البيع الاول كذا فينا الآية ظاهر الرواية قال يجوز البيع ببيعة مرقته ولم يفسخ المشتري بطل البيع
وضمانه رهنه وبيع المشتري ببيعة وكذا يصير الثمن رضاء في صور الاجازة البيع بخلاف اجازة الاجازة فان
الرهن يبطل وليس له على الاجرة سبيل في بيع الراهن او المرفق الرهن باذن المورج يخرج من ان يكون رهنه
ويكون الثمن رهنه مكان العين قبضه المشتري او لاج الثمن رهنه سوا شرط في حق الدهن ان يبيع ببيعة
او لم يشرط وعن من ان يكون رهنه لو شرط ان يبيع ببيعة ورا فلا والصحيح مولا الاول في لو باع المورج يخرج من رهنه
رهنه قيمته رهنه ولو لم يقبض الثمن على لوقال المرفق للراهن بيع الرهن من فلان فباعه الراهن من غير ان
ولو قال المشتري المورج ببيعة من فلان جاز ببيعة من غير **فقط** لو اجره مرقته بلا اذن راهنه لا يجوز فله بيعه ببيعة
المشتري فالراهن ان شاء ضمن مرقته قيمته وقت تسليمه الى المشتري فيكون رضاء ولا يبرع المرفق ما ضمن
على المشتري ولكن يبرع عليه باخر انتقام الى وقت الهلاك ولا يطيب له وان شاء ضمن المشتري فخرج ما ضمن
على المرفقين لغيره ولا يبرع الا جاز ولو استنده المرفقين صار رهنه كما كان كوضع عاذا الى الوفاق ولا جاز
لا يطيب له وكذا لو اجره راهنه بلا اذن مرقته لم يجر له ابطاله ولو اجره احد باذن الآخر او برونه اجازة
الاجازة وبطل الرهن والراهن اخرج وللعقد قبضه ولا يعود رضاء ببيعة من الاجازة ولو استاجر مرقته
جاز وبطل الرهن لوجوه القبول للاجازة فيمكك ماله لو لم يجره عن راهنه ببيعة من الاجازة وكذا لو اذن
مرقته بلا اذن راهنه لم يجر فلان رهن ابطاله ولو هلك الراهن الاول لو شاء ضمن الاول فضاء رهنه ويهلك ببيعة

فله بيعه فله بيعه فله بيعه فله بيعه فله بيعه

في الرهن من الرهن

ان

فقد حكمة في بيع من الفصول الثلاثة من بينهما ارض باع احدهما حظه من الذرع من شريكه لم يكن
 لو لم يكن مدركا لتعذر المشتري فيما لم ينفذ عليه اذ باع الباقي بغير ارضه وعلمه القطن وسائر انواع
 الذرع لو باع احدهما نصيبه من شريكه بلا ارض فلو باعه مع حظه من الارض من شريكه فلا ارض او من
 جاز وان لم يدرك نصف حظه في الكرم باعه بالكره يوقف على عامله لو خرج الثمر ولا جاز بيعه ولا شئ للمالك
 سوى قيمة عمله ومدا لولم يكن فيه زرع ولو فيه زرع يوقف على المزارع ثبت الذرع والارض من شريكه مع حظه
 فلو جاز في الاكثار فالتعذر كلها للمشتري لرضاه ببيع الكل ولو لم يجز لم يجز هذا البيع اذ حصته على جوان
 صط شريك ارضا فيها زرع فتعذر به ولو يترك الذرع في البيع حتى لم يدخل فيه فسد البيع لعجز عن تسليم
 الارض ولا يضر رخصا وكسب الجوز في الشقف واذا في بعضهم انه يكون موقوف فاحق لوقوع الذرع لوجوه جاز
 صل باع ارضا فيها زرع بقل توقف على المزارع لانه مستاجر للارض فلو لم يجز لا يفسد البيع ويغير المشتري
 بين تدقيقه وفسخ لعجز البائع عن التسليم فلو جاز ولم يذكر في الكتاب حكم الذرع منهم من قال يؤمر
 وما كان والمزارع بتسليم الارض بما فيها الى المشتري ثم يبيع المشتري اليها ويقضي عليها بما جاز المثل
 الى الخصم اذا جاز العاقل قبل القبض يجوز عنده وعندكم لم يجز فيكون بالتسليم يجوز بلا خلاف ولا
 يؤمر ان بالقلع اذ المزارع لم يعقد مزا اذ لم يسم الذرع فلو سماه يوقف البيع ايضا على المزارع فلو لم يجز
 لم يجز البيع في حظه فيبقى القاضي البيوع في الارض وحقه رب الارض من الذرع لانه لما لم يجز كما تبين نصف
 الذرع في ارضه ولو لم يجز لعجز عن تسليم ما باع الا بغيره ليجوز فيها لم يبع كسب جزء في شقف ولو لم يفسد
 القاضي حتى نصت المذلة جاز البيوع في الارض وحقه ربها والمشتري نقض البيع لو لم يرد الباقي خلاف
 حكمه ويعتق ما ذكره القاضي اذ فيها ان البيع لو تغير بغيره في المزارع فليس له ابطاله وقد مر غير ذلك وكذا
 ذكركم المبسوط انه لو سمي الذرع يوقف البيع على المزارع فلو لم يجز لم يفسد بيعه وقد ذكر قبل هذا انه لو باع
 نصيبه من الذرع مع الارض بلا ارض شريكه جاز وقام المشتري مقام البائع فيجب باع ارضا بلا ارض فلو
 اجاز المزارع نفذ لا يلزم الجوز ولا يخرجه المشتري في ظاهر الرواية في بيع لا يجوز بلا ارض المزارع فلو لم يجز
 نصيبه للبايع ارض فيها زرع فباعها بدون ارضه او عكس جاز وكذا لو باع نصيبه بغيره لم يكن الا ان يكون بينه
 وبين الاكثار نصيب الاكثار حظه من رب الارض فيجوز ولو باع رب الارض حظه من الاكثار لم يجز هذا اذا كان المزارع
 لرب الارض ولو كان للمالك ينفذ ان يجوز ولو باع نصيبه جاز حتى باع نصف زرع مشترك بغير شريكه
 يجوز في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة باع من ارضه حظه من الذرع من رب الارض او من غيره لم يجز وقهر بيع
 حظه من رب الارض او غيره جاز بعد البناء لا قبله فزرع كله له فباع نصيبه بلا ارض جاز ولو لم يكن
 والا لا يضر ان لم يتنا ولم يبيع ففسد كسب جزء في شقف فلو لم يفسد حتى ارسل الذرع ينقلب جاز اذا
 المانع ويعلم من هذا كثير من المانع وكذا زرع مشترك بين اثنين او ثلثة باع احدهم حظه من شريكه
 او غيره لم يجز غير مدرك وينقلب جاز اذا ارسل ولو مدركا وقت البيع جاز وكذا القطن وسائر انواع
 الذرع مع نصف الارض من شريكه او غيره ولو لم يدرك بغيره رضى شريكه جاز وقد مر في شئ بينهما
 باع احدهما نصيبه جاز من شريكه لانه غيب ولو بين ثلثة فبيع احدهم نصيبه من شريكه جاز لا لو باع
 من احدهما وكذا الذرع بين ثلثة في موضع كثر من رب الارض نصيبه من الاكثار لم يجز وكذا الماخلة وقع
 هذا لو شري العاقل حصته رب الا شجار ولو لم يتنا زعما حتى ارسلت الثمار جاز البيع لزوال الفساد ولو لم
 جاز بيع كل منهما من صاحبه من ارض بينهما وفيها قطن لم يجز بيع احدهما حظه بلا ارض من شريكه

سجله
المسح
وان

ينقض

ع لارض

او

وغيره وفيه ايضا كرم بينهما باع احدهما من ثلثه نصيبه وهو خصم فسد البيع اذ طلب المشتري القطن
 ولو لم يطلبه حتى ارسله لم يطل البيع حتى لم يجز بيعه وهو خصم اذ لو كان جاز له ان يطلبه لفسد ماله
 بالقيمة فتعذر شريكه وكذا يبيع نصيبه من الذرع وهو بقل لم يجز ولو باع رجل نزل كرمه وملكه
 جاز لكونه تسليمه **بيع المزارع حظه من رب الارض جاز** لا عكسه بلا ارض وما بقي من الاعمال
 من سقي وغيره ينبغي ان لا يسقط من المزارع ما دام من المزارعة باقية اما لو باع الدهقان من غير
 العمل في موضع يجوز ينبغي ان لا يسقط من المزارع ما كان من اعمال المزارعة من رجل شري نصيب الدهقان
 من كرمه دون نصيبه لانه فسد بلا رضى الاكثار ولو لم يقل لا اعلم المشتري ولو بوضاه جاز ويطلق الماملة
 ولو شري خط الاكثار بلا رضى الدهقان فسد ايضا ولو بوضاه جاز ويجوز الاكثار من المعاملة **قد ذكر**
 ما اذا نذرني رزعا فوخته نازيا نذرا برك فوخته منوز غلة نازية لا يجوز زبوا او ابو له ان
 جازت قسمت خراهد وضربو ورحق ان ذكركم غلة نازية راضية خراهد **بيع نصيبه من المصلحة**
 برضي شريكه فلو وقع القطع لم يجز البيوع ونصيب البائع للمشتري ما لم يفسد البيع وكذا لو كان لا يرضى بغير
 الاجازة اذ في قلعه ضرر والاشان لا يجز على عمل الضرر حتى شري نصيب احدهما من البناء بلا ارض لم يجز
فسد باع نصيبه من الذرع بلا رضى الاخر حتى لم يجز فنيا للضرر عن الاخر فلو باع الاخر نصيبه بعد ذلك من ذكركم
 المشتري ينقلب البيع جازا اذ زال الضرر **بيع نصف الذرع** انما لا يجوز لو كان لصاحب الذرع حتى القرار
 بان زرع حتى ولو لم يكن له حق المزارع بان تعدى في الزراعة كما كان غاصبا جاز بيع النصف اذ في شئ عليه
 قلعه وفسخ البيع كملوع حقيقة وفيه يجوز بيع نصفه وكذا هذا وكذا بيع نصف البناء بلا ارض جاز
 متعدية في البناء لا لو فحقا وهذا مما يحفظ جاز اذ لم يدرك المني او الذرع لم يجز بيع نصفه بلا ارض المزارع
 والعامل والحيلة لو وافق المزارع والعامل ان يبيع جميعها نصفها بحكم ماله ونصفها حكم الاذن وبعد
 تمام البيع بينهما يقابلان البيوع في نصف العامل والمزارع باذنها حتى جازت الاقاله بالاجماع فبقي البيع
 في نصفها جازا ولو لم يوافق بيع نصف زرع وثمره يكتب في آخر الذكرو انه حكم حاكم من حكام المسلمين يجوز
 هذا البيع الموصوف ونفا حكمه حكمه شرائط الصفة والنفا اذا اختلف فيه العلماء بالحكم يجوز بالاجماع
 ووجه آخر ان يكتب بيعهما كما مر غير اكل لا يكتب لا خيرا رفيه اذ للمشتري الخيار ولا يكتب قبض المحقق عليه
 اذ لم يقبض ثم يكتسب ان حتى يدرك فينقلب البيع جازا ثم يكتب بعد ذلك اذ راضيا بقبض المحقق عليه
 انه لم يبق المزارع **شبه** والحيلة ان يبيع الكل ثم يقبل في النصف قبل له موقوف في النصف على كونه
 فيما موقوف في ارجاب بنفسه انه لا يجوز كذا ذكر في فقه ولو شري قصبلا قبل ان يصير شقفا به اختلف
 في جواز بيعه في بيع المني ولو بعد ما صلب خلف الدواب جاز لو اطلق البيع او شرط القطن وفسد
 لو شرط تركه اذ لا يقتضيه العود وموشتل ملكا الخيرة او موصوفة في صفقة وموشتل عانة او اجاز في بيع
 حث شري قصبلا ولم يقبضه حتى صار جاز بطل البيع عند سلا عند شري قصبيل اليه بالبركلا او خرافا
 لعدم الجناس باع شجرا وعليه ثمن لا قيمة له في المني للمشتري اذ يبيعه منفردا ولم يجز لانه لا يدخل الذرع في
 بيع الارض ثبت **اولا** لا يدخل لو لم يثبت لانه موضع فيمكتاع ولو ثبت ولم يقبله قيمة قبل دخل وقبيل لا
 فهدا بنا على اختلاف جواز بيعه قبل ان يتنا وله المني فرد المني جل حس لو ثبت ولم يقبله قيمة او لم يثبت قبل
 لا يدخل والصواب دخوله فقط الصواب دخوله تبعا لثمنه في سعي سعي وذلك ان لو لم يثبت دخل لو
 عن البذر والالا فلو سقا المشتري حتى ارسل فهو متطوع فيما فعل فكان للبائع بخلاف العرف لان ثرا فسد

او لو جاز كان له
 او لو جاز كان له
 او لو جاز كان له

سجله

ما خلا

الارض

فصل

جسد

الجزء
 المني او ان

مهمه
الورد من كل شجرة تورنا و غلب
على الخوجم كل سرخ و يندل كل ثم
فانوس

—

مسألة
المسألة
واحد

غنى الارض

من مکتوبات ابن عربی

九

لؤلؤ علی

بسم الله على النحو

卷之四

در کمال

والطوبى

على ان يبيع
المشترى من نفسه

علی بن ابی طالب
و عیسی بن یحیی
و عیسی بن یحیی
و عیسی بن یحیی

مهم
وكانت عليه

نظم

لا كور حقيقة في الحقيقة

جلت المرأة وبنحو
الورد

نیچ

الخصم المبرق قبل الفهم
والاول اعقب ما دم
الحق

الضيق انهم لم يروا في
الضيق بالضرر والضرر
لوع من الخوف
والتزلزل ايضا الربيع
بجاء التزلزل
عبار

التوبة للبعير مخار. الصوف لشاة خمار
التريش عريش الكرم م

Wm. H. Miller

الحج الحظي اذا شئت
وصلى الواحدة
حذيفة

۴۰ چلند زما در ایام بر کها بسراک

زنگنه

المدينة المنورة

الفتح من السقط

مسکو کوٹ
ایمانی
احمد

يكن

الحمد لله

أخوالمسعود

عبدی و صاحب

صبا
النفق
بقاله
البركي
سنگل
محل
بيان العاقله
ظا
فانني فوجيت
لعني جوق

العدد دی ط
ادو ملکی

ويجب المثل في المثل كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
تعتد به ولا يكون كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
تكون مصنوعة كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه

فمثل ثوبيا غصبه فمثل المثل اخذت بلا مكي وكذا اخذت في المثل كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
فمراء وارضا فيها ربيع او خيل فمثل المثل اخذت بلا مكي وكذا اخذت في المثل كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
ملكه ولو ثوبيا فمثل المثل اخذت بلا مكي وكذا اخذت في المثل كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
در ايم او دناير او ثوبيا لم يزل من ملكه كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
فمقمة ويمن فمثل المثل اخذت بلا مكي وكذا اخذت في المثل كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
فقطعة مرقعة ملكه ومضى مثله او قمته على الاطلاق ولو شاة فمثل المثل اخذت بلا مكي وكذا اخذت في المثل كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
ولو جازا او ثوبيا او قطع بين او بجله ملكه وعليه قمته صوبها ولو خبث فمثل المثل اخذت بلا مكي وكذا اخذت في المثل كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
ملكه و في كل موضع ينقطع عنه حق المالك فاما ملك اخذت بلا مكي وكذا اخذت في المثل كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
فهو من مال غاصبه ولم يكن كره في المثل كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
وتفهمه اذا غصب ثوبيا فمثل المثل اخذت بلا مكي وكذا اخذت في المثل كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
او ثوبيا فمثل المثل اخذت بلا مكي وكذا اخذت في المثل كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
فلقة يمين او ارضا فمثل المثل اخذت بلا مكي وكذا اخذت في المثل كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
اربا او راس او دناير فمثل المثل اخذت بلا مكي وكذا اخذت في المثل كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
فيل له اقلع البناء والغرس ولو نقص الارض بالقطع فمثل المثل اخذت بلا مكي وكذا اخذت في المثل كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
الكد في غصب ارضا ذبي فيها لو كانت قيمة البناء والشجر والارض بغيرها فمثل المثل اخذت بلا مكي وكذا اخذت في المثل كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
لما ك اخذت لو قيمة البناء اقل من قيمة الساحة فمثل المثل اخذت بلا مكي وكذا اخذت في المثل كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
الكتاب مراء وزعم ان هذا هو المذهب في بعض المتأخرين ان يقولوا ان الكسبي فانه حين يحن
نفي كواب الكتاب اقل على الاشياء خافهم كانوا لا يتركون جواب الكتاب فمثل المثل اخذت بلا مكي وكذا اخذت في المثل كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
لا ينقطع حق المالك لقيام عينه بخلاف مال وداسي براح حيث يقضي بالملك بالبر والدين للخاصة والدين
لقيمة الكل وتبطل عن غصب ارضا وقسم او ثوبا او اخذت كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
كثافة فمثل المثل اخذت بلا مكي وكذا اخذت في المثل كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
لو فمثل المثل اخذت بلا مكي وكذا اخذت في المثل كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
ملك المالك ما هو ملكي وما ليس بملك في الاول الجوز والخبز فمثل المثل اخذت بلا مكي وكذا اخذت في المثل كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
كل ما يكال ويوزن وليس به تحيضة مضره يعني غير المصوغ فهو مثلي وكذا الحدود في المقارب كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
وفلوس وحنى وحنى كل كيلي ووزني غير مصوغ فهو مثلي فمثل المثل اخذت بلا مكي وكذا اخذت في المثل كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
والحيوانات والدرهميات والحدود في المقارب كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
فهو المصوغ منه فمثل المثل اخذت بلا مكي وكذا اخذت في المثل كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
ورغلة في الكلي والوزني يجب المثل وكذا الحدود في المقارب كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
روانة الخياشيم ليس كل كيلي مثليا ولا كل موزون انما الكلي والوزني ما هو متقارب واما المتقارب
فليس بملك في الكلي والوزني والحدود في المقارب كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
المسوق والسوق تفاوت فاحش بسبب الغلي فصار كالمثل في الموزون والحدود في المقارب كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
الوزني الناجف الجوز والدرهم الحزني وجعلوا من الغلي ثوبا والناطع ثوبا ووزنوا وكذا
الدهن الحزني الحدود في المقارب كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه

ساعة شجر غصبه ولا يثبت
الا بطلا والبشره على راسه

الارب الفنون

مطلوع

في المثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
في المثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
في المثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
في المثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه

مطلوع مثلي وغير مثلي

قياسات

المثلي منه

في المثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
في المثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
في المثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
في المثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه

وما ينفذ من الحاد في القيمة فهو عدوي متفاوت لمثل مثلي وما لا ينفذ من الحاد في القيمة فهو عدوي متفاوت لمثل مثلي
كما جازان فهو متقارب مثلي فمثل المثل اخذت بلا مكي وكذا اخذت في المثل كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
بجود المثل فيه كليا لا عدوا وصغير البض و كبايع سواء بعد ان يكون من جنس واحد الخضر مثلي
لا يباع وزنا وبما يباع وزنا يكون مثليا **فمثل المثل** اخذت بلا مكي وكذا اخذت في المثل كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
مثليا **فمثل المثل** اخذت بلا مكي وكذا اخذت في المثل كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
مثلي في الجنين فمثل المثل اخذت بلا مكي وكذا اخذت في المثل كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
في جود السلم كالمثل في المثل اخذت بلا مكي وكذا اخذت في المثل كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
خوزم فانه لا يباع السلم الدقيق ولما وصل ديارنا ينبغي ان يكون قيميا اذ خالطه دقيق الشعير و
قد يعل ذلك ويكثر قيمته تختلف المالمية واللبن مثلي من المهدية وهو بالنار رسة جفوات سفي ان يكون
قيما متفاوتة في طبعه وحقونه وقال بعضهم ان المهدية والخبث مثليا كذا حكر وفي من المهدية
عند مثلي عند ماله المهدية بالقيمة لو يطبخ بالاجاج وكذا انما هو الصحيح المهدية بالقيمة
بالعدل والنفاج والكثير في المهدية والخبث كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
والجد الجوز فيه القفاصل لثقله فمثل المثل اخذت بلا مكي وكذا اخذت في المثل كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
المهدية جفوات في النوع الآخر الحب مثلي وكذا الزيت كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
الحب قفي واكل الحصيد والدقيق والحناء والنور والقطن والهدوق وغزله
والثياب جميع انواعه مثلي في الكتان والابوسم والحناء والوسم والرياحين اليا بسمه والاشنة
الصغر كالمثل في المثل اخذت بلا مكي وكذا اخذت في المثل كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
وكس من ح ان المالا كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
وعن الماء كليل لابي حنيفة ان يكون الشئ كليا او وزنا يروح فيه الى العادة لو لم يكن فيه نقص
من الشرع والماء ليس بكلي ووزني في العادة فالحنى باليس بكلي ووزني في الماء فمثل المثل اخذت بلا مكي وكذا اخذت في المثل كالمثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
من الكاغ مثلي ومن الكاغ حصيد وبوازي واما لها وخطب وحشب واوراق الشجر وورق
وادم وصرم وجلود واربغ ورياحين وطبقة وبقول وعصيف وريمان وسفرجل وقتار وقند ولبنة
كلها قيمية وكذا اصايون وسكنجبين وكلشكر اذ كل موزونين اذا اختلط بحيث لا يمكن الميزان بينهما
يخرج من ان يكون مثليا وبصير قيميا اذ في الاخرى كما يكون اكثر وكذا الحنثي لو كانا سواء باناخذ
اعني الصابونين من دهن واحد يضمن مثله واختلف في روين واما الرياحين اليا بسمه التي
يكال او توزن يضمن بالمثل ويجوز السلم والفرص فيها وما دون نصف الصاع من البرصخون
بالقهر فانه وكذا حنثي من بيع الجفوة بالحنثين يجوز اذا الما واة بالمحان ولم يوجد فلم يحنثي الصغر
وكذا يكون مضمونا بالقيمة عند الاتفاق فاما احد الشريكين بسبب المعين المشترك استولى
من مشترك بلا اذن مشترك بصير غاصبا على رواية مشاهير ولا بصير غاصبا على رواية مشاهير ولا بصير غاصبا على رواية مشاهير
وفي الياية المشتركة بصير غاصبا على رواية مشاهير ولا بصير غاصبا على رواية مشاهير ولا بصير غاصبا على رواية مشاهير
بينهما فتاب احدهما فخرها الاخر الى الراعي فبصير بشك له مودع يمكنه ان يحفظ بغير اجير ولا
بصير مودعا غير ولو تركها في المعنى اولم يترك في بيع ملكه ان يرفع لانه لا يرفع الا لغيره الا ان يرفع حتى يرفع
لحفظ في المعنى عليه فانه احد معا على جسر فوقع في الزهر وعطب فحنثي اهل القرى لم يحنثي

القوم

بيد

التفصيل في خاتمة اخرى
الجنين الذي ياكل
في المثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه

الحال

وي

في المثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
في المثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
في المثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
في المثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه

فائدة

التفصيل في المثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
التفصيل في المثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
التفصيل في المثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه
التفصيل في المثل في الموزون والحدود في المقارب لثقلهم فاعلم مثل ما اعزى عليك الاله الماد بالمثل باوجه المثل في الاسواق بل قوت بين اوجه

خففة بيمينان
اخرى

قاعدة کلیه

ما ذكر في الحق قول ج فما ذكره في قولنا انما شكنا في حسن المظن انما اراد الرمي فذلك في يد المستعير
حين سوا هلك حاله لا يستعمل او في غيره فلهذا لا يصح حكم الرهن في الحق
بقصد يوم قبضته فلو رهن قنا قيمته الف بالدين ثم استقر الواهل ثم رده عليه وقيمتها لم يملك
فذلك بكل الدين ولو كان مكانه الغصب فلهذا لا يصح قيمته حين غصب ثانيا كل شيء يغير لو غصبا
يغير لو رهننا يذهب منه بحسبه وكل شيء لا يغير في الغصب لا يغير في الرهن فلو غصب قنا ثانيا
فشاخ حين النقض ان يذهب بحسبه لو رهننا ولو رهن قنا فاقب سقط الرهن ولو وجد عاد
رهننا وسقط من الدين بحسبه لو كان اول اباقة ولو ابقى قبل ذلك لا ينقص من الدين شيء ولو رهن
قنا فاقب وجعلنا القنا ضيقا فيه ثم ظهر القن قال من موزن كما كان وقال زفر موزن لم يفرق كذا
حين القيمة ما يصير به رهننا وما لا يصير به رهننا فلهذا لا يفرق في حق القنا لا على قدر ما لم يفرق
شيئا فاعطاه ثانيا به فذلك عند فلو كان رهننا لا يفرق في حق القنا لا على قدر ما لم يفرق
او خشي عليه حين قال النقيه وعندى لا يفرق في حق القنا لا على قدر ما لم يفرق
رهننا بدني فاذنهما فضا لا يذهب من الدين شيء لرجل على كذا عشرين رويما فذبح اليه المليون حانة
فقال خذها عشرين فضا عت قبل الاخذ فمضى من مال الدافع ودينه باقى اخذ عشرين رويما فذبح اليه المليون
رهننا لم يفرق في حق القنا لا يذهب من الدين شيء لرجل على كذا عشرين رويما فذبح اليه المليون حانة
حتى تعطيني عيني قنا رعا فوضعت على يد عدل فذلك القنا لا يفرق في حق القنا لا على قدر ما لم يفرق
لانه يحق للمدين به رهننا فضا واجاز لولده المرقن ان يتسلم منه فذبح به الهبي الى الخليلي
عند فضا لا يفرق لانه ايداع الصبي وكان شرح على انه يفرق وليس هذا ايداع الصبي بل هو كذا
انفذه صبي مولى عماله اذ تركه هناك بقبضه خلاف تعلقه حال الرهن لو تركه المدين في المرقن
بعد الايداع والاب لا يفرق في حق القنا لا يذهب من الدين شيء لرجل على كذا عشرين رويما فذبح اليه المليون حانة
وما لا يفرق في حق القنا لا يذهب من الدين شيء لرجل على كذا عشرين رويما فذبح اليه المليون حانة
في الاعارة لا يفرق في حق القنا لا يذهب من الدين شيء لرجل على كذا عشرين رويما فذبح اليه المليون حانة
ان يؤجر ويغير ويؤجر كذا في كذا وهذا انما يقيم فيما لا يتغير وفيه التمس وقد تماشى في حق القنا لا يفرق
استأجر جارا فركب الى بخارا فجي بخارا في الطريق وما كان بخارا فاجر المكنى رجلا لينفق على الجار
كل يوم قدر اكله وما سمي له الاجر الى ان يصل الى ماله فاسل الاجير الجار اياما وانفق عليه فذلك
في يد قنا لو اكرهه لركوب نفسه فحين وكذا كذا لم يسم الركاب يرا لانه لو اكرهه لنفسه ليس
به ان يؤجر ولا ان يؤجر فليس له الايداع ايضا ولو لم يسم الركاب كان له الاجارة والاعارة فلهذا لا يفرق
فت فأت في ابا دية رجل فلما جبه ان يبيع جارا ومناعه ويحل القن الى اهله فمضى سورا كراي دراهم
ماند وويداسان با شدي ثم ازان حاكم بوي ومند بقاضي دهر واكره قاضي نه بود بكي وكره دهر
عند بعضهم ويبنى به للضرورة والى لوى ياكلها العارية عند استأجر جارا الى بخارا فجي بخارا في الطريق وما كان بخارا فاجر المكنى رجلا لينفق على الجار
ولو كان حاكم الجار مع الجار ولم يكن حاكم المتاع معه فرض الجارة الطريق فترك الجار والمتاع لم يفرق
والغدير ولو عني الجار او عني عن المتاع فباعه المتاع وهلك منه في الطريق لو كان في موضع لا يفرق
ايكم لياخذ ببيعهم بي لو لم يكن ذلك او يسطع امساكه او روه اعني ضمن قيمة واهية الفتوى الجار
وحمل عليه وله آخر فسطع جارا في الطريق فاشترى به فزمت المتاع وهلك فلو كان لو اتيه المتاع

م

سخط المسح واحة

م

اكن

حاج او متاعا لم يفرق ولا يفرق في حق القنا لا يذهب من الدين شيء لرجل على كذا عشرين رويما فذبح اليه المليون حانة
لو يفرق فلا يفرق في حق القنا لا يذهب من الدين شيء لرجل على كذا عشرين رويما فذبح اليه المليون حانة
وفيها لو كان المستأجر جارا رهن فاشترى به فزمت المتاع وهلك فلو كان لو اتيه المتاع
فيها مديا يفرق ان يفرق في حق القنا لا يذهب من الدين شيء لرجل على كذا عشرين رويما فذبح اليه المليون حانة
مذا في حال ضرورية في الاستعمال يحمل احدهما فضا لا يفرق في حق القنا لا يذهب من الدين شيء لرجل على كذا عشرين رويما فذبح اليه المليون حانة
فوالمتاجر لو اذخره سكة فيها لم يفرق في حق القنا لا يذهب من الدين شيء لرجل على كذا عشرين رويما فذبح اليه المليون حانة
فيه ذلك يحمل او غف عليه في الضرب حتى وثب من ضربه فحين والافلا المكار حمل كذا في حق القنا لا يفرق في حق القنا لا يذهب من الدين شيء لرجل على كذا عشرين رويما فذبح اليه المليون حانة
الحمل ذهب بجار قال لو كان يعلم انه لم يطرع الحمل اخذوا الحمل والجار جيق وليس في ضرورية دفعه برأسه
ليقل عليه الخطب فاقب بما يدور به مثله فاصاب الجار جايطا او يحق فوقع في النهر لو كان المستأجر جارا فضا
معتا في الطريق يسلكه الناس ولم يفرق عليه برأية لغيره كل من جاز من رجل قالوا لو اجد منهم اذنت
معهم بقا هذا الحمل فذهب معه فقال له المستأجر قف منها مع الحمل حتى اذهب بجار واحد واخذ الجار الثاني فذهب
بالحمار ولم يفرق عليه به لولا المتاع مديا لانه لم يطرع الحمل اخذوا الحمل والجار جيق وليس في ضرورية دفعه برأسه
في الطريق با منى الا نور وذهب المستأجر وحمل الجار فضا به او الجرح فحين آجبه واستأجر رجلا لينفق
معه وقال له ارجع مع الجير فليقل المتاع ورجع الجير وحلف الاجير استعمل الجار اياما لم يفرق في حق القنا لا يذهب من الدين شيء لرجل على كذا عشرين رويما فذبح اليه المليون حانة
مع غير الجير فاعطى الجار رهننا لا يفرق في حق القنا لا يذهب من الدين شيء لرجل على كذا عشرين رويما فذبح اليه المليون حانة
وفي قوله الاول وهو قوله الجار ولا استعمل اذ قال في الجير مطلقا وقد قيل فقط استأجره وتكره على باب المنزل
حين لو غاب عن بصره حين دخل والافلا الا في موضع لا يفرق في حق القنا لا يذهب من الدين شيء لرجل على كذا عشرين رويما فذبح اليه المليون حانة
غير نافذ او يكون في القرى فترجى في العارية نصف رطل المستأجر باب بيته ثم خرج ولم يفرق في حق القنا لا يذهب من الدين شيء لرجل على كذا عشرين رويما فذبح اليه المليون حانة
بصر من غير فصل ولو دفعه ليصلي الجير فذهب او انته به رجل فان رآه يذهب او يذهب فلم يقطع صلوة فحين
ترك الحفظ مع القدر اذ خوف دنا المال شي قطع الصلوة ولو رما ولو رطط على اربعة البيل في سكة نافذة
وتم اقام نيام ليسوا في عيال المستأجر لانه قالوا لو كان المستأجر استحقاقهم او بعضهم ولم يفرق في حق القنا لا يذهب من الدين شيء لرجل على كذا عشرين رويما فذبح اليه المليون حانة
المستأجر بنفسه وكان ذلك في موضع لا يفرق في حق القنا لا يذهب من الدين شيء لرجل على كذا عشرين رويما فذبح اليه المليون حانة
له ان يفرق من اجبي واما اذا لم يشرط له الايداع ولم يخطه من كل حال ومثله استأجر رجلا لينفق على الجار
فذلك في يد الاجير فحين المستأجر لو شرط ركوبه بنفسه والافلا المكار حمل كذا في حق القنا لا يفرق في حق القنا لا يذهب من الدين شيء لرجل على كذا عشرين رويما فذبح اليه المليون حانة
بحيث لا يشعر ومو حافظ له يرا في ذلك الطلب لو آت من وجهه بعد طلبه في حالي مكان ضل فيه فلو ذهبت
يراه ولم يفرق في حق القنا لا يذهب من الدين شيء لرجل على كذا عشرين رويما فذبح اليه المليون حانة
بشر الخبز فضا لو غاب عن بصره فحين والافلا استأجر رجلا لينفق على الجار فضا لو غاب عن بصره فحين
كذا ويشترى له شيئا فذهب واخذ السلطان خمر القافلة فذهب اصحاب الخمر في طلب خمرهم واخذوا ولم
يذهب الاجير فلو وجد بعض الزاهيين جارا لا يفرق في حق القنا لا يذهب من الدين شيء لرجل على كذا عشرين رويما فذبح اليه المليون حانة
لو تركه في الجوع يرا استأجره لولا جرحه عليه استأجره لولا جرحه عليه استأجره لولا جرحه عليه استأجره لولا جرحه عليه
كراجه فذلك قبل فحين اذ استأجره لولا جرحه عليه استأجره لولا جرحه عليه استأجره لولا جرحه عليه استأجره لولا جرحه عليه
استأجره لولا جرحه عليه استأجره لولا جرحه عليه استأجره لولا جرحه عليه استأجره لولا جرحه عليه استأجره لولا جرحه عليه
لنفسه ولا اخرا ولا يحق ان يقول ما من القرى في حوان لركوب عند الرجوع اذ كان الجار عليه في الرجوع وسقرا

م

كرايه

م

م

م

م

كرايه

م

م

م

اذ ركبها غيره لم يدخل تحت العقد لتفاوت الناس فيه ولو ركب بنفسه واره فله فيه فلهك اذ بلغ العقد تعليم
نصف القيمة وكل الاخر كان الدون اخف او اقل من الاول يطبق فيها ذكنا ثم يقسم نصفها وقيل يقسم قدر الزيادة
قال في هذا لو كان الدون كبيراً او صغيراً يستحق الدون ولو لم يسفك فهو كالمحل ولو حمل عليه مع نفسه ثلثه فله ثلثه
الزيادة ولو هلك وليس معناه ان يكون في الرجل والمحل ليعرف الزيادة اذ لا ان لا يكون في الثمن انما معناه ان يربح
الى اهل البصر ان هذا المحل لم يزد على ركبته في النقل وهذا لو لم يركب موضع المحل اما لو ركب في موضع المحل فله كل
القيمة اذ نقل الدون ركب مع نقل المحل اجمعاً في محل واحد فيكون اذ في الدون وسد الوطيق المحل في الركوب اما الطريق
يجب كل القيمة في الاحوال ولو استاجر للركوب في محل عليه صتيماً صغيراً فعه به ضمن اذ الصبي الذي لا يستحق على الدون
كما يحل فلا يدخل تحت الركوب ولو استاجر ليحمل عليه كذا افراد على المسعى وسلم الى المظفر فله وضع المحل وجار المحل
سليماً فضاء قبل رده على مالكه يعني من قيمته قدر الزيادة اذ غصب من الحمار وكل قدر فلا يراه فيه الا بالبركة وقدرا
كما ذكر ان من استاجر من الكوفة الى بصرة ذامبا وجانبها وازبر بصرة ثم عاد به ليما الى الكوفة فله نصف
اجرتي عند حرق اذ غصب فلا يراه الا بالبركة وقدرا ان خالف ثم عاد به ليما الى الكوفة فله نصف
في الحياطة فاستعمله في اللبن ليلبسه فلهك فيه ضمن وان لم يهلك فيه حتى رده الى الحياطة فلهك فيه يراه
مناما اذا استاجر دابة الى مكان فجاز ثم عاد اليه ارجاء **الاختصاص** وجوب الفسخ فيها على المستاجر
فخصاً ليلبسه ووضعها بيته حتى تضي اليوم يجب الاجر ولا يضمن لو هلك ولو استاجر دابة ليركب الى مكان
كذا فاسكنها في بيته لا يجب الاجر وضمن لو هلك وكذا في الثوب منها في اليوم لا يجب الاجر اذ الفسخ عنها من
الاقتناء فكانت غصباً ولو شرب لا يضمن بخلاف الاجرة المسترك فانه يضمن عندهما ولو حرق ثوبها لم يضمن
ولو حصل الخلل بخياره يرد بخلاف الاجرة المسترك لو هلك بالجنابة يرد يضمن ولو استاجر ثوباً ليحمله الى اللبس
ليلبسه فبسه اكثر من يوم ولبسه صارت غاصبة قالوا هذا الوجه بعد الطلب او حجب مستعمله اما الوجه
للحفظ لا يصير غاصبة قبل الطلب اذ العين بقي امانة فلا يضمن الا بالاستعمال او يمنعه بعد الطلب كوديق كذا في غير
لو اسكن ثوب العارية بعد المدخ ضمن لوجوب الطلب حكماً اذ من حكم الطلب وجوب الرد وقد وجب عليه الرد في
المدخ بخلاف الاجارة والتأصل بين اسكن والحفظ واسكن الاستعمال في موضع عكس الاستعمال ولو اسكن في موضع
لا يسكن فيه الاستعمال فهو حفظ فعلى هذا لو تسورت الخلل او الخلل في سوار او يعم بقبض او وضع العارية
عائنه فهذا كله حفظ لا استعمال ولو ائتمنته غير ثا في المدخ يضمن لتفاوت الناس في لبس الخلل ولو ثوبا
ليلبسه يرد الى اللبس فالبس غلوص ضمن ولو لبس لا يجب الاجر ولو تركه في بيته الى الليل لزم الاجر فكذلك
من لا يتنقل في زمان اضعف الله العقد فقط ولو ثوبا ليلبسه يرد الى موضع كذا فلبس في بيته ولم يرد
قال كذا لا يجب الاجر لانه مخالف ضابط وقال فيجب اذ الاجر مقابل لبس بل يرد الى موضع كذا فلبس في بيته ولم يرد
اجارة الدابة وموجباً لو استاجر ليركب الى مكان كذا فركبها في المص ولم يرد فله فله في اللغة اذ في الدابة بيان
مكان الركوب بشرط صحة الاجارة اذ الركوب يحكم باختلاف المكان بخشونة وسهولة ولا يشترط في الثوب
بيان مكان اللبس وانما يشترط فيه بيان الوقت اذ اللبس في بعض الاوقات قد يكون اضر كذا في هذا
لو استاجر ثوباً ليلبسه ويستور فلان كس روقه بجاي دكر رقت ينبغي ان يجب الاجر ولا يضمن وقد اختلفوا في
استاجر في قبض ليلبسه في المص خرجت به من المص وبرزان رقت هل يضمن وقد عتبه ما قيل العارية من ذ
لو استعار دابة او ثوبا في المص فوقع الاستعمال في المص ثم خرج بها من المص فلو استعملها في المص في الدابة
لا الثوب بسى استاجر قيمته ليلبسه في دار فقصده في دار اخرى في قبضه لغيره من هذا المص يجب الاجر ويضمن

م

محل
المسح
واحد

م

نق

ان لو اسكن في موضع لا يسكن فيه
فلم يستعمل ولو اسكن في موضع لا يسكن فيه
لا يسكن فيه الاستعمال

من لا يسكن
في موضع لا يسكن
في موضع لا يسكن

واحد

لعدم التفاوت الا اذا خرجها من المص فضمنه هناك فلا يرسلت او ربح ويضمن في لغة امر حيث اخرجها
من المص فنظر ربحها اذ مونة الدون على الموجه ولو قبلاً فالذين به جملاً وكان في عهد القبان غيب لم يعلم المستاجر
توزن به وانكسر فلو يوزن مثله قبل ذلك التبا في المحجب به اذ لم يوجد منه سبب تلف ولو جلا فضمن ويضمن
ان يقال اذ لم يعلم الموجه المستاجر فقد لزم ان يوزن به ما يوزن به بلا عيب فلا يضمن بوزن ذلك القدر ولو
استاجر فاشاء اجيراً ليحمل له دفعه اليه فذهب به الاجير قبل ضمن المستاجر اذ خالف بدفعه وقيل لو استاجر
الفاس او لا ضمن لا لو استاجر الاجير او لا ينبغي ان يقال لو يتفاوت الناس في استعمال الفاس فلا يرد له
والاجارة من قبيل المستعمل كما لو استاجر دابة للركوب فلو عين نفسه بصير مخالفاً بدفعه الى الاجير ولو لم يجر
المخجل حتى فسد العقد فلو استعمل الفاس او لا يضمن ثم دفعه الى الاجير ضمن عند بعضهم لتعديته مستعمله
فكانت عين عند العقد فضمن بدفعه الى الاجير ولو دفعه اليه قبل ان يستعمله بنفسه فليس في الفسخ فلو استعمل
المستاجر قبل يضمن يجب ان يكون فيه اختلاف المشايخ كما رتبته فان من استعار دابة للركوب لو ثوبا لللبس
ولم يضمن نفسه فاستعمله بنفسه فليس له يرد ان يعجز ولو فعله اختلعه في نفسه وكذا لو اعان اولاً فله يرد
ان يستعمل بنفسه فلو فعله اختلعه في نفسه فله يرد ان يكون كذلك ولو لم يتفاوت الناس في استعمال الفاس
فلا اجارة يضمن عين المستعمل او لا ولا يضمن المستاجر بدفعه الى الاجير سواء دفعه قبل ان يستعمله بنفسه او بعد
في استاجر فخر وجعله في الطين ثم حرق وجهه من الطين ولم يرد كانه لم يرد في المص ولم يرد فلو حرق وجهه
عن المص قليلاً لا يضمن ذلك تقضيها عند الناس لا يضمن ولو طويلاً يضمن تقضيها ضمن استاجر جواراً ليحمل فيه شاة
واخذ الجوارق فاخذ السطان ليحمل له جلا فذهب الحمال واستعملها في التربة السطان فحرق الجوارق فلو لم يرد
الحمال يرد من امسا السطان وخافا العقوبة يترك ذلك لم يضمن لانه مضطر فلا يجب الحفظ ولو لم يرد من ان يشغل
بذلك المحل ضمن بترك الحفظ فقط استاجر جواراً ليحمل فيه شاة فطعمه واخذ القدر مع ما طعم فيه ليخرج الى المكان فزاد
به قدمه وانكسر القدر كحال زلق رجله وقيل ينبغي ان لا يضمن قباها على ما استاجر ثوباً ليلبسه فلبس فحرق
من ثوبها فانه لا يضمن احارة العقار ووجوب التقاضي فيها على المستاجر استاجر ثوباً ليلبسه ما لم يرد كذا في
ان يسكن ويسكن غيره اذ لا تفاوت في السكنى وله ان يضمن فيه ما عدا لانه من جملة السكنى وله ان يربط دابة
قالوا هذا لو كان فيه موضع محذور لربط الدواب ولا فليس له ذلك وله ان يحمل فيه ما يربط له ما لا يضر بالبناء نحو
الوضوء وغسل الثوب واما ما يضر به كرجي وجذارة وقصاة فليس له ذلك الا برضا مالكه بعض مشايخنا
قالوا اراد بالرجي رخي الماء والنور لارجي اليد وبعضهم قالوا يمنع عن الكل لو كان رخي اليد يضر بالبناء ويمنع ولا
فلا وبه ينبغي واما كرا الخطب فيقول منع مطلقاً ويؤمر بركب خارج الدار لانه يؤمن البناء الا محالة وقيل لا يمنع
المعنا دلالة من السكنى فلو اقع فيه نحو قصار وحدا او عمل فيه بنفسه ذلك ضمن فيه المهتم لانه اقر فعله ولو
اي يعدم شيء من ذلك العمل يجب الاجر استجراً لا قباها ولو استاجر دابة على ان يسكن فيها فلم يسكن بل حمل
فيها طعاماً ثيراً او شعيراً او غير ذلك فارادت الدار منعه لانه يحرث الدار ليس له ذلك اذ وضع بين الدار وبين
جملة السكنى فلا يضمن من ذلك ولو حرق فيها بئر الماء وهلك فيه رجل فضمن لو حرقه اذ في تعديته اذ الحرق تصرف
في الرقبة وسويعك لتصرف في المنفعة ولو استاجر حماراً من ثوباً ففقدت احد ما الى الاخر يضمن بذلك فانه يضمن
ما اخسده من الحاريط ويضمن الاجر اي ثوبين فقامه ولو ربط المستاجر دابة على باب المتاجر فحضرته ان قالوا
هدمت حائطاً لم يضمن اذ ربطها على الباب من طرف الدار ولو فعله املاك ضمن الا اذا فعل باذن المستاجر ولو
اعاره والمستهلك بها يراه اذ بعد الاعارة يبقى المصير لانه رطب دابة ولو بقي المستاجر ثوراً او كان ثوباً دار

من جمل حمارها

لا يرجع البعارة على الرسول لو كان يعلم انه لها ومع ذلك دفع اليه ولو لم يعلم به رجح لانه مؤثر كذا و
نقلها ردها في بعض بقرته مع رجل الى بقار ردها الى ربه فاني لا اقبلها فديب بها فملكك ضمن البقار لانه لما
خارجها الى البقار انتهى الامر فصار البقار راجعا وليس للمودع ان يودع اقول فيه نظري في ان لا
اذ لم يقبل فلم يقبله ردها ويؤيد ما يمتد فيها يمتد في الموضع فيما نقل من انه لو وضع ثوبا عند رجل فله
مذا وديعة عندك وقال الدحل لا اقبل يراة وقد قدرت من هذا المسئلة في بيان الغصب من هذا الفصل
مع النظر وكتبت من اجل ان يكون رده ذلك الراعي لو وجد في يده كية بعث فليده فطره ما يقدر ياخرج
من ياق كية يراة ولو كان يراة بعد ذلك ضمن اهل قرية يدعون ذواتهم بالتوبة فضا عت بقرته في توبة
احد منهم قبل يضمن عند من يضمن الاجرة المشتركة وقيل يراة فاقا لا تميز لا اجرة لو جعل اجرة
كان ما دله منفعة من جنسها وذلك لم يجر وكان فقيها لا اجرة او لم يميز لا يضمن لو كان توبة
احد منهم فلم يذم يراة واستأجر رجلا ليحفظها فادخلها الى الخزانة ثم رجع الى اكله يعني الاجرة
ثم عاد وصنعت بقره فلو ضاعت بعد ما رجع الاجرة عن الاكل لم يضمن احد ولو قبل ذلك فخر الاجرة
صاحب التوبة اذ لم ان يحفظها يراة لكن هذا لم يشترط عليه حفظ بقره اما لو شرط يضمن بالرفع الى
غيره قالوا انما يضمن الاجرة لو لم يترك مع الدواب حافظا من اهله لا لو تركه وهذا ايضا لو لم
عليه العمل بنفسه اما لو شرط ضمن وتكادعي ان يرد الغنم مع غلامه او اخيه او ولده الكبير الذي في عياله
اذ الرد من الحفظ ولم يحفظ يضمن في عياله فله الرد مع من في عياله كودع فلو هلك في يد حاكم الرد
فلو كان الراعي مشترك يراة عند مطلقا وعند من يضمن لو امكن التوركا لو رد بقره ولو ضا
يبرأ مطلقا كذا بقره بشرط كون الراعي كبيرا يقدري على الحفظ لانه لو صغر اعجز عن الحفظ بقره بقره
والاجرة يضمن بالتصنيع وفاقا وشرك كونه في عياله ولا كان مودع الاجرة سواء وليس له الرد
مع اجرة فله ان ليس في عياله وذكر القوا ولسي للاجر المشترك ان يرد مع من ليس في عياله لا الخا ص
والحكم مودع شوي بينهما وقال ليس لها ذلك وذكر عنهما في رد لو لم يكن للاجر او الولد في عياله فلو
بعث قال القوا ولي لو كان البقار مشترك ضمن لا لو ضا وقال مودع ضمنا شي قال الطولي
ضمن لو ضا لا لو مشترك اقول الاول اقرب اذ الخا ص يدع كيد المالك حتى لا يضمن ما تلف بقره
بلا تعدد خلاف المشترك **فصل** البقار لو ترك البقر اجرة يضمن بقره بقره فلو تركها فليكن كيو
او اكل او توفيق ارجح يراة اذ هذا التدريع فدا بان يراة راما نيكلي وكوك كوك له
خورد يراة لو تركه بيد من في عياله والامهين فسلن باد بان يراة راضاع مائد وبجانه رفت وزن را
فرستاد كاهه اشتت تاسبا نكاهه كاهي غايب شد ونه دانند كه چه وقت غايب شد ضمن في الراعي
لو نام ضمنا بعضها فلو نام مضطجعا ضمن ولو جالس فلو غاب البقر عن بصره ضمن ولا خلا وقال
وقدر كونا في الوديعه فوقا بين مضطجعا جالسا غير السفر وسويا بينهما في السفر فقلنا يراة مطلقا
كذلك في البقار غاب عن الباقون فوقع في زرع فاضدته يراة البقار الا اذا ارسلها في الزرع او اخرها
من التوبة وهو يضمن معها حتى وقعت الباقون في الزرع او تلف حال ان في سنها ضمن البقار ضمن
از ربه يراة بركان در آمد راغي را اند تا بدون راند جوتا شكست ضمن الراعي لانه ما يفته وليس للراعي
والبقار ان يراة الخول على الاناث ولو فعل ضمن ما هلك منه ولو نزل في الخول بلا انزاله يراة عند ذهاب
الراعي هلاك شاة فذبحها ضمن اذ الذي ليس من عمل الراعي فلا يدخل تحت العقد قال البلخيون هذا

قال تارة

معه

شاهد

مسئلة
المسئلة
واحد

معه

لو

ال

ما

بأن يراة

بأن يراة

بأن يراة

بأن يراة

بأن يراة

بأن يراة

بأن يراة

ان في الاستخراج فخطا لا شبهة بل هو انما راد من الالحاق به بطلان الفرض فيلزم ان لا يراة في
مغلق الابواب فانه ورسوقا فله لا يضمن لانه كان او ضارا او مضره من الفرض فيلزم ان لا يراة فيه

لو يذبح حيوتها او مشكلا اما لو تيقن موتها يراة اذ الامر بالرجع ارجح بالحفظ امكن حال تيقن
الموت الذي فيه يضمن مودعا لم يذبح حيوتها ضمن الاجرة لا الراعي والبقر قال قتير الاجرة
ايضا لاذن ولا تميز بين الحاله ومودع الفصح وكذا البقر اذ الذي في مثل هذا الاصلاح اللهم فلا يذبح الحمار
والبعول اذ الذي لا يصلح الحمار ولا يذبح الفرس ايضا عند اذ التوجه من مذهب انه مكره كراهة التحريم يضمن
الجملة وقد ترجمه في اوائل هذا الفصل ولو شرط على الراعي ذبح ما خيف هلكه فلم يذبحه وهلك يضمن له يراة
اذ في هذا الشرط الضمان فيما مات خيف الفهم ونه لا يضمن بشرط الضمان في الاصل باطل كذا في وقال في
في فصوله وعند من يضمن هذا الشرط لما من اذ في مسئلة من الحفظ فكان شرط عليه غايه ما في ومعه من الحفظ
فيجوز فلو لم يذبح فقد قصر في حفظه بشرط عليه فيضمن وخرج عن هذا جواب ما ذكر انه اشتراط الضمان على
الامين اقول الظاهر ان الذي فلا يدخل تحت العقد فمخرج في التماسه فلا يضمن بالتلف فلو قال الراعي
ذبحها ميتة وقال في يذبحها حية صدق الراعي في يذبحها ان يكون الاجرة كراة فيصدق بهينه لتلف ضمنا
بخلاف قوله ذبحها با ذك فالتك راجح اذ قد بسبب الضمان وهذا الذي بخلاف ما نحن فيه اذ قد يذبح
ميتة ولو قال الراعي ذبحها لم يذبحها وانك المزمع راجح يضمن الراعي اذ قد بسبب الضمان كذا شرط الراعي
ببسمه ما هلك لم يقع بهذا الشرط وصدق الراعي في الهلاك وان لم يذبحه بالتلفه ضمنا ان الحارس استوجر
رجلا لحفظه فان او حان ذبح فضا منها شي قبل ضمن ثم لو ضاع من خارج المحر لانه اجرة مشتركة وقيل لا
في الفصح وبه يفتي لانه اجرة خاص لا يراة ان يشغل بقره في صنع آخر لم يكن له ذلك ولو ضاع من داخلها
بان ثقب الاصل فلا يضمن الحارس في الاصل اذ الاموال محفوظة في البيوت في يذبحها وكما في السوق على ضد
الخلاف واختار حوايه يضمن ما كان خارج السوق لا داخله **فصل** استأجر رجلا ليحفظ البقر فلو ضا
ضمن لتول من فعله ومودع البقر وانكسره وسط الطريق اما لو وقع بعد ما انتهى الى المقصد فله الاجرة
بلا ضمان كذا ذكره عن صاحب العاظمي لانه حين انتهى لم يبق الحمل بموضع عليه اذ وجب له جميع الاجرة فصلا
الحمل شيئا الى مالكه حتى لا يضمن الحارس ما جرد والمتولد من عمل غيره مضمون وهذا خلاف ضمنا رقة الثور هلك
عند حيث لا ضمان ولا اجرة اذ عمل البقر اذ يقع لها كذا اذ اسلم الثوب اليه ولم يوجد ولو انكسره في
الطريق بلا علمه بان اصا به جرحا وكسره رجل او حي ومودع راسه يراة عند ذبحه لا عند ما لو باع يملك الثور
ذ ما حكم عن صاحب يوافق قول آخر اما قول من ومودع لم اولا فالحال يجب ان يضمن ولو انتمى الى
المقصد بدو وصل الحال الى المقصد فانه له الحال مع رب الزرق من رأس الحال فوقع من ايديها فله كسر
الحال عند ذبحه ومعه اولا اذ الزرق دخل في ضمانه فلا يراة الا اذا زالت يد من وجهه وقال تارة اذ الزرق
وصل الى يد مالكه قال في القياس ان يضمن الحال النصف لوقوع الزرق من فعلها وكية من ضا يضمن
اقتوا به من استأجره ليحفظها الى مكان في حمله اليه ثم رده الى مكان حمل منه سقط الاجرة عن اخلاف
لنفر ويضمن غاصبا اذ يذبح قام مقام المستأجر في الحكم فصار الطعام ملكا الى ربه اذ انتهى الى ذلك المكان فصلا
غاصبا يراة كما لو سلمه اليه حقيقة ثم اخذ ذلك كان المالك يضمن في الحال وفقد الضمان لانه من جنابة
يد ولو شرط من رأس الحال والمالك يراة اذ المالك قائم في الضمان بعد قيام يد يضمن وقوع التسليم اليه
كذا في القياس ولو لم يكن ربه معه يراة عند ذبحه لا عند مودع الزرق مالكه والحال ليضاه على رأس الحال فوقع
وتحرق يراة اذ لم يعلم اليه اليقين فانه في يد مالكه بعد ولا يضمن الحال بلا تسليم كذا من ثم ندحمله ثم وضعت الطريق
م ارا د رفعه فاعانه رب الزرق فرفعاه ليضاه على رأس الحال فوقع وتحرق ضمن اذ ضا ربه ضمانه حين حمل ولم يراة

معه
الفرس مكره
كراهة التحريم
ضمن

الذبح ليس فيه

بأن يراة

بأن يراة

اذ صار غاصبا بخلط غزله بول الاخر خلطاً يتعدى جبهته او يتعسر فكذلك النوب وفي اليوم غزلا وشرط لود وورث
را با قد بنيت وهلك النوب بعد من على ما اختار من وكذا التصار على ما ياتي **فيما ان الحياطة** خط
وقطعت منه شئ فبقي منه كذا لا يسكن في لود في اليوم صرم ففضل منه شئ فبقي منه اذ انبت يده على حال النوب
بلا اذنه اذ المالك الماسم اليه للقطع لا يغير فاذا قطع يجب عليه رد الزيادة قال له لو كان في قبضا فاقطعه
وخطه قال له الحياطة قطع وقطعه فاذا مولا يلقى ضمن اذ ان يقطع بشرط الكفاية وقال ليكن يني فقال الحياطة نعم
يكني قال رب النوب اقطع فقطعه لا يضمن الاذن القطع مطلقا ولو قال الحياطة نعم فقال المالك فاقطعه واظلم
اذن فقطعه ضمن اذ علق الاذن بالشرط كذا **وفي قصص** دفع اليه ثوبا ليخط له قميصا فخطه قميصا فاسدا
وملم به المالك ولبسه ليس بفهمه اذ لبسه رضاه وعلم منه ما لم يشره فاقطعه فبازداق با خلا في المالك
ضمنه قميصه وتوكل عليه القبا او اخذ باجره فله لا يجره ولا يجره المستحق وكذا صل عن ح كنه لاخير للمالك وفيه الخط
قيمة ثوبه ولو خطه فبازداق واخذ بجره المالك كذا ولو خطه سرا ويل فذلك وقيل هنا لا يجره الاخذ
ثوبه في ولو قال اقطع حتى يصيب القدم واجل كنه خمسة اشبار وعرضه كذا فبازداق باجره فله فلو كان قدر
اصبع ونحوه فليس بشئ ولو اكثر منه فله تفهمه **فما ان القصار** رقت قصار ومن ثوبا على الحياطة
واخذ ابن اخيه ليحفظ الحانوت وغاب القصار ودخل ابن اخيه الحانوت للاسفل ففعل القصار النوب قالوا
لو كان الحانوت للاسفل حال لودخله ان لا يغيب عن عينه مكان النوب فلامنا ان اول هذا حديثك باجر
كلامه وهو قوله وان كان الصبي بحيث يراه في مع هذا لا يصح على اطلاقه بل ينبغي ان يغيب لو لم يكن في عينه
كما يؤيد تفصيل الفهم قال ولو كان الحانوت للاسفل حال لودخله ان لا يغيب عن عينه مكان النوب في نظر لو
ضم الصبي الى القصار رابع او اخيه او وصيه او لم يكن له احد من مولا وضمه القصار الى نفسه ضمن الصبي او ضم
بنوك خطه لغيره ولا يضمن اذ لم يحفظ هذا الصبي قال في هذا الجواب انما يتحقق لو كان الصبي ما دوننا لانه
يؤخذ بتفصيل الودعة بخلاف الجور كما لو دل سارقا على الودعة او رآى ان ياتخذ الودعة ولم يمنعه قارا
فلا يضمن ولو لم يكن الصبي شقفا اليه من جهة ما ذكر لم يكن في عينه ولا يملك له ولا اجرا الا ان القصار اخذ
بيده واقطع حافظ الحانوت ضمن القصار اذ استهلكه لما استخف من ليس في عينه اقول لم يذكر هل له الودعة
على ينبغي ان يكون له الرجوع لوما دوننا ولا فلا والله اعلم ولو كان الصبي بحيث يراه مع دخوله فله ضمنا اليه ثوبا
اما القصار فله ضمنا يدين في عينه واما الصبي فلا يملك الحانوت كما كان بحيث يرك النوب دفع ثوبا الى اخيه
لنفسه في المعصية ويحفظها فقام للاجر وضاع شئ ولا يدرى متى ضاع لو علم انه ضاع حال نومه ضمن الاجر
لترك خطه لغيره او القصار ولو لم يعلم ضمن القصار من عند ما واما عند جبراه القصار اذ لم يتلف بعلمه وبني
فدبراه من رخته بكا درداد ونه كفت كه رخته است كازيراهن را بجمها در دانست كه رخته است وبهراهن
سوخت ضمن القصار والتلف بعلمه والجمل ليس بجزء فيه **فصل في شروط ان تعسر بغيره** وخمس الاثر بغيره ضمن
تقيا بان يتقبل الثياب فترك احدهما العمل ودفع الثياب الى الآخر فذهب فضايع شئ لا يضمن بدفعه الى غيره لانه
فاخذ احدهما كاخذه من غيره قصار رقت ثوبه قصار فافقه وقد اصابه بجا ستره عند حرقه فلكه كلف القصار
فاني القصار فلكه تركه عند القصار فله كماله لو كانت الجاسة لا يضمن قيمته لا يعتبر فيها والقصار لانه لما
اقتسمه على الوفاق فلا خالي بينهم وبين ما كنه خرج النوب من ضامه ولو تلفت الجاسة قيمته ضمن القصار
نصفه ويملك ما تارة وهو نظير من حرق ثوبا فاسيرا فقال له ما كنه اصله فاني فتركه عند لا يضمن الحرق الا ان
الحرق من قصار وليس ثوبه قصار او اسكن في اخذ حفا لتعلم قلبه ضمن لا يسأل الا بعد نزعه لودعة عن عي اعان

صم نفع
م صم خام
اصلي

سطح
المسح
واحد

ليس

مهرم من قسما

شفا

هذا الحديث في النوب
في النوب في النوب
في النوب في النوب

قصار رقت النوب على دقة فترقه معه فحرق ولا يعلم بايها حرق فعن من ضمن نصفه للشك وعن من ضمن كله لانه يد
وقبضه فبقيته حتى يعلم حرقه بدق يده وينبغي ان لا يضمن اصلا عند حرقه بدق اذ الاجر المثل لك اذ ادين عند
لا عند ما او يكون كاي يرضى عن الاحوال فسطه ولو لم يخرق سطره من الاجر حصته على المالك وكذا كل اجرا اعانه المالك
الحياطة ويخرج من خا المالك او يسج بعينه وقيل لو عمل المالك بغيره النوب بنفسه والافلا والقيم مولا والحق
الحصة اذ لم ينقل عمل المالك الى الاجر اذ لا اعانه لا يجرى في الاحوال بخلاف المضا رنة ومولا رقت ثوبه ضمنا بغيره فترقه
ضمن عند ما لا يمكن النوب لا عند حرقه لا من السابق اذ فني الدابة ينقل الى ما يجرى حرق ثوبه بدق اجر القصار
او يجرى ثوبا للاجر لانه اجر وخبره حتى القصار فيه من عمل القصار ومن استاده اذ علمه ثوبه لانه وكي
ثوبه فحرق ثوبا يوطا وحمله يبر لا اذن استاده ولا لولا لوطا وحمله ضمن وكذا ثوبه قصار اذ لم يؤذن بوطي
مثله ولو جعل ثوبا بيت استاده با فنه فسط على ثوبه فحرق ثوبا يوطا وحمله ضمن ومن استاده وفي الوطى فترقه
الحالين لو لم يوطا وحمله وينظر فترقه في ثوبه القصار او اجير الحانوت او قد نارا باجر استاده فترقه ثوبا على
ثوبه قصار يبر او ضمن استاده ولو لم يكن من ثياب القصار ضمن الاجر وكذا لو استاجر رجلا ليحرق ثوبا من يد
من مناع البيت على من مناع البيت فاضطر به لانه اجرة حتى الواقع والموقع عليه اذ استاجر لخدمة بخلاف
لو سطر على وجهه كنه عند رب البيت ضمن الخادم اذ ليس باجره حتى الوديعه فلو كان جني قصار وقع من يد
شئ على ثوب ليس من ثياب القصار ومن الاجر كنه من يد بخلاف مودع وقع من يد شئ على الوديعه
حيث يضمن اجرا من ان يلبس منه المدة فترقه على ثوبه فحرق ثوبا يوطا وحمله ضمن او لا على الثوب قبل ان يلبس على
الحية التي يذرع عليها ضمن الاجر ولو بصر ضمن القصار ولو اصابته المدة فترقه ان يضمن التلميد كيف ما كان
ولو انكر شئ من ادوات القصار بول التلميد ما يذرع به وما يذرع عليه يبر التلميد كيف ما كان ولو لم يذرع به
ولا عليه ضمن التلميد قصار ضمن ثوب القصار فا حرق او غصق فحرق ضمن لا يملك لو فعله ولم يتعرف به
ضمن استاده لما سرقه م لو دخل القصار سرا جاتا فحرق ثوبه فحرق ثوب القصار بلا فعله ضمن لا يمكن
الغزاة الجمل وانما يبر في حرق غالب لا يمكن اطلاق كذا في بعض مسائل التلميد الاجر وول حرقه ضمن الاجر
دفع ثوبا الى قصار ثم امر رجلا بقبضه منه فرفق اليه القصار فغيره فلكه في يد الوكيل لا يضمن والمالك ان يبيع القصار
ثوبه كذا قال في شكل عدم ضمان الوكيل لو كان ثوبا قبضه لغيره اذ اخذ ثوبا بلا امره وفيه لودع
القصار الى المالك ثوب غريب فاخذ على خطي انه لم ضمن لما امره والجمل فيه ليس بجزء فلو بعت المالك الى القصار
من اخذ ثوبه فرفق اليه ثوبا لغير المرسل فضايع عند رسله فلو كان النوب للقصار يبر الرسول ولو لم يفرقه
الحياطة ضمن القصار او الرسول ويرجى الرسول على القصار بلا عكس كنه **وفي قصص** طلب ثوبه من قصار
فقال دفعت ثوبك الى رجل فظننت انه ثوبه ضمن القصار كنه في قيام سلم اليه رجل ثوبا ليحفظها فقال الشابي
خرج وليس ثوبا بكن فظننت ان ثوبه ضمن ذ بعث ثوبه بيد التلميد الى قصار فقال للقصار اذ اصلحه خلا فترقه
الى التلميد فاصلمه فرفقه الى التلميد قبل لوقا التلميد وقت دفعه الى القصار مولا فلان يوش به اليك ومولا
القصار ضمن القصار لا لولم يقله او لم يصدق فلكه رزقا رزقا حرامه را در كان ما ند وتلف لو ترك مثله
في مثله فلكه للزمان عرف يبره ولا اظن **وفي قصص** دفع ثوبه الى قصار فقال اقصه ولا يضمن من ذلك حتى تفرق
منه او شرط اليوم او غدا فكم يفعل فخطا لغيره مرات فخط حتى سرق لا يضمن واستفتيت اليه بجا راع قصار
شرط عليه ان يفرغ اليوم من المدا فكم يفرغ وتلف في الغدا بوا ضمن ذ مثله فلكه ولو احملا قال
رب الثوب بدران شرطوا دم كم ده روزا ما كني ومضت المدة لم تلف الثوب ولي عكس فانه وقال القصار

يضم

مهر

مهر

المؤرخ ضريح الرقعة في المنظر

11

الكتاب

مکتبہ اسلامیہ

عزیز

الطاهر بن محمد
مصادره
فصل الرابع من

مطلوب
الأكاديمية يسبق التوزيع
حتى فسد

چند روز فاصطم است
فانتهای راه
من الله
بیت الله
در راه
من الله

من

في عياله بعضه مع غيره في يد الكفاية من الوكيل بعضه من الوكيل لكونه من عياله بعض
 ذلك جازا حتى البعض للوكيل فله تصرفه الى غيره لكن الوكيل بعضه من عياله لكونه من عياله
 الى الوكيل الاول كقبضه بنفسه ثم دفعه الى من ليس له تصرف عياله ذلك الوكيل بعضه من عياله
 الثاني في البعض كلاف وكيل البيع باع ثم وكل بعضه من ليس له تصرف عياله ذلك الوكيل بعضه من عياله
 الثاني من المدبرين فلو وصل الى الاول لم يطلوب ولو لم يصل الى الاول كان الثاني عياله الاول والا ليرى
 حال وكيل بعض الذين قبضه من الغريم فلف او دحسته الى ربه يرى الغريم كلاف ما لو اقر بعض الظالم
 وكيل البيع اقر بعضه بملكه ثم اقر المشتري كما لو اقر بعض نفسه قال جده فله فيهما من عياله
 معنى ان يقر اقر بعضه الطالب في مسئلة الوكيل بعضه من الدين اقول يمكن الفرق بينهما فان وكيل البيع
 اصيل في بعضه من الدين لكونه من عياله كما هو في محله فله ان يقر بعضه من الدين كما هو في محله فله ان يقر
 عياله ليطمعه كلاف وكيل البعض اذ ليس الوكيل مكانه في محله فله ان يقر بعضه من الدين كما هو في محله فله ان يقر
 قال له الموضع دحسته اليك والوكيل يكره صدق في حق دفع الضمان عن نفسه لانه الزام الضمان على الوكيل
 الوكيل بالقبض والقبض جاز سواء كان المطلوب حاضرا او غائبا صحيا او مريضا كلاف الوكيل بقبض
 عند جاز الوكيل عزل موت موكله لا موت المطلوب فلو قال كنت قبضت في حق موكله والوكيل يكره صدق في حق
 اذ اخبر بالاعتقال اذ كان في محله اقران وقد اقر موت موكله اقران على ما هو في محله فله ان يقر بعضه من الدين
 وكيل قبضه ودفعه او عا ربه لو اقر موت موكله اقران في قبضته في حيوته ودفعته اليه وقد صدق
 انه يصدق صدق ولو لم يثبت احد ولكنه احوال بالمال على اقران لم يكن للوكيل قبضه ولو توفى في محله فله ان يقر
 ورجع على الاول رجعت الوكالة ولو اخذ الطالب منه كنيلا لم يكن للوكيل حيا لانه لا يملك قبضه ولو توفى في محله فله ان يقر
 بملكه على كونه قبضه فوجبه عليه فله ان يقران اذ ثبت ان قبضه حقه ولو اقر عتيق فاستاجر له في محله فله ان يقر
 فلو لم يصر له الا في كراخي استجاني اذ انظر في المحل ان لا يكون الا في قبضه من اقران محله فله ان يقر
 المحل فله ان يكون الا في قبضه من اقران محله فله ان يقران اذ انظر في المحل ان لا يكون الا في قبضه من اقران محله فله ان يقر
 او دوات فاسق الرعي والكسوع وطعامهم كان قبضه على الوكيل بعضه من الدين لو وهب الدين من الغريم او ابراه
 او اخرج او اخذ به رهنا لم يجر لانه تصرف في غير الدين ولا اصل ان وكيل البعض انما يملك القبض على وجه الكسوع
 للوكيل من قبضه عنه وذلك بان بعضه من قبضه او اخرج منه فاما كلاف الوكيل ان يقران محله فله ان يقر
 عليه المطلوب فليس للوكيل ذلك كما يستبدل وشراء دين ولو اخذ كنيلا بالمال حاز ولو قال الوكيل في
 الغريم اذ هذا اللوط اقران بعضه وكله بعضه وفيه وامن ان لا يقبضه الا جمعا فبعضه كله الا في محله فله ان يقر
 قبضه على الامر والمطالب ان يقر كل حقه وكلاف الوكيل لا يقبض رهنا دون ربه من قبضه لا يقبض فله ان يقر
 فلو قبضه من دون شيء لم يبرأ الغريم من شيء المحل في دفعه وكيل بعضه من الدين لو دفعه بعضه من قبضه جاز
 فلو اقر ان لا يقبضه الا جمعا فبعضه بعضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 حاز البعض على الموكل صا وكيل قبضه او قبضه دين قال في محله فله ان يقر بعضه من قبضه ودفعته الى الموكل
 اقران في المحل في محله ولو اقر في محله فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 ما يبرأ عنه ربه اقران في محله فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 كونه الى اجنبى قبل هذا احوال في محله فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 لا يملكه فلو قال الوكيل اقران ان لا يقبضه او يدفعه الى طان فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر

سجل
 المسجل
 واهي

المودع داغا يبرأ الوكيل لانه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 من جهة ما يجرى الوكيل وما لا يجرى قال له في محله فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 اقران او دفعه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 اقران ان النبأ له وحده ودفعه اليه وفيه وكل الغائب او المستحق رجلا لمدد الماخذ على مالكه حيث
 استقر او غيبه حقه فغائب موكله لا يجرى وكلافه على حمله المدد او غايه ودفعه اليه حيث وجب ولو لا يجرى
 حمله اليه لا مدد في محله فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 لا يجرى على السبع فان الوكيل السبع وكلافه على السبع وكلافه على السبع وكلافه على السبع وكلافه على السبع
 بالانفاق لا يجرى على الاول لو اقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 غائب موكله لا يجرى على السبع فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 الوكيل السبع في عقد الرهن وشروطه في محله فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 واحد من وكلافه الوكيل كقبضه اذ غائب موكله هل يجرى على مدد ان باع ما لا يملك له بل يدرى لانه لا يملك
 على الخرج الى ذلك السجل بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 التماسي الى قاضي ملك السجل ولو وكل وكلافه عا دة وكاتبه اخرج ابراهيم ويحاضهم ثم ان جماعه من قبضه
 ان لم يجرى على موكله ما لا يجرى على محله فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 الى ولا يجرى على محله فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 قيام مقامه البعض في محله فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 وتقبله عنه لو رآه في محله فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 به وكلافه لا يجرى على الظالم ولم يظلم له في محله فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 ولم يقبض لم يجرى على الظالم ولم يظلم له في محله فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 باء الدين من مال اقران يجرى على قضاء حبه في محله فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 وقبض كونه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 وهو في محله فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 ولولا الدين لم يجرى على الظالم ولم يظلم له في محله فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 موكله لا يجرى على اداء الدين لو لم يكن للوكيل دين على وكيله كانت واقعة المقتوى كسقط مديونية وكلافه
 في شيء والوكيل لا يجرى على الظالم ولم يظلم له في محله فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 كونه اقران في محله فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 الزكوة في محله فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 خلافا لشيء في محله فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 وقته وفاقا ولو اقران في محله فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 في الزكوة واما صدقة الفطر فقال حسن دانت في محله فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 لولا الصبي مال ولا يجب على الاب وفاقا كذا في محله فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 من مال عند حسن وعندم يقضي من مال لنفسه لاني مال الصبي والخلاف في محله فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 وقيل لا يجرى الا صبيته من مال الصبي والصبي لا يملك ان ياكل من اكله ان يقضي في محله فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر

في محله فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 في محله فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 في محله فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 في محله فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 في محله فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر
 في محله فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر

لا يجرى على محله فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر بعضه من قبضه فله ان يقر

الظلم

وما بقي يتبع به ما ينتفع بعينه وتكون له مال هل يجب على الاب ان يفي عنه فيه روايتان عن جعفر
الرواية انه لا يجب خلاف صدقة الفطر اذا السبب هناك رأس مؤنة ويأتي عليه والمؤنة والولاية يوجدان في
حق الصبي فصلا ركعتيه واما صدقة فريضة فمحصنة والاصلاح القربات ان لا يجب على الغير سبب الغير ولذا
لا يجب عن قته ولو وجب عنه صدقة الفطر والمشاكلة وان ثبت بالنظر الى السبب لم تثبت بالنظر الى الزمان
لان احدهما على الآخر ارا قد ثبتت الاحكام بالوجوب وهل يفي عن ابن ابنه فيه روايتان كما في صدقة
الفطر اجماعا ههنا في بيع اقراض صبي ما دون واستيفائه جاز ولو كان لغيره في هذا ولم يفي بما
يجوز فلو اقرضه لغيره في بيعه فلا كلفة ان يستقره على قول حشم ولو لم يبق الا يفي عند حمله
وعند سن لو انفق او اتلفه يفي لا لو تلف بنفسه وفاقا وكذا الصبي المحجور لو تلف وبيع عند لا يفي
عندنا خلا فالتس ولو تلف مال غيره بلا سبق ايراع او اقراض من بالاجماع واجماعا انه لو قيل
الودعة باذن وليه وانفق من سس وعلى هذا الخلاف لو باع من صبي محجورا لا فانه يفي عند سن
لا عند ما حل رد الغصب او قيمته على الصبي مرة الغصب ص صبي اعان ضيفا كعين كفاين وكفى
ملوكا ان الدافع ما ذ ونافعه دفعه حصل التلف لا بتسليمه ولو محجورا فحينئذ هو بدفعه والاخر باخذ لا
غاصب الغاصب ولو اهلك الودعة او خلعها فحينئذ هو من اشكالات ايراع الصبي جارية دفعت
جارية لغوي فزال غدرها قال ثم على الدافع من المثل قال بلغنا عن عمر بن الخطاب ترا فذا فزاد
عذرهما قال ثم على الدافع من المثل احدهما ضمن الاخرى كمن شربها طان اراضيا او اراة فقتله فذ
هذر لو محجور عن دفعه الما يقتله وبعض جبايات الصبي مرة انواع الفئات والصبي لو خلق امانة
او حرقة او دهب ماله لا يفي اذ ان ائتم فيه ولا حتى الصبي والمجنون لا يفي عقودهما ولا اقرارهما ولا
طلاقهما وممنما انكفاه وحق قبضه الهبة ذ الصبي والصبي لو تزوجا بلا اذن ثم اجاز الوالي جازولها
خيار البلوغ لو اجاز غير الاب والجد تزوج الصبي او باع ثم بلغ لم يجز الا بعد اجازته ولا ينفذ بالبلوغ من حشم
في آخر تصرفات الصغرى وخلعه مرة في سائل الخلع بسلام المجنون لا يفي و اسلام المعتوه والصبي العاقلان
يبيع ولو اسلمت امرأة المجنون يعرض الاسلام على وليه وفعا للظلم بقدر الامكان ويبيع سلمي نعا لاوليه وكذا يصير حرقا
تبعها والصبي ذ اوله مثل المجنون يعني اذا كان عديم العقل والتمييز واما اذا عقل فهو والمعتوه العاقل
سواء في كل الاحكام غير ان بين الصبي والمجنون لو اسلمت امرأة يعرض الاسلام على ابويه في الحال ولا يؤخذ
لانه محذور فيوض الى غاية العقل والمعتوه كصبي عاقل من صبيان زوجهما وليهما فاسلم احدهما ويبيع لاسلام
مع فلو كان الاخر يعقل يعرض عليه فلو اسلم يبيى النكاح ولا يفرق بينهما القاصي هذا لو كانت المرأة فلو كانت ابنة
اسلم زوجها يبيى نكاحهما ثم التفرق هل يكون فرق بطلا فكذا في الزوج الكبير قال بعضهم عند حمله لا يكون فرق بطلا
بمخلاف الزوج الكبير بزيادة الصبي العاقل يفي عندهم الا انه لا يفي اذا انفصل بغير اذن الابوين الودعة ولم يوجد
رودة المرأة عن رقة ابن عشر سنين ارتد ثم ربي مبيدا او زوج انه لو قيل ولا يفي ردة وعند سن لا يحل قال الحسن
سن الى قول زفر كذا روى الحسن عن جعفر ان اسلامه يفي لارده وهذا خلاف الظاهر في صبي عقل مع
كبا في الدخ ذ وكل صبي يبيع وشرا جاز ولو عقله فالعقد على آخيه لا عليه فيطالب بنفسه اجمع لا يود ولو يبيى
بمن حال يلزمه العهد استحسانا وكذا لو وكله بمصوبة جاز ولو عقله ما يتول وفاقا والمثله على وجهين انا
ان وكل صبي فهو جاز ولا يبيى احدا ولو صبي غير وكذا لو ائتم ذونا في الثمان جاز ولا يبيى احدا ولو يبيى
سنان وليه فلو اذنه جاز ان يوكله ومثله رواية ان للاب ان يبيى ولت وقد اتفق عليه المشايخ وهل له ان

كالبائنا

يجب من المثل في الزوال البكارة
على الجارية التي وتوجرت

مطلق
طلاق الصبي
والمجنون

اسلامه
واسلام المعتوه
جاء

الشرع باسلام المولى
على من يملكه
بغير طلاق
او اختلاف

صبي ما قبل
ان يزوج

غير ماله بعض المتأخرين جوزوا لاعانتهم مرة بصرفات الاب ههنا من ان المشتري لو لم يعلم حال البائع ثم علم
انه صبي او مجنون له خيار الفسخ اذ المبيع دخل في العقد على ان حقوقه يتعلق بالعاقد فاذا ظهر خلافه بغير طلاق
عيب ذ عليه مال فادخل المطلوب ابنة كفاية ذلك المال وقد اهرق ولم يحتمل بطل بلا توقف على اجازة اذ بلغ
اذ لا يجز له حال ولو عده فلو بلغ واقربا لكفاية قبل بلوغه بطل اقرا ان اذ اقربا كفاية باطله ولو جاز بعد بلوغه
يبيع هذا لو كان للاب من المورث انما لو كان الدين دين الصبي بان شري ابنه او وصيه مثله ليه وافر الصبي
حتى ضمن المال لرب الدين او ضمن بنفس الاب او الوصي جاز فانه بالمال وبطل فانه بنفس الاب والوصي انا
فانه بالمال فلا يترتب ضمانا بل يلزم قبل الضمان واما ضمانه بنفس الاب او الوصي فلا يترتب ضمانا بل يلزم
قبل الضمان وهو احصا رما جعل الحكم كحل رجل لصبي لو كان الصبي تاجر اصحت الكفاية ولو خاطب عنه اخيه
وقبل عنه توقفت على اجازة وليه فان لم يخاطب اجنبي ولا وليه واما خاطب الصبي عند حمله لا يفي وعند سن
يبيع كفل عن صبي بنفسه او بما عليه باذن وليه او بغيره بغيره سواء كان الصبي محجورا او لا اذ كفل حتى يفي
على الاصول ولو اخذ الكفيل باحضار الصبي فلو كفل باذن وليه بغير الصبي على ان يحضره اذ اذن من يبيى الصبي
كالكفيل جاز اذ لا يذ له ان يبيى ما عليه من الدين والاب والوصي يملكان الا ان يبيى عن الدين عن الغير
فيملكان الا ان يبيى له ولو كفل خير امر من يبيى عليه لو كان لغيره الصبي لا يجز ايضا ولو باع من لو كان الصبي
ما ذ ونافعه وكذا لو كفل عنه مال باع فاذى يبيع عليه اذ ان الصبي الما ذ ون الكفاية بنفسه وبما عليه
من المال معتبر شرعا وانما تجز كفايته عن الغير لانه تبع ولو غير جاز وطلب ابن من رجل ان يبيى نفسه
جاز واحذبه الكفيل وكذا وصيته او جرح لوابن ميتا وكذا القاضي لولا وصي ولا جرحه لو تعيب الخلام واخذ الكفيل
ابا الخلام وقال انت امرتني ان افقته فخلصني فان الاب يؤخذ به حتى يحضر ابنة اذ الصبي في يد وتدين
وكذا قالوا ان الصبي الما ذ ون لو اعطى كفلا بنفسه ثم تعيب الصبي فان الاب يطالب باحضار الخلاف اجنبي
قال الكفيل بنفسه زيد كفل فغاب زيد فالاخر با كفاية لا يطالب باحضار زيد اذ لم يكن بيد وتدين حرة
حرة البلوغ والاقرا ربي وما يتحقق به ص البلوغ تاريخ السن وتاريخ العلامة وعلامة الجارية حين داخل
وحمل واد في المدة تسع سنين موافقا لعلامة العلام احكام واحبال واد في المدة اثنا عشر سنة واما السن
في العلام اذ دخل في التاسع عشر والحارم اذ دخل في السابع عشر وعن سن انه اعتبر نبات الشعر وموت
ما كك شعيل قال في بلوغه بالسن ثمانى عشر سنة وبلوغها سبع عشرة سنة وقال بلوغها بالسن خمس عشرة
والمراة ولحداد الما دبر واية ثمانى عشر ان يتم ذلك ويطلق في التاسع عشر فلا احلاف بين الروايتين قال
هذا ليس باختلاف حقيقة لكن الخلاف في زمان تم انها اذا بلغا خمسة عشر سنة يطري بها علامة البلوغ بعد راءه وح
احاطة زادة وانما در فيها باقل اذ يتزوج الهن القرة عادة وينتج بولها لصورا عا راهل زمانا فسد سيل
ثم عن غلام وجازته سنهما اقل من خمس عشرة سنة وقد اخرج شاربه وندت عانته ومي في خلق تام فالا فاحتملنا
قال لا احذرهما فنه عن قبل قولها فيبيى بصدق الجازمه لا الخلام في المرأة وعلام سنهما اربع عشرة سنة قال
لها اذا حضت فانت طالق وقال له اذا احتلمت فانت حرة وقالت حضرت وقال احتلمت لصدق المرأة لا الخلام
طعن في وهو قول من اشكل امر في الاحتمال فقال قد احتلمت بصدق فيماله او عليه كما يصدق الجازمه في الحيض
فعل هذا لو قال له اذا احتلمت فانت حرة فقال احتلمت عتق كذا مي ونحو ههنا من زوجها وقال انا
مدركه ثم قالت كذبت ولم اكن مدركه قالوا لو كانت تشبه المدركا في ذلك الوقت قرا وعلامه لم يصدق
انها لم تكن مدركه ولا صدقت ههنا رايه هو وصي وانما كفل الا ان قال بلغ بصدق وحكمه حكم البائع لانه

هذا
مدركون الما كفاية

ممكن يبرأ ولو قال تازنركاني فلا نسبت ما يروى وعوى نيت يبرأ عما يدعى عليه من هذا التاريخ في حيوم وبعد
وقا نه سب قبل هذا التاريخ ولو ادعى سب جاورا بعد الراءه بعه اذ لا يبرأ عنه من قال لا يبرأ من سب
كروم لا يبرأ من المهر عدل لو جعلت وجهها في حل يبرأ كما لو ابرأت غيرها الا اذا كانت هناك سب نقد لا يبرأ
من هو حرمي بايست از تو با فتم لا يبرأ قال ابرأت جميع غريبي فيل مع الابرا وقيل لا ادعى سبنا سدر رجل ثم قال
من ابن مدينا الذين ذوا اليد ارا في دالم ثم ادعاه لا يسبح قبل مدعي الدين ارس مبلغ خندق في ان فقال ما ندرم
هذا اسقاطا لذلك القدر **هبة الدين وما يتصل به من دين** من ليس عليه لم يجر الا اذا اذله بقبضه
حاز عدل ان لم يامن بقبضه لم يجر ولو وهب من ابرأ ان امرته بالدين حاز عدل لم يجر الا اذا اسلمه على قبضه
فصير كما نه وهب حين قبضه ولا يسبح بقبضه وكذا لو وهب صوفيا غنم او زرع غير محصور وسلمه على حصاده
وكذا الخمر على شجر وما لا يبرأ في صبح فلو سلمه على حلبه حازنه رواه لاه رواه عدة باع دين من ليس عليه لم يجر ولو
باعه من مديونة او وهب حازنه قبل قبضه من عليه بشرط القبول عندنا لا عند زفر وروى الخلاف على العكس
ومما هو على نظر من لم يبرأ من دينه او هبته منه بعه بلا قبوله ويرتد بعه وهل يترتب له حقه رده على الا يبرأ
احلف فيه ولو قال ابرأ في ما كنت على قايده فقال لا اقبل بوي حكر هبته من مديونة لا بعه بل بقبول وادرا به ثم كلف
المديون حتى الرد قبل موته من غنم الدين وهب الدين من وارثه لا وهب من عليه وتور وادرا به الهبة يرتد بعه
لا عندهم وقبل لا خلا في صده وانما خلافهما وهب من الميت فده وارثه عليه ومن لشركان فوهب لهما نصيب
من المديون من لو وهب نصف الدين مطلقا فده الربع وتوقف في الربع كما لو وهب نصف دين مشترك بقبضه
صه التبع باو اذ الدين وغيره وما يتصل به من دين رجل باو دين بدارضا من عليه وكذا لو قبل الحاله من غير
امر المحيل بدارضا المحال له حرم وتوثرع لدين ثم اسقط ذلك بوجوه من الوضوح بعد ذلك الى كماله في اذ ترفع بقبضا
دينه وتوقف في ما يجره الى السكن من عليه ونصف القايه مثله وتوثرع لمهر ثم حرم من المهر بدارضا او خرج نصيبه
من المهر بطلاق قبل الدخول بوجه الى كماله المتبع وكذا المتبع باليمن اذا ابيع السبع ربع في الثمن ولو كلف الميت
متبعه فاداره السبع او شري لم يجر حصيه فخر السبع فالكفن والحصيه للمتبع عند ثم شري حصيه او كلف لم يجر
فاستغنى عنه بطلاقه لو حيا ولو رثته لو حيا واستغنى عن السبع ببيع وصرف الى حواله المهر ولو استغنى عن هذا
المهر بطلاقه الى مسجد فخره بغير مهر ابنته ثم ارفع النكاح فالمهر للاب وكذا المتبع بدارضا المديون اذا اظهر ان الدين
يعود الى ذلك المتبع **فصل المحيل** لا يترع بالدين الى المحال له بغيره وكذا السلم المديون او الى رثته السلم قبل الدخول
بغيره بقبوله وكذا الكفيل بالدين الى شريكه سلم قبله بغيره بقبوله لا لو تبرع بدين غير بلا امره لانه ليس خصم ما يكون
قبضه للدين وما لا يكون فقط وضع الغصب بين يدي المالك بدين الآء الدين مرت براءة الغاصب من انواع
الغنايات استغنى عنه فانه الحق من بدارضا فقل له المستغنى القايه المار حرمه سايل القرض من العسر ولو
ن مديون بعت دينه الى دائيه مع اجر فخار واخر فخر في به وقال استغنى سبنا فذهب اشترى ففعلت قبل شراب قبل
يفعل على المديون وقيل على دائيه اذا اخرج لسبنا كما تبرع بقبضه قت له عليه دين فاداه بغير دفع اليه المديون وانما بان
ينفذ ففعلت فالدين باق اذ الطالب وكفيل لا انقضاء فيل كيدع ولو لم نقل المطلوب سبنا واخذ الطالب ثم دفع
الى المديون ليعقد ففعلت مال الطالب اذ المطلوب وكفيل الطالب فخر قبضه غنمه من شريكه فده عليه قبله او
كان الرد على سبيل فيح التبع ان يقول خذ مني قبضه عدا قبضه المديون بشك الهبة ينتفع بالتبع السابق وكذا
سائر المديون ولو اختلفا فقال الدين روث بجهته فيح التبع وقال مديونة ودفع صدق المديون اذا اختلفا في
الدين فبعده الدين يدرى فيح ومو يكر فيصدق ما يكون القول خبير للملك في جهته التملك كما يتصل به من

الدين بقبضه
بغيره على قبضه

سطل
المسحوق
واحد

له عليه دينان من جنسين واحد فادى المديون سبنا من المال صدق انه دفع باي جهه فيسقط ذلك من دينه ولو
جنس كذهب وفضة او بوسج وادى فضة فقال ادين عوضا عن الذهب لا يصدق اذ المحاوضه تتم بالدينين
من دلال سبنا فدفع اليه عشر درهم ومو يقول من بين الثمن وقال الدلال دعوت الدلال في صدق الدلال في بعبه لانه تملك
دفع الى ابنته مالا فاذا اخذ صدق انه دفعه عوضا لانه تملك رجل ادعى على ميت الفاقه من وارثه ان الارب اعطاه
القبول والوارث يصدق ان الارب اعطاه لجهه الدين لقيام مقام مورثه فيصدق في جهه التملك على عليه الف
من كفاية والف بالثمن في اربالف وقال اذ فخر من الكفاية وقال الطالب لا اخذ الا من كل مالي فله ذلك ويكون للميت
ولو قبضه ولم يقل سبنا فالمطلوب ابي بجله من ابي المالكين سارت عليه مال واجد قرضا او لمنا حالا او فخر لا فادى
نصفه وقال مديون احد النصفين لا يعتبر ذلك وكو كلف نصف المال لرجل فادى نصف المال وقال مديون كفاية
فلان يعتبر وكذا لو كان الكل نصف كقبول وكذا لو كان اصل المال مختلفا واحدا من قرضين ولا يجر كفاية فيح
امراة سبنا وقالت بي هدية وقال من المهر صدق الا فيما يؤكل فيصدق بي لا هو ومديون لا يجر كفاية فيح
فيصدق التملك لانه اعرف بقول العالم اولى بان يقبل من قول الجاهل الا فيما يكثر عرفا عن صدق الا فيما لا يجر
ويصدق والبيع لا يجر ولو بيا والبر والدين فيح فعلى مديون صدق الزوج في البر لانه يفي في القياس في الطعام
ان يقبل قوله الا لانه ترك للعرف فانهم يصدقون الاكل في الطعام للميت الاكل كوشوى وحلوا وغيره ما لا يجر الى وقت
البيع لم يكن ميتا الاكل كشة حية وبرود فيق وسكر قبل قوله صدق ما يجب عليه من جرع وجار وغيره ليس
ان يجسبه من المهر اذ الظاهر يكرهه قال به صغار كل متاع لا يجب على الزوج شريكها فاقول له لا ولو اجاب عليه
شراؤها مثل جرع وجار وقناع وقيل له الحنف والملاة قال ليس على الزوج ان يجابها لهما اسباب المخرج من
حسن وبه نقول ومتا مسئلة عجيبه وهي ان لا يجب على الزوج خفها ويجب خفها لانه ميتة عن الخروج لا اخرها
خف بعت اليها عند زفافها سبنا ثم قال هذا الديار احد ثمن بدارسا ليس له اخذ ولكن لرب الديار اخذ بجهته
فتولى للزوج اخذ لوبعته اليها على جهه التملك والارب لوزنم دفع الجها زعادية مرت في دعوى النكاح بان
احكام المزارعة والمعاملة وفيه احد العاقرين وموت احدهما من حرم المزارع ثم نصت المزارعة فلو كان
الدين للمزارع فلا شيء له على رب الارض لانه غنى لنفسه ولو لرب الارض فله اجر مثله لعله حكم اجارة فاستد
اذ لا جرح له في المزارع من حاله كذا احسن وعامة الكتب لا تنفي للمزارع على رب الارض اذ ليس للمزارع عين
مال قائم في ملكه بل ليس للعامل ان يطالب رب الارض بعد دفع المزارعة كما كذب من الارض وحفر لاخار
وكذا تعدد النفس في الملاء واحرج الارض دها من يد المزارع وكذا لو مات رب الارض قبل المزارعة بعد
كرب الارض وحفر لا لها كذا بد لما احدثت اشادات الكتب تنفي ان رب الارض يطيب قلب العامل و
يرصه على نيت الذرع فات رب الارض قبل الحصاد والدين للمزارع ببيع العقد الى الحصاد ولا يحسب شي من الارز
على المزارع ولو مات قبل المزارعة بعد ما عمل في الارض بان كذا وحفر لا لها وصدق المزارعة ولا يجر من رثته
الارض للمزارع وثنا ولو مات بعد زرع وقبل بناءه في اسقاه المزارعة حلاق كذا لم يجر قال مديون اذا مات قبل
والربيع بقل تلك الارض بدارضا الى الارز آل باجر مثل نصف الارض متى اسقطت الملاء والربيع بقل
المزارع اجر مثل نصيبه من الارض الى الحصاد **فصل** دفع رعاية ارض صاريقلا عامله او خلا فيه طلع عامله طوت
احد ما لور العمل حتى العقد حرم وزاد الطلع لعله سقي العقد بينه وبين رثته الا في ملومات قبل ان يرد للربيع والطلع
اسقطت المزارعة ولا يرجع احدهما على الآخر والربيع والتملك لهما كما لو لورثته اذ ليس للعامل من حجب استعارة العقد
صيانة لجهته ما يرب رب الارض والربيع بقل للمزارع ان يعمل الى ان يرد كل فيقسم بينه وبين رثته بدارضا فيح

مسئلة

بغيره

مسئلة

المسحوق

ابو حنیفہ رحمہ اللہ

سماوات و ارض و ہند یانی

بسم الله الرحمن الرحيم

ضرایع غیر مابقی علی کل من بنی دار غلب بامری فالبناء الامین ولوبنی لغنه بلا امر منوله وله رفعه الارض
 بالبناء فیمنع ولوبنی لرب الارض ان یهاجم الغنم الاجان او مضت ثملها فلوکان البناء من لبنی اتخذ
 من ثواب الدار ثم ان المستاجر یرفع البناء یمنع الثواب لملكه ولوکان البناء من طین لا ینقص اذ
 لو نقص لکون ترابان علی ان ركب في الطاحونة حجر من ماله او حديد او مضت المنة فلو فخله بامر ربها
 علی ان یدرج فهو لربها ویرج بما انفق ولو لنفسه بلا امر فلو غیر مکتب البناء فله رفعه ولو مکتب فله
 قیمته ولو لم یکتب بلا امر فیرفع **فد** استیاء بان سنگی و سکل کرده است تو اند که بجای غله فرو رود
 قال في سکل و سنگی از ان وی تو و بتراضی قیمت بکده و اگر سو کند دهد که روا باشد شته به تو اند اذ
 و الا قرار و الا نکار فیم سوا و اگر استیاء بان سنگی خود را آورد تو اند که بر دار و بعد صفی المنة
 قال اگر سکل زیرین نهاده است تو اند و اگر سکل زیرین بود تو اند به رضای خدا و نداد استیاء
 مکتب في ملكه بد استاجر دارا فیمضها او فرسها یا حجر او ركب فيه بابا او علقا او حنجره و اقرب المجر
 فاراد المستاجر فله فله لولم یضرب الا لوصف فله قیمته يوم الخصومة مستاجر عمارت کرد باذن موجر
 لا سکل انها لوجوه اذ غیر بامر و هل یدرج بما انفق بلا شرط الرجوع فلیق قیاس ما مر في نظم ینفع لرب الرجوع
 علی الموجر بلا شرط الرجوع و قد مر في کذا ان الزوج لو عتد دارا باذنها فالنفقة دين عليها ولم یذكر
 انه شرط الرجوع ذ الاصل ان بنی في دار غلب بامری فالبناء لرب الدار و یدرج علیه بما انفق **ح**
 اختلف فيه المتأخر بعضهم قالوا البناء لرب الدار لو بنی باذنه و استدلوا بما ذکرتم ان من اقر من لفر
 جماعا و قال لورم ما استقدم ففعل فالعمران لرب الحاکم و قال بعضهم البناء للبناء و لو بنی باذن رب
 الدار و استدلوا بما ذکرتم ان من استقر من آخر دارا بنی فيها باذن ربها فالبناء للمستقر و هذا **ج**
 ولم یشرط الرجوع فاما لو شرط الرجوع بما انفق فالبناء لرب الدار و علیه ما انفق الا یرى ان ما و کن
 ثم ان من استاجر جماعا و وکله ربه ان یهم ما استقدم من اعمام و محبت و کذا من الارح ففعل فالبناء
 لرب الحاکم و المستاجر علی الموجر بما انفق قد زن را محدود نیست و یران که جو بی بهت در جم خود
 زن باشوی بد گفت مواضعه کردند که این ریز را عمارت کن سنگی مورتو ابو سولی عمارت کرد بد رج
 رسید که جو بی نه از درم نمی ند این زن خود و زنی می گویند که ز ما در مالست این مورتو اند که
 قیمت سنگی از این طلبید اجاب تواند و اگر قیمت ندهند سنگی بدو از او و باقی میراث کنند و اگر
 مواضعه نه کرده باشند فتمتع به و در عمارت صراستقرار رضایستنی و سنگی مابدا له علی انه
 ان خرج فالبناء لرب الارض صرا فاستدلاله في الحقيقة استیاء الارض ببناء و بفسیه و ذک البناء
 بعد و امجهول و اعلام الاجر شرط جواز الاجارة و کان في الاجارة فاسد و لو بنی و سنگی فيها
 فعليه اجر المنة و البناء للبناء و لرب الارض نقض بناء **صل** دفع اليه ارضا علی ان یبني فيها
 کذا ایلتا و سنی طولها و عرضها و کذا اگر اجمعی علی ان مابنی فهو بینها رضایان شرط فهو فاسد و کله لرب
 الارض و علیه البناء في قیمته مابنی يوم بنی و اجر فیشل فيما علی و منی مسئله الدسکت المذكورة في کتاب الاجارة
 و المزارعة انه استاجر لیدل له ارضه باللات من عند فیکون اجاره الا انها حضرت لجهالة المشرط
 او لعدم او جعل نصف المبنية اجرا له و هو محدود و امجهول و صار اجارة خفیفة اذ الاصل هو الوجود
 الارض فقد خل في محل حملو که بامر فیقع علیه الامر و قرا بقی في مقابلته نقض لغنه فیصد اجاره
 و احکم مثل صدق ان یکنه قیمته الآلات و قیمته العمل **ح** و في الاجارات قال ولورم الله ارضا

بما امره فيبقى ان يكون مسترخيا
فما تر فقط استنجا وارا
و بنى فيها تراب فيها بما امر
فما

جانے

شکله برپا :

۱۲۸

مقام

[illegible]

اولى افعى اوتقم انه انفق
واراد الرجوع لئلا يهلك
بحر الدخان
لما ادى منه الخيل فخر

14

ما صنع خلافا لثاني فحي ولم يذكره لو افاق في ليلة الاولي ثم اصبح مخمونا واحاط الشكر كله عن حانه
لا يعني وكذا جز وموالمع ومع هذا لو افاق ليلة وسط الشهر اصبح مخمونا ولو افاق في آخره لم يمان
خلو افاق قبل الزوال لزمه ولو لم يمان في الصبح ويظهر ان الرواية عن اصحابنا لا فرق بين طار واصل
او افاق في بعضه وقد بلغ مخمونا فحين لا يعني ما صنع وعن ابن ابي عمير ان الاصل لو لم يمان في كل ليلة فخط
اعني عليه ليلة الاولي **فقط** واحاط بمعنى كلمة الايام الاولى اذ نية الصوم مستحبة في كل رمضان سوى
طاهرا فكان صوما اذ لصاحبه تبادى من مواعيد ولا غناء لانه كونه عاقلا لا يرى انما اعني عليه رمضان
تد في فيه ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز ان يكون علم العقل لا يرى انما اعني عليه رمضان
لجئون فلما لم يمان في الايام كان لا يمان المسوق بالنية خصوصا المخمونا لو افاق في كل الزوال ولم ياكل شيئا
نوى الصوم حاز اذ المخمونا لانه في اصل الصوم ولا صفة العزيمة بل لانه لو نوى الصوم بالليل لم يمان
ولم ياكل حاز صومه ولو صام في الوقت او في غير الوقت لم يمان في كل افاق في كل يوم ولو افاق في كل الزوال
وبواه في جميع يومه لا ياكل في وقت من المصلحة **فقط** مرضى بغيره في كل رمضان لو لم يمان في كل يومه ولا يمان
عندنا ان من صام في وسط النهار لم يمان في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه
وعليه ما تقدم بعد اكله ويخبرون افاق وحاشي في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه
لظن عروها وطهرها لم تغيب فان على مولاه اسأل بغيره يومه عندنا خلافا لثاني فحي واجموا على ان افاق في كل
ان مضى من حرج الماء حلقه او اكل في غير ايامه او يومه في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
المضى من لاس في كل افاق في كل يومه لا يمان في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه
حاشي ونفاد ومرضى وسافر في حالة العذر المحلة لعنه في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
حب ويندر واحلف فيه قبل شرب لانه يفسد فكيف حب عليه اسأله وقد قال في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
لها الاكل وسافر بل على نذر الاكل وقيل الصبح انه حب لان قال فليصم بغيره يومه ولا يمان في كل يومه
لذا لو قال في حاشي طهرت فليصم الاكل بمسح الاكل وقول في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
اقام بعد الزوال انما استيقه اكله فقد فسر بالاحسن بالاستيفاء ولا شك ان ما يوسق في شرعا واجب كذا
افكر لا يمان في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
على كليمه اذ قد يطلق الفصح على كل من لا يحب تركه بل يدرى في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
واسد اعلم ولو نذر صوم رجعت قبله فلا شيء عليه ولو نذر في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
عندنا وكذا لو اذرك بعضه ولو اكل في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان
اطبق فالعاس ان لا يعني كواضن ولكن يعني كاحرام وكذا **فقط** في نامة او مخمونا جامعا روجها
فسد صومها وكذا **فقط** اما في صوم النامة فظاهر ان الصوم لا يمان في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
واما المخمونا فقال في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
يعني المكروه فعلت لا يحلها مخمونا فقال في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان
نوى في رمضان عن واجب آخر وقع على نوى عندنا وعن رمضان عندهما ولو نوى الطوع فيه فعن روايان
لغيره عن الطوع في روايه وعن رمضان في لغيره عن رمضان او ما فرقوا ما رمضان بعد الحول قبله قال من كثر لها
كتاب في سواها وجوب الحرام لا يمان في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان
ولو لم يمان في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان

سئل
المسئ
واي

ولا يمان في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
وجد قايلا لا يحب الا يمان في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
وجود انما لا يمان في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
رجلا انما يمان في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
بحرم من يمان في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
عن الوقوف وتوحيث ذلك قبل الايام فاهل عند ربيعة حاز عندنا لا عندنا وكذا لو نوى الصوم في كل افاق في كل يومه
وايمان حاز وفاقا ولو احرمت في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
لا يحارجه بغيره وروى ابو الجهم وسعوان بن الصفا والمروزي حاز وعن موانعي على المحرم انما اذا الطيف
لشبهها بالمتوضعة وعنه لورثي عنه الاجابة ولم يحمل الى موضع الذي حاز في الاصل روى الجاريد و
لا يجوز ان يمان في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
حازم عنه ربيعة انما يجوز ان يمان في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
مع الرقية مع علمه ان لا يجوز الحفقات لا يحارضا وكانه امر به واستعان منه كذا في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
لو امر صرا ان يمان في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
دليله عند المكاح والسبع ثم ذكرهنا اكلها ثبت الاذن لها ولا يمان منها مسئلة في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
فصاحب شدة للذبح لا يمان في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
اذ اعان لما يعني ذلك مسئلة لا يصح في الاصل يمان في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
وضع الثريد في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
زورق وربط الحمار في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
نراؤها في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
الوزن ليس في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
حتى سقاه اجنق والمسلمة حالها كذا في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
يهدم اخي بلا اذن نراها استحقاقا والا يمان في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
فيه بكل احد ولا يمان في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
اذنه معن حنة في انواع الصناعات اذ يمان في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
ان يقول الا يمان في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
على يمان في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
وهو يمان في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
لو نذر في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
لا يمان في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
خرج الدراهم بلا امر الوصي في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
الا حصرا كما يكون ما بعد ويكون ما قبله في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
حاز ترويح المرحون لانه من الكواجر الاصلية وتماضي غيابة الصفة في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان
غير ما في كل افاق في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان في كل يومه ولو لم يمان في كل يومه لم يمان

سئل
المسئ
واي

على ما هو عليه ولو اقر بها غير بصيرة في خبر المثل لاجل الزيادة اذ يقبل قولها الى عام مهر عليها بلا اقرار الزوج
فمن اعطا ما يتبعه مهر مثلها لم يجز اذ البيع من الوارث لم يجز في المهرين ولو بين العقل والوفاق مهر
والعقل ثم برهن بعد موته انها وهبت لزوجها نرد البينة مرض الموت فانها ضامن اقرب امراته الميتة
فوزن بينهما من مهر وارث الزوج جاز لقد مهر المثل اذ اقرها وهي غير وارثة اولان الحكم غير المثل جاز لا لانكار
جائز لان الابن يزوج الامة المجنونة عندها قال ان فعل لا يزوجها الا ان يكون الابن من عشرين لها واحصل عليها
في الارث والابن لو احمى المجنونة قال لا ينهاه اخي او قال ثم ابوها اخي او يمكن التصرف في النفس والحال ولا لاسر المكل
بلغ مقتولا او مجنونا بغير ولاية الاب عليه في حاله ونفسه ولا يملك عا ولا ثم من همل لغيره ولا لله فيما قال في كل زوج
عند من قال ولاية للسلطان وقال ثم يعوضها استحقاقا وقال من عتقها يعود لا عند زواج الاب او عتق
همل الابن ولاية التصرف في نفسه وماله فهو على اختلاف خبره ابن جبر والولي لو جبر مطبقا لردول ولاية وال
بغير بصيرة في نفسه وماله حال افاقت لاجل مجنونة قد رتب المطبق ما كثر السنة ثم شهرة الصوم وبسته في الزمان
وعن من انه نزع الى قول ثم كذا زوج المعنونة اخ او عم ثم عتقت بغير كسبة بل بغيره لا وزوجها الاب
او اجداد وزوجها امها لا ردها فيه عن جرح وقالوا ينبغي ان لا تنزع كذا زوجها الاب وعنه لم لها انكار كذا
من رتب اذ عتقت امراته بغيره ومولا لا ينزعها فخرجت بعد الصبح واخبر الزوج بذلك فقال لم اشعر بها فظلمت
واذ عتقت عليه ذلك صدق الزوج انه لم يعلم فلا عدل وسقط نصف المهر كذا من زوج قطعه كل موضع ففسر الحكم
مع القدر على الجماع حقيقة كذا الحق الذي يخرج عنه حقيقة لا نفقه لم يرضه لم تزف الى بيت زوجها ولو زفت فلها
النفقة وعن من لا يلزم بطرق الجماع ولو زفت الله ومضى محكمه فمضت في بيته مرضيا لا بتجمل الجماع فلو مضى بعد
دخوله فلها النفقة لا لو قبله واغما وما كثر الحكم من ولو نسي لها في عتقها ثم مضى مرضيا لا بتجمل الجماع وذهبت الى
بيت زوجها وبني مرضه فلو شاء امسكها وعليه النفقة او ردها الى بيتها ولا نفقة عليه وكذا البصيرة قالوا
انما يجب النفقة عليه لامرأة مرضه في بيته وصبيته لا جماع لو كان يمكن الزوج من الاغناء بها مع ذلك لم يرض
بوجه ما ولا فلا نفقة مرضه في بيت زوجها بعد دخوله وان عتقت الى دار ايها قالوا لو امسكها الفل فلها
الحقه او كذا فلم يسقط طالعهم ولو لم يملكها الا انتقال فعليه النفقة كذا في كل كسب النفقة لم يرضه ورتقا ومن
وعن من ان من عتق جماع المهر بغيره ولم يدخل بها فلا نفقة مرضه كل سنة فقال له رجل اكون وكسبت في تزوج
بنك فقال آري آري لا نصير وكذا من كسب **الطلاق** طلاق المعتق لم يقع كميون والمجنون من لا
يعلم كلامه وافعاله الا ان اقر او اعاد في فعله والمعتق من كسب كلامه وافعاله فيكون ذاعلا ومذاعلا لبا
وكذا ما ساء وقال بعضهم المجنون من فعله افعا لا يصح عن قصد في المعاقلة من فعلها احيا نا على في القدر
لا عن قصد والمعتق من فعلها احيا نا عن قصد مع ظهور الفساد المصروع لا يقع طلاقه حال صرعه كذا ابا
صراط ظمها صا حب يسلم فلما صرح قال طلعت امراتي ثم قال كنت ان الطلاق في كل حال لم يقع قالوا حين
ما اقر بطلانها لورده الى حاله البسم وفي المصمها في حاله البسم لم يقع ولو لم يرددها اليها يقع قضاء قال
مذاكر ذلك لو لم يكن اقراره بذلك في حاله البسم الطلاق كذا في مرضه اخلعت من زوجها لم يرضه ثم مات بغير
الى بلفه انشاء الى ميراثها والى المخلع والى الثلث فانها يجب اقلها لا الزيادة كذا ينبغي في كل من
الصورة لم يدخل بها بسقط نصف المهر بطلانها وان نصف الآخر وصم ومول غير الوارث قص من الثلث
فلو دخل بها ومات بعد رضاي العتق وكل المهر وصم ومنه من الثلث اذ الاختلاع ترع ولو ماتت في الزوج
كذا عند شتم اذ الزوج لم يرض وارثا لرضاها بالفرقة وعند جعوطي الاقل من ميراثه ومن بدل الخلع ومن الطلاق

مسجد
المسيح
واحد

إذا طلق في حق سائين أو غيره ولم ينه في الاطلاق وهو نظير ما قلنا جميعا بطلانها بسوءها في مرض الموت وتحاصل
 التفات من صفتي المخرج وعدمها انه بعد مضيتها لا يضر الى قدر حق الزوج في المهرات وانما يضر الى التلذذ في
 التزوج قدر العلف من بدل الخلع ولو أكثر من مهراته وقيل حقيقتها لا يضر الى التلذذ وانما يضر الى مهراته فيسلم لم يرد
 لونه من بدل الخلع دون ثلث المال لو نالته أكثر كذا لو كان الزوج ابن عمها فلو لم يردت جهدها لم ينعها عصبية
 لغيره أو من غيره ولو لا احبني سواء ولو يردتها لغيره وماتت بعد مضيتها لا يضر الى بدل الخلع والى ارته لغيره فلو
 كان اللد قد رزقته او أقل مسلم ذلك ولو أكثر فالزادة على قرارته لا يسلم له الا اجاب الورثة من الزوجة او من غيره
 ما ينفق نحو ما الى النزع بطلان قبله حوله لا حكم الاوصية في النصف للزوج لا يضر كذا الزوج اجنبيا او مختار
 فيصير من الثلث ولو كان ابن عمه لم يرد فلو لا اقل من ارته ومن نصف المهر من مولاته في ذلك المهر ولو يردت
 منه يسلم للزوج كل المهر لم يرد فلو لا ارث بينهما بالارضية ما مات في العدة او لو لم يردت بينهما بطلان ختم
 من الوكايت من بعده فلو اخلت صحبه والزوج منهن فخلع جاز بالمسح قبل أكثر ولا ارث بينهما ما مات في العدة
 او لو لم يرد ولو طلقها احبني من الزوج بمال ضمنه للزوج وكان ذلك في فرض موت للاجنبي جاز ويعتبر المهر من مولاته
 لغيره الاجنبى فلو كان الزوج من مولاته تبرع الاجنبى عليها فخلع الارث لوماته لزوج في فرضه ذلك في مثل العدة
 لانها لم تدن لهذا الطلاق فصحة الزوج فاقا المحلة طلقها رجعية فمات في العدة ثمة وكذا لو ماتت في
 العدة تركها الزوج لا لادانها في فرضه بامر لا ثمة فلو اباها بامر ما مات في العدة ثمة عندنا لا لومات بعد
 مضيتها وقال مالك وابن ابي ليلى ثمة ولا اصل ان لحد الزوجين لو باشر الفرة بعد ما يتعلق حتى لا يجرى به
 ورثته والآل وانما يتعلق حتى اذا صار رجال لو كان الغالب من حاله الهلاك من فرضه او غير ذلك لا ياصل المهر من اذ
 والآل لا يسلم من فرضه وما وليس كله يعني الى الهلاك فلا بد من ضابط قالوا في فرض الرجل ان يصيبه حتى يصير
 صاحب فراش يخرج عن القيام لمصلحة الخارجه ويؤخذ كل يوم مومن في مرض المرأة قال بعضهم لم يضر صاحب
 فراش يخرج عن الصلوة قائم ولا يذهب الى الحج بطلاعين ويعتبر فيها الخروج المصالح الداخلة ومن يذهب حتى
 في حوائجهم كل يوم فهو كصحة وكذا انعقد في الفلج لا يرد في فرضه كل يوم فهو كصحة وكذا صاحب خرج ووجع لم يضر
 صاحب فراش فهو كصحة كذا وفيه المستولي لو طلق اخراته وقد طلق ولم يضره فهو كصحة واما المقود والمفلوج كما
 في كتاب ان لم يكن قويا فهو كصحة اذ منعه عنه من شيئا لا يملكه عنه كذلك وقال الا اذا تغير حاله فيعتبر من الثلث مسلم
 فيه المساج قال ابن ابي ليلى يرد في فرضه فهو كصحة ولا يضره من حج لو طلق وصار حاله لا يفي فيه الموت فكصحة
 وكذا المستولي وفي بعض الاحوال لم يبين في كتاب هذا الطلاق وبعضهم قد روي عنه ويعتبرهم اعني والوفاء في يده
 فيه تطا ولا فطيل ولا ولا فطيل من اصحابنا قد روي عنه وقال فيه المقعد والمفلوج ولو هب في اول ما اصابه ثم
 مات في ايام قليلة يعتبر من الثلث اذ العلة لم تصر عادة حج صاحب البيت والبرق ما لم يضر صاحب فراش فكصحة
 انه الانسان لا يخرج من مرض فادام خرج في نفسه لا يعود مرضا عادة في يده او في يده او في يده ولو شفي
 من مرضه ويؤخذ في فلو مات يضره بئس فهو كصحة ولو مات قبل سنة فكم يضره وروى عن اصحابنا لو كان يصلي
 فليدركه كصحة ولو مضى جميعا فكم يضره ويكفي ايضا رجل يخرج عن المصالح الخارجه لا الداخلة قال مساج في بلع
 قد روي مصالحه سواء كان في البيت او خارج فهو كصحة وقال مساج في المصالح الخارجه في مرض جلد وفي
 خط امارة في مرضها الصلوة في مرضه حاله في مرضه ولو اضر وجع الولادة فهي كمر يضره اذ اضرقت على الهلاك الا انه قد
 باع في الزوج ثم يسكن وذلك لاعتبار مرضه بعقبه فهو ولا يعتبر وجع آخن الولادة اذ المعتبر من الموت وموتها
 الفصل في الموت حال صحت ذكره في الاصل مسائل تدل على ان الشرط في الهلاك على طريق الغلبة لا لونه صاحب فراش

بيان مرض الموت الذي غلبت به
من الناس فصل
اقوال الشارح
فيه

مطلب
مرض المرافقة

رجل بحر عن المصالح

میرزا کا رخ و املاک
لاکڑی صاحب ذرا سن

ظهر له صفة ما قلنا و... هذا الاصل لو كان...
الكفر ولا يستحسنه ولكن على ذلك حتى ينتقم على ظلمه وعن ح...
لو تكلم بها ولو كان له ذلك لا تصحح وهو محض الايمان ثم ما...
منه احكامه ولذا زنا وما قسمه اخلافه فان قائله لم يجرى...
ولا وجب الكفر فقام عليه في حاله ولا يؤمر بجريده...
وجوب الكفر وجبه واحده من التكفير في الحنفية...
وكانت مسلمة ولو كانت مسلمة الوجوه التي لا تصح...
على وجه العادة لم يصحها لم يرجع على ما قال اذ لا...
عند الايمان ولو وصف الله بالعلم به او سجن ما...
في عيني كيهود في عين الله كقول لا لوقه في است...
به القدر قال بن يدي الله قيل هذا اللطم لم يجر...
حق يوقف بن يدي الله على امر واحد اصبح في اجاز...
الجمال اما من حنت الدين ولا ياسبى به من قال با...
وتواراد الحاجة الا باعصم بالله لا كفي وسدات...
احصيه ولكنه شفع قال فلان احداي افرح است واز...
به الحكان كقول لا تواراد به حكاه في ظاهر الاخبار...
انما صافي اوجي يسندها وقال ان عرش كبر عرشهم...
فلان كقول لا تواراد به حكاه في ظاهر الاخبار...
اقوله قوله اراي الله اخيه ينبغي ان يكفر لوجله...
نه مكاني وتوحياتي نه توريبه مكاني كفي سبي...
وعلى ما لا يوافق عليه في قوله لا تواراد به حكاه...
لا يحكم الا ما كفي قال خذاي لا يورس كفي قال لا...
سنة سنة مثلهما وجاؤا لئلا يبين له حصة قال حين...
كفي كانه قال ان رضىتم فانا لا ارضى به قال لو ان...
ادراة وقع ولز في خويج صالت باب جدين سم...
عن قال اي خذوا يدروني من فراخ كن يا بازكا في...
من نسب الله الى الجوك كفي قال الله جل لا نصاف...
قال له ارث الله فلان كقول لا تواراد به حكاه...
الترسم مات قال آخر خذاي را اوجي باسنت كفي...
قال لعلان قضاه نه سده فخطا عظيم وما...
تو حكم خذاي كراي كفي فقال خصم من حكم...
او قال ايضا دوسست حكم چه كند هذا كاه كفي...
لا لوقه في وجه الحزن بان يبين الزمان قال ومذا...

الحكم
ان الله لا يهدي القوم الظالمين
ان الله لا يهدي القوم الظالمين
ان الله لا يهدي القوم الظالمين
ان الله لا يهدي القوم الظالمين

الحق وذكركم اخي وابناهم الرسول لاراد الحكم لا ليكفر...
معصومه مدو وحر والله احلف في كفر ما قال خذاي...
من كلام الملاحه فان عهده ان اخيه وانار ونا فيها...
احسن كما احسن الله البيل فقال رو ونا خذاي حيل كن...
انت احب الي من الله كفي قال لخصم اكر خذاي ووجها...
انه يغلب به تعالى قال اكر تو بيا خذاي خذاي...
ايضا اذ ترا دمنه التوبيل لا التوبيل قال خذاي...
بحاله الظلم از خذاي ترسي فقال الغير لا يكر...
بعضهم عن قال لا تواراد به حكاه في ظاهر الاخبار...
او اذ لا يخاف الله حقيقه الخوف واكثرنا لا يخاف...
اسد على لانه كرم حليم فلا يحكم بكفر قائله الا...
حاله الظلم از خذاي ترسي فقال لا يكر لولم يقبل...
ان يفرج احدا وصيل له لا يخاف الله تعالى لا يكر...
قال لا اخافه كفي اذ لا يمكنه ذلك الباطل قال...
بني ان يسل ما اذا اراد بقوله لا تواراد به...
فهذا اقرح لا تكفر به وكذا لوقه قال از خذاي...
تراي دلم فهذا احسن طلب عن خصم حال خصم...
قيل كفي لا عند العادة قال سوكند تو بها نست...
حوش بكفر طاهر او قيل لو كان تقوم بمسائه...
وشادى ما يكلونه ليست لا تكفر قال كراي مي...
وجه الخراج من خذاي لم يرد به من خود آيم...
بني با دوقالت لا تواراد به حكاه في ظاهر الاخبار...
له ترا زاد وان قتلان كراي مي با دوقالت لا...
وايها ولم يرد جوابا وكذا كراي عسي كراي مي...
اخوك بها حال الاخر لو اخذ في الله اوقا لوعا...
في ضيقه ماري نداني كراي مي با دوقالت لا...
اذ الضيق حله على مذا وقال في الخبر قال الله...
اسد بعد بكراي ويك قال الاخر خذاي را توش...
نيا هر چه كونه بس آيم بكفر اذ وصفه ليجي...
بديست ايد فقال الاخر خذاي بر دل مني لوعا...
خبري ثابت با ثبات الله غير مضطرب لا تكفر...
اذ لم ادم ان الله تعالى لا تكدر بيكي صبي وطلب...
لا يكر اذ غناه خدمت الله كراي كراي قال لانه...

اما لا تكفر قال تاما ما شويتم بمرحاي ناما شي شود ما نيكوتر قيل كفي قال يا حق سر بسير كرم كفي لربنا
قال لا تاخذ لمن له واحد ولا تاخذ من له عشرة قيل بديج ان لا تكفر قال برداي وبارستدي لا تكفر قال اي سكيه حدي
قيل كفي وقيل لا ما لا المعلوم هذا بقدر الله قال الظالم انما فعل بخير بعد الله كفي اسمع الله فانه اه آخر
وادخل الكافي في آخر الله فقيل كفي بل لا تصنع **ح** لو علم ما قال كفي ولا لا وعلم **ص** لو تعلم تصغير الى
كفي ولو جاهلا لا يدري ما يقول او لم سمع لا تكفر وهذا لان الاسم وان كان مضيفا ومضيا فالله جميعه ولكن
اذا جعل اسم علم صار حكمه حكم اسم واحد ولا يجمع عبد الله على العباد له اذا اراد به العلم ولا قال عبد الله واذا
قلت ان هذا الاسم واحد فمع الكافي براد به تصغيره دل سمي لا تصغيره **ح** اذ لمع الفارسه لتصغير هذا الاسم
صبيحة سواه كقولهم راز ريشك بذكر تصغير الرجل لا تصغير الحجة وعيا هذا عبد الحاي مع الكافي وعبد الحاي
ويصح قال كفي مضى فاعني حدي تراه ودرود ترا چنان افر درمرا چه كناه قيل كفي اذ ظن المثل للرب وويل
الا وهو لا اسم قال موهوبدي او نصراني او مجوسي او بردي من الاسلام او ما شبه ذلك لو فعل كذا فهو عبيد
ثم لو فعله كفي لو اعتقد انه يكفر به لانه مضى بالكفر ومكفر وعلم الله تعالى ولو اعتقد انه لم يكفر به لم يكفر
لا تكفر فعليه الكف لا في المستقبل لانه مضى لانه مضى قال يعلم الله انه فعل كذا وهو يعلم انه لم يفعل كفي قيل لا
قال له كدي وخاك باي تو كفي قال كدي وچان سرتوا حلف فيه كرا دافا لزو وچها نوسر حدي داني قال في
كرا دافا الغيب والسر واحد ومن ادعي الغيب لنفسه كفي قال له حدي را رسول را بر تو كواه كردايم ورا در
تقديمه اخلف فيه قال صدوق عيا مديا جب ان يكون في ماله كرها نوسر حدي داني اخلافا ايضا لو
اراد الزوج بقوله نعم فهدر ما نه علم ما يجي على غيبه منه لا حصة الاطلاع تزوجها بلا شهود وقال حدي را
رسول را كواه كردم او قال حدي را وورشكان را كواه كردم اذ اعتقد ان الرسول او الملك علم الغيب فخر
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يوم فتح مكة وفي خفي اخذ في اخبر فقه كسري وقصير كاخبر واما كراهه كثر
لا تكفر وعني عمر رضي الله عنه امر يا ساربه الجبل شهود وكرا عن السلف في كتب النفاق من بوره عكن التوفيق
ما ان الحنفى سوا علم بالاستقلال لا العلم بالاعلام اذ الحنفى سوا الحنفى لا المظنون وتوابعه قوله تعالى انما
من نفس فيها لا لانه غيب اخبره الملائكة فظن منهم او باعلام الحق فيستغنى عن كراهه مستغنى لا لواجبه باء
في يومه او بوقته بنوع من الكلف اذ لا حفاة بينه وبين الآيات من التوفيق والله اعلم قال فرشته دست
راست را كواه كردم وفرشته دست چپ را كواه كردم لا تكفر لانها علمان ذلك ولا يغيبان عنهم من قال حدي را
كران خواهد شد اخلف في كفي وحده الكفر انه لو ادعي الغيب صاحبا تحت الهاتمة فقال لغوت المهرض كفي علمهم
خرج الى السقف فصاح العقق فرجع عن سفح كفي عند من ايضا قال المجوسي دست چپ بر رها فرشت
ما قال كفي قال فلان لم كخوش كواه درون محض علمه الكفر قال من بوجه دنا بوجه بدام كفي سئل العنقل عن دعوى
علمه السلام من اتي كاهنا ومبرقة فيما يقول كرا ما انزل الله محمد صلى الله عليه وسلم قال كاهن الساحر وقيل له من يقول انما اعلم المروقات
هل يدخل تحت هذا الخبر قال نعم قيل له لو قال هذا انما اخبر عن اخباري اياي قال وان قال هذا كاهن ومن
صدقه كرا اذ اخبره نفع عن الغيب لا يعلم الا الله لا تاتي الى قوله كرا فلا خير تقيت الحق ان لو كانوا يعلمون الغيب
ما لثوا في الحجاب الملهين فعلم ان الغيب لا يعلمه جن ولا انس ومن لم يبع بعض الانبياء او عاب بقلبي بسني اولم يرض
من سائر المرسلين كفي سئل فلان عن انك بنوع ذي الكفل قال كل من يحق الامة على نبوته لا يضر لوجه نبوته وقال ابو
كل من اراد بقلبه بعضي نبي كفي قال لو كان فلان نبيا او من لم كفي قال كذا فلان بغير نبوته من باو كرا ويدي فلان
به لو كان فلان رسول الله او من يكفر بقوله لو اني الله ما علم اخلف حتى وقع بينه وبين صهي خلاف وقال لو شئ رسول الله

مطلب

مطلب

لم انتم يا مع لا تكفر قال لو كان ما قاله الا نبيا وصدقا وحقا كفي قال انما رسول الله او من يبعي حرم بر ربه
في يوم كفي ولو انه حين قال سنة الكثرة طلب غيب منه معجزة قيل كفي الطالب وقال المتحزون لو كان غرض الطالب
تجيبه لا يكفر قال لشعر النبي شعبي قيل كفي قبل الا ان قاله على وجه الاهاهه قال لا ادرى ما ان النبي كان استيا او
كفي قال محمد بن عثمان بن وهب او حاتم بن عمار رعاك لو كان طويل الظفر قيل كفي مطلقا قيل كفي لو عا وجه الاهاهه قال
للسبي ذكاه الرجل قال كرا لو كرا قيل كفي وقيل لا ما روى عنه لما بعث جماعة من الصحابة لقتل كعب بن الاشرف استيا او
منه ان يقولوا شيئا وادعونه ويحتمل علمه فاذا لم علم منه فقال كعب ان خرج هذا الرجل كان من البلاء علينا ولو
كفي لما قاله شتم رجلا اسم محمد او احدا وكنيته ابو العاصم وقال ما ان العاصم ومو كرا حدي را برين اسم ما ان كني
بنت است قيل لا تكفر اذ اليوم لا سبق عند ذكر من المقاتلة الى النبي وحمل كلام المسلم على احسنه واجمله وقيل كفي
لو ادرك النبي **ص** كرا على شتم النبي صلى الله عليه وسلم او حاتم بن وهب او حاتم بن وهب او حاتم بن وهب او حاتم بن وهب
غير راض به فلا يكفر كرا كرا على شتم النبي صلى الله عليه وسلم او حاتم بن وهب او حاتم بن وهب او حاتم بن وهب
بشتمه فلا يكفر منه ايضا اذ لم يشتم محمدا او فلانا ان كرا على شتم محمدا او فلانا ان كرا على شتم محمدا او فلانا
اذ شتم محمدا طوعا اذ امكته دفع الا كراهه شتم محمدا كرا على شتمه فكل من قال كرا على شتم النبي كفي قال
اغني علمه لا يكفر سئل عن ثمن يقول ان محمدا رسول الله الا انه يحب ان يشتمه قال هذا رجل لم يعرف الله وعرفه لم يحب
ان يشتم رسول الله قال كرا كرا على شتم آدم لما وحنه من البلاء اخلف في كفي روى حريشا عن النبي صلى الله عليه وسلم
فروه كرا ومن المتحزون من قال كرا كرا على شتم آدم لما وحنه من البلاء اخلف في كفي روى حريشا عن النبي صلى الله عليه وسلم
حب كرا على شتم النبي صلى الله عليه وسلم او حاتم بن وهب او حاتم بن وهب او حاتم بن وهب او حاتم بن وهب
ولا لا سمع قوله عليه السلام بين منبري ودفري روضه من رياض الجنة فقال اسامع منبري بينم وحضه جزى
ديكره قيل كفي قال لا امره في اسمي نيت كرا كرا على شتم النبي صلى الله عليه وسلم او حاتم بن وهب او حاتم بن وهب
فقلت نعم لا اصدرهم تكي كرا من وعده قال له ان آدم شتم الكواكب فقال لا افر بسى باهم جواه بجر كان يا شتم
كرا اذ استخف بنى الله قال له كرا كان يا كرا النبي صلى الله عليه وسلم او حاتم بن وهب او حاتم بن وهب او حاتم بن وهب
البن الشاب البصق فانه سنة النبي صلى الله عليه وسلم او حاتم بن وهب او حاتم بن وهب او حاتم بن وهب
البصق قيل كرا اذ استخف سنة النبي صلى الله عليه وسلم او حاتم بن وهب او حاتم بن وهب او حاتم بن وهب
ولو سنة كرا اذ قاله وجه الانكار والرد وكرا كرا على شتم النبي صلى الله عليه وسلم او حاتم بن وهب او حاتم بن وهب
وعن ابن مقل لو ان اهل بلاد احموا على ترك السواك فالتناهم كفي قال كرا كرا على شتم النبي صلى الله عليه وسلم
فانه سنة فقال لا افعولوا كرا اصلا كرا **س** قال چه نعتي است دهنا نرا كه نان بخورند وسته هانده نشوند لوقاله
ها ونا با سنة كرا چه كرا را تدبیر است بشت كرا اذ استخف ما سنة قال له سببت بشت كرا وكنه وري در كرا اقلند
او قال ابن چمر رسم است سببت بشت كرا و دنا بر بيزر كلو بر آوردن لوقاله وجه الطحنه بالسنة كرا
قال لو اني الله كرا لم افعول او قال لو صارت العلم الى سنة الحمة ما جعلت كفي قال لو اعطاني الله الحنة لا اريد
دو نكل ولا ادخلها دو نكل او قال لو امرت ان ادخل الحنة مع فلان لا ادخلها او قال لو اعطاني الله الحنة لا اذكر
او لاجل هذا العمل لا اريد بها او قال لا اريد الحنة واريد ربه الله م هذا كله كفي قال له روي اياك كرا في ملك الموت
فهدا حط عظيم واخلف في كفي وكرا لوقا ل چون روي فلان بسني بداري ملك الموت است او قال روي فلان
دشمن من دارم روي ملك الموت كرا كرا كرا قال له من فرشته يوم 2 هوش كرا اعطيتا كرا كرا كرا وكرا
لوقا مطلقا اذ كرا خلاف لوقا مطلقا انا نبي لو انكر آية من القرآن او سني بانه كرا كرا **ف** روى المعوذته ليست

صلى الله عليه وسلم

مطلب

امر انك فقال كافر من كبر وورن طلاق كبر وكفر وورن امراته وعطفا سقا وورن الى اليوم فقال
ارشي ابن مده كراهه فان برهم مكره اذ اخبر انه بكفر مكره اذ وضع قلمه في الهوى على الراس كبر في ما ياتي
بينا نه قالت لزوجها كافر يورن من ارباق يورن مكره اذ المقام مع الزوج فرض وقد وحت الكفر في الرض قال
هرج مكره في كبر لم مكره ان كان كرم وطلان كركرو لا مكره ولا لازم كراهه العين اذ هذا النص
لن يمين قالت كافر مكره ان جنس كركم كبر وتبين الى ان وصل مكره اعلين وعلى الاكثر قاله في
لوجفوني بعد هذا او قالت ان لم تترى كذا كبر مكره الى ان قالت كنت صوم ومضا لم يكن مكره في كبر
لا وصل مكره بليتة مكره لاجل انه لا يكره اذ اذ حقته لا مكره وهو الصواب اسلم واعطاه المولى ان ارشاه
فقال سلم كاشكي ويا كافر يورن مكره ان كبر وورن امراته وعطفا سقا وورن الى اليوم فقال
وفي نكت اسلم ولما كافر في ما لا يورن مكره الى ان قال ليتني لم اسلم الى الان حتى اخبر مكره لا مكره وسقي لم يورن في
المسئلة الاولى وسقي ان لا يكره في المسئلة الاولى في ما من مكره الى ان لا يكره اذ كبر في كراهه في
ولم يمين ان لا يكره في المسئلة الاولى في ما من مكره الى ان لا يكره اذ كبر في كراهه في
المسئلة الاولى في ما من مكره الى ان لا يكره اذ كبر في كراهه في
ان ما دخل في وقتهم حرم لا يكره في كراهه في وقتهم حرم لا يكره في كراهه في
من كبر وقال لا يورن مكره في كراهه في وقتهم حرم لا يكره في كراهه في
لا مكره في كراهه في وقتهم حرم لا يكره في كراهه في
شبه قطع ليد فبذبح ضرر ابرد عن نفسه شد زنا را عا وسطه او وضع عسليا على كفه كرا في بل لير
يقول في ليس مثل مكره في كراهه في وقتهم حرم لا يكره في كراهه في
القبيل والاسلام راجع الى الاقارب والاعفاد ولو سلمنا ان لا يكره في كراهه في
قطعا ولكن رده بما روي عن النبي عليه السلام انه قال من تشبه بقوم فهو منهم في كراهه في
شبه فليس في اليهود ووجهه على راسه مكره لا يكره في كراهه في
اكثرهم لان هذا نص في ما يكره في كراهه في وقتهم حرم لا يكره في كراهه في
العامة على الوسط وتبين السراج سقي ان يكون كرا في كراهه في وقتهم حرم لا يكره في كراهه في
الاسماء علامه ملكية لا تعلق لها بالدين في كراهه في وقتهم حرم لا يكره في كراهه في
ان كرا في كراهه في وقتهم حرم لا يكره في كراهه في
الاولى كرا في كراهه في وقتهم حرم لا يكره في كراهه في
من النصاري يمشون في المار زمي كوي عشرت ربي ندمان ما بدست وما انشاد وراعت اجوبة
المؤمنين انه كرا في كراهه في وقتهم حرم لا يكره في كراهه في
مراوه في كراهه في وقتهم حرم لا يكره في كراهه في
يا في كراهه في وقتهم حرم لا يكره في كراهه في
واسد اعلم ولوقال كرا في كراهه في وقتهم حرم لا يكره في كراهه في
النصارى خير من اليهود في كراهه في وقتهم حرم لا يكره في كراهه في
لا يحسن الكفر اسلم فليل كرا في كراهه في وقتهم حرم لا يكره في كراهه في
اعلان الكفر مكانه اعلن عليه وعلى قاس السند الخ ورجع الى نورا الجوس والمواقف بهم فيما نعلونه في ذلك اليوم كرا

ما جري بين الزوجين

قال كراهه ما كرا
كراهه انما

امر انك فقال كافر من كبر وورن طلاق كبر وكفر وورن امراته وعطفا سقا وورن الى اليوم فقال
ارشي ابن مده كراهه فان برهم مكره اذ اخبر انه بكفر مكره اذ وضع قلمه في الهوى على الراس كبر في ما ياتي
بينا نه قالت لزوجها كافر يورن من ارباق يورن مكره اذ المقام مع الزوج فرض وقد وحت الكفر في الرض قال
هرج مكره في كبر لم مكره ان كان كرم وطلان كركرو لا مكره ولا لازم كراهه العين اذ هذا النص
لن يمين قالت كافر مكره ان جنس كركم كبر وتبين الى ان وصل مكره اعلين وعلى الاكثر قاله في
لوجفوني بعد هذا او قالت ان لم تترى كذا كبر مكره الى ان قالت كنت صوم ومضا لم يكن مكره في كبر
لا وصل مكره بليتة مكره لاجل انه لا يكره اذ اذ حقته لا مكره وهو الصواب اسلم واعطاه المولى ان ارشاه
فقال سلم كاشكي ويا كافر يورن مكره ان كبر وورن امراته وعطفا سقا وورن الى اليوم فقال
وفي نكت اسلم ولما كافر في ما لا يورن مكره الى ان قال ليتني لم اسلم الى الان حتى اخبر مكره لا مكره وسقي لم يورن في
المسئلة الاولى وسقي ان لا يكره في المسئلة الاولى في ما من مكره الى ان لا يكره اذ كبر في كراهه في
ولم يمين ان لا يكره في المسئلة الاولى في ما من مكره الى ان لا يكره اذ كبر في كراهه في
المسئلة الاولى في ما من مكره الى ان لا يكره اذ كبر في كراهه في
ان ما دخل في وقتهم حرم لا يكره في كراهه في وقتهم حرم لا يكره في كراهه في
من كبر وقال لا يورن مكره في كراهه في وقتهم حرم لا يكره في كراهه في
لا مكره في كراهه في وقتهم حرم لا يكره في كراهه في
شبه قطع ليد فبذبح ضرر ابرد عن نفسه شد زنا را عا وسطه او وضع عسليا على كفه كرا في بل لير
يقول في ليس مثل مكره في كراهه في وقتهم حرم لا يكره في كراهه في
القبيل والاسلام راجع الى الاقارب والاعفاد ولو سلمنا ان لا يكره في كراهه في
قطعا ولكن رده بما روي عن النبي عليه السلام انه قال من تشبه بقوم فهو منهم في كراهه في
شبه فليس في اليهود ووجهه على راسه مكره لا يكره في كراهه في
اكثرهم لان هذا نص في ما يكره في كراهه في وقتهم حرم لا يكره في كراهه في
العامة على الوسط وتبين السراج سقي ان يكون كرا في كراهه في وقتهم حرم لا يكره في كراهه في
الاسماء علامه ملكية لا تعلق لها بالدين في كراهه في وقتهم حرم لا يكره في كراهه في
ان كرا في كراهه في وقتهم حرم لا يكره في كراهه في
الاولى كرا في كراهه في وقتهم حرم لا يكره في كراهه في
من النصاري يمشون في المار زمي كوي عشرت ربي ندمان ما بدست وما انشاد وراعت اجوبة
المؤمنين انه كرا في كراهه في وقتهم حرم لا يكره في كراهه في
مراوه في كراهه في وقتهم حرم لا يكره في كراهه في
يا في كراهه في وقتهم حرم لا يكره في كراهه في
واسد اعلم ولوقال كرا في كراهه في وقتهم حرم لا يكره في كراهه في
النصارى خير من اليهود في كراهه في وقتهم حرم لا يكره في كراهه في
لا يحسن الكفر اسلم فليل كرا في كراهه في وقتهم حرم لا يكره في كراهه في
اعلان الكفر مكانه اعلن عليه وعلى قاس السند الخ ورجع الى نورا الجوس والمواقف بهم فيما نعلونه في ذلك اليوم كرا

لم يكره

مطلوب
وضع قلمه في
الهوى على الراس

معلم صبيحان

ان اردت الروح بالخبر المرأة
على كبد الكاح ان اسلم
وان اردت المرأة
تخبر عن الروح
بما اراد

[illegible]

حتى يصير المزدك مذكورا انما يصح او كلفنا واما يدون ذلك فلا يتم جواز المراث قال الامام الشافعي كسبت العبد في جرح
الميراث و بالفت في شرائط صحته غير اني تركت الهاء عند قوله وتكره ميراثا له وكنت و ترك ميراثا فليفت عطا ان جرح بعينه
وقال في الخي في الهاء واجعله وتكره حتى اذني بعينه قال ابو القاسم مذهبنا في ثقات فلو بالغ فيها كان اولي وان ترك جرح
التعريف كفي وعندي هذا المذهب في الشيء وقوله ورثته من ابيه كما قالنا في الميراث كقولنا ميراثه من فلان ومعنى الجرح
قصص الشهاده على السمع وقال لم لو ادعى دارا انه ورثته من ابيه وشهدا انه كان له يوم موته بغيره وان لم يشهدا انه تركه
ميراثا لانها وان لم يشهدا به صريحا فقد شهدا له دلالة لان ما كان لانه عند موته يصير ميراثا لورثته وكذا لو شهدا انه كان له
ابيه يوم موته بغيره اقول الخلل المذكور في الحضر مذكور في التفسير لا يلحق والتا مذكور في الهاء وما ذكره من الخلل المرفق لم يزل
هذا الخلل في الشيء وقوله ورثته اياه ليس بشيء من مدين الوجهين من غير عمن عظم الدين وقوله وعوى رجل على آخر ارضا
انه ملكه وان مورث هذا الميراث عليه فلا نا احث من عليه بلا حتى وقال الميراث عليه وختم ان مورثا شريك من مورث
هذا الميراث معا باخر رثته فعلى الميراث في حق الدخ ان مورث الميراث عليه اقران النسخ الذي حوى بيننا بيع وفاء فبرهن
عليه هل يصح دفع الدخ قال الشافعي اجاب بعض الائمة بعينه وانا اجيب بفساده لانه ادعى ولا انه كان له في يد بلا حتى
فاذا اقر سب الوفا فقد اقرانه في يد حتى وقيل يجب ان يصح على قول من يقول بان بيع الوفا من ادعى هذا الدخ او الميراث
عليه بعض ما ذكره استاذنا وسكونه في يد بلا حتى وهذا لا يمكن للوفاء حكم الرمي في البيع على حكم الميراث فاذا اقر
بالوفاء فقد ادعى انه ملكه كما ادعى اول من ادعى اقران الميراث عليه في هذا معنى قولنا انه اقر له بعض ما ذكره فاما على قول
عامة المشايخ فان لم يكن الوفا مذكورا في البيع يصح البيع فلا يصح هذا الدعوى وان كان مشروطا فيه فهو فاسد فان
ادعى في العقد دفع دعواه الدخ ولا فلا يصح ادعى اكل سرقته كذا اقره في دعوى ان حلف ان سرقته فانا اعطيت مثله
مخلف المدعي واعطاه خصمه نصف مثله واعطاه نصفه الباقي فخطا ثم ارا الميراث عليه استرد ما دفعه اليه كيف الحكم
قال الشافعي ان اعطاه نصفه والتم نصفه صحا عن دعوى المدعي واقرانه سرقه فعليه اعطاء الباقي لاسترداد
ما دفعه وان اعطى نصفه واعطى نصفه ثانيا على عين المدعي و فاما على قولنا فلا يلزم شيء فله استرد ما اعطاه وقيل له
الاسترداد في الوجهين اذ المدعي لا يثبت بعينه شيئا على المدعي عليه نفس ثم اذا تصالحا على ان يخلف المدعي والميراث عليه فانه
لما لم يزل المدعي فاصح باطل اقول احد الوجهين انه اقرانه سرقه حتى شهدا في ان الميراث عليه باقران فلا
وجر قوله له الاسترداد في الوجهين من غير عمن عظم الدين وقوله ميراثا له في البيع الصلح فانه ان الميراث عليه باقران فلا
بينة على بدل معلوم ولم يذكر قدر البدل ولا قبضته هل يدفع قال لا واما لو ذكر القبض فهو دفع وان لم يبين قدر البدل لان
يذكر ببيان قدر البدل فيما لا يحتاج الى القبض لا يضر واعلم ان مذهب المسئلة على وجهين ان صح ما عن الكرمين لا غير وشهدا بفساد
مع الصلح وان صح ما عن الكرم والخلاف التي اتلفها بدل من حلا في حسن ما وجب ما لا في الغل وتفرقا بلا حتى اقر
الصلح في حق العلم علم البدل ولا خيل دفع في حق الغل فخصم الدخ وصورة ادعى ارضا من تركه حيث يدعى وارثه فرفع ما ذكر
بطلان انك قلت في مخرج توارث ميراث يا فتية او يقول قلت في مخرج از نذر مال سيارا كرفته من كنتم كذا ام ما كرفته ام
كذا ام قال ميراثا يا فتية توكتفي فلان زمين فهذا اقرار بانه ملكي هل يدفع اجاب الشافعي يدفع في قوله يا فتية لا قوله
كرفته لانه ليس باقرار بالملك وهو كجواب الظاهر فخصم دعوى قال ميراثا مني واقرت انه ملكي وبعث شاه مدامني اتي
فعليه تسليمه الى مكان فيه اجرة جماعة بعينه واقى الشافعي بفساده وقال فيه وجوه خلافها ان المدعي لم يدع المال بعينه
فكذلك ادعاه لنفسه وادعى انه اقرت له لا يصح دعواه ايضا لانه سب ملكه الى ما لا يصح سب ملكه مولا اقر حتى لو
سبه الى ما لا يصح سب ملكه لان قال ميراثا مني شريعتي اتي قبل لم يشتر بها مدامني دعواه اقول دعوى الملك لا يصح لو علم
باقراره بان قال ميراثا لانا اقرت بذلك قبل ببيع اما لو لم يعلم به بان قال ميراثا لانا اقرت بذلك كما مولا ذلك فلا شك ان

وفاقا مخرج فصل الدعوى في مذهب الشافعي كان فيه بيان انواع الطلب الثلثة فرد بانه لم يكن في الدعوى والماله اذ ان
الشفيع طلب الاشهاد على قدر عكسه من الاشهاد وان لا يشهد على هذا الجرح والمجروح والدم من المسمى والبايع والاب
من بيان ذلك اذ ان شرط مولا الاشهاد على ما مولا قرب الدم من المجروح والبايع والمخبر في علم بان مولا طلب الاشهاد مولا
بتمكنه من الاشهاد وعند حفرة احد الاشهاد الثلثة المذكورة والطلب من المسمى بعينه فيمن الدار او لاء الطلب من البايع
بعينه اذ كان الدار مدعي وان لم يكن مدعي بعينه وقبل بعينه استحقاقا لا قبا سوا ولو فقد الدار من مولا الاشهاد و ترك
الاقرب ان كان الكل في مصر واحد لا يطل شفيعه اذ المصير مع تباين اطرافه مكان واحد حكما في لواحقا على الاقرب وترك
الطلب بطل شفيعته وان كانوا في مصرين او في امصار او كان احد مدعي الثلثة مع الشفيع في مصر واحد فتركه وفيه
الى مصر آخر يطلب شفيعته وان كان النسخ في مصر واحدة والمخبر والبايع والدار كل واحد في مصر واحدة فترك الاقرب
و ذهب الى الاقرب بطل شفيعته وقيل لا يطل هذا لو كان لا قرب طرفان فترك اقربهما و ذهب في ادمه ان يكون على حكم
مترقا اذ احضر مولا فيه الاقرب بشرط معنى الطلب ان يكون الطلب بعينه ذلك الشيء والدار والبايع والمخبر في مصر سواء الميراث
وقيل بشرط فيهما لاية الدار بل اذ اطلب واشهد من غير تاخير في اتي مكان اشهد مصر مصر الدار بعينه وفي هذا لو كان الدار
في مصر الشفيع لا يشترط الطلب بعينه الدار ولو كان البايع او المخرى في مصر الشفيع بشرط حفرة وفاقا مخرج الرجوع
بالتمن للاعتناء في حضره على القضاة بها زائد واحضر معه كرا فادعى زيدا انكر مدامني في انا فامني في بعينها من احد ثم
باعها احمد من عني ثم استحقها خالد من يدعي في حرمها كرا في نفس من يدعي القاضي معن نائب القاضي على المتولى لعل القضاة
يكون سرقته وبكره كرا في ملكه بما ورا والنهر بيشته عاد له قامت بها عند حكم له عليه وفيه المسمى ثم حكم القاضي سدي باب
الحكم بغيري من جهة القاضي احمد المتولى لعل القضاة يكون بخارا ونواحيها لهذا المسمى عليه وهو على الرجوع بغيره على بايع
احد ورجع به حكم القاضي سدي من هذا احمد من الرجوع بغيره على واخذت في حق الرجوع على بكره مدامني فابكره وقال
مرايا من هو دا في يثبت قبره من كذا دعواه حيلة من مدعي الدعوى خراج من وجع احدا ان المدعي لم يزل وكان القاضي على
ما دوننا بالاسم لا في لانه لم يؤذن له لم يحس اسحا لانه ولا يصير عمن قاضيا والاشافعي لم يذكرنا في سلب القضاة الذين ينظر
ان القاضي عليا هل كان قاضيا وقت تولد القضاة من لطل نه مل صار قاضيا بتعليق والاشافعي لم يذكر هل كان القاضي
سرقته ولا في نفس صرحا واما ذكر بكره كرا في ملكه بما ورا والنهر بيشته عاد له قامت بها عند حكم له عليه وفيه المسمى ثم حكم القاضي سدي باب
مذكورا ولا في ذكر ان القاضي معن حكم بيشته عاد له قامت بها عند حكم له عليه وفيه المسمى ثم حكم القاضي سدي باب
حضره الخضم لم يحس الحكم ولانه ذكر ان القاضي معن حكم بيشته عاد له قامت بها عند حكم له عليه وفيه المسمى ثم حكم القاضي سدي باب
انها مكره المسمى او قامت على حكم المسمى والحكم بغيره ثم قال حكم القاضي سدي بالرجوع بغيره على بايع ولم يذكر ان وكذا السبع
كان ثانيا عند القاضي سدي والقاضي سدي حكم بغيره في بيع وقيل خلل اذ الحكم برجوع بالتمن الما لصلح اذ انت السبع عند الحكم
وحكم بغيره ثم المخرى بارجع ثمنه على البايع حكم القاضي بارجع ثمنه ولم يحكم ولم يذكر ايضا ان القاضي حرك كان ما دوننا بالاسم
والا لدمي وكذا على ما حث لان المدعي يدعي الثمن وروى كوي كذا مثل ان سيمها راج است ورضي وكران سيمها سدي سدي
يا باد لكن راج عي ما يدعي دعوى كذا يكون مدعي واجبت بعد ان سيم امروا وادري است من دهر واما دعوى بالتمن
فروست ياد وحي عن الامام الشافعي حين قلدها سيم وكران لا يطل سجلي من كان قاضيا قبله فقبله فيه فانه كتب ومو
اليوم قاضي القضاة بغير قدره وما ورا والنهر بيشته عاد له قامت بها عند حكم له عليه وفيه المسمى ثم حكم القاضي سدي باب
كيف يكون قاضيا وبعض من في ذلك الزمان احادنا عن مدامني سيم قد كرا في ملكه بما ورا والنهر بيشته عاد له قامت بها عند الحكم
الحكام المشرع في زمان مدامني ما ورا والنهر بيشته عاد له قامت بها عند حكم له عليه وفيه المسمى ثم حكم القاضي سدي باب
سيم قد يكون مانه فانه لا بد لانه لم يرم الا فراد اذ اكره و يكون للمفرز لا المشايخ والعلم عندني انه ليس فاسد وفي سطح مواضع نشر

وجبهى النفسا فلان المدعى ادعى اقرار المدعى عليه بالذمة ودعوى المال بالاقرار لا يقع عند عامة العلماء
كما حرمه فصل الدعوى واما الثاني فلان ما ادعى بيع الزمان لا بد ان يبين ان هذا التدرج من الزمان كان حيا
وقعت البيع حتى يقع البيع اذ الجبيع لو عدم وقت البيع كله او بعضه لا يقع البيع حتى اكل او في حق البعض
ولا يلزم الفنى فلا يقع دعوى الثمن اكثر مما في الباب ان يقال انه قبضه ولكن هذا لا يقع لانه لا يقع البيع لوجه آخر
انه يحفل انه لم يكن موجودا ولا يقبل كذا الكاتب مكررا كتب وانشى انه يحفل انه لم يكن موجودا وقت البيع
ثم حصله البائع وسلمه اذ لم يذكر فيه وقبضه في محل الشراء او غيبته اقامت عن المجلس وعلى تقدير عدم وقول البيع
لا يقع التسليم اذ العقد يقع باطلا والتسليم بحكم البيع الباطل لا يقع ولا يكون مديونا بالتسليم لانه تسليم
على ذلك العقد انما سدد وانما يكون البيع بالتسليم في موضع لم يكن التسليم بناء على العقد انما سدد وسو نظير ما قلناه
الا جاز لو اخرجت من ارضه ومو مشغول بمحتاج الموجه او زعمه ثم فرغ وتسليم لا يقع جازا اذ لا يقع التسليم بها اجاز
مستداه بالتسليم وقع بناء على الاجازة الفاسدة كذا مننا ومن المشايخ من انكر وجه الفاسدة في مثل ذلك
وذكر لكل وجه من وجهي الفساد جوابا اما الاول فلان دعوى الاقرار بالمال انما لا يقع اذ ادعى المال بحكم الاقرار
بان قال هذا الدين ملكي او قال في عليك كذا لا انك اقررت به ودعوى المال منها وقعت مطلقا لا بحكم الاقرار
انه مع دعوى المال ادعى اقرار به ولا خلافه واما قوله لا بد ان يبين ان هذا التدرج من الزمان كان موجودا وقت
البيع فهذا لما يحتاج اليه في الشهادة بان شهد انه باع منه كذا ومثلهما باقرارا بالبيع ولم يثبت باقرارا كان
شراعه واقرارا لان متى حصل يقرب منه ثبت حكمه في حقه وان احفل الفساد بخلاف الشهادة والوقوع بين
الشهادة والاقرار عرف في موضع واحد واما بيان ان الشهادة لا تطابق الدعوى فانها شهدا كمرعا عليه كفت قبض
وقبض كدوم والمدعى ذكر القبض لا لا فان قال قبضه وكان ينبغي ان يثبت ان شهدا كمرعا عليه كفت قبض
كروى وشي لو ادعى دينه وبر من على اقرار المدعى عليه بالدين قيل يقبل وقيل لا شى فيها رفا وليس عندنا
او عند احد من شى ما باعه ثم استوفى من كل منهما ما باع عو سلم جازا لانه مع ثمن يثنى والتمس ان يكون دينه في
الذمة بخلاف ما يدر كذا في الوزن وما يثنى بالتعيين فيكون باع كليا او زينا بحسب اختلاف جنس ودرعها
او عند احد من شى منه ثم استوفى ما باع وسلم لم يحى وكذا الوبا ع ما سعين ولم يكن عندنا فاستوفى وسلم لم
يحرى باع ما ليس عندنا ثم غلبه في المجلس هل يثقل جازا فيه روايتان وروى عنى حوان وكوز لزم كوز عند
الكل فحضر ادعى جازا على اخر اجلسه على دكانه لبيع اخر من الناس وناخذ ثمنه ومنه الذي يبيع صاحب دكان ادعى
عليه وقال انك سوت من عنى الجوز كذا وادعى عليه انك سوت الى اخذت كل يوم خمسة دراهم من الناس ونقص
من الجوز الذي بعث منهم الا الى لم احسب من ما كان ثقا وصاحب الدكان نكر كذا وقيل من الدعوى لا يقع
على صاحب الدكان من جهة الجوز لان غايته ما في الباب ثبت امران ما خذ من الدرامم على الوجه الذي ذكره
الدعوى الا انه لو ثبت ذلك كان حق الخصومة لاصحاب الدرامم لانه لما نفقهم من الجوز واحدا الثمن لزم رد
لكل الدرامم عليهم وكان حق الاسترداد لهم لا لهذا اذ ليس يوصفهم عنهم ولا ادعى عليه انك سوت الى اخذت كل
يوم خمسة دراهم من ما كان وصفت الوزن لثمنى ايضا لم يقع الدعوى لانه اقام بعض من الجوز الحبيب واحدا الثمن
تاما فالدرامم التي غلبت له البعضان ملك لثمنى فلم يكن الجوز لانه الاسترداد وزعم نفى الالتم ان صاحب الدكان
لما اقر بعض الدرامم كان وكذا امران من حيث الظاهر ان الدرامم عوض خبز حرعوا انه احد من الناس ونقص
لهم من الجوز حلاق الظاهر ان المدعى ما لم يثبتته وهذا منهم محر وطن وجهه ان الجوز يدعى لثمن الدرامم
المأخوذ في حقه وصاحب الدكان نكر فاعول قوله الا ان يكون مواعيد المدعى فيكون انما عليه وسان ضا ومنه

بأنه ان يكون البيع
موجدا وقت البيع

ص

من وجه آخر انه يدعى مالا معلوما ونقول انك اقررت باخذ خمسة دراهم كل يوم فيكون الدرامم في ذلك كذا او في يوم
قطعا او ظاهرا انه لا يقع من الدرامم ما ذكره من المبلغ اذ المدة كانت طويلة خمس سنين او ست سنين وتعلم بعينها ان ذلك
قد سيطر على بعض الامام ويحتاج الى تحديد التور والبيان وهذا امر متعارف ظاهر فيكون دعوى مبلغ معلوم
بحساب كل يوم من جمع هذه المدة كذا ما يحسن ولا يسمع وكتب في آخر ملزم احضار الدرامم محل العضا وليس عليها
وهذا الكلام فاسد لقوله انما مشروط احضار المراجعة للشرا المدعى والشهود واليه ومثلهما شهدا باقرار بعض
خمس دراهم كل يوم لا على معاشه الدفن لم يحج الى الاحضار ولا فابن في ذكره محضر دعوى الوصية ادعى الموصي
على احد الورثة ان الميت اوصى به سلك ماله حال كونه عاقلا مالا واحضا خاتم ذهب من حلة التركة وطال مو بيده
فعليك دفع ثلثه المشاع الى حكم الوصية وانكر الوارث الوصية فبر من واستفتوا ايضا وادخل في وجهه
فعل لان لم يذكر فيه انه اوصى طاعا ومحل انه كان مكرها والوصية مع الاكراه باطله وقيل ان تسليم المشاع
بصور تسليم الكل فحضر ادعى ملكا ببيتية فزعت انه طلقها ثلثا فدفعها ما بها مسطرة ودعوى الدفع لانها اقرت
قبل دعوا الدفع انها اعدت بعد الطلقات الثلث فزعت باخر فدفعها ثم طلقها واعيدت ثم روجت يد فاجاب
مشاع سمر فثبت بالحق والتقى مشاع فحضر ادعى اقرارا بثلث الاشياء ودعوى الاقرار على المدعى
بالشئ لا يقع اذ الزوج لم يدع النكاح حكم اقرارها وانما ادعى الاقرار لسان كونه بطله ودعوى الاقرار
انما لا يسمع لانها المراجعة لا اقرارا بالابطال الدوى في تمام الدفع فيجوز وقد مر سجل في اثنان ملكية حمل وكتب فيه
سوى القاضي فلان صاحب المظالم في الاحكام الشرعية يكون مرفوعا وجهها من قبل السلطان فلان حضر مجلس الحكم
بها تاريخ كذا رجل ذكر ان فلان من فلان واحضر معه خمسا ذكر انه فلان من فلان فادعى عليه محض منه فالوا وفيها ذكر
الى من خالف من وجهين احدهما انه كتب محضره في محل العضا وادعى عليه محض منه فادعى عليه محض منه فادعى عليه محض منه
لها حمل الاقرار ان يكون مرفوعا ولا نصرا في نواحيها وعلى تدوير الاعراف الى نواحيها حكمه فيهم لم يحضرا المحضر شرط
صحة الحكم في طاهر الرواية والتمس مال اكثر المشايخ قال وعنده ان ليس يخلل ذلك المحضر رواية البوار ليس يخلل ذلك
وصفي خارج المحضر كان قضا في فصل بختد فيه والتمس ان قال فادعى عليه محض منه ولا بد من التفرع بذكر من حضر من
احضر معه وكتب في ان كتب فادعى هذا الذي حضره هذا الذي احضر معه محضر من هذا المدعى عليه لانه يحفل انه ادعى
عليه عمر هذا المدعى او هذا المدعى عليه غير هذا المدعى عليه ويحفل انه ادعى عليه عند عيسته او قبل بياها قوله محضر منه قال ثم
ذكر فيه جملا صغرة كذا على فخرج كى سنة كذا صغرة كذا محضر محفل الحكم وانشا ر اليه انه ملكه وحقه فالوا بعض من الناس
خلل وبعضها لا يحتاج اليه فيبان صغرة وسنة وصغرة لا يحتاج اليه لانه محضر محفل التفرع في جميع الدعوى بالان في الدلائل
صغرة وسنة وصغرة واما المحفل فانه قال وانشا ر اليه انه ملكه وحقه وثنى ان يقول الى المحضر انه ملكه المدعى هذا
وحقه ثم قال في المدعى عليه بالحق ولا بد ان يقول في هذا المدعى عليه هذا بلا حق ثم ذكره وحج عليه قصر اليد وعدم ولا
ان يقول وحج على هذا المدعى عليه قصر يد عن المحفل المدعى هذا ثم ذكره واعاد به الى يد وعسى لم يكن في يد من وثنى
في ابيه ولم يضمنه حتى غصبه المدعى عليه صدقي ان يدر كذا كان لفظه الاعادة لفظه التسليم فيقول وسلم الى المدعى
مذام وكذا بعد المسئلة ولا يكاد فاحضر المدعى جامع وثنى ان يقول فاحضر المدعى هذا ثم ذكره شهادة الشهود وشهدوا
ان المحفل المدعى على المدعى وحقه وفي المدعى عليه ملاحق ولا بد ان يقول شهدوا ان المحفل المدعى هذا ملك المدعى
وفي المدعى عليه ملاحق وذكره عقيب ذلك وانشا ر الى المدعى عن مدعيه وانه لا يفي عن ذكر الاشئ عقيب وذكر
واحد من الناس اسم المدعى عنى بئنا ول كلامها فحضر الشا ر الى المدعى عند احد الى الاشئ الى المدعى عليه وعنده
المحفل فحضر الى الشا ر الى المحفل الا اذا ذكره وانشا ر الى المدعى عليه هذا واحج ما يكون المحضر والسميل انما سولت ان

[illegible]

ومن ذلك المسئلة على وجهين اما ان كانت الاعيان قائمة او ما كلة فلو قام فلا بد من الاحتياط في الدعوى في الاحاطة
الى ما كان القيمة ولو اهلكه حريق ان يبين قيمة كل عين لانه ربما نفع باللاف بعض من الاعيان وسكن البعض فلا بد من الاحتياط
العاصفي انه باي قدر العصى ومع هذا لو لم يبين الا لوجب ذلك خلافا للدعوى لانه ادعى دينا ومن قدره **محضر** دعوى القيمة
فردت بانه دعوى في اداة وجل وكنت في المحضر لفظ حملان او ناقين لرد المحضر لما مر وهذا لعدم دعوى الدين
لا العين لانه محضر وث راليد فلا يحتاج الى ذكر شي من الاوصاف **محضر** دعوى غصب الخطب والغصب ادعى انه قطع من
شجر كرمه كذا وكذا وقران الخطب قيمته كذا او غصب من كرمه كذا وكذا وقران الغصب فردت بانه لم يذكر نوع الخطب والغصب
وقيل هذا لعدم الغصب لانه مثلي لانه الخطب لانه في عين قيمته فيقول له وقيل الاول اوجه لغاوت القيمة بغا والسوق
والغصب فان قيمة خطب شجر الحور والوصاد اكثر من قيمة خطب شجر الحلاف والقران وكذا اجمعة الياس اكثر من قيمة شجر
فلا بد ان يبين نوع الخطب مع قيمته حتى يعلم هل موصوفاة بعين هذا القدر من القيمة **محضر** دعوى الاخر والاوارب ادعى
انه اجاز من مالي كذا وكذا بلا حق فصار لوجب عليه الرد وقرانه منعه او اراعى طاعا ولم يكن عنده كذا الاقرار انه
قبضه بلا حق ولا ذكر انه مقصود فصار لوجب عليه الرد قال السخري معار الا امر في هذا الاقراره ليس به انه بلا حق وبمحل
ان يكون محقق وليس فيه اضافة اقرار الى ما سبق ذكره انه اقر بذلك وكفى حتى يصرف ذلك الى الاول بل سواء او امتنع
مطلق وهو لا يوجب الغرامة لانه لم يبيع الدعوى وقيل لا بد ان يبيع الدعوى وهو الاشبه اذ الغرض المطلق سبب الغرامة
الرد والعين متما وصار حوت الرد كمنضمون عليه في اقراره بالغرض المطلق لا يرى ان من قال اخبرني غصبتي من ابي
وقال اخبرني منكم فادعه فاقول للمقوله والمولى يعني مع ان المقوله من على الاحد ودعه فبما ادعى قيمته او سواها
وبين جنسه ونوعه وصنفه وقيمه قال السخري لا يبيع لانه لم يذكر مداه يان ناهم وجود ما كان والمسئلة على وجهين ان كان
قايما لا بد من احضار ثلاث اشياء في الاحاطة الى بيان مداه الاشياء وان كان ما كلة فلا بد من ذكر مداه الاشياء مع ذكر قيمته **محضر**
دعوى على ارض محروقة لانه لو انه لم يخصص بلا حق لم يجر ان الارض في خصمه وفي مداه قيل بطل القضاء وطرقه
احضار المدعى به اما كذا يرضى المدعى عليه على ذلك لا يعمل واذا اقر المدعى انما يبطل القضاء لانه ما قران كذا شهد به ما كاه
ان جميع الارض في المدعى عليه واقر بفسقهم وزعم ان القضاء له شهدا بدم وفي باطل **محضر** ادعى على ورثة الميت دينا وان خلف
من التركة في الدين ما ينبغي دينه اوجب له داه ما لم يبين اعيان التركة في الدين ولا الدين بياها وتقرنها عما يقرب للموت
كذلك احرده في العقار وكفى وهذا فصل اختلف فيه الشارع فصل شرط بياها شفا فشا وحل كذا الاجمال والبيان
احوط وكيفية كذا الوفاء بالدين وينبغي بانه لا شرط من اعيان التركة لاثبات الدين والحكم كذا في ما في القاضى وان
بعضا من الميت اذ ثبت وصول التركة اليه وعندا كان وصولها اليه لا يمكن للمدعى اثباته الا بعد من اعيان التركة في
ما يحسد من الاعلام **محضر** اقر بما في فوزه المدعى بانه لم يذكر قيمته انه اقر بطوع ولا بد منه وقيل ذكره احاطا لا بد من اذ
مما بين الناس طبع لا الكراهة ومونا روالا لا يكففت اليه الحكم الشارع **محضر** دعوى مهر امة عن تركة ادعى ان لها على هذا
كذا مهر اذ انه اقر به فشهدوا اقرارا للمدعى عليه فردت بانه لم يذكر المهر في هذا لانه محتمل لغير الامة صارت للمهر من جهة غيرهما اما
ما رث ادعى او وصية او وصدة او غيرها وكذا في ذلك وفي هذا العقد لم يذكر المهر لانه لا يفسد ولا يفسد وعواما الا
الارث فانه محتمل للمهر والارث لا يفسد فلا بد من بيان حيز الارث ولا يفسد قالوا لها على هذا كذا مهر والمهر محتمل لما كلة لها
ولا يفسد شهدوا اقرارا للمدعى عليه بما للمهر على نفسه ولم يشهدوا بالكونها فلو لم يكن للمدعى والمهر ثبت ما كلة فلو لم يكن للمدعى
يثبت للمهر طلب المهر **محضر** دعوى العصى فردت بانه دعوى العصى لا يبيع وهذا السقيم في صبي حيوانا العصى المارون في صفة حيوان
مدعى او مدعى عليه **محضر** ادعى عليه انه كسر سبعة خطايا لوجب خمسمائة درهم فردت بانه في حجب الخطايا العاقل لا العاقل **محضر**
وان احلفوا ان العاقل هل هو من حبل العاقل والا فلا في هذا الفصل في حلفان احدهما ان لا يوجب على العاقل ان يصدق

ما يطلب ذكره الطبع
اعتبار لا شرط

[illegible]

Süleyman
Kısı AMCA ZADE
Yeni Hüseyn Paşa
Eski Hüseyn Paşa 175

